آراء حول الخليج

العـــــدد 210
يونيـــــــو 2025

تعميق الشراكة مع أمريكا باقتصاد قائم على تنويع الدخل والمعرفة والابتكار

أضاع العراق فرصة توافقات استراتيجية في قمة بغداد

ملف العدد:

تأثير فرض تعريفات ترامب الجمركية على الاقتصاد والتجارة والنمو العالمي

- حائط الصد باتفاق الخليج ودول الاعتدال والتركيز على المصالح بتحالف الراغبين
- التفاوض الجماعي مع أمريكا خيار خليجي وإبرام اتفاقية شراكة أمريكية جديدة
- فرصة لترتيب أولويات الاقتصادات العربية والانفتاح على التكتلات الصاعدة
- للمنطقة العربية أهمية استراتيجية لأوروبا و"الناتو" قائمة على الأمن والاستقرار
- الصين تواجه قرارات ترامب بتنويع الأسواق وتعاون الجنوب وتدويل الرنمينبي

مركز الخليج للأبحاث

المعرفة للجميع

25 YEARS

since 2000

Gulf Research Center

Knowledge for All

WWW.GRC.NET

@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

آراء
حـــول الخليـــج
مجلة شهرية تعنى بالشؤون الخليجية

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

الدولة/المدينة: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس : ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: 12379319000100
اسم البنك: البنك الأهلي السعودي

ايبان: SA 26 – 1000 – 0012 – 3793 – 1900 – 0100
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

آراء

حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

مدير التحرير
جمال أمين همام

سكرتير التحرير
سليمان ماريديني

التصميم الفني
ياسر صالح كردي

الهيئة الاستشارية
أ.د. صالح بن محمد الخثلان
أ.د. باقر سلمان النجار
د. فاطمة الشامسي
د. هيله حمد المكيمي
د. عهود بنت سعيد البلوشي
د. خالد الجابر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩+
فاكس: ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

رقم الإيداع 1443/8509 ISSN: 1658-9262 العدد (38)

افتتاحية العدد

زيارة ترامب .. وتعامل السعودية مع المستقبل

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر 4

متابعات خليجية

ترامب في السعودية مجددًا عودة ذات مغزى

آمنة موصلي 6

متابعات عربية

واجهت قمة بغداد تحديات وعقبات قبل انعقادها

أ.د. احسان الشمري 10

متابعات دولية

لحظة الخليج ..... الأبعاد الجيوسياسية لجولة ترامب في المنطقة

مختار شعيب 14

دراسة العدد

الإدارات الأمريكية تخضع لضغوط الرأي العام وهو غير ملم أو يحمل تشوهات تجاه الخليج

أ.د. محمد الرميحي 24

قضية العدد

هـــل انتهـــى عصـــر عولـــمة الاقتصـــاد؟

السفير د. كمال حسن علي 30

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريـالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريـالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريـالاً
الأردن:	٤,٥ دينـارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مـع حوالـة مصرفية أو شيك بقيمـة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ملف العدد

السفير اليساندرو مينوتو ريزو	36
السفير جمال الدين البيومي	41
أ.د. جودت بهجت	49
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي	55
سلمى الظاهري	61
د. كريستيان كوخ	66
د. رافائيل هيرنانديز دي سانتياغو	72
أ.د. مصطفى صايج	78
أ.د. وانغ قوانغدا	84
د. نـورهان الشيـخ	90
أ.د. نجوى سمك	96
د. خالد ميار الإدريسي	103
أ. د. سمير صالحة	109
د. بهجت أبو النصر	115
د. هاجد بن يحيى الأصلعي	122
د. أسامة الجوهري	126
د. أشرف مشرف	131
د. الصادق الفقيه	136
د. فوزية أحمد عبد الحميد	142
د. ليلى الصواف	151
د. عبد الله باحجاج	158
د. عبد الرزاق غراف	164
د. أوميد شكري	170
د. نارايانابا جانارداهان	178
د. علاء أبو الوفا	183
أ.د تـوات عـثمـان	190
أ.د. محمد البنا	197
د. غانم علوان الجميلي	205
عبد المنعم مصطفى	210
د. محمد فرج الله	214
د. مروة صبحي منتصر	221

وقفة

متطلبات العلاقات العربية ـ العالمية	
جمال أمين همام	229

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هـذا العـدد الماثـل بيـن أيـدي قـراء مجلـة (آراء حـول الخليـج) والـذي يحمـل رقـم (٢١٠) مـن سلسـلة الإصـدار الشـهري للمجلـة، والصـادر في الأول مـن يونيـو ٢٠٢٥م، يطـرح قضيـة (تأثيـر قـرارات ترامـب فـرض ضرائـب وتعريفات جمركية جديـدة على الاقتصـاد العالمي) وجاءت دراسـات ومقـالات العـدد توضـح تداعيـات مـا يحـدث في العالـم الآن ومـا يمكـن أن يحـدث مسـتقبلًا مـن تطـورات جـراء هـذه القـرارات، سـواء انعـكاس ذلـك على اقتصـاد الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، أو الصيـن بصفتهمـا الدولتـان الأكبـر مسـاهمة في الاقتصـاد العالمـي، والأكبـر عالميًـا مـن حيـث الناتـج المـحلي الإجمـالي، أو اقتصـادات العالـم أجمـع وفي المقدمـة اقتصـادات دول مجلـس التعـاون الخليجـي والـدول العربيـة، لذلـك تناولـت دراسـات ومقـالات هـذا العـدد بالتفصيـل والعمـق الأسـباب التـي دفعـت الرئيـس الأمريكـي ترامـب إلى اتخـاذ هـذه القـرارات المفاجئـة وبهـذه العجلـة، والكثـرة مـن حيـث العـدد وكميـة القـرارات التـي اتخذهـا في أولى خطواتـه في ولايتـه الثانيـة بالبيـت الأبيـض، كمـا تضمنـت هـذه الدراسـات استشـراف تأثيـر هـذه القـرارات على الاقتصـادات العالميـة، سـواءً الاقتصـاد الأمريكـي نفسـه، أو الاقتصـاد الصينـي المسـتهدف في المقـام الأول، وكذلـك تأثيرهـا على العلاقـات الأمريكيـة مـع الحلفـاء كـدول الاتحـاد الأوروبـي، ودول الجـوار الأمريكـي كـدول أمريـكا اللاتينيـة وكنـدا، أو روسـيا ودول شـرق آسـيا بمـا فيهـا كوريـا الجنوبيـة واليابـان وكذلـك الهنـد، ودول الاقتصـادات الناشـئة ومنهـا دول مجموعـة البريكـس والآسـيان، بـل ركـزت دراسـات ومقـالات العـدد على تأثيـر هـذه القـرارات على الـدول العربيـة بصفـة عامـة ودول مجلـس التعـاون الخليجـي بصفـة خاصـة.

وطرحـت الدراسـات والمقـالات بشـبه إجمـاع على أن جميـع اقتصـادات العالـم سـوف يصيبهـا الضـرر بشـكل أو بآخـر، بمـا في ذلـك الاقتصـاد الأمريكـي نفسـه الـذي ليـس بمنـأى عـن هـذه الأضـرار، بـل في مقدمـة الاقتصـادات المتضررة، والأخطـر مـن ذلـك انعـكاس ذلـك على التجـارة العالميـة وسلاسـل التوريـد والإنتـاج ومـا يترتـب على ذلـك مـن ارتفـاع الأسـعار وزيـادة معـدلات التضخـم، وتفاقـم الديـون على الـدول الفقيـرة، وحرمـان المؤسسـات الأمميـة مـن القيـام بدورهـا في مسـاعدة الفقـراء واللاجئيـن والمرضى جـراء تعطيـل المؤسسـات الأمميـة التـي انبثقـت عـن الأمـم المتحـدة منـذ عـام ١٩٤٥م، مـا اعتبـره العديـد مـن الباحثيـن أن مـا يحـدث الآن ومـا ترمـي إليـه قـرارات الرئيـس الأمريكـي ترامـب بمثابـة انـقلاب الولايـات المتحـدة على النظـام العالمـي الـذي كانـت في مقدمـة مؤسسـيه بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة، وكذلـك على الليبراليـة واقتصـاد السـوق، بـل منظمـة التجـارة العالميـة.

البعـض يـرى في قـرارات وسياسـات الرئيـس الأمريكـي ترامـب الأخيـرة محنـة ومنحـة، أمـا المحنـة فتتمثـل في التداعيـات السـلبية المفاجئـة التـي تمخضـت عـن هـذه القـرارات وارتداداتهـا على الاقتصـاد العالمـي، لكـن المنحـة تكمـن في تفكيـر العالـم في صياغـة سياسـات وتحالفـات جديـدة تقـود إلى قيـام نظـام اقتصـادي عالمـي جديـد يقـوم على الواقعيـة والمصالـح وتبـادل المنافـع بعيـدًا عـن الضغـوط الأمريكيـة والتهديـد بالقـوة خاصـة مـع بـزوغ فجـر تحالفـات جديـدة غيـر تقليديـة كانـت مـن المحرمـات في السـابق، كتوجـه دول الجنـوب لتوثيـق التعـاون البينـي ، واقتـراب تحالـف دول الجنـوب مـع دول الاتحـاد الأوروبـي، والحديـث المعلـن والخطـوات الجريئـة لتنويـع سـلة العمـلات العالميـة للتقليـل مـن هيمنـة الـدولار والحـد مـن تأثيـره على أسـواق المـال العالميـة، وعلى الصعيـد العربـي تعالـت الأصـوات بضـرورة مراجعـة السياسـات الاقتصاديـة، وأدوات جـذب الاسـتثمارات البينيـة في المنطقـة العربيـة لزيادتهـا، مـع التوجـه بجديـة لتوطيـن الصناعـة الحديثـة لتقليـل تكلفـة الاسـتيراد وامـتلاك أوراق للمقايضـة وأوراق أخـرى للضغـط في مواجهـة الضغـوط العالميـة، كمـا طالـب رجـال الاقتصـاد والمـال العـرب بضـرورة الانفتـاح على كافـة الاقتصـادات العالميـة شـرقًا وغربًـا وتنويـع سـلال المـال والأرصـدة حتـى لا تكـون الـدول العربيـة عرضـة للتقلبـات السياسـية والصراعـات الدوليـة الإقليميـة.

محاور العدد المقبل

يتنـاول العـدد المقبـل رقـم (٢١١) مـن سلسـلة إصـدارات المجلـة والذي سـيصدر بمشـيئة اللـه تعـالى مطلـع شـهر يوليـو المقبـل (٢٠٢٥م) في الملـف الرئيسـي (مسـتقبل الميليشـيات المسـلحة وجماعـات الإسـلام السياسـي في المنطقـة).

وتضع المجلة شروط الكتابة والتي تتمثل فيما يلي:

ـ لا يُلتفت للمقالات التي تصل المجلة دون تنسيق مسبق ودون تحديد محور المقال.

ـ الالتزام بإرسال المقالات في موعد أقصاه منتصف كل شهر قبل صدور العدد.

ـ لا يزيـد عـدد الكلمـات عـن ٢٥٠٠ كلمـة للمقـال، ولـن يتـم التعامـل مـع المقـالات التـي تتجـاوز عـدد الكلمـات المحـدد.

ـ المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من مقالات.

ـ مراعـاة الكتابـة بلغـة عربية سـليمة وليسـت باللهجـات المحلية، مـع الاهتمـام بالجودة ولـن يلتفـت للمقـالات التـي لا تلتـزم بالجـودة أو المنقولـة مـن مواقـع الإنترنت.

ـ المقالات تعبر عن رأي كاتبها وليست بالضرورة تعبر عن رأي المجلة.

ـ احترام ثوابت المجتمع والمعتقدات الدينية والأخلاقيات العامة.

زيارة ترامب .. وتعامل السعودية مع المستقبل

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للمملكة العربية السعودية التي بدأت في ١٣ مايو الماضي وكانت وجهته الخارجية الأولى منذ توليه سدة الرئاسة في البيت الأبيض قبل نهاية يناير الماضي، في إطار جولة خليجية شملت إلى جانب المملكة قطر و الإمارات، وعند الحديث عن نتائج وأهمية زيارة ترامب للرياض يمكن القول إنها لم تكن مجرد زيارة بروتوكولية، بل كانت زيارة عمل فريدة وناجحة في تاريخ العلاقات الدولية ، وأسست لشراكة استراتيجية شاملة ، ورسمت إطارًا عمليًا لمستقبل العلاقات السعودية ـ الأمريكية في عالم جديد، وفي مرحلة تشكيل النظام الدولي والإقليمي لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وإذا كان اتفاق (كوينسي) بين مؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ـ طيب الله ثراه ـ والرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت في ١٤ فبراير ١٩٤٥م، على متن الطراد كوينسي في البحيرات المرة، قد أسس للعلاقات السعودية ـ الأمريكية المستمرة حتى الآن، فإن لقاء قصر اليمامة بين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء ـ حفظه الله ـ، والرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أسس لشراكة استراتيجية متعددة المجالات والأهداف في مرحلة تاريخية مفصلية يتشكل فيها في النظام الدولي والإقليمي من جديد، أي أن لقاء الملك عبد العزيز- روزفلت جاء بعد مؤتمر يالطا مباشرة وبزوغ نجم العالم الجديد آنذاك، فإن لقاء قصر اليمامة بين الأمير محمد بن سلمان وترامب يؤسس لمرحلة جديدة على أعتاب تغييرات عالمية استراتيجية وممتدة تشبه ما بعد مؤتمر يالطا، مع بزوغ نجم قطب إقليمي ودولي مهم وله دور كبير في قيادة الشرق الأوسط وهو(المملكة العربية السعودية)، بل الدور السعودي الفاعل يتخطى حدود المنطقة ويمتد إلى السوق العالمي للطاقة، وإلى الوساطات الدولية الناجحة وإطفاء الكثير من بؤر النزاعات الملتهبة في مناطق متفرقة من العالم امتدت شرقًا حتى الحرب الروسية / الأوكرانية.

والقيادة السعودية تعرف ثقل المملكة كونها هي التي صنعت هذه المكانة والثقل، وهذا ما اعترف به الرئيس الأمريكي ترامب

خلال زيارته للرياض فقد تحدث عن المملكة بانبهار، واعترف بما حققته في السنوات الأخيرة، فقال في هذا الصدد: "إن هذه الزيارة شرف كبير لي، وأن المملكة رسخت أقدامها بين مصاف الدول الأكثر فخرًا، وازدهارًا، ونجاحًا على مستوى العالم، كدولة قائدة للشرق الأوسط الحديث والصاعد". وما قاله ترامب - والمملكة تعرفه عن نفسها جيدًا - هو تتويج للمملكة واعتراف صريح من القوى الأكبر في العالم بقيادة المملكة للمنطقة ، وبما حققته من نجاح منقطع النظير ليس على مستوى الشرق الأوسط فحسب، بل على مستوى العالم، وعلى الطريق نفسه تسير المملكة بخطوات ثابتة وواثقة نحو تحقيق ما تصبو إليه ،وتنفيذ ما هو مرسوم في خططها التنموية ، وتتقدمها أهداف رؤية ٢٠٣٠ التي وجه بها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - يحفظه الله - ويقوم على تنفيذها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء - يحفظه الله - وما تحقق من هذه الرؤية يؤكد أن التنفيذ في المملكة يسبق المدد الزمنية المستهدفة، ولعل ما تحقق من أهداف رؤية ٢٠٣٠ خير دليل على ذلك.

وبقراءة عميقة ومتفحصة في نتائج زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، يجد الراصد ؛ أن ما تحقق يؤكد حرص المملكة على المصالح الوطنية في المقام الأول بالعمل الجاد والمخلص لتحقيق المصالح العليا والاستراتيجية للمملكة، والشريك الاستراتيجي أمريكا معًا، وبقدر ما تحمل هذه النتائج من منافع متبادلة للجانبين، يجد المتابع أن المصالح تسير في الاتجاهين، وعلى المدى البعيد ما يحمل الندية في التعامل والاحترام المتبادل والحفاظ على الحقوق، وبالقدر نفسه يؤكد أن المملكة تعي متطلبات الحاضر وتستشرف احتياجات المستقبل بنظرة واقعية صائبة لتحقيق التوازن الاستراتيجي الإقليمي، كما أن الاتفاقيات التي تم توقيعها مع الجانب الأمريكي حملت تحقيق أهداف مستقبلية متعددة ، وتخاطب احتياجات المستقبل حيث تم توقيع اتفاقيات قيمتها ٣٠٠ مليار دولار في إطار شراكة استثمارية قوامها ٦٠٠ مليار دولار تشمل تقنيات الذكاء الاصطناعي والتسليح، حيث تضمنت صفقات دفاعية تعد الأكبر في التاريخ بقيمة حوالي ١٤٢ مليار دولار توردها ١٢ شركة أمريكية للمملكة، وهذه الأسلحة الدفاعية لتحقيق التوازن الاستراتيجي والاستقرار الإقليمي، إضافة إلى اتفاقية بقيمة ١٠ مليارات دولار لإنشاء البنية التحتية للذكاء الاصطناعي خلال خمس سنوات مقبلة، و٢٠ مليار دولار لإنشاء مراكز بيانات، و٨٠ مليار للاستثمار في تقنيات تحولية متقدمة في المملكة وأمريكا، وغير ذلك من المجالات التي شملتها اتفاقيات التعاون الثنائي.

وفي البعد الإقليمي تضطلع المملكة بدورها الثابت والأساسي في خدمة الدول الشقيقة وتثبيت الاستقرار في المنطقة، وجاء في طليعة هذه المواقف جهود سمو الأمير محمد بن سلمان في رفع العقوبات الاقتصادية عن الشقيقة سوريا ودعوة الرئيس السوري أحمد الشرع للمشاركة في قمة الرياض، وتمسك المملكة برفع المعاناة عن الفلسطينيين، وإنهاء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وإدخال المساعدات العاجلة للشعب الفلسطيني، والتمسك بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود ٤ يونيو ١٩٦٧م، وأن أي حديث عن التطبيع مؤجل حتى قيام الدولة الفلسطينية.

وبصريح القول: إن ما تحقق خلال زيارة الرئيس الأمريكي ترامب للمملكة يمثل مكاسب استراتيجية تصب في مصلحة المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، ومنطقة الخليج، والمنطقة العربية وقضاياها الرئيسية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وتثبيت السلام والاستقرار الإقليمي والعيش المشترك الذي يوفر الأمان والرفاهية للشعوب ويدفع دول المنطقة للمضي قدمًا على طريق التنمية المنشودة في عالم يعيش مرحلة غير تقليدية وجديدة في الاقتصاد وامتلاك أدوات القوة الشاملة بشقيها الناعم والصلب، في ظل منافسة محمومة على امتلاك ناصية هذه القوة.

وختامًا، المشهد الحالي يؤكد أن المملكة تسير على النهج الذي اختطه لنفسها من أجل مصالح شعبها ، وخدمة إقليمها دون مزايدة على أحد، كما لا تقبل أن يزايد عليها أحد لأنها تفعل ما تريد في العلن، ودون أجندات سرية، ودون تنازلات لأي طرف من الأطراف، وقد جنت المملكة حصاد هذه السياسة الواقعية والجادة باعتراف الجميع.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

ترامب في السعودية مجددًا عودة ذات مغزى

العلاقات السعودية ـ الأمريكية: شراكة استراتيجية شاملة وعلاقات شخصية فاعلة

اختتم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رسميًا جولته "التاريخية" في منطقة الشرق الأوسط التي كانت أولى محطاتها المملكة العربية السعودية، في أول زيارة دولية له منذ إعادة انتخابه. وفي اختيار المملكة العربية السعودية ليفتتح بها ترامب جولته الخارجية ليعيد ترسيخ أسس الصداقة السابقة التي أرسي دعائمها في مايو ٢٠١٧م، لكن الفارق بين الزيارتين يكمن في اختلاف الديناميكيات الإقليمية والعالمية. حيث تختلف المُعطيات الجيوسياسية والمخاطر الاستراتيجية الراهنة بشكل كبير عن تلك التي أحاطت بزيارة ترامب الأولى للمملكة، حيث تتسم البيئة الإقليمية والعالمية اليوم بتقلبات متزايدة، وتصاعد المنافسة متعددة الأقطاب، إضافة إلى الهياكل الأمنية المتطورة، وجميعها عوامل تُجعلها أكثر أهمية ودلالة عن الزيارة الأولى.

آمنة موصلي

الحرص الأمريكي على إعادة توطيد العلاقات مع الرياض، يعكس رغبة واشنطن في تعزيز تحالفاتها التقليدية. وبما يرسخ الأهمية الاستراتيجية التي تتبوأها المملكة العربية السعودية في عالم السياسة الخارجية الأمريكي، وشدد الرئيس ترامب خلال زيارته الأخيرة للرياض على الدور المحوري الذي تلعبه المملكة في معالجة أكثر تحديات المنطقة تشابكًا وتعقيدًا، وتضطلع بهذا الدور لكونها تحظى بالمصداقية، والثقة، والقدرة على التأثير على المستوى الإقليمي والدولي، ".

حيث برهنت المملكة على أنها تنعم بالقدرة والشرعية اللازمتين للاضطلاع بهذا الدور كما دعمت أوراق اعتمادها كلاعب محوري على الساحة العالمية فمن خلال مُشاركاتها الدبلوماسية الأخيرة وتزعم جهود الوساطة، وتأكيدًا على ذلك وصف ترامب الزيارة بـ ". شرف كبير".

وجمعت كلمة الرئيس دونالد ترامب في منتدى الاستثمار السعودي-الأمريكي، الذي عُقد في الثالث عشر من مايو الماضي، بين الطابع الاحتفالي والتأكيد على المصالح الاستراتيجية. حيث وصف العلاقات الثنائية بأنها" حجر أساس للأَمن والازدهار في المنطقة"، وأشاد إشادات متكررة بالقيادة السعودية، ومارس الرئيس الأمريكي مفهوم الدبلوماسية الشخصية بين الرؤساء بشكل فعال وأعطى رسالة قوية بشأن التقارب الاستراتيجي بين البلدين. كما أثنى على التحولات الداخلية التي تشهدها المملكة التي وصفها بأنها" أعظم دول العالم".

موضحًا أن المملكة "رسخت أقدامها بين مصاف الدول الأكثر فخرًا، وازدهارًا، ونجاحاً على مستوى العالم، كدولة قائدة للشرق الأوسط الحديث والصاعد". وأكد ترامب الدعم الأمريكي الثابت للمملكة العربية السعودية التي رأى أنها تنعم بمستقبل باهر. وأضاف "اليوم نعيد التأكيد على الروابط المهمة بين البلدين التي سندعمهَا بالمزيد من الخطوات المقبلة لكي تصبح علاقتنا أكثر توثيقًا وقوة عن أي وقت مضى". جسدت هذه المعاني، التي تُوجت بإيماءات احتفالية مثل مرافقة القوات الجوية الملكية السعودية للطائرة الرئاسة الأمريكية، الاحترام والثقة المتبادلين، سواء على المستوى الشخصي أو على مستوى الدولتين.

وبعيدًا عن بعد العلاقة الشخصية، لا يزال التعاون الدفاعي يُشكل ركيزة دعم العلاقات الثنائية والشرَاكات الاستراتيجية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، فقد أعلن البيت الأبيض عن توقيع أكبر صفقة مبيعات دفاعية في التاريخ مع الجانب السعودي - بقيمة ١٤٢ مليار دولار، لتؤكد حرص البلدين والتزَامهما بتعميق الشراكة الدفاعية والأمنية.

وبموجب هذه الصفقة سيتم تزويد المملكة بأحدث المعدات والخدمات القتالية التي تنتجها أكثر من اثنتي عشرة شركة أمريكية تعمل في مجال الدفاع". وبقدر ما قد ينظر إلى هذا الاتفاق التاريخي باعتباره إعادة تأكيد على التزام واشنطن بأمن الخليج، بقدر ما يعكس التزامًا مشتركًا حيال دعم الاستقرار الإقليمي.

حيث أكد ترامب عدم توانيه عن استخدام القوة العسكرية للدفاع عن المملكة العربية السعودية. قائلا: "لن أتردد مطلقًا في استخدام القوة العسكرية الأمريكية إذا اقتضى الأمر للدفاع عن أراضينا أو للمساعدة في الدفاع عن حلفائنا. ولن تأخذنا رحمة بأي خصم تسول له نفسه إلحاق الأذى بنا أو بهم". مثل هذه العبارات القاطعة التي جاءت على لسان الرئيس الأمريكي تعطي ضمانات بشأن القوة الحاسمة لدعم الخليج ضمن الإطار الأوسع للعلاقات الثنائية، وهو أحد الأبعاد التي كانت مفتقدة خلال الإدارة السابقة".

امتدت النقاشات بشأن آفاق التعاون المشترك خلال زيارة ترامب للمملكة، لما هو أبعد من مجالات الأمن التقليدية لتشمل قطاعات متقدمة مثل التكنولوجيا، واستكشاف الفضاء، والمعادن الحيوية، والبنية التحتية للنقل.

وتتماشى هذه التوجهات بشكل مباشر مع أهداف رؤية المملكة التنموية" ٢٠٣٠ "، وتعكس تقاربًا واعيًا بين الأولويات الوطنية للمملكة والمصالح التجارية والاستراتيجية الأمريكية.

الأمير محمد بن سلمان: أمريكا وجهة رئيسية لصندوق الاستثمارات العامة بما يقرب من ٤٠٪ من استثمارات الصندوق العالمية

وفي هذا الصدد أضاف ولي العهد ورئيس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان أن الصفقة قد تصل إلى تريليون دولار، مشيرًا إلى أن الولايات المتحدة وجهة رئيسية لصندوق الاستثمارات العامة، حيث تمثل ما يقرب من ٤٠٪ من استثمارات الصندوق العالمية، مما يسلط الضوء على عمق الترابط الاقتصادي وسطوع نجم المملكة العربية السعودية كشريك اقتصادي رئيسي للولايات المتحدة.

وشهدت الزيارة تدشين مبادرات بارزة في مجالات الطاقة، والتكنولوجيا، واستكشاف الفضاء بما في ذلك التوقيع على اتفاق ثنائي حول الابتكار في مجال الطاقة بين وزارتي الطاقة السعودية والأمريكية، ومذكرة تفاهم بشأن التعدين والموارد المعدنية بين وزارة الصناعة والثروة المعدنية في المملكة ووزارة الطاقة الأمريكية.

فضلاً عن مهمة أبحاث الفضاء عبر الأقمار الصناعية المكعبة في إطار برنامج "أرتميس الثاني" التابع لوكالة ناسا، بالتعاون مع وكالة الفضاء السعودية. كما قام الجانبان بتحديث اتفاقية النقل الجوي لتعزيز نقل البضائع.

واكتسبت العلاقات الثنائية بُعدًا إضافيًا ممثلاً في القوة الناعمة من خلال الحرص المشترك على تعزيز الشراكات الثقافية، والتعليمية، والعلمية، بما في ذلك التعاون بين المتحف الوطني للفنون الآسيوية التابع لمؤسسة "سميثسونيان"، والهيئة الملكية لمحافظة العُلا.

على صعيد القضايا الإقليمية، فقد برز بشكل واضح التقدم المحرز في الملف السوري. وفي كلمته أمام منتدى الاستثمار السعودي-الأمريكي، قال الرئيس ترامب "اتخذت إدارتي بالفعل أولى خطوات استعادة العلاقات الطبيعية بين الولايات المتحدة وسوريا للمرة الأولى منذ أكثر من عقد من الزمان. وتنتابني سعادة بالغة عند الإعلان عن لقاء مرتقب بين الوزير ماركو روبيو ونظيره السوري في تركيا خلال وقت لاحق من هذا الأسبوع".

ثم جاء إعلانه برفع العقوبات عن سوريا "من أجل منحها فرصة للنمو"، ليعكس نقطة تحول كبيرة في السياسات الأمريكية وإعادة تقويم لنهج واشنطن.

وقد جاءت هذه الخطوة عقب نقاشات جرت بين الرئيس الأمريكي وولي العهد ورئيس مجلس الوزراء سمو الأمير محمد بن سلمان، وكذلك الرئيس التركي رجب أردوغان. وتؤكد هذه الخطوات المتقدمة، بالإضافة إلى الاجتماع الثلاثي رفيع المستوى مع الرئيس السوري، الحضور الدبلوماسي اللافت للمملكة العربية السعودية ودورها كوسيط للسلام والأمن الإقليميين.

فيما يتعلق بالشأن الإيراني، كرر ترامب تحذيره بأن بلاده لن تسمح مطلقًا بامتلاك طهران سلاحًا نوويًا. وفي حين أدان الرئيس الأمريكي ما وصفه بـ "الفوضى السابقة لقادة إيران"، أكد "استعداده لطي صفحة خلافات الماضي وصياغة شراكات جديدة من أجل عالم أفضل وأكثر استقرارًا، حتى وإن كانت الخلافات بين الجانبين لا تزال مُتجذرة". وذهب ترامب بعيدًا بإبداء رغبته لإبرام اتفاق مع الجانب الإيراني.

وأضاف:" ولكن في حال رفضت القيادة غصن الزيتون الممتد إليها .. لن يكون أمامنا خيار سوى ممارسة أقصى الضغوط الممكنة". من جانبها، تحافظ المملكة العربية السعودية على موقف حازم مماثل بشأن القضية النووية الإيرانية، حيث تشدد الرياض، وسائر دول مجلس التعاون الخليجي، على أهمية إبداء إيران وكافة الدول المعنية التزامًا راسخًا بعدم وجود أي برنامج نووي عسكري يهدد أمن المنطقة الخليجية واستقرارها.

وحول القضية الفلسطينية، صرح الرئيس الأمريكي بأنه كان "يحدوه الأمل" في أن تنضم المملكة العربية السعودية لاتفاقات إبراهام، لتسير على خطى بلدان عربية أخرى خلال فترته

ترامب: الزيارة " شرف كبير لي" والمملكة من " أعظم دول العالم" ورسخت أقدامها بين الدول الأكثر فخرًا وازدهارًا ونجاحاً ودولة قائدة للشرق الأوسط الصاعد

الرئاسية الأولى. مؤكدًا أن ذلك يظل في النهاية خيار المملكة التي قد تفعل ذلك عندما ترى أن الوقت المناسب لذلك، ما يعكس تحولاً نوعًا ما في السياسة الأمريكية، فعلى النقيض من نهج سلفه جون بايدن، يُظهر ترامب استعدادًا ورغبة للمضي قدمًا في العلاقات الثنائية وتوقيع الاتفاقيات دون شروط مسبقة أو مقابل تطبيع سعودي-إسرائيلي.

من جانبها، لاتزال المملكة العربية السعودية ثابتة على موقفها الداعم للتوصل إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية، تقوم على أساس حل الدولتين والالتزام بالقوانين الدولية. وبينما تثمن علاقاتها الدولية، أكدت الرياض بشكل لا لبس فيه، أن التطبيع مع إسرائيل مرهون بإحراز تقدم مثمر حول إقامة دولة فلسطينية تنعم بالسيادة وتكفل الكرامة والأمن لشعبها.

على المستوى الدولي، تمكن الصراع الأوكراني من فرض نفسه على الأجندة الدولية للمناقشات الثنائية، لاسيما في ضوء إظهار المملكة قدرتها على تسهيل إجراء حوارات واستضافة جلسات التفاوض بين الأطراف المتنازعة.

وهو ما حظي بإشادة الرئيس الأمريكي الذي اغتنم الفرصة لتوجيه الشكر للمملكة العربية السعودية على الدور البناء الذي لعبته في تسهيل إجراء المحادثات الأوكرانية .. قائلاً: " لقد قمتم بعمل مذهل ولم تبخلوا علينا بشيء". هذا الاعتراف والامتنان الأمريكيين تجاه الدور السعودي في تسهيل استضافة الحوار حول الأزمة الأوكرانية، يعكس إدراكًا دوليًا مُتناميًا بقدرة الرياض على المساهمة في إدارة الأزمات متعددة الأطراف.

وبالرغم من أن زيارة ترامب للمملكة وُضعت في المقام الأول ضمن إطار العلاقات الثنائية، إلا أنها بلا شك تتقاطع مع الإطار الأوسع لمجلس التعاون الخليجي، حيث تحمل العديد من الموضوعات المطروحة تداعيات واضحة على منطقة الخليج ككل.

في ضوء هذا السياق، استضافت الرياض قمة مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة في اليوم الثاني من زيارة الرئيس ترامب للمملكة، مما ساهم في تعزيز ليس فقط الروابط السعودية-الأمريكية، بل أيضًا العلاقات الأوسع بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة. ومن خلال تعزيز الحوار الجماعي مع دول المنطقة الخليجية، فقد ساهمت الزيارة في تدعيم وجود جبهة إقليمية متماسكة ضرورية لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية. كما سلطت الضوء على الدور المركزي المتنامي للمملكة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

وبينما ترتكز هذه الشراكة على الروابط الشخصية، والتوافق الاستراتيجي، والمصالح المشتركة، تتسم أيضًا بطبيعتها المتطورة التي تتشكل ملامحها وفقًا للأبعاد التاريخية والمعطيات الراهنة. وفي ظل الضبابية الغالبة والتحولات الجارية، تظل المملكة والولايات المتحدة شريكين رئيسيين في تشكيل النظام الإقليمي والعالمي.

* باحثة بمركز الخليج للأبحاث

واجهت قمة بغداد تحديات وعقبات قبل انعقادها

أضاع العراق فرصة الانتقال من إدارة الخلافات إلى بناء توافقات استراتيجية في قمة بغداد

مثلت القمة العربية الرابعة والثلاثون التي انعقدت ببغداد في مايو ٢٠٢٥م، محطة جديدة في مسار العمل العربي المشترك وقياس مدى التزام الدول العربية بميثاق الجامعة العربية وأهمية هذه المؤسسة في خلق مسارات يمكن من خلالها التوصل إلى مواقف وحلول عربية لعدد من الملفات، وكذلك شكل انعقاد القمة رهان على قدرة النظام الإقليمي العربي على استعادة شيء من فاعليته في ظل مرحلة تحولات دولية وإقليمية بالغة الحساسية؛ وكان لإدراك العراق أهمية تواجده كدولة عربية فاعلة تستطيع أن تقدم ما يحقق تضامنًا عربيًا يعزز موقعه ويستعيد من خلاله دور المحوري، تقدمت الحكومة العراقية بطلب لاستضافة القمة العربية في بغداد ٢٠٢٥م ، خلال اجتماعات القمة العربية التي عقدت بالجزائر عام ٢٠٢٢م، في محاولة لإعطاء صورة جديدة لإيمان العراق بمحيطة وانتمائه العربي.

أ.د. احسان الشمري

خصوصية قمة بغداد:

عادت إلى بغداد القمة العربية، بعد ١٣ عامًا من انعقادها، لكن بظروف وخصوصية تختلف جذريًا عن الظروف التي عقدت فيها في العام ٢٠١٢م، فالقمة الرابعة والثلاثين التي يستضيفها العراق على مستوى القادة تتزامن مع المتغيرات المتسارعة في المنطقة وحجر الزاوية فيها هو التأكيد . الأمريكي والإسرائيلي على رسم الشرق الأوسط الجديد والذي سيشمل عددًا من الدول العربية والذي يعد ضبابيًا لدى عدد منها مما يدفع إلى ضرورة التعاطي العربي مع هذا المشروع ، كذلك اتصفت القمة بخصوصية حيث أنها تأتي بالتزامن مع انهيار المشروع الإقليمي لإيران في سوريا ولبنان واليمن، باستثناء العراق، فهذا الانهيار ولد فراغا جيو سياسيًا مما يعرض الأمن العربي لمزيد من المخاطر من إمكانية ملء هذا الفراغ من دول إقليمية أخرى، فضلًا عن أن القمة تُعقد مع خصوصية عربية تتمثل بطبيعة التحولات التي شهدتها النظم السياسية في سوريا والمتمثلة بسقوط نظام بشار الأسد مما يتطلب دعمًا عربيًا للمرحلة الانتقالية فيها، وانهيار حزب الله وفقدانه السيطرة السياسية والعسكرية في لبنان واستعادة الدولة فيه، واستسلام الحوثيين بعد الضربات الأمريكية والإسرائيلية والذي سيؤدي تاليًا إلى قبولهم بمسار سياسي يضمن الشرعية في اليمن، الأمر الذي سيجعل لهذه التحولات انعكاسات على فاعلية هذه الدول في القرار العربي أولاً وقرارها في اجتماعات قمة بغداد تالياً؛ كذلك فإن تزامن عقد القمة مع المفاوضات بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران حول مصير الملف النووي الإيراني وبقية الملفات، كان قد أعطاها أهمية لطرح انعكاسات طاولة المفاوضات في سلطنة عمان سواء كانت ستنتهي بصفقة شاملة أو إلى سيناريو الردع العسكري وما يمكن أن يؤدي هذا الخيار من تداعيات على الدول العربية.

نظر العراق إلى القمة العربية برمزية انعقادها في عاصمته وما تحققه هذه الاستضافة من تشكيل صورة غير نمطية عنه كدولة ساعية للاندماج بشكل أكبر مع العمل والمواقف العربية المشتركة ، كما أن الماسكين على المعادلة السياسية فيه وجدوا أن رعاية هذا الالتئام العربي في بغداد قد يحقق لهم قبولاً عربيًا، سيما وأنهم أبدوا سابقًا مواقف متباينة تجاه العودة العراقية للمنظومة العربية، كذلك ما يمكن أن تقدمه الاستضافة من رسالة تتجاوز الحدود العراقية نحو الدول الغربية الفاعلة بأن

العـراق أصبح مـؤهلاً للقيام بـأدوار في عدد من الأزمات كوسـيط أو كمنصـة لتقريـب وجهـات النظر بين الـدول المتخاصمـة عربيًا وإقليميًا .

التحديات الاستباقية للقمة:

واجهـت القمـة العربيـة في بغـداد عـدة تحديـات مـا قبـل انعقادهـا منهـا مـا هـو عراقـي ومنها مـا يرتبـط بقدرتهـا على النجـاح ، فلأول مـرة في تاريـخ القمـم العربيـة يحـدث أن يتحول أمـر انعقادهـا إلـى جدل سياسـي داخلـي، إذ صرح أحـد قيادات الإطـار التنسـيقي الحاكم " عن رفض انعقـاد القمة العربية " تحت ذريعـة عـدم حضـور القـادة العرب، مما يؤشـر رفض مبطـن لها، رغـم أن الحكومـة كانـت قد استكملت اسـتعداداتها اللوجسـتية، وكذلـك يـبين وجـود صـراع داخـل بين تيارين داخـل المجموعـة الحاكمـة في بغداد، ممـا أضعف دعم القرار الرسـمي وتحضيراته للانعقـاد؛ كذلـك فـإن الاعتـراض علـى دعـوة الرئيـس السـوري أحمـد الشـرع أحـد أهم التحديـات التـي واجهت حكومـة محمد السـوداني يمثل نموذجًا لذلك الانقسـام بين العراق الرسمي وشبه الرسـمي، فحضور الشـرع، اعتبـر عند بعض الأطـراف الداخلية الحليفـة للسـوداني اعترافًـا رسـميًا بالتحـول السـوري وإعلانًـا مباشـرًا لتطبيـع العلاقـة مع الفاعـلين الجدد في دمشـق، ما يعني نهايـة سـردية الاتهامات التي وجّهت للشـرع، والتـي تبنتها حكومة السـوداني وحلفاء إيران قبل سـاعات من هروب الأسـد، ليتصالح معـه بوسـاطة دولة ثالثـة فيما بعـد، فرئيس الوزراء سـينظر لهذا الحضـور علـى إنه بوابـة لبناء الثقة مع الشـرع والمنظومـة العربية الداعمـة للمرحلـة الانتقاليـة في سـوريا، وهـذا التوجـه لرئيـس الـوزراء دفـع إلـى تصعيد وصل إلـى التهديـد بالقيـام بتظاهرات في بغـداد ضـد حضـور الشـرع بعـد أن تم تنظيـم تظاهـرات في مدينـة البصرة ضد زيارة الرئيس السـوري، كذلـك تصاعدت عبر منصـات التواصل الأصوات المتطرفة المرتبطة بالفصائل المسـلحة، مـا أدى علـى مـا يبـدو، إلـى إرسـال رسـائل سـلبية لقـادة عرب بعـدم ترحيـب العراقـيين بهم، خصوصـاً الجدل الـذي رافق دعوة السـوداني للشـرع لحضـور القمـة، مما شـكل مانع لعـدم حضور الشـرع، غيـر الراغـب بمزيـد مـن تدهـور العلاقـة مـع العـراق، وأعطـى انطباعًـا سـلبيًا لـدى الـدول العربية عن مسـتوى الجدل الداخلي حـول انعقـاد القمة .

قمة بغداد قوّضتها الصراعات السياسية والتوترات الداخلية المستمرة بين الفصائل والطوائف والغياب الدبلوماسي للعراق عن الفعاليات

تحولت القمة العربية في بغداد ولكونها تأتي قبل أشهر قليلة من إجراء الانتخابات البرلمانية العراقية، إلى مادة لكسب النقاط وفرض الإرادات السياسية من قبل الأحزاب أو حتى من الحكومة تجاه خصومها، فعلى الرغم من أن عقد القمم العربية يأتي في إطار الالتزام الدوري للجامعة والدول العربية بالاجتماع السنوي، إلا أن محاولات تشكيل اعتقاد بأن عقدها في بغداد بهذا التوقيت هو نتيجة لدبلوماسية ناجحة للسوداني استطاع من خلالها إقناع الدول بالحضور للقمة، تسببت للحكومة بانتقادات واسعة لتسويق هذا الاعتقاد ومحاولة التوظيف السياسي لحدث عربي في تعزيز حظوظه من أجل الحصول على الولاية الثانية، مما استفز بيئته السياسية المتمثلة بالإطار التنسيقي الشيعي وركيزته الأساسية الفصائل المسلحة الموالية لإيران مما حفزها لتوجيه اتهامات للحكومة بتقديمها التنازلات لعدد من الدول العربية لهذا الغرض، سيما وأن جزءًا من المجموعة الشيعية والتي تسيطر حاليًا على السلطتين التشريعية والتنفيذية تعد مسؤولة عن إعاقة علاقات العراق مع منظومته العربية، وبناءً على هذا الجدل والصراع الداخلي تحولت القمة إلى قياس كونها رافعة للسوداني بمقابل محاولات من شركائه بخفض رصيده السياسي والذي يتعرض بالأساس إلى تراجع في شعبيته نتيجة عدم القدرة على مكافحة الفساد وتفكيك السلاح وهيمنته على مؤسسات الدولة وسوء الخدمات والتلكؤ في تنفيذ البرنامج الحكومي .

إن زيارة إسماعيل قاآني قائد فيلق القدس الإيراني التي سبقت انعقاد القمة بيومين، كانت رسالة سلبية بهيمنة إيرانية على العراق، مما عقد الموقف أمام الحكومة العراقية في وقت أرادت فيه أن تظهر انفتاحًا على الدول العربية والخليجية بالتحديد، وعدت هذه الزيارة استفزازًا للقادة العرب خصوصًا وأن بعض الدول عانت من نفوذ إيراني امتد لسنوات طويلة، مما جعل هذه الزيارة محط استفهام وسؤال من عدد الدول التي خططت لحضور القمة، وليس من الواضح بالتحديد ما كانت تهدف إليه هذه الزيارة ، إلا أن الثابت أنها أحرجت حكومة السوداني أمام الجامعة والدول العربية .

شكلت زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى المملكة العربية السعودية قبل انعقاد القمة العربية في بغداد ، التحدي الأكبر بالنسبة للحكومة العراقية التي كانت تستعد لطرح حزمة مبادرات لعدد من القضايا العربية ومنها القضية الفلسطينية والتحول في سوريا ودعم لبنان والمفاوضات بين واشنطن وطهران ، إلا أن نتائج الجهود الدبلوماسية التي حققتها السعودية خلال زيارة ترامب لها والمتمثلة برفع العقوبات بشكل كامل عن سوريا واللقاء الذي جمع ترامب مع الرئيس السوري أحمد الشرع، وكذلك التأثير الكبير الذي مارسته المملكة على الرئيس الأمريكي الزائر لها بالضغط على إسرائيل لوقف الحرب في غزة وتحقيق حل عادل لهذه القضية والشعب الفلسطيني ، فضلاً عن الجهود غير المعلنة التي تعمل عليها الرياض بين واشنطن وطهران وبما يحقق الاستقرار للمنطقة، وما حققته الرياض من تحول اقتصادي عالمي من خلال زيارة ترامب بالشكل الذي جعلها شريكًا في الاقتصاد الأمريكي، كل هذا جعل القمة العربية في بغداد تواجه تحدي كبير بما يمكن أن تقدمه القمة أمام قرارات اتخذت بعلاقات ثنائية أو من خلال القمة الخليجية – الأمريكية التي رعتها الرياض، حققت ما لم يكن متوقعًا لدعم الدول العربية، وهذا دفع وزير الخارجية العراقي إلى التصريح بأن "زيارة ترامب للمنطقة مهمة، وأحيي الإخوة في السعودية لتنظيم هذه الزيارة ولعقد القمة الخليجية – الأميركية. القرارات المتخذة في تلك القمة ستصب في مصلحة المنطقة، وهذا يعني أن القمة التي ستُعقد في بغداد والقمة الخليجية – الأميركية ركيزتان أساسيتان لإدارة الأمور في المنطقة، ويعني أيضاً أن هاتين القمتين تكامليتان وليس هناك تناقض بين الحدث في بغداد والحدث في الرياض، والواضح أن بغداد أدركت حجم المنجز الذي حققته المملكة العربية السعودية للعمل العربي المشترك بالشكل الذي عدته مدخلاً لنجاح جهودها ومبادراتها في القمة العربية على مستوى القادة.

تمثل قمة جدة التي عقدت بالمملكة العربية السعودية في العام ٢٠٢٣م، نموذجًا لنجاح القمم على مستوى تاريخ اجتماعات القادة والعمل العربي المشترك والقرارات التي صدرت منها أو على المستوى التنظيمي الناجح في كل المقاييس، وقمة جدة التي حضرها العراق ممثلاً برئيس الوزراء محمد السوداني ، في أول حضور له لاجتماعات القمة العربية على مستوى القادة بعد تسنمه المنصب في العام ٢٠٢٢ م، شكلت دالة نجاح ومسار للحكومة العراقية ظهرت واضحة من خلال تحضيراتها لعقد القمة في بغداد ، لذا كانت الاستعدادات اللوجستية داخليًا تحاول الوصول لذات الخطوات البروتوكولية لقمة جدة وكذلك في

حملة الاستعداء للقمة ودعوة الشرع الذي لم يحضر أسباب خفض التمثيل العربي والعراق لم يحسم الملفات الخلافية أو التعاطي معها بشكل إيجابي

الجانب السياسي سواء على ما يرتبط بحضور القادة العرب أو فيما سيطرحه العراق من مبادرات يمكن من خلالها أن تتوازن قمته مع ما حققته قمة جدة من قرارات وتضامن وتعاون ووئام عربي ملفت وشكلت عملاً عربيًا متقدمًا ، مما شكل تحديًا لحكومة السوداني في إيجاد نسخة مماثلة لقمة جدة .

النتائج والتقييم:

أدركت حكومة السوداني أن نجاح القمة يعتمد على مستوى تمثيل القادة العرب فيها وعلى ما تطرحه في القمة من مشاريع قرارات أو مبادرات يمكن التفاعل معها وبما يحقق إجماعًا عربيًا يظهر من خلال البيان الختامي للمجتمعين ، لكن شكل انخفاض مستوى التمثيل وغياب الملوك والأمراء والرؤساء العرب عائقًا أمام اكتساب مخرجات القمة القوة التي يمثلها تصويتهم على بيانها الختامي ، مما دفع العراق إلى اعتبار ذلك مخيباً ومحط مراجعة دبلوماسية ، وعلى الأرجح فقد كانت حملة الاستعداء للقمة ولحضور الرئيس السوري أحمد الشرع والذي لم يحضرها ، السبب الأساس في اتخاذ بعض الدول خفض تمثيلها ، كما أن العراق لم يستطع خلال التحضيرات للقمة العربية من حسم بعض الملفات الخلافية او التعاطي بشكل إيجابي معها ومثال ذلك مسألة ترسيم الحدود البحرية مع دولة الكويت وإشكالية إلغاء المصادقة على اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبد الله ، مما أعطى رسالة بأنه غير قادر على حسم ملف ثنائي عربي .

ومع محاولات العراق تقديم خطة مبادرة عربية شاملة خلال اجتماع القادة العرب وفق ما عرف بخارطة (١٨) مبادرة ، إلا أن السوداني واجه حرجًا كبيرًا تجاه بعض المواقف ومنها القبول العربي بحل الدولتين بخصوص القضية الفلسطينية والمرفوض عراقيًا، والتنديد بالتدخلات الايرانية بالشؤون الداخلية للدول العربية، ورفض التهديد الذي يصدر من بعض الجماعات المسلحة للأمن القومي لدول الخليج العربي، مما جعل العراق وهو الرئيس للقمة في موقف دبلوماسي هو الأصعب تجاه القضايا الملحة عربيًا، الأمر الذي وضع بغداد وقمتها كمحطة اختبار للنوايا العراقية للانخراط بالعمل العربي المشترك، ورغم أن البيان الختامي حمل تأكيدًا على القضايا المحورية المعتادة، وفي مقدمتها دعم القضية الفلسطينية وطالب أيضاً المجتمع الدولي ولا سيّما الدول ذات التأثير، "على تحمل مسؤولياتها الأخلاقية والقانونية للضغط من أجل وقف إراقة الدماء وضمان إدخال المساعدات الإنسانية العاجلة دون عوائق إلى جميع المناطق المحتاجة في غزة" ، وكذلك دعمت القمة قضايا عربية عديدة من أبرزها دعم سوريا لمواجهة التحديات التي تواجها، والقلق من التطورات الميدانية في ليبيا وفضلاً عن دعم الشرعية لليمن وتثمين الدور الجديد في لبنان، لكن البيان الختامي التزم ذات النسق الدبلوماسي لأغلب القمم العربية فيما يخص القرارات، رغم إصرار محمد السوداني رئيس الوزراء على استعادة فاعلية العراق مع الدول العربية من خلال قرارات القمة العربية والتي عدها لحظة فارقة إذ تتقاطع تطلعات العراق الوطنية مع السعي العربي الأوسع لتجاوز الانقسامات والانطلاق نحو إطار عمل للتعاون العربي الفعال والشامل.

مثلت قمة بغداد ٢٠٢٥م، فرصة مهمة للعراق لطرح مشروع مراجعة شاملة لوظيفة القمم العربية وأدواتها و تطوير ميثاق الجامعة العربية وآلياتها التنفيذية، فالأزمات التي تواجه العالم العربي – من تصاعد الخلافات بين الدول العربية أو التأثيرات الخارجية والتحديات الأمنية وتغيرات النظام الدولي – تفرض الانتقال من إدارة الخلافات إلى بناء توافقات استراتيجية وهذا ما لم يضعه العراق في حساباته حين استضافته للقمة مما أدى إلى ضياع هذه الفرصة والتي كان يمكن أن تكون أحد أهم الإشارات على امتلاك العراق لرؤية منفردة لاستضافته القمة؛ ولا يمكن القفز على حقيقة أن العراق كان يسعى من خلال استضافته القمة العربية إلى استعادة دوره العربي الفاعل والظهور كدولة تتمتع بالوسطية بين المحاور المتصارعة إقليميًا والتوازن تجاه القضايا العربية، وهو مسار أراد منه نجاح هذه القمة سياسيًا وتنظيميًا، إلا أن القمة قوّضتها الصراعات السياسية والتوترات الداخلية المستمرة بين الفصائل والطوائف والغياب الدبلوماسي للعراق عن عدد من الفعاليات العربية التي ناقشت التطورات في عدد من الدول العربية ما بعد أحداث ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، مما حول القمة في بغداد إلى "قمة شكلية " وذات نتائج محدودة .

* أستاذ الدراسات الاستراتيجية والدولية -جامعة بغداد

لحظة الخليج ..... الأبعاد الجيوسياسية لجولة ترامب في المنطقة

اقتربت الرياض وواشنطن من إبرام اتفاقية دفاعية أمنية تاريخية والتعاون النووي المدني رغم التعثر

تتخطى جولة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في منطقة الشرق الأوسط، التي انطلقت في الثالث عشر من مايو ٢٠٢٥م، وامتدت حتى السادس عشر منه بزيارات إلى المملكة العربية السعودية، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، مجرد نطاق الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي تصدرت المشهد الإعلامي. فرغم أهمية هذه العقود المقدرة بنحو ٢٨٣ مليار دولار والمخططة بنحو ٣,٦ تريليون دولار وفقاً للإعلانات الرسمية والتي تؤكد على قوة العلاقات الاقتصادية، إلا أن الزيارة تحمل في طياتها أبعادًا جيوسياسية حاسمة لا يمكن تجاهلها، نستعرض أبرزها في النقاط التالية:

مختار شعيب

١- إعادة صياغة التحالفات وتأكيد الحضور

تشهد السياسة الخارجية الأمريكية تحركات متسارعة لإعادة صياغة التحالفات وموازين النفوذ، لاسيما في المناطق الحيوية كالخليج العربي، الذي ما زال يشكّل محوراً أساسيًا في معادلات الطاقة والاستثمار والأمن الدولي في ظل عالم يتسم بتعقيدات اقتصادية وجيوسياسية متزايدة. ومن تلك التحركات هذه الزيارة كواحدة من أدوات تثبيت المصالح الاستراتيجية الأمريكية وتوقيع الشراكات الكبرى، و التي تلتقي مع سعي دول الخليج إلى مراجعة علاقاتها مع الولايات المتحدة، بالابتعاد عن التفاهم القائم على النفط مقابل الأمن، نحو شراكات أقوى تتجذر في الاستثمارات الثنائية والرؤى المشتركة ضمن معادلة أكثر تنسيقًا واستقرارًا، خاصة أن التحولات الجارية بالمنطقة – من حرب غزة، إلى إعادة تشكيل سوريا، إلى تصاعد المنافسة مع الصين – تفرض على الجانبين مقاربة أكثر واقعية وابتكارًا لإعادة ضبط الانخراط الأمريكي في الشرق الأوسط، و بلورة تفاهمات عملية، تمهّد الطريق لإعادة تعريف الدور الأمريكي في الشرق الأوسط في العقد المقبل، بعيدًا عن الحروب المفتوحة، وقريبًا من شراكات التنمية والنفوذ الذكي.

فلا يزال الشرق الأوسط ساحة رئيسية للتنافس الجيوسياسي، وقيام الرئيس ترامب بأول زيارة خارجية مُقررة له في ولايته الثانية إلى الشرق الأوسط يُرسل رسالة مفادها أنه يُعطي الأولوية للمنطقة، والتزام واشنطن بحماية مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، وسط تصاعد النفوذ الصيني والروسي. فقد شملت الأشهر الأولى لترامب في منصبه مناورة لتحسين العلاقات مع روسيا وتكثيف المنافسة مع الصين، ولكن كلا البلدين لديهما نهجهما وعلاقاتهما الخاصة مع الشرق الأوسط، ويجب إدارة الارتباط بين المشهد الجيوسياسي الأوسع والديناميكيات في المنطقة بطريقة منسقة ومتماسكة.

وفي ظل سياق متوتر من الاضطرابات الإقليمية والتحولات الاستراتيجية المتسارعة، كان ضروريا إعادة تأكيد النفوذ الأمريكي في المنطقة مع إعادة رسم توازنات القوى الإقليمية من خلال تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع دول الخليج في مختلف المجالات خاصة في المجالات الاقتصادية والبنية الأساسية الذكية والمجالات الصناعية والتكنولوجية إلى جانب المجالات الأمنية والسياسية ، وجميعها تمثل دعائم محورية للسياسة الأمريكية في المنطقة منذ عقود، لذا أكد ترامب علي أهمية وجود الشرق

الأوسط المستقر والمزدهر مرحبًا بالعمل الذي تشهده المنطقة في مختلف مجالات التنمية معتبرًا دول الخليج مركزًا سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا بالمنطقة.

فالجولة الخليجية لترامب عكست تحولاً واضحًا في النهج الأمريكي تجاه المنطقة، يجمع بين الاقتصاد والقوة العسكرية، في مقاربة جديدة تهدف إلى إعادة صياغة التحالفات الإقليمية دون اللجوء إلى الحروب. فترامب جاء للمنطقة بخطة واضحة تقوم على اقتناص الفرص وبناء شراكات استراتيجية ذات طابع اقتصادي، مع عدم استبعاد الأدوات العسكرية، حيث طرح ترامب دبلوماسية اقتصادية تقوم على الصفقات، مدعومة بحضور عسكري صارم يحمي أمن المنطقة بوصفها قلعة رأس المال في الشرق الأوسط، وهو ما يشكل نهجًا جديدًا مغايرًا للسياسات الأمريكية السابقة في المنطقة، ويعيد ضبط الإيقاع الإقليمي على إيقاع المصالح الاقتصادية بدلا من الانزلاق نحو الصراعات المفتوحة.

وبجانب تكريس الحضور الأمريكي في منطقة حيوية، هدفت الزيارة أيضًا لتعزيز صورة ترامب كقائد قادر على إدارة التوازنات الدولية، ما يمنحه دفعة سياسية في مواجهة انتقادات خصومه في الداخل الأمريكي بشأن سياسته الخارجية، إذ تظهره كصانع قرار يدير تحالفات مع أنظمة تمتلك وزناً اقتصادياً ونفوذاً إقليمياً، وهذا ما عكسه هجوم ترامب على الديمقراطيين، والجناح التقليدي لحزبه الجمهوري في خطاباته بالمنطقة أثناء الزيارة.

٢- لحظة الخليج

تضمنت جولة ترامب الخليجية ملفات عدة، مهمة للطرفين؛ كما أن القمة الخليجية-الأمريكية الخامسة، التي عقدت في ١٤ مايو، بالرياض تداولت هذه الملفات أيضًا، ما أعطى دفعة قوية للشراكة الاستراتيجية بين الطرفين، كما أظهرت توجهًا أمريكيًا نحو التركيز على المصالح الاقتصادية والاستراتيجية، مع تقليل القضايا السياسية الشائكة في المنطقة.

انطلاقًا من الضرورات الاقتصادية الأمريكية الملحة في الداخل، والتطورات الجيوسياسية العالمية، وما تحمله من مكاسب سياسية واقتصادية مزدوجة، تعكس تداخلاً عميقًا بين حسابات الداخل الأمريكي ومقتضيات التنافس الدولي، تعول واشنطن على الدور الخارجي المتنامي للدول الخليجية الثلاث أو ما يُعرف بـ "لحظة الخليج" للإسهام في تحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي، اقتصاديًا واستراتيجيًا، انطلاقًا من التأثير

وقع الأمير محمد بن سلمان وترامب اتفاقية الشراكة الاستراتيجية ووقع مسؤولون ١٤٥ اتفاقية بـ ٣٠٠ مليار ثم تزيد لـ ٦٠٠ مليار ثم ترليون دولار

الكبير للدول الخليجية في سوق الطاقة العالمية وتمتعها بموقع لوجستي عالمي بإشرافها على نطاق كبير من الممرات الدولية المهمة للتجارة الدولية، فضلا عن مكانتها الإقليمية التي جعلتها فاعلاً مؤثرًا على الساحتين الإقليمية والعالمية .

زيارة ترامب إلى الخليج العربي والتي أثمرت في العلن عن صفقات عسكرية واقتصادية هي الأكبر في التاريخ، أسست لواقع جديد في الشرق الأوسط تكون فيه دول الخليج المحور والمرتكز الأساسي، بمعنى إعادة تموضع دول الخليج ليس فقط كوسيط لواشنطن في الخطوط الأمامية في الأزمات الإقليمية، من غزة إلى طهران مرورًا بسوريا واليمن والسودان وأوكرانيا وغيرها، وإنما أعطت لدول الخليج العربي ولا سيما السعودية المركزية في قيادة الشرق الأوسط الجديد. كما أن استهلال ترامب لجولته من السعودية مفاده أن المملكة لم تعد مجرد حليف، بل شريك مركزي في صياغة ملامح النظام الإقليمي والدولي، معززًا مكانة السعودية كدولة لا يمكن تجاوزها، ليس فقط في الإقليم، بل على صعيد السياسة الدولية برمتها، وقد أكدت المشاعر الإيجابية التي عبر عنها المواطنون الخليجيون على الأهمية الرمزية العميقة لهذه الزيارة بالنسبة لقادة الدول الثلاث خاصة السعودية، وتعزيز مكانة الأمير محمد بن سلمان كزعيم إقليمي بارز.

٣- صفقات ضخمة وتطلعات تنموية:

صاحب هذه الزيارة صفقات اقتصادية ضخمة، يمكن وصفها بالتاريخية من حيث قيمتها وأهميتها، تندرج ضمن منطق استراتيجي متكامل يخدم المصالح الأمريكية والخليجية معاً، كما أن حضور هذا العدد الكبير من المسؤولين بالبيت الأبيض والرؤساء التنفيذيين لشركات أمريكية عالمية كبرى في منتديات الاستثمار المصاحبة للزيارة يؤكد عمق التقارب بين المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للطرفين.

في السعودية محطة ترامب الأولى؛ وقع والأمير محمد بن سلمان اتفاقية الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية، ووقع مسؤولون بالبلدين ١٤٥ صفقة واتفاقية بقيمة تزيد عن ٣٠٠ مليار دولار على أن تزيد في مرحلة تالية إلى ٦٠٠ مليار ثم ترليون دولار ، شملت التعاون في مجال الطاقة، والبنية التحتية، وتنمية وتنويع سلاسل التوريد المعدنية الحيوية، والبحوث الطبية والدوائية، والصناعة، والنقل الجوي، والجمارك، وصناعة السيارات، ورصد الطقس الفضائي، و البيئة، والفنون الآسيوية، والتعاون القضائي والأمني واتفاقيات في مجال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي مع شركات أمريكية كجوجل، وإنفيديا، وأمازون ، وسيسكو ، وسوبر مايكرو، و أي إم دي ، وأوبر، وغيرها بقيمة ١٣٦ مليار دولار ، لإقامة مراكز بيانات ، ومنطقة الذكاء الاصطناعي وصندوق للذكاء الاصطناعي بالمملكة، وشراء شرائح ذكاء اصطناعي والخوادم والشبكات اللازمة للبنية التحتية الرقمية بالمملكة، وعقود تدريب على التقنيات والذكاء الاصطناعي لمصلحة الشباب السعودي .

إضافة لاتفاقيات بملياري دولار مع شركات أميركية في مشاريع البنية التحتية السعودية، بما في ذلك مطار الملك سلمان الدولي ومجمع القدية الترفيهي، حيث تتخذ ١٣٠٠ شركة أمريكية من السعودية مقرًا لها، ما يرفع إجمالي استثمارات المملكة في السوق الأمريكية لنحو ١,٣٧ تريليون دولار، متقدمة على كندا التي تحتل المركز الثالث حاليًا بنحو ١,١ تريليون دولار، بينما تبلغ الاستثمارات الأمريكية بالسعودية ٢٥٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية بالمملكة.

وفي قطر (محطته الثانية)، بلغت قيمة الاتفاقات التي وقعها ترامب وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد ما يزيد على ٢٤٣,٥ مليار دولار، وحددا خططا لزيادة الاستثمار إلى ١,٢ تريليون دولار، خلال العقد المقبل في قطاعات الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات والرعاية الصحية التي تتوافق مع أجندة إعادة التصنيع في الولايات المتحدة.

وتضمنت الاتفاقيات الموقعة صفقة بقيمة ٩٦ مليار دولار مع الخطوط الجوية القطرية لشراء ٢١٠ طائرات بوينج تعدّ الأكبر

طرح ترامب دبلوماسية اقتصادية تقوم على الصفقات وحضور عسكري صارم يشكل نهجًا جديدًا يعيد ضبط الإيقاع الإقليمي على المصالح لا الصراعات

في تاريخ شركة الطيران الأمريكية، كما وقعت شركة الربان كابيتال القطرية اتفاقية مع شركة الحوسبة الأمريكية كوانتينم لاستثمار مليار دولار في تكنولوجيا الكم وتطوير القوى العاملة.

في الإمارات محطته الثالثة التي تعهدت باستثمارات تبلغ ١,٤ تريليون دولار في السوق الأمريكي خلال ١٠ سنوات، في مجالات حيوية مثل الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات، تم توقيع صفقات بقيمة ٢٠٠ مليار دولار من بينها: ١٤,٥ مليار دولار لشراء ٢٨ طائرة بوينج ، وخطط لتوسيع إنتاج النفط والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة بقيمة ٦٠ مليار دولار ، ومشروع مصهر الألمنيوم الأولي بقيمة ٤ مليارات دولار أمريكي لشركة الإمارات العالمية للألمنيوم في أوكلاهوما، واستثمار في مشروع الجاليوم لدعم إمدادات المعادن الحيوية في الولايات المتحدة.

اتفاق مع شركة كوالكوم الأمريكية لتطوير مركز هندسي عالمي جديد في أبوظبي يركز على الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات، ورفع حصة الإمارات من الرقائق الذكية الأمريكية إلى مليون شريحة، وبناء مجمع جديد للذكاء الاصطناعي بالشراكة بين شركة G42الإماراتية وشركات أمريكية به أكثر من ٢,٥ مليون من رقائق معالجة NVIDIA B200 ؛ بقدرة ٥ جيجاواط من سعة مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي، ما يُوفّر منصةً إقليميةً لمُقدّمي خدمات الحوسبة السحابية .

هكذا دعمت الاتفاقيات أهداف التنويع الاقتصادي طويل الأمد للدول الخليجية، كما يتضح من القطاعات الرئيسية لتلك الصفقات التي تراهن على ارتفاع معدلات العائد من هذه الاستثمارات في الأسواق الأمريكية والخليجية، لكونها تستهدف قطاعات اقتصادية سريعة النمو، وعلى صلة وثيقة بالتحولات التكنولوجية في الاقتصاد العالمي، وهذا ما أشار إليه ولي العهد السعودي عندما قال :أن الولايات المتحدة تمثل وجهة رئيسية لصندوق الاستثمارات العامة السعودي وتستحوذ على ٤٠ ٪ من استثماراته، خصوصًا في مجالات التقنية والذكاء الاصطناعي، الأمر الذي يدعم نقل المعرفة وتبادل الخبرات بين الجانبين، وتنويع مصادر الدخل السعودي وتمكين القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو في أكبر اقتصاد بالمنطقة، ما أدى لارتفاع قيمة الصادرات غير النفطية للمملكة إلى ٨٢ مليار دولار عام ٢٠٢٤م، في تأكيد على نجاح سياسات التنويع الاقتصادي والاستثمار في القطاعات الواعدة.

هذه الزيارة أبرزت أيضًا ظهور الخليج كأحد أكبر اللاعبين في سباق الذكاء الاصطناعي، وقد وضعت إدارة بايدن قيودًا على بيع الرقائق لدول الخليج، للحفاظ على الهيمنة الأمريكية ومنع إعادة تصديرها إلى الصين، لكن هذه الصفقات التى أعلن عنها ورفع القيود، تُظهر أن الأجواء تغيرت من تكامل متردد مع دول الخليج إلى تبني كامل لدورها كممولين وشركاء في ثورة الذكاء الاصطناعي، فتركيز جزء مهم من هذه الصفقات، على التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وقطاعات المستقبل، يؤكد عمق الروابط الخليجية-الأمريكية من جهة، ويؤكد التطلعات التنموية للدول الخليجية من وراء هذه الصفقات من جهة أخرى ، فعلى سبيل المثال سعت الإمارات إليى إبرام هذه النوعية من الصفقات في مجال الذكاء الاصطناعي مع واشنطن لجعل الإمارات في موقع تكنولوجي متقدم على مستوى الشرق الأوسط ، وتعزيز مكانتها كرائد إقليمي بل وعالمي في هذا المجال بحلول عام ٢٠٣١م، وفي المقابل يهدف ترامب لتفكيك التقارب بين الإمارات والصين في مجالات البنية التحتية الرقمية وشبكات الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي، إضافة إلى فتح آفاق جديدة للاستثمارات الإماراتية الأمريكية في قطاع الطاقة المتجددة والتنمية الاقتصادية المستدامة .

كما تدعم تلك الصفقات القدرات التكنولوجية خليجيًا، لتوسيع ما تملكه هذه الدول من قدرات مع توطين جزء من سلاسل الإنتاج والتشغيل والتصدير للتكنولوجيا الرقمية، داخل هذه الاقتصادات، وتنمية القوى العاملة وبناء أنظمة الابتكار. إذ تسعى دول الخليج إلى تطوير كوادر وطنية عبر شراكات مع جامعات وشركات تقنية أمريكية رائدة، ومن أدوات هذه الشراكة : أدوات التنبؤ الأمني، وأنظمة مقاومة التغير المناخي المعززة بالذكاء الاصطناعي، وغيرها، ما يعني أن تصبح هذه الدول صاحبة المكانة الأبرز إقليميًا في هذا النوع من التكنولوجيا

زيارة ترامب للخليج أثمرت عن صفقات عسكرية واقتصادية الأكبر في التاريخ وأسست لواقع جديد في الشرق الأوسط دول الخليج محوره ومرتكزه

الرقمية، فضلا عن تعزيز التعاون معها في مجالات الأمن السيبراني والمعايير الرقمية والذكاء الاصطناعي الذي يمثل قطاعًا رائدًا للاستثمارات الأمريكية في الاقتصادات الخليجية في ظل تحالف قوي بين الشركات الخليجية والأمريكية، مستثمرةً مليارات الدولارات في البنية التحتية الذكية، والدفاع المؤتمت، ما يؤسس لتحالف رقمي طويل الأمد لا يقل أهمية وتأثيرًا عن الاتفاقيات الأمنية التقليدية.

٤- الصفقات الدفاعية والضمانات الأمنية:

وقعت عدة اتفاقيات دفاعية بين واشنطن ودول مجلس التعاون الثلاث ما يجدد الالتزام الأمريكي بأمن الخليج، وهو الأمر الذي أثيرت حوله الشكوك خلال الإدارات الأمريكية السابقة، كما تعيد تلك الاتفاقيات منطقة الخليج العربي إلى صدارة الاهتمامات الجيوسياسية العالمية للولايات المتحدة، بعد أنْ تراجعت لفترة.

قدم ترامب حزمة من تقنيات الدفاع الأمريكية المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات الخليج، بدءًا من أسراب الطائرات بدون طيار، وصولاً إلى أنظمة بحرية ذاتية القيادة، ومنصات رصد تهديدات مدعومة بالذكاء الاصطناعي، ومن ثم دمج التكنولوجيا في البنى الدفاعية الخليجية، لتركّزعلى التكامل الأمني السيبراني، والدفاع الجوي المشترك، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، والمراقبة المعززة بالذكاء الاصطناعي، وبروتوكولات الأمن السيبراني، التي باتت من الركائز الأساسية في استراتيجيات الدفاع الإقليمي الخليجي، مع تعزيز هذه الضمانات بزيادة الإنفاق الدفاعي الخليجي، ورفع حجم المشتريات من الصناعات العسكرية الأمريكية . وهو ما يتّسق مع نهج ترامب المعتمد على مبدأ "المقابل المادي" في التحالفات، كما يتماشى مع تطلعات دول الخليج لتعزيز أمنها الداخلي دون الانجرار إلى تحالفات عسكرية غير مرنة، حيث طرح مجددًا فكرة إنشاء تحالف أمني خاص بالدول الخليجية العربية، لتأطير الشراكات الدفاعية القائمة منذ عقود، وسيكون لهذا التحالف دور مزدوج: ردع المغامرات الإيرانية، وإرسال رسالة مفادها استمرار التزام واشنطن بأمن الخليج، رغم انشغالاتها الاستراتيجية العالمية. ومن الاتفاقيات التي وقعت مع السعودية، مذكرة نوايا لتحديث وتطوير قدرات القوات المسلحة السعودية بالقدرات الدفاعية المستقبلية، وخدمات عسكرية بقيمة تقترب من ١٤٢ مليار دولار من أكثر من ١٢ شركة دفاعية أمريكية، وقد وصفها المسؤولون الأمريكيون بأنها "أكبر صفقة أسلحة في التاريخ"، تشمل أسلحة متطورة بينها طائرات نقل ومسيّرات أتوميكس من طراز إم كيو-٩ بي سي جارديان وطائرات أخرى وصواريخ وأجهزة رادار، فضلاً عن مجالات التعاون الصناعي العسكرى وتوطين الشركات الأمريكية لبعض الصناعات العسكرية بالسعودية ، ومذكرة نوايا لتطوير القدرات الصحية للقوات المسلحة السعودية، وخطاب نوايا لتعزيز التعاون المشترك، في مجالات الذخيرة، والتدريب، وخدمات الإسناد، والصيانة، وتحديث الأنظمة، وقطع الغيار، والتعليم للأنظمة البرية والجوية وتبادل المعلومات الاستخباراتية، كما اقتربت الرياض وواشنطن بشكل كبير من إبرام اتفاقية دفاعية أمنية رسمية تاريخية، والتعاون بشأن برنامج نووي مدني لكن الصفقة تعثرت بسبب طلب واشنطن تطبيع السعودية مع إسرائيل وإصرار السعودية على التزام إسرائيل بمسار يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية.

إضافة لصفقة دفاعية لدولة الإمارات، بقيمة ١,٤ مليار دولار، تتضمن معدات وأسلحة حديثة، وخاصة للقوات الجوية ، وقعت قطر وأمريكا اتفاقين بقيمة ٣ مليارات دولار لتزويدها بنظام الطائرات المسيرة عن بُعد MQ-9B وهي من أحدث أنظمة الطيران المسيّر متعددة المهام، وشراء أنظمة أمريكية متقدمة لمكافحة الطائرات المسيّرة من نوع (FS-LIDS)، وتكنولوجيا الدفاع ضد الطائرات المسيرة من شركة رايثيون آر تي إكس لتصبح قطر أول مشترٍ دولي لهذا النظام الدفاعي،كما وقع ترامب وتميم على إعلان مشترك للتعاون بين حكومة دولة قطر والحكومة الأمريكية، إضافة إلى بيان نوايا للتعاون الدفاعي لتعزيز شراكتهما الأمنية، بقيمة تربو على ٣٨ مليار دولار، تشمل استثمارات مشتركة في قاعدة العديد الجوية، ودعم قدرات الدفاع الجوي والأمن البحري القطرية.

استهلال ترامب لجولته بالسعودية مفاده أن المملكة شريك مركزي في صياغة النظام الإقليمي والدولي ولا يمكن تجاوزها على صعيد السياسة الدولية

أكد ترامب على التزام بلاده بالضمانات الأمنية لدول الخليج، مع الدعوة لتعزيز التكامل العملياتي عبر تدريبات عسكرية مشتركة، وتبادل فوري للمعلومات الاستخباراتية، ونظم دفاع صاروخي متكاملة، ويتيح هذا الاندماج بين التكنولوجيا الذكية العسكرية وأنظمة الدفاع للدول الخليجية قدرًا أكبر من الاستقلالية، مع الحفاظ على أمريكا كشريك تقني مفضل، في مواجهة منافسين مثل الصين وروسيا. وقد عبر ترامب عن هذه المضامين، حينما خاطب القوات الأمريكية في قاعدة العديد بقطر، بقوله: " كدنا نخسر الشرق الأوسط بسبب سياسات إدارة جو بايدن"، ثم تأكيده أن بلاده ستستمر في توفير الأمن المشترك، أو بتعبيره "سنحمي الشرق الأوسط"، فما زالت دول الخليج تعتمد بشكل كبير على الدعم العسكري الأمريكي لردع التهديدات الإقليمية، خصوصًا تلك الصادرة عن إيران والجماعات المسلحة غير الحكومية كحزب الله والحوثيين. ولعل أكبر انتصار حققته دول الخليج كان الضمانات الأمنية التي تلقتها من ترامب، والتي تعهدت فيها واشنطن "بحماية" شريكها الأمني القديم في مواجهة التهديدات القادمة من إيران وغيرها من الجهات.

٥- إعادة تموضع لمواجهة الصين

إن الولايات المتحدة تحت قيادة ترامب تحاول إعادة التموضع في منطقة الشرق الأوسط، في سياق منافسة جيوسياسية متصاعدة مع الصين، هذه العودة الأمريكية لا تعتمد على إدارة الأزمات كما كان، بل تقوم على مقاربة واقعية قائمة على الاقتصاد والقوة الصلبة فالعامل الصيني كان على أجندة زيارة ترامب للمنطقة، حيث سعى إلى إقناع دول الخليج الست، لإبعاد نفسها عن بكين، لهذا تم إطلاق استثمارات خليجية أمريكية كبيرة ومتنوعة بهدف جذب دول الخليج بعيدًا عن الصين، كما أن الصفقات التجارية النوعية وخاصة في مجالات السلاح والدفاع تهدف أيضاً إلى تقليص نفوذ الصين وروسيا، خصوصاً بعدما أصبحت بكين الشريك التجاري الأول لدول الخليج.

إضافة إلى التحالفات الأمنية التقليدية، قدمت واشنطن خيارات تنموية وتكنولوجية واستثمارية وعسكرية لدول الخليج كبدائل عما يمكن أن تقدمه لها الصين وروسيا، لترسيخ شراكات تنموية واستثمارية عميقة معها خاصة في المجالات التكنولوجية المتقدمة بهدف التصدي للنفوذ الصيني المتنامي في المنطقة، لا سيما من خلال مبادرة "الحزام والطريق"، حيث ستشكّل هذه الاتفاقيات ليس فقط توازنًا إستراتيجيًا في مواجهة النفوذ الرقمي الصيني، بل وبدائل قوية عن نظيرتها الصينية، لذا قدم ترامب خيارات مغرية للدول الخليجية لتنمية بنيتها التحتية الرقمية في مجالات الجيل الخامس، والخدمات السحابية، وسياسات السيادة الرقمية عبر صفقات الذكاء الاصطناعي بهدف تقديم بدائل تكنولوجية وتمويلية أمريكية تقلّص من الاعتماد على الصين، وتعيد ربط اقتصادات الخليج بالسلاسل الأمريكية. ولقد استثمرت الدول الخليجية هذه الرغبة الأمريكية بالتوصل لاتفاقات تكنولوجية وصناعية وصفقات متنوعة غير مسبوقة، ستؤدي لإحداث نقلة نوعية في الاقتصادات الخليجية وتسرع من عمليات النمو والتنمية الشاملة المستدامة التي تنفذها .

في سياق أوسع، تندرج الزيارة ضمن مساعي ترامب لإعادة بناء تحالفاته في الشرق الأوسط، في ظل تراجع الثقة الأوروبية، وعودة النفوذ الروسي-الصيني إلى المنطقة. وعلى هذا الأساس، تسعى إدارة ترامب إلى تأطير الخليج كمنصة استراتيجية لانطلاقة جديدة، توظف فيها أدوات الدبلوماسية، والابتكار التكنولوجي، وتأسيس شراكات تجارية واقتصادية عالمية تكرس لمفهوم عالم أحادية القطب الأمريكي.

٦- احتواء إيران ... الاتفاق النووي الإيراني وأمن الخليج

تبقى إيران في صدارة أولويات السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، وتعكس جولة ترامب نهجًا شاملاً لاحتواء نفوذها المتنامي. فما زال ينظر لطهران كتهديد استراتيجي، لامتلاكها شبكة نفوذ واسعة من خلال الميليشيات الموالية لها في لبنان والعراق واليمن، ما جعل ترامب يتهمها من الرياض بأنها مصدر لعدم الاستقرار الإقليمي مع توجيه دعوة واضحة لطهران للتفاوض بجدية بشأن برنامجها النووي، فقد اختار ترامب سياسة "الضغوط القصوى" تجاه طهران وفرض عليها

دعمت الاتفاقيات أهداف التنويع الاقتصادي طويل الأمد لدول الخليج كما يتضح من الصفقات التي تراهن على ارتفاع معدلات العائد

عقوبات متجددة، غير أنه بدأ مفاوضات معها لإبرام اتفاق بشأن برنامجها النووي، ملوحًا في الوقت نفسه بـ "العصا"، حين عبر عن تفاؤله بشأن إمكان تجنّب ضربة عسكرية على مواقع طهران النووية.

ويدعو القادة الخليجيون ترامب إلى ربط أي اتفاق نووي بآليات تحقق صارمة، وبنود تقيّد برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني ونشاطاته العسكرية عبر الوكلاء، وهو ما يؤكد أن دول الخليج لم تعد تكتفي بالدبلوماسية عن بُعد، بل تطالب بدور مباشر في صياغة ترتيبات الاتفاق.

وقد يسعى ترامب إلى استثمار هذا الإجماع الخليجي لانتزاع تنازلات أوسع من طهران، لا سيما فيما يتعلق بتدخلاتها في الصراعات بالوكالة في العراق ولبنان واليمن، ما يفتح الباب أمام تهدئة إقليمية أكثر استدامة، رغم استمرار بعض العقبات السياسية.

وعلى عكس مفاوضات ٢٠١٥م، التي أفضت إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، تتقاطع رغبة الرئيس الأمريكي مع رغبة دول الخليج في إنجاح المفاوضات والتوصل إلى اتفاق نووي جديد يقي المنطقة مزيدًا من الاضطراب وعدم الاستقرار من جراء المواجهة الخطِرة المحتملة بين إيران (وحلفائها) من ناحية، والولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية أخرى. ويبدو أنَّ واشنطن وحلفاءها في الخليج يميلون حاليًا إلى مسار دبلوماسي يهدف إلى فرض قيود يمكن التحقق منها على البرنامج النووي الإيراني، مع تخفيف المخاوف من سباق تسلّح إقليمي، وخلق إطار أمني أوسع قوامه الترابط الاقتصادي كقوة استقرار، حيث يمكن لدول الخليج أن تؤدي دورًا داعمًا في هذه المفاوضات، من خلال تقديم حوافز إقليمية كتعاون اقتصادي أو مشاريع تكامل في مجال الطاقة مرتبطة بالتزام إيران.

وتهدف المناقشات الأمريكية المكثفة مع قادة الخليج إلى بلورة نهج منسق ومتكامل يجمع بين عدة مسارات: عقوبات اقتصادية صارمة، وضغوط دبلوماسية متواصلة، ودعم عسكري متزايد للحلفاء الإقليميين. وذلك للموازنة بين الضغط المتصاعد على إيران وضرورة الحفاظ على استقرار المنطقة ككل، كما تتضمن التدابير الملموسة في هذا الإطار تعزيز التعاون البحري الاستراتيجي مع الإمارات لتأمين مضيق هرمز، الذي يُعد ممراً حيوياً لنحو ٢٠٪ من تجارة النفط العالمية، وتوقيع اتفاق مع الدوحة لتعزيز منظومة الأمن السيبراني الإقليمي لمواجهة الهجمات الإلكترونية المتزايدة المنسوبة لإيران، بالإضافة إلى تعزيز التعاون العسكري الأمني مع السعودية بصفقات تسليح كبرى، ومع ذلك، يتجنب ترامب أي تصعيد عسكري مباشر مع إيران.

ويمكن القول بأن اعتماد ترامب مسمى الخليج العربي أو خليج العرب، بدلاً من مسمى الخليج الفارسي في خطابه؛ يعكس دعمًا رمزيًا قويًا لدول الخليج العربية في مواجهة إيران، ويعكس بوضوح أولويات سياسته الخارجية ورؤيته للمشهد الجيوسياسي في الشرق الأوسط والنفوذ الأمريكي بالمنطقة، كما أنه يرسل رسالة مفادها أن دول الخليج العربية شريك استراتيجي رئيسي لواشنطن، خاصة فيما يتصل بالتحالف المناهض لإيران، لذا رحب ترامب بتخلص لبنان من النفوذ الإيراني وحزب الله قائلا : هناك فرصة لبناء دولة مزدهرة فعالة مع جيرانها، كماشدد على أهمية الحل الشامل للأزمة اليمنية بما يحقق الأمن والاستقرار والسلام ووقف النار مع جماعة الحوثي، مرحبًا بعودة الهدوء للبحر الأحمر كممر ملاحي ذو أهمية خاصة للعالم والمنطقة .

وهكذا جاءت هذه الزيارة في وقت تواجه فيه إيران ومحورها عزلة دولية غير مسبوقة، لتصبح طهران أبرز الخاسرين في المرحلة المقبلة في حال لم ترضخ للشروط والإجراءات الأمريكية، لذا أكدت إيران أنها مستعدة لإبرام اتفاق مع الولايات المتحدة بشأن برنامجها النووي مقابل رفع العقوبات عنها فورًا ، مع التعهّد بعدم تصنيع أسلحة نووية أبداً، والتخلص من مخزونها من اليورانيوم العالي التخصيب، وتخصيب اليورانيوم حصرًا إلى المستويات الضرورية للاستخدام المدني، والسماح للمفتشين الدوليين بالإشراف على العملية، وذلك كله مقابل الرفع الفوري

أمريكا ترامب تعيد التموضع في الشرق الأوسط ضمن منافسة جيوسياسية متصاعدة مع الصين بالاعتماد على مقاربة قائمة على الاقتصاد والقوة الصلبة

لجميع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، ورد ترامب أنه يريد لإيران أن تنجح وأن تصبح دولة عظيمة، لكن لا يُسمح لها بامتلاك أسلحة نووية .

٧- استعادة سوريا

تحتل سوريا، عقب الإطاحة بنظام بشار الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤م، موقعًا محوريًا في الاستراتيجية الأمريكية، حيث كانت مسألة إعادة إدماج سوريا في ظل حكم الرئيس الشرع في النسقين الإقليمي والدولي، والتي تقودها دول الخليج، وخاصةً السعودية، وإعادة تطبيع العلاقات الأمريكية-السورية على جدول أعمال زيارة ترامب إلى الرياض، ولقائه الرئيس السوري في أول اجتماع من نوعه منذ ٢٥ عامًا، بحضور ولي العهد السعودي، والرئيس التركي رجب طيب أردوغان (عبر تقنية الفيديو). وفي لقائه بالشرع، وعد ترامب بتطبيع علاقات بلاده مع سوريا، وبحث معه قضايا عدة، على رأسها مكافحة الإرهاب؛ ولاسيما ما يتعلق بتنظيم داعش، وقضية المقاتلين الأجانب في سوريا ،وترحيل عناصر المقاومة الفلسطينية، والحد من النفوذ الروسي والإيراني، وضمان أمن الأكراد، وسبل تحقيق استقرار دائم في سوريا بمشاركة جميع طوائف الشعب السوري في النظام الجديد علي أسس تحقق مشاركة الجميع بدون استثناء، مطالبًا الشرع بتطبيع العلاقات مع إسرائيل لكنه لم يذكر سحب إسرائيل قواتها من الأراضي السورية التي توغلت فيها مؤخرًا والعودة إلى خطوط هدنة ١٩٧٤م، و أعلن ترامب رفع العقوبات عن سوريا مؤكدًا رغبة بلاده المشاركة في إعادة إعمار سوريا، وهو القرار الذي استقبلته الحشود في دمشق بترحيب كبير، كما أشاد به مسؤولون خليجيون وسعوديون باعتباره خطوة حيوية لإعادة دمج سوريا في الفضاء العربي، و تعزيز القيادة الجديدة، وضمان وحدة أراضي سوريا ونجاح عملية إعادة الإعمار التي ستبدأ، ما يقطع الطريق أمام عودة النفوذ الإيراني، وهذا القرار يفتح "نافذة فرص" واعدة لمستقبل سوريا، لكنه يتطلب في الوقت نفسه دبلوماسية دقيقة ومتوازنة لمواءمة المصالح الإقليمية المتشابكة والمتضاربة في سوريا، خاصة ما يتعلق بالدورين التركي والإسرائيلي، فتركيا تهتم بألا تتحول سوريا إلى مصدر تهديد لها خاصة من قبل الأكراد، بينما تمارس إسرائيل سياسة عدوانية تجاه سوريا، وربما يؤدي الانفتاح الأمريكي تجاه سوريا لتغير السلوك الإسرائيلي "العدواني" تجاه سوريا .

٨- حرب غزة:

كانت "غزة" حاضرة بقوة فى لقاءات ترامب خلال زياراته للدول الثلاث، حيث أكد القادة على العمل من أجل وقف الحرب فى غزة وأمن الفلسطينيين، وطالبوا بضرورة الحل العادل الشامل وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، والإفراج عن الأسرى الإسرائيليين لدى حماس، وإمداد القطاع، بالمساعدات الغذائية والطبية والإنسانية على نحو عاجل، عن طريق طرح آلية جديدة لإدخال المساعدات تسيطر عليها أو تُديرها الولايات المتحدة، و أن يتم الانسحاب الإسرائيلي الكامل على مراحل من غزة، وتأمين الحصول على دعم مالي لإعادة إعمار القطاع الذي دمرته الحرب.

وفي هذا الشأن، قال ترامب خلال القمة الخليجية الأمريكية إنه يجب الإفراج عن كل الرهائن في غزة والعمل من أجل إحلال السلام بدعم من قادة هذه القمة. وأشار وزير الخارجية السعودي إلى أن السعودية وأمريكا توصلتا إلى اتفاق بشأن إنهاء الحرب في غزة، يتضمن وقف العمليات العسكرية وإطلاق سراح جميع الأسرى الإسرائيليين.

وتزامنت زيارة ترامب لقطر (١٤ مايو) مع انعقاد جلسة مباحثات بشأن التوصل لوقف إطلاق نار في قطاع غزة، في الدوحة، شارك فيها وفد إسرائيلي رفيع المستوى، وكل من المبعوث الأمريكي الخاص بالشرق الأوسط، ستيف ويتكوف، والمبعوث الأمريكي لشؤون المحتجزين، آدم بولر. كما عقد الرئيس ترامب اجتماعًا مغلقًا مع المسؤولَين الأمريكيين، بمشاركة أمير دولة قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، ومشاركة غير مباشرة من حركة حماس، لبحث وقف الحرب في قطاع غزة وإطلاق سراح الأسرى لكن لم يُعلن شيئًا في هذا الملف.

وبرغم أن ترامب، لم يثر خلال القمة الخليجية-الأمريكية، قضية تهجير سكان غزة التي تعارضها دول مجلس التعاون بشدة،

ترامب ينظر للخليج كقوة استقرار بينما ينظر لإسرائيل كمصدر للتقلبات
أي برز الخليج مشاركًا إيجابيًا أمريكيًا وأصبحت إسرائيل سلبية للقوة الأمريكية

أو تأسيس إدارة أمريكية مؤقتة أو انتقالية لغزة بعد الحرب، فإنه عاد ليجدد رغبته، خلال اجتماع منتدى الأعمال في الدوحة في ١٥ مايو، في تملك أمريكا لقطاع غزة، وتحويله إلى منطقة حرة، وستظل هذه القضية محور خلاف بين الدول الخليجية وأمريكا، حيث تدعم دول الخليج المبادرة العربية لإعادة إعمار غزة، وأن تقترن جهود إعادة الإعمار بضمانات تحول دون عودة الحرب، ومنها نشر قوات حفظ سلام دولية أو مراقبين دوليين في غزة لضمان الاستقرار وبناء الثقة، مع منح السلطة لمؤسسات محلية تكنوقراطية أو بإشراف دولي لا تشارك فيه حماس، مع تقديم دعم للسلطة الفلسطينية، ومشاريع تنموية طموحة في قطاع غزة تمولها الدول المشاركة في عملية إعادة الإعمار، ما يؤدي لإضعاف قبضة حماس تدريجياً على القطاع، وممارسة الضغوط المتصاعدة على مصادر التمويل الخارجي لحماس للحد من نفوذها السياسي والعسكري في المنطقة.

ويشكل تحييد حماس ركيزة من ركائز السياسة الأمريكية التي ينتهجها ترامب، حيث يعمل على حل سياسي يستبعد حماس من المعادلة تماماً، التي ينظر إليها على أنها عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام الدائم في المنطقة. ووصف ترامب الإفراج عن رهينة أمريكي من قبضة حماس، الذي أدار مفاوضاته المبعوث الخاص ستيف ويتكوف، بأنه "بادرة حسن نية" تستحق الترحيب، غير أنه لا يزال متشبثًا بموقفه الصارم بشأن ضرورة إقصاء حماس من أي مسار تسوية، وكان لافتًا مواصلة إسرائيل الحرب في غزة ضد حماس مباشرة بعد إطلاق سراح عيدان بنفس القسوة.

٩- استبعاد إسرائيل وإتفاقات أبراهام

المثير أيضًا في جولة ترامب هو استثناء إسرائيل منها، وهي الحليف الاستراتيجي الأول لواشنطن في المنطقة، ما فسره مراقبون بأنه قد يكون مؤشر "ضجر" من قبل ترامب في علاقته مع نتنياهو، بسبب تواصل حرب غزة؛ بالرغم من رغبة ترامب في إنهائها، إلا أن الانحياز الأمريكي لإسرائيل يبقى راسخًا، خاصة في ظل عدم تقديم ترامب أي حلول للحرب في غزة، بسبب تحيزه لإسرائيل وتوفير كل أشكال الحماية المادية والعسكرية والسياسية لها.

قد تخفف ترامب من عباءة الالتزامات الأمريكية التقليدية تجاه إسرائيل في التعاطي مع ملفات المنطقة، حيث جاءت الجولة عقب اتفاق التهدئة مع الحوثيين في اليمن، والحوار المباشر مع حركة حماس لإطلاق سراح الأسير عيدان ألكسندر، والذهاب في جولات حوار مع طهران إلى أبعد من رغبة تل أبيب، وأخيرًا رفع العقوبات عن سوريا، وكلها خطوات غير مرغوبة إسرائيليًا، كما أن اختيار السعودية كأول وجهة خارجية لزيارة رسمية لترامب يحمل دلالات رمزية، خصوصًا أن المملكة لا تعترف بدولة إسرائيل.

إن استبعاد إسرائيل ليس صدفة، إنها رسالة استراتيجية لإسرائيل، بأن سياسة ترامب الخارجية تتجه بعيدًا عن الاصطفاف التلقائي مع التفضيلات الإسرائيلية، ولا سيما أن تل أبيب تجر واشنطن بشكل متزايد إلى تصعيد إقليمي، كما أن ترامب ينظر إلى الخليج كقوة استقرار، بينما ينظر إلى إسرائيل -خاصة في عهد نتنياهو- على أنها مصدر للتقلبات، وبعبارة أخرى، برز الخليج كمشارك إيجابي للقوة الأمريكية في المنطقة، في حين أصبحت إسرائيل مستغلة سلبية للقوة الأمريكية.

كما يراعي هذا القرار الاستراتيجي بتجاوز إسرائيل في الوقت الحالي حساسيات الشركاء العرب، الذين ينتقدون بشدة السياسات الإسرائيلية الحالية خاصة تجاه غزة، فضلاً عن التوترات المتزايدة بين ترامب و نتنياهو، فيما يتصل بحرب غزة، ما يمهد الطريق لزيارة مستقبلية لتل أبيب ربما تحت قيادة إسرائيلية جديدة أكثر انفتاحاً على الحلول السلمية، يمكن خلالها الإعلان عن مبادرة سياسية لوقف حرب غزة، خاصة وأن أولويات ترامب في المنطقة هي تمتين العلاقات العربية الأمريكية كخطوة أولى بما يهيئ حتمًا مناخًا إقليميًا أكثر مواءمة لزيارة مثمرة إلى تل أبيب في المستقبل يحقق من خلالها ترامب اختراقًا بصفقة نحو وقف الحرب في غزة وإعادة الإعمار وتأسيس

نموذج حكم جديد فيها، يحظى بدعم المانحين الدوليين وشرعية الفاعلين الإقليميين، وعودة الزخم للاتفاقات الإبراهيمية، حيث سيسعى إلى ربط جهود وقف حرب غزة وإعادة الإعمار بتعزيز التطبيع العربي- الإسرائيلي، خاصة و أن ترامب يريد أن يقدم نفسه للعالم كصانع سلام في منطقة طالما ارتبطت بالنزاعات المزمنة . بيدَ أن هذا المسار محفوف بمخاطر سياسية، خصوصًا في حال رفضت إسرائيل تقديم تنازلات جوهرية، أو استمرت الانقسامات الفلسطينية الداخلية، خاصة وأن السعودية تصرعلى ربط التطبيع باعتراف إسرائيل بحلّ الدولتين، وهو أمر ترفضه إسرائيل " نتنياهو.

وكانت الاتفاقيات الإبراهيمية بندًا آخر على جدول أعمال جولة ترامب الخليجية. وقد حث ترامب السعودية على الانضمام إلى الاتفاقيات الإبراهيمية، بينما حث الإمارات على تجديد التزاماتها الحالية. ولكن كانت المفاجأة إشارة ترامب أن سوريا ستنضم في نهاية المطاف إلى الاتفاقيات.

ويستهدف ترامب السعودية للانضمام إلى مسار التطبيع مع إسرائيل، مقدمًا عرضًا بأن يتزامن توقيع اتفاقية دفاعية أمنية والتقدم في المجال النووي المدني في المملكة بالتطبيع مع إسرائيل لكن السعودية تمسكت بموقفها المبدأي وهو وقف الحرب في غزة وإعادة إعمارها، وبموافقة إسرائيل على حل الدولتين وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس الشرقية، مقابل التوصل لاتفاق سلام مع إسرائيل والتطبيع، وهو ما ترفضه إسرائيل، ومن ثم لم تحقق جولة ترامب تقدمًا في هذا الملف سوى العمل على تهيئة الظروف الإقليمية لوقف الحرب في غزة .

١٠- حرب أوكرانيا:

وفي زيارته للسعودية وقطر والإمارات، استثمر ترامب في الوساطة لإنهاء الحرب الروسية-الأوكرانية، وحث الطرفين الروسي والأوكراني على وقف إطلاق النار ومتابعة الانخراط في مفاوضات مباشرة لتسوية الصراع بينهما، ويرى ترامب أنّ دول الخليج - وخاصةً السعودية - قناةً مفيدةً للتواصل مع موسكو. وقد استضافت السعودية بالفعل محادثات بين الولايات المتحدة وروسيا، معززةً بذلك مكانتها بصفتها وسيطًا محايدًا، فضلاً عن أدوار مهمة لكل من الإمارات وقطر.

وفي كلمته أمام القمة الخليجية-الأمريكية، أكد ولي العهد السعودي استعداد المملكة لمواصلة مساعيها الرامية للوصول إلى حل سياسي لإنهاء الأزمة الأوكرانية. وفي زيارته إلى قطر، وجه الرئيس الأمريكي حديثه إلى أمير قطر قائلاً: "أنتم تساعدوننا بإحلال السلام في مناطق عدة مثل روسيا وأوكرانيا وسنرى تطورًا في هذا الملف".

آفاق لمشهد جيوسياسي جديد

جولة ترامب نجحت في توجيه رسائل سياسية عدة، من تحول في السياسة الأمريكية تجاه بعض قضايا المنطقة، أهمها رفع العقوبات عن سوريا، والتقارب مع القيادة السورية الجديدة، مع تراجع ملف التطبيع بين السعودية وإسرائيل إلى المرتبة الثانية، في ظل استمرار التصعيد العسكري على غزة، لكنه لم يقدم استراتيجية واضحة لحل أزمات المنطقة، بما في ذلك الملف النووي الإيراني والحرب على غزة أو الأزمة اليمنية أو السودان رغم تمسكه بمسار جدة لحل الصراع هناك بمساعدة السعودية، بل اكتفى بالخطاب المعهود عنه، كما تواجه هذه الأهداف الجيو سياسية الطموحة، منافسات إقليمية متجذرة، وتعقيدات بالغة للنزاعات المستعصية، وتوقعات متباينة ومتضاربة أحياناً من الأطراف المختلفة، فالنجاح سيتوقف على القدرة على إدارة الديناميكيات السياسية والأمنية المعقدة في المنطقة بحكمة وتوازن، في ظلّ تحولات جيوسياسية سريعة .

* كاتب وباحث ـ مدير مكتب صحيفة الأهرام بالمملكة العربية السعودية

الإدارات الأمريكية تخضع لضغوط الرأي العام وهو غير ملم أو يحمل تشوهات تجاه الخليج

حائط الصد بجمع كلمة الخليج ودول الاعتدال العربي والتركيز على التنمية والمصالح وبناء تحالف الراغبين

عندما تقرأ التقارير الكثيرة حول قرارات الرئيس الأمريكي ترامب خاصة حول ما عرف بالحرب التجارية، وسياسة رفع الضرائب والتعريفات الجمركية على واردات الولايات المتحدة من دول كثيرة صديقة وعدوة، والتغيير شبه اليومي في تلك القرارات، لا يستطيع أحد أن يتوقعها! نلمس أن تلك القرارات لا تستند على نظرية اقتصادية متماسكة، فكثير من الاقتصاديين، والمتخصصين وحتى في الولايات المتحدة، ينظرون إلى هذا الأمر بنقد شديد وعلمي في نفس الوقت، وأن تلك السياسة لن تعود على الاقتصاد الأمريكي بالفائدة، أو على الاقتصاد العالمي، هناك خسارة -خسارة في الاقتصاد العالمي، وأيضًا تذبذب غير مسبوق في الأسواق وشبه انهيار في أسعار السلع.

أ.د. محمد الرميحي

يشبه البعض هذه القرارات برفع الضرائب والمكوس والتعريفات، على ما حدث في عشرينات القرن الماضي في أمريكا، وقد أدت تلك السياسات إلى ما عرف بالكساد العظيم في نهاية عشرينات القرن الماضي، وقد تؤدي نفس قرارات الإدارة الحالية إلى تلك النتيجة، وربما أسوأ، وقد بدأت تباشيرها تظهر.

مع كتابة هذه الورقة، فالأمور لازالت كما هي، ولكن لا أحد يستطيع أن يؤكد أنه عندما تنشر هذه الورقة في يونيو ٢٠٢٥م، سوف يكون الأمر كما هو الآن، وقد تتغير الأمور رأسًا على عقب، باتفاقات بين الولايات المتحدة، وبين الدول المصدرة الكبرى وخاصة الصين، تقدمها الإدارة على أنها (انتصار كبير) وهو المطلوب شعوبيًا !!

السؤال المطروح أن الحرب التجارية أساس بين الصين وأمريكا، لكن الصين قادرة على امتصاص الصدمات، فالاقتصاد الصيني مركزي والمجتمع الصيني شمولي لا يستطيع أحد فيه أن يناقش سياسات الدولة، كما أن المواطن الصيني تعود على العيش بالحد الأدنى، على عكس المجتمع الأمريكي، الذي يخوض كل سنتين تقريبًا انتخابات نصفية شاملة، من أجل أعضاء يشغلون مجالس القرار ، وهو الكونغرس الأمريكي، وكذلك وجود صحافة حرة، و وجهات نظر مختلفة، ومجرد أن يشعر المواطن الأمريكي بالضغط الاقتصادي ،سوف يتحرك ضد تلك القرارات، وربما يبطلها، إن أضفنا إلى ذلك أن الاقتصاد الصيني يهدف إلى رفاه المواطن ، و الاقتصاد الأمريكي يهدف إلى رضا (حامل الأسهم)!!

حقيقة الأمر أن قرارات السيد ترامب لا تقتصر على رفع الضرائب والتعريفات الجمركية، ولكنها أيضًا تذهب إلى مجموعة قرارات تمس الديمقراطية الداخلية في أمريكا، منها ما له علاقة بالمهاجرين الأجانب، وما له علاقة أيضًا بالعلاقات الاجتماعية في المجتمع الأمريكي التي تعود عليها، وقد نمت معارضة حتى قضائية يمكن متابعتها في الإعلام الأمريكي، وقد تتزايد !

فنحن أيضًا أمام محاولة لتغيير معادلة الاقتصاد والعلاقات السياسية الدولية، منذ اسقرت بعد الحرب العالمية الثانية، فهل تنجح هذه السياسة في التغيير الجذري؟

الاصطفاف العالمي يحتاج الوضوح والدقة في التعابير المكتوبة وعزمًا صادقًا على التعاون للحفاظ على علاقات متوازنة

علينا أن نستدرك بأن الولايات المتحدة بلد قوي وفاعل على المستوى الدولي، ولكنه في نفس الوقت ليس (كلي القدرة) بمعنى أنه ليس كل ما يريده متخذ القرار في البيت الأبيض داخل وخارج الولايات المتحدة، يمكن أن يتحقق، بل هناك ضغوطًا مضادة، يمكن أن توقف أو تعطل تلك القرارات، سواء من قوى داخلية سياسية أو قوى خارجية اقتصادية.

من الواضح بأن قرارات السيد ترامب الأخيرة، في مجملها تعكس قواعد اللعبة التجارية والاقتصادية، والتي بنيت على فكرة (دعه يعمل دعه يمر) وأيضًا تخاطر تلك السياسية بإحداث خلل هيكلي في علاقات الولايات المتحدة بتحالفها التاريخي مع أوروبا الغربية، كما يخاطر أيضًا بفتح الباب ما يسميه الغرب (الأعداء الأيديولوجيين) للدخول في صلب التوجه العالمي الاقتصادي والسياسي، وهذا يحمل مخاطر كثيرة .لعل بعض ما يفسر تلك السياسات ما كتبه السيد ترامب في كتابه (الصفقة) ١٩٨٦م، بعض ما فيه من عناوين (فكر بشكل كبير ، احصل على الأفضل، اعرف سوقك جديًا ، توقع الأسوأ ، لا تظهر خوفك من الانسحاب)!!

التحولات الأمريكية التي لا نعرف!

الضجة القائمة، هي ضجة تخفي الكثير من عوامل التغير الجوهري التي تعصف بالعالم، هي عرض من مرض، إن صح التعبير، أو هي مقدمة لها أسبابها العميقة، ونتائجها أيضًا، فظاهرة الترامبية، سوف تبقى معنا وتتمدد، في عصر يغير جلده .

هل هي مصادفة أن يكون موعد استقلال أمريكا عن بريطانيا في عام ١٧٧٦م، هو نفس موعد نشر كتاب الإسكوتلندي آدم سميث المعنون (ثروة الأمم)، والذي يعد حجر زاوية في فهم عسر التحول من عصر الإقطاع إلى العصر الصناعي، وما توجب على ذلك من تغيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية.

في ذلك الكتاب، وهو أول عمل شامل في فهم اقتصاد السوق الرأسمالي، الذي قدمت فيه مفاهيم جديدة ، مثل تقسيم العمل،

قرارات ترامب التجارية لا تستند لنظرية اقتصادية متماسكة وكثير من الاقتصاديين الأمريكيين ينظرون إليها بنقد شديد وأنها عديمة الفائدة

و اليد الخفية، و القيمة في الاستخدام، و القيمة في التداول ، وأهمية رأس المال، و الادخار و الاستثمار ، و الأهم هو الدفاع عن حرية التجارة البينية ، و أهمية التبادل الطوعي الحر للمنتجات، وتقليص دور الدولة، ومهاجمة الإقطاع ، تعميدًا لعصر جديد، سمي العصر الصناعي، فتم منذ الثلث الأخيرة من القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن العشرين، بناء سياسات مبنية على تلك الأفكار التي سطرت في ذلك الكتاب الموسوعي و تبنتها الدول في علاقاتها الاقتصادية .

بعد قرنين من الزمان، تغيرت الكثير من المفاهيم، وما كان صالحًا للثورة الصناعية الأولى والثانية كثيرًا منه لم يعد يصلح اليوم، واحتاج الاقتصاد إلى آليات جديدة، بعضها نراها أمام أعيننا اليوم.

بدأت تباشير التغير في بداية القرن العشرين، و صدور قانون أمريكي عام ١٩٢٤م، يحرم دخول الملونين (غير البيض) و اليهود إلى الأرض الأمريكية، قصة اليهود لها منحنى آخر ، يجدر دارسته ، بيت القصيد هنا منع الملونين ومواطنو دول أوروبا الشرقية، منذ ذلك الوقت هاجس (غير البيض) الذين يغزون أمريكا، هو الذي دفع قطاع كبير من البيض الأمريكان إلى شبه العنصرية، و تكوين جماعات تحارب (الآخر الملون) و بدا الخوف من التغيير اللوني يجتاح الفكر الأمريكي المحافظ، حتى وصول الرئيس رقم ٤٤ في ٢٠ يناير ٢٠٠٩م، و الذي اسمه باراك حسين أوباما إلى الرئاسة الأمريكية، تبين أن الموضوع جدي، و ليس فقط افتراضي ،وقد كتب الكاتب المعروف فردمن مقاله المشهور في نيويورك تايمز بعد انتخاب أوباما (الآن فقط انتهت الحرب الأهلية الأمريكية) وكان مخطئًا ، فقد بدأت تأخذ شكلاً آخر من التعصب الأبيض !!

اليوم تقول الإحصاءات السكانية الأمريكية أن اللون الذي سوف يطغى على سكان أمريكا هو الملون بحلول سنوات قليلة (يعتقد بداية من عام ٢٠٤٠)، هذا ما يثير اليمين الأمريكي الأبيض.

في كتاب كيف تموت الديمقراطية (بالإنجليزية) المؤلفان، (لينسك و زبيلات)، وصدر عام ٢٠١٨م، مع بداية ظاهرة الترامبية، يرى المؤلفان أن الديمقراطية لا تموت من خلال الانقلابات العسكرية كما في السابق ؛ تموت من خلال تآكل القيم و المؤسسات الديمقراطية، على يد قادة منتخبين ديمقراطيًا، هؤلاء يقومون بتقويضها تدريجيًا، من خلال إضعاف المؤسسات ،و شيطنة الخصوم، و تقويض القوانين، و رفض القواعد الديمقراطية ، و التسامح مع العنف، و تقليص الحريات (ألمانيا النازية – تشلي، بنوشيه – فنزولا ، تشافيز ، المجر و تركيا أردوغان)، حيث تفشل الأحزاب في اختيار نخبها، و تصعد الشعوبية القومية، أو العرقية أو الدينية، في أمريكا الدمقراطية المطلقة تخدم الملونين على المدى المتوسط ! .

رفع النسب غير المعقولة أو المبررة على ضرائب الواردات إلى أمريكا، هو تفصيل لظاهرة أوسع وأهم أي (ظاهرة النكوص إلى الداخل) ومن لا يشبهنا هم عدونا، و (العدو في الداخل)!

في تصريح لنائب الرئيس الأمريكي وكان معلنًا ج د فانس، يقول فيه إن (أعداء أمريكا في الداخل هم أساتذة الجامعات)!

كما تتسع مطاردة كل من له رأي آخر في الملفات العالمية، ومنها القضايا الساخنة في الشرق الأوسط، كمثل التعاطف مع القضية الفلسطينية، وكل من يفعل ذلك من (الغرباء) يطرد من الأرض الأمريكية، بل في حال تقديم طلب زيارة، يفحص تاريخ الطالب على وسائل التواصل الاجتماعي!

إذًا نحن أمام ظاهرة أوسع من مجرد رفع رسوم على منتجات، نحن أمام انعطافة تاريخية، ليست في أمريكا وحدها، ولكن في العالم الغربي الصناعي، حيث تتحسس قطاعات واسعة من تلك المجتمعات من تغير لون بشرة المجتمع جراء الهجرة من الخارج الملون، وظاهرة الإسلاموفوبيا جزء من هذا التوجه.

كان هذا الملون مطلوبًا إبان مرحلة اقتصادية معينة (بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية) أو الإنتاج الزراعي الأمريكي

الصين قادرة على امتصاص الصدمات واقتصادها مركزي والمجتمع الصيني شمولي والمواطن الصيني تعود على العيش بالحد الأدنى

في القرن التاسع عشر، اليوم مرحلة الثورة الصناعية انتهت بدرجاتها المختلفة، ودخلنا عصر آخر هو العصر فائق التقنية، هو غير عصر آدم سميث، ولا حتى كار ماركس، إنه عصر جديد كليًا . عصر الإنتاج غير المعتمد، لا على رأس المال ولا على المواد الخام، معتمد على عصر الإنتاج التقني والذكاء الاصطناعي .

بقيت ملاحظة فبالرغم من التحاق شريحة من اليهود في أمريكا بعصر التعصب، وهو نتيجة لأحداث الشرق الأوسط، واعتبار بشرتهم بيضاء أيضًا، إلا أن شريحة كبيرة منهم تتوجس خيفة من تلك العنصرية، وترى أنها سوف تقود بعد فترة إلى عداء لهم، لذلك نجد بعض نخبهم ناقدة للوضع، وبعضها بقسوة، وتنظر للأحداث الجارية من فرض الرسوم إلى تقليص الحريات المدنية بقلق.

العالم في القرن الحادي والعشرين يدخل منعطفًا آخر، حتى الآن لم تتبين معالمه بوضوح.

الموقف من أمريكا

يتصاعد رأي بين المتحاورين العرب، لا يخلو من التحيز، حول الموقف من الولايات المتحدة، في معظمه ينادي بخصومتها، وأن الولايات المتحدة هي في مرحلة (الشيخوخة السياسية)، لكن رأيي ما زال هو أنك تستطيع أن تختلف مع الولايات المتحدة، ولكن لا يتوجب أن تعاديها، فالمشهد العالمي ما زال في معظمه يرسم في واشنطن.

الحديث عن التوجه نحو الصين وروسيا كبديل لتكوين محور وازن مع الولايات المتحدة، مبالغ به، (فالثنائية القطبية) ما زالت بعيدة نسبيًا، وهذا لا يعني أخذ موقف سلبي منها . الاقتصاد الأمريكي هو السائد في العالم، فالناتج المحلي الإجمالي الأمريكي هو ربع الناتج العالمي منذ أكثر من ثلاثين عاماً حتى اليوم، الشركات الأمريكية تملك خُمس الماركات الكبرى العالمية المسجلة في الخارج، أكثر مما تملكه الصين وألمانيا مجتمعتين، وأكبر خمس شركات عالمية للبحث والتطوير هي أمريكية، وقد استفاد من أبحاثها ملايين من البشر، يكفي الإشارة إلى أن أنجح اللقاحات التي كانت فعالة ضد «كوفيد – ١٩» منذ سنتين كانت أمريكية، وتتمتع أمريكا بسوق استهلاكية ضخمة، تسمح لأي أفكار اقتصادية جديدة بأن تنمو، كما تتمتع بالكثير من الشفافية في الأداءين الاقتصادي والسياسي، ووجود حريات للنقد والمساءلة والاعتراض، وتبقى الولايات المتحدة متفوقة على غيرها، خصوصاً الصين وروسيا وهما المنافس الأكبر.

وعلى الرغم من الدعوات التي تظهر في أوروبا بوجوب استقلالها عن أمريكا، فذلك قول أكثر منه قدرة، وحديث السيد إيمانويل ماكرون الذي ذاع أخيراً هو من باب الحصول على مكان تفاوضي أفضل، منه قدرة على أن تكون أوروبا معتمدة على نفسها في الدفاع، وقد أظهرت أزمة أوكرانيا أهمية الموقف الأميركي، ولولاها لما صمدت كييف إلى يومنا هذا، لقد ساعدت التقنية الأميركية الأوكرانيين من خلال الذكاء الصناعي بوضع كل معلومات الدولة الأوكرانية (سحابياً) ما مكنها من استمرار التواصل من دون معوقات.

وعلى الجانب الآخر، فإن المعسكر الصيني / الروسي ليس موحداً كما يحب البعض أن يعتقد، فالصين تعرف أن ازدهار اقتصادها وبقاءه فوق خط الخطر، هو بسبب تجارتها الدولية ،وليس بسبب استهلاكها الداخلي، لذلك سوف تبقى لعقود تحتاج إلى السوق العالمية، ومنها طبعاً السوق الأمريكية والأوروبية، وبذلك فإن اعتمادها أساساً على الدبلوماسية النشيطة، والتثبت بمبادئ الأمم المتحدة على المستوى الدولي، يخدمان أهدافها أكثر من أي وسيلة أخرى، أما روسيا فقد ثبت أن اتخاذ القرار فيها على الأقل (غير حصيف) إن لم يكن (مغامراً)، فقد قدم للسلطات الروسية الكثير من الإغراءات قبل يناير ٢٠٢٢م، (جرت العملية الحربية في أوكرانيا آخر فبراير) من أجل حلول وسطى في موضوع أوكرانيا، وقد تغاضت الدول الأوروبية عن احتلال شبه جزيرة القرم، وجزء من أراضي جورجيا، وبعض المناوشات في الأرض الأوكرانية نفسها، في محاولة لإرضاء موسكو، إلا أن

المواطن الأمريكي سوف يتحرك ضد تلك القرارات وربما يبطلها كما أن الاقتصاد الصيني يهدف لرفاه المواطن ونظيره الأمريكي يهدف رضا حامل الأسهم

الأخيرة حسبتها بشكل خاطئ، وعلى سند من الأيديولوجيا، لم تعد ذات معنى في الظروف الدولية السائدة، فتورطت روسيا في حرب لا تستطيع أن تخرج منها منتصرة، وبقي الجيش الروسي حبيس دائرة من العنف، من دون تقدم أو حسم على الأرض، واعتمدت الحرب في جزء منها على متطوعين لا يحملون أي عقيدة قتالية، وجنود شبه مرتزقة من الخارج فارتكبت الكثير من المذابح، كما أثارت الحرب الكثير من المعارضة الظاهرة والخفية في الأرض الروسية، حيث صوت الناس بأقدامهم في هجرة جماعية اتسمت بالفرار، غير استنزاف هائل للموارد المالية، وتصاعدت عمليات كبت الحريات. بجانب أن ما أرادت موسكو الحد من توسُعه نتيجة تلك الحرب، حدث عكسه، فتوسعت دائرة حلف الأطلسي حول حدود روسيا بدخول كل من فلندا والسويد في ذلك الحلف!

وعلى الرغم من معاناة أوروبا من الحرب الأوكرانية، فإنها بمساعدة أمريكية استطاعت أن تعبر تلك المعاناة، وقد عبرت المصاعب الاقتصادية، بأقل الأضرار، كما قربت من الاستقلال الطاقوي عن روسيا.

الحديث عن تحويل التداول الدولي من الدولار إلى عملات أخرى غير واقعي، فالدولار سوف يبقى هو العملة الدولية الأقوى بسبب قوة الاقتصاد الأميركي، الذي يتمتع بديناميات متسارعة؛ فبدء أي مشروع اقتصادي في الولايات المتحدة هو الأسهل والأسرع، ومرونة سوق العمل هي الأكثر في السوق الأميركية أي (التوظيف والاستغناء) في الوقت الذي تعاني فيه أسواق العمل الأوروبية من كثافة حماية اليد العاملة (الأزمة التي فجرها قانون إضافة سنين للتقاعد في فرنسا) شلت تقريباً الاقتصاد الفرنسي، كما هي الإضرابات في بريطانيا!

إلا أن الأهم من كل ذلك الشعار الذي يرفعه الديمقراطيون (الاستثمار في الديمقراطية) على النطاق العالمي، وهي عقيدة ثابتة لدى الديمقراطيين وحتى الجمهوريين إلى حد كبير، كان قد كتب عنها جو بايدن عشية انتخابات ٢٠٢٠م، في مجلة «الفورن افيرز» على أنها من أولوياته، وقد نُظم لقاءان (عن بُعد) للدول ذات الانتخابات الدورية خلال السنتين الأوليين من دورته، كما أن هناك (مجموعة تفكير جمهورية) تسمى (المعهد الديمقراطي) تدعو للقيم الديمقراطية وتمول من الحزب.

الفرق أن هناك سهولة نسبية في المعسكر الأمريكي بخصوص القدرة على إعادة الهيكلة (السياسية والاقتصادية) بسبب الحريات، في حين تُفتقد تلك المرونة في الأنظمة الأخرى!

أمريكا ودول الخليج

أكثر ما تناولته الأقلام العربية في الأسابيع الأخيرة محاولة استكشاف ما هي العلاقة المستقبلية بين دول الخليج والولايات المتحدة؟ على ضوء التغيرات التي أعلنتها إدارة ترامب، والجميع محق في محاولة الاستكشاف، لأننا على مفترق طرق بين المنهج القديم والذي استمر لعقود، وما يتوجب أن يكون في المستقبل. لا جدال أن ما أطلق تلك الدينامية الجديدة هي حرب روسيا على أوكرانيا وهي حرب سوف تؤثر في شكل العلاقات الدولية ومنها علاقات الدول الكبرى بمنطقتنا العربية بشكل عام والخليجية على وجه التحديد، والعاصفة التي أطلقها ترامب منذ قدومه إلى البيت الأبيض يناير ٢٠٢٥م.

رغم أن الولايات المتحدة تكثر فيها مؤسسات الدراسات و البحث وخاصة علاقتها بالعالم بما فيها عدد وازن من مراكز البحث حول دول الخليج، وكثير من الدراسات تتعرف بدقة على المشكلات العالقة بين الولايات المتحدة ودول المنطقة، إلا أن معظم السياسات لا تأخذ بها في الإدارات المختلفة وعلى الأقل في الأربع إدارات الأخيرة (منذ بوش الثاني إلى جو بايدن) التفسير أن الإدارات الأمريكية تخضع أكثر و أكثر لضغوط الرأي العام (السياسي) و هو رأي عام أما غير ملم، أو يحمل تشوهات في ذاكرته الجمعية تجاه دول الخليج، و أيضًا بقية الدول العربية، و تبرر تلك السياسات بشعارات ذات أبعاد إنسانية تسميها (القيم

الكبرى) وبعضها ينتهك في داخلها ! مع ترامب سوف يكون الأمر مختلفًا جزئيًا هناك المصالح الاقتصادية هي الحاسمة !!

من هنا جاءت الانعطافة الغربية وخاصة الأمريكية تجاه المنطقة بعد شيء من التجاهل لمشكلاته ليس قليل.

الأمر يحتاج إلى الكثير من الصراحة مع الغرب وأمريكا، حيث وقفت دول الخليج في مراحل صعبة مع الغرب، لكن عندما تنتهي تلك المراحل تقدم فلسفات مختلفة لتبرير الانصراف عن المشهد، بل وفي بعض الأوقات التحريض ضد الصديق القديم !!

الاصطفاف العالمي المقبل يحتاج أولاً إلى الوضوح والثاني الدقة في التعابير المكتوبة، وأيضًا عزمصا صادقًا على التعاون للحفاظ على علاقات متوازنة، منها جاءت المشاورات المكثفة في شرم الشيخ وعُمان وحتى أنقره من أجل تحضير المواقف وبلورتها الذي سبق لقاء القمة العربية في مايو ٢٠٢٣م، في (المملكة العربية السعودية). فالمنطقة لم تعد كما كانت في سبعينات القرن الماضي، ولا حتى تسعينات القرن الماضي ، لقد جرت مياه كثيرة تحت سطح الأحداث، القيادات تغيرت والشعوب أصبح لها طموحات مختلفة، وهي الاستقرار و النمو ، دون منقصات، ومعروف من أين تأتي مجمل المنقصات للإقليم اليوم، كان استرضاء الغرب لروسيا ما شجعها على استمرار سياسة التوسع في الجوار وما خلف الجوار ، فإن السكوت عن توسع ايران يشجعها على التمادي و قضم الأراضي العربية تحت شعارات مختلفة لا تتميز كثيرًا عن شعارات بوتين، الأخير تحت ذريعة العرق و الثانية تحت ذريعة المذهب أو (حرب الشيطان الأكبر)!! والذي يأخذ منعطفًا الآن في التفاوض بين طهران وواشنطن، من المبكر أن نتوقع النتائج النهائية له، وخصوصًا تأثيره على دول الخليج!

سياسية ترامب الاقتصادية تضر نسبيًا بدول الخليج وخاصة في موضوع أسعار الطاقة والتي انخفضت بشكل كبير مع عدم اليقين الاقتصادي العالمي، مما سوف يؤثر في قدرة هذه الدول على الوفاء بخططها التنموية المرسومة، كما أن مستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران سوف ترسم خطوط التوافق والاختلاف مع الجارة، والتي سببت الكثير من المنقصات لأمن الخليج والدول العربية.

دول الخليج جزء من منظومة الاقتصاد العالمي وأي تغيرات جذرية تحدث فيه كما هو حاصل اليوم بالضرورة سوف تؤثر على دول الخليج، ومن المتوقع أن تحدث ضغوطًا أمريكية على دول الخليج للمساهمة المالية النشيطة، فالطلب من مصر أن تمر السفن الأمريكية الحربية والتجارية مجانًا يشير إلى تصاعد طلب المساهمات الاقتصادية التي تطلبها الإدارة القائمة من الحلفاء. ودول الخليج لن تكون بعيدة عن ذلك !!

الاختلاف مع الولايات المتحدة في بعض الملفات قد يحدث، ولكن ليس إلى حد العداء أو القطيعة، فقد كانت دول مجلس التعاون، في العقد الأخير، محطة لتقريب وجهات النظر، على الرغم من أن بعض الملفات شائكة، وتحتاج إلى صبر وبصيرة.

في نهاية المطاف هذا لا يعني عدم الذهاب إلى التحوط، والاعتراف بأن هناك متغيرات دولية عميقة تعصف بالمشهد الدولي، قد يكون لها تأثيرات غير مباشرة على دول الخليج، منها الحرب التجارية العالمية، ومنها احتمال توافق روسي / أمريكي، قد يؤثر في أسعار الطاقة. ومنها الحرب في غزة والتغيير في سوريا، وهي ملفات بالغة الأهمية لدول الخليج.

ولعل أول حائط للصد في هذا التحوط، هو جمع الكلمة بين دول الخليج أولا، وبينها وبين دول الاعتدال العربي، والتركيز على خطط التنمية المستدامة، وتعزيز حقوق المواطنة، ومحاولة بناء تحالف الموافقين على خطوط عريضة لمواجة الملفات المطروحة، باعتدال ودون مزايدة، والتركيز على المصالح المشتركة، ونزع شوك الخلاف العربي العربي، حيث تجتاح الساحة العالمية موجة من عدم اليقين، وتخلق تحديات ومخاطر لا يستطيع عاقل أن يتجاهلها.

الزمن هو زمن اللايقين وعدم استقرار في السياسات وما علينا إلا أن نتذكر قواعد اللعبة كما يراها ترامب في كتابة (الصفقة) والتي أشير إليها سابقًا !!!

* أستاذ علم الاجتماع السياسي ـ جامعة الكويت

هل انتهى عصر عولمة الاقتصاد؟

الآثار السلبية تستوجب معالجة اختلالات النظام التجاري بالحوار وإصلاح منظمة التجارة لتحقيق التوازن

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية سعت الدول المنتصرة إلى إعادة هندسة النظام العالمي فأنشأت منظمة الأمم المتحدة و في إطارها وضعت أسس و قواعد النظام الاقتصادي العالمي لضبط العلاقات الاقتصادية بين الدول و لمعالجة السياسات التجارية و النقدية و المالية منعًا لتكرار الكساد الكبير الذي حدث خلال فترة الثلاثينات حيث قامت الدول خاصة الصناعية الكبرى سعيًا لمعالجة ضعف نشاطها الاقتصادي بزيادة القيود المفروضة على الواردات و المنافسة في تخفيض أسعار عملاتها لزيادة الصادرات مما أدى إلى انخفاض حجم التجارة العالمية و انعكاس ذلك في انخفاض الناتج العالمي و توظيف العمالة.

السفير د. كمال حسن علي

عقد برعاية من الولايات المتحدة الأمريكية، مؤتمراً في بريتون وودز (Bretton Woods) عام ١٩٤٥م، تمخض عنه إنشاء صندوق النقد الدولي بهدف منع وقوع الأزمات المالية في النظام النقدي الدولي من خلال تحقيق التعاون الدولي في النقود وللتخلص من القيود على الصرف الأجنبي وتحقيق استقرار في أسعار الصرف لتسهيل المدفوعات بين الدول كما أنشأ البنك الدولي بهدف إعادة بناء اقتصاديات الدول الأوروبية التي تم تدميرها خلال الحرب العالمية الثانية ثم تطورت أهدافه لتشجيع النمو و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول الأعضاء.

المؤسسة الثالثة التي كانت يجب أن تنشأ تزامنًا مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هي منظمة التجارة العالمية، ولكن لتحفظات من الكونغرس الأمريكي مرتبطة بالمصالح الأمريكية تأخر إنشاؤها حتى عام ١٩٩٥م، واستعيض عنها بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات GATT) وهي اتفاقية متعددة الأطراف وقعت عليها الدول المؤسسة في هافانا وهدفها إزالة الحواجز التجارية (الجمركية وغير الجمركية) ثم استبدلت بها منظمة التجارة العالمية

التي أنشئت باتفاقية مراكش في يناير ١٩٩٥م، بهدف الإشراف على تجارة السلع – ما عدا البترول – وتجارة الخدمات والملكية الفكرية والاستثمار وجوانب البيئة المؤثرة على التجارة كما تعمل على تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء ومراجعة سياساتها التجارية.

وتعمل المنظمة على تحرير التجارة الدولية من خلال تخفيض القيود التعريفية عند أدنى مستوى ممكن وغير التعريفية أو الكمية ومعالجة مشاكل الإغراق والدعم من خلال جهاز فض النزاعات.

شكلت هذه المؤسسات الاقتصادية ركائز للعولمة في مجال الاقتصاد وخدمت بالأساس مصالح الدول الصناعية المتقدمة التي سعت إلى رفع قيود التجارة في المجالات التي تحوز فيها قدرة تنافسية عالية مثل السلع الصناعية والخدمات المالية والمصرفية وخدمات الاتصالات وحركة عنصر رأس المال فيما يقل التحرير أو يكبل بالقيود في المجالات التي لا تتمتع فيها بمميزات تنافسية عالية مثل السلع الزراعية والمنسوجات وحركة عنصر العمل.

ما هو هدف سياسات الرئيس ترامب الجمركية:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي مركز الاقتصاد الدولي طيلة القرن الماضي، ولكن الصعود الاقتصادي السريع للصين مع مطلع هذا القرن والمصحوب بنهضة تكنولوجية متطورة أصبح مهددًا لها ولذلك تسعى جاهدة للحفاظ على زعامتها الاقتصادية.

و قد أطلق الرئيس الأمريكي ترامب شعارًا سياسيًا في حملته الانتخابية الأولى و هو جعل أمريكا أولا ثم اتخذ شعار حملته الانتخابية في رئاسته الثانية جعل أمريكا عظيمة مرة أخرى (Make America Great Again) و يبرر الرئيس ترامب سياسته الجمركية بأن الولايات المتحدة واقعة تحت غبن تجاري وأن الدول تستغفل الولايات المتحدة وتفرض رسوم أكبر على المنتجات الأمريكية مما أدى إلى تحول الميزان التجاري لغير صالحها و هو في حقيقة الأمر يسعى إلى زعزعة هيكلة التجارة العالمية و إعادة نقل و هيكلة سلاسل الإمداد و بالتالي تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى أمريكا وهو في سبيل تحقيق هذا الهدف يستخدم سلاح الرسوم الجمركية لتحسين القدرة التنافسية للمصنعين الأمريكيين حيث فرض رسوم متفاوتة القيمة على أكثر من ٢٠٠ دولة وجزيرة وإقليم حول العالم بتركيز أكبر على الصين والاتحاد الأوروبي و كندا والمكسيك كما يستخدم وسائل الضغط السياسي العنيف وأحيانًا التلويح باستخدام القوة العسكرية لتحقيق مكاسب اقتصادية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأمريكا وعودة الشركات الأمريكية الكبرى إلى الأراضي الأمريكية.

مبررات ترامب بالغبن الاقتصادي غير موضوعية لأنه يركز فقط على الميزان التجاري السلعي في حين أن الميزان التجاري يتكون من سلع و خدمات و يميل ميزان التجارة في الخدمات لصالح الولايات المتحدة حيث تمثل حصة الولايات المتحدة من صادرات الخدمات العالمية في ٢٠٢٤م، حوالي ١٢,٧٪ مستفيدة من قوتها في قطاعات مثل التكنولوجيا والمعلومات والخدمات المالية والمصرفية وإدارة الأصول والتأمين والاستشارات الإدارية والقانونية والهندسية والمحاسبية وغيرها من القطاعات الخدمية حيث بلغت صادراتها من الخدمات حوالي ٩٢٩,٢ مليار دولار أمريكي وواردتها حوالي ٦٣٥,٩ مليار دولار أمريكي بفائض

تشجيع القنوات الدبلوماسية لحل الخلافات بدلًا من الإجراءات الأحادية بالتنسيق بين القوى الكبرى لإصلاح شامل للنظام التجاري العالمي

تجاري بلغ حوالي ٢٩٣ مليار دولار أمريكي مما يعكس قوة الولايات المتحدة كمصدر للخدمات.

أثر قرارات ترامب على الاقتصاد العالمي:

الولايات المتحدة الأمريكية دولة ذات أهمية كبيرة في التجارة العالمية والمجتمع المالي حيث إن ناتجها المحلي الأجمال (GDP) يمثل حوالي ربع الناتج العالمي.

بلغ الناتج المحلي العالمي في العام ٢٠٢٤م، حوالي ١٠٥ تريليون دولار أمريكي، فيما بلغ الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة ٢٧ تريليون دولار بنسبة ٢٥,٧٪ وبلغ ناتج الصين ١٧,٧ تريليون دولار بنسبة ١٦,٩٪ والاتحاد الأوروبي حوالي ١٧ تريليون دولار بنسبة ١٧,٢٪. الصين تحتل المركز الثاني عالميًا حسب الناتج المحلي الإجمالي، ولكنها تتفوق على الولايات المتحدة وتصبح أكبر اقتصاد في العالم إذا تم قياس الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية PPP Purchasing power parity وهو مفهوم اقتصادي يستخدم للمقارنة بين العملات المختلفة بناءً على ما يمكن شراؤه بها داخل كل دولة وليس فقط على سعر صرفها.

أما من حيث الإنفاق الأستهلاكي فإن الولايات المتحدة تتصدر بفارق كبير حيث تشير إحصاءات عام ٢٠٢٤م، أن الولايات المتحدة تنفق حوالي ١٨,٥ تريليون دولار فيما تنفق الصين ٦,٥ تريليون دولار و الاتحاد الأوروبي ١٠,٨ تريليون دولار عام ٢٠٢٤م، وتظهر الأرقام أن الفرد الأمريكي ينفق استهلاكيًا أكثر بكثير من غيره حيث يبلغ إنفاقه السنوي حوالي ٥٤,٤ الف دولار، يليه الياباني بإنفاق سنوي يبلغ ٢٥ الف دولار ثم الأوروبي بـ ٢٤ الف دولار بينما الفرد الصيني ينفق ٤,٦ الف دولار والهندي ١,٥ الف دولار وهما الأقل إنفاقًا للفرد رغم ضخامة اقتصادهما الكلي.

هذه الأرقام تبين الحجم الكبير للاقتصاد الأمريكي ولذلك أية سياسات اقتصادية أمريكية تلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي. وقد أدت قرارات الرئيس ترامب العدائية برفع الرسوم الجمركية على جميع الواردات من كل دول العالم خاصة الواردات الصينية والكندية وواردات الاتحاد الأوروبي على إشعال حرب تجارية عالمية جعلته يتراجع بتخفيض بعضها أو تجميدها لفترة زمنية محددة أو سحبها استجابة للمفاوضات التجارية وردود فعل سوق الأسهم.

وقد أدت هذه التقلبات في سياسات ترامب الجمركية إلى انهيار في أسواق المال العالمية وحققت كثير من أسهم الشركات الكبرى خسائر فادحة وتراجعت الثقة وتباطأ نمو التجارة الدولية وستكون الأسواق الناشئة خاصة الهند والأرجنتين ومعظم دول إفريقيا وجنوب شرق آسيا هي الأكثر تضررًا.

وإضافة لما سبق فإن التوترات التجارية تسببت في تراجع الاستثمارات العالمية خاصة في القطاعات الصناعية والتكنولوجية مما جعل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يخفضان توقعاتهما لنمو الاقتصاد العالمي خلال فترة الحرب التجارية، إضافة إلى ذلك أدت هذه السياسات إلى ارتفاع تكلفة المواد الأولية والسلع المصنعة بسبب الرسوم الجمركية مما يؤدى إلى إعادة ترتيب سلاسل التوريد ونقل بعض الصناعات إلى دول أخرى للاستفادة من الفروق في الرسوم الجمركية المفروضة.

سأتناول فيما يلي أثر هذه القرارات على بعض الدول والمنظمات والتحالفات الدولية

أولا: تأثير هذه القرارات على الداخل الأمريكي:

أثرت قرارات ترامب بفرض رسوم جمركية على الواردات خاصة من الصين ودول أخرى بصورة مباشرة وغير مباشرة على المواطن الأمريكي.

وكانت أبرز نقاط التأثير ما يلي:

١/ ارتفاع أسعار السلع حيث أدى ارتفاع الرسوم الجمركية إلى زيادة تكاليف المواد المستوردة مما أدى إلى رفع أسعارها

المناطق الحرة في جبل علي وقناة السويس وجدة وطنجة وسلطنة عمان مناطق محتملة لجذب استثمارات الدول المتضررة من الجمارك

على المستهلكين كما أدى إلى رفع معدلات التضخم وأهم السلع التي شهدت ارتفاعًا في الأسعار هي الإلكترونيات، الأدوات المنزلية، الملابس وقطع الغيار.

٢/ انخفاض القوة الشرائية لبعض الأسر حيث لم تكن الزيادات في الأجور كافية لتعويض ارتفاع تكاليف المعيشة.

٣/ انخفاض صادرات بعض المنتجات الزراعية الأمريكية كالصويا والذرة نتيجة لفرض الصين رسوم جمركية عالية عليها في إطار ردها على الرسوم الأمريكية، مما كبد المزارع الأمريكي خسائر كبيرة.

٤/ تقلص الإنتاج وتسريح العمال في بعض الصناعات مثل صناعة السيارات نتيجة لارتفاع أسعار المكونات والمواد الخام المستوردة.

٥/ زيادة العبء على الميزانية العامة نتيجة لدعم الحكومة الأمريكية المباشر للمزارعين لتعويض خسائرهم.

ثانيًا: تأثير قرارات ترامب على الصين:

قرارات ترامب هدفت للضغط على الصين التي حازت على أعلى الرسوم الجمركية المفروضة امريكيًا، وقد اعتبرت الصين أن هذه القرارات والإجراءات غير عادلة ومخالفة لقواعد منظمة التجارة العالمية وفاجأت العالم بردة فعلها القوية وردت الصاع صاعين بفرض رسوم كبيرة على الواردات الأمريكية مبدية استعدادها لخوض حرب تجارية، ورغم التصعيد أكدت الصين استعدادها للحوار مع الولايات المتحدة مشددة على ضرورة أن يكون ذلك على أساس الاحترام المتبادل والمساواة وقد ظهر تأثير هذه القرارات على الاقتصاد الصيني في الآتي

١/ تراجع الصادرات الصينية إلى أمريكا نتيجة لأن الرسوم الجمركية جعلت المنتجات الصينية أغلى في السوق الأمريكية.

٢/ أدت هذه القرارات إلى تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني مما دفع الحكومة الصينية لاتخاذ إجراءات تحفيزية محلية.

٣/ خسارة بعض الاستثمارات وفرص العمل في الصين نتيجة لنقل بعض الشركات العالمية لمصانعها إلى دول أخرى لتفادي الرسوم الكبيرة المفروضة على الصين.

٤/ دفعت هذه القرارات الصين على زيادة الاعتماد على السوق الداخلي وتنمية الاستهلاك المحلي.

٥/ سعت الصين إلى توسيع علاقاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي وإفريقيا ودول البركس والشرق الأوسط لتعويض الخسارة في السوق الأمريكي.

٦/ تأثر بعض القطاعات مثل الإلكترونيات والنسيج والأجهزة المنزلية بشكل مباشر بسبب انخفاض الطلب الأمريكي.

٧/ القيود التكنولوجية التي فرضتها الولايات المتحدة على بعض الشركات الصينية الكبرى زادت من حدة التوترات السياسية والدبلوماسية بين البلدين.

ثالثًا: تأثير القرارات على الاتحاد الأوروبي:

العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي علاقات استراتيجية متكاملة ومستقرة بحكم التحالف السياسي و العسكري و الأمني الذي يربط بينهما وبحكم الروابط الثقافية والتاريخية وقد انعكست هذه العلاقات الراسخة على ملفات الاقتصاد و التجارة و الاستثمار حيث يمثل الطرفان أكبر شريكين تجاريين لبعضهما البعض و يتجاوز حجم التجارة بينهما مئات المليارات سنويًا كما أنهما يستثمران بشكل كبير في اقتصادات بعضهما البعض و هناك تنسيق وثيق بينهما في المعايير التجارية و التنظيمات الصناعية و السياسات الاقتصادية. وللولايات المتحدة الأمريكية فضل كبير في إعادة إعمار البلدان

الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية حين أطلقت مشروع مارشال عام ١٩٤٧م، بعد الدمار الكبير الذي خلفته الحرب.

قرارات الرئيس ترامب بزيادة الرسوم الجمركية على واردات الاتحاد الأوروبي في إطار سياسته الاقتصادية زادت التوترات بين الحلفاء التقليدين وأثرت على التنسيق في ملفات أخرى مثل الأمن و الدفاع خاصة في ظل تباين المواقف بينهما في الحرب الروسية الأوكرانية بعد إعادة انتخاب الرئيس ترامب و قد شجعت هذه السياسات الأمريكية الاتحاد الأوروبي للتفكير جديًا في تعزيز الاعتماد على نفسه عسكريًا و سياسيًا و اقتصاديًا كما شجعته على التفكير في حماية صناعاته بشكل أكبر و تقليل الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية و قد كان لقرارات ترامب آثار اقتصادية واضحة على الاتحاد الأوروبي أهمها

١/ أدت زيادة الرسوم إلى زيادة ارتفاع تكلفة الواردات الأوروبية في السوق الأمريكي.

٢/ غلاء المنتجات الأوروبية بسبب الرسوم الجمركية أدى إلى تقليل الطلب الأمريكي وبالتالي تراجع الصادرات الأوروبية.

٣/ الرد الأوروبي بفرض رسوم جمركية معاملة بالمثل زاد أسعار المنتجات الأمريكية في البلدان الأوروبية.

٤/ الشركات عبر الأطلسي واجهت صعوبات في التكامل الصناعي بسبب تعطيل سلاسل التوريد وزيادة تكلفة مدخلات الإنتاج المستوردة من الولايات المتحدة

تأثير قرارات ترامب على الدول العربية:

الولايات المتحدة الأمريكية شريك تجاري للعديد من الدول العربية ولذلك فمن المرجح أن تؤثر القرارات الأمريكية بزيادة الرسوم الجمركية سلبًا على النمو الاقتصادي للدول العربية خاصة تلك التي ترتبط عملاتها بالدولار الأمريكي وأبرز الشركاء التجاريين للولايات المتحدة والذين لهم علاقات وثيقة معها هم الإمارات العربية المتحدة بإجمالي تبادل تجاري بلغ حوالي ٣٤,٤ مليار دولار والمملكة العربية السعودية بحجم تبادل تجاري ٢٥,٩ مليار دولار ثم مصر ، و المغرب، و قطر، و الأردن، و الكويت، و الجزائر ، و سلطنة عمان، و البحرين على هذا الترتيب.

إجمالي تجارة السلع الأمريكية مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يقدر بنحو ١٤١,٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٤م، حيث بلغت الصادرات الأمريكية إلى المنطقة ما قيمته حوالي ٨٠,٤ مليار دولار فيما بلغت قيمة إجمالي الواردات حوالي ٦١,٣ مليار دولار بفائض تجاري بلغ ١٩,١ مليار دولار لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

والرسوم الجمركية على الدول العربية خاصة التي تملك علاقات كبيرة مع الولايات المتحدة غير كبيرة حيث بلغت فقط ١٠٪ وهذا يجعل الأثر غير مباشر نسبيًا لكنه ملحوظ في بعض الجوانب خصوصًا على الاقتصادات العربية المرتبطة بالأسواق العالمية أو التي تعتمد على الصادرات إلى الولايات المتحدة وأهم الآثار على الدول العربية هي

١/ الرسوم الجمركية الأمريكية زادت من أسعار الصادرات العربية مثل الألمونيوم مما يقلل من فرصها في السوق الأمريكي.

٢/ تباطؤ النمو العالمي وتأثر الاقتصادات الكبرى بسياسات ترامب الحمائية أثرت على الطلب العالمي مما ساهم في تقلب أسعار النفط مما انعكس على موازنات الدول العربية المصدرة للنفط .

٣/ بيئة عدم اليقين بسبب السياسات الحمائية قد تؤثر على خطط استثمارية طموحة لبعض الدول العربية للاستثمار في أمريكا أو عبر الشركات متعددة الجنسيات.

٤/ الدول العربية المرتبطة بسلاسل التوريد العالمية تأثرت بشكل غير مباشر بسبب اضطراب التجارة العالمية.

٥/ الدول ذات العلاقة الضعيفة مع أمريكا مثل اليمن والسودان وسوريا لم تتأثر بشكل كبير بالرسوم الجمركية الأمريكية.

٦/مصر قد تتضرر في حصيلة رسوم العبور عبر قناة السويس في ظل التباطؤ المتوقع في سلاسل الإمداد والتجارة العالمية ولكنها في جانب آخر ستكون من أكبر المستفيدين لأنها تمتلك إمكانات تصديرية هائلة خصوصًا في ظل تعريفتها الجمركية المنخفضة في مقابل تلك الدول المتضررة برسوم أكبر.

٧/ قد يكون هناك أثر إيجابي لضعف الرسوم الجمركية الأمريكية المفروضة على الدول العربية حيث يمكن أن تكون البلدان العربية ملاذًا للكثير من الشركات الصينية وغيرها لنقل استثماراتها ومصانعها إلى المنطقة العربية للاستفادة من قلة الرسوم الجمركية على الدول العربية ولقصر سلاسل الأمداد لأوروبا وأمريكا خاصة في ظل مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها الصين لتعزيز الترابط التجاري والاقتصادي بين آسيا وإفريقيا وأوروبا عبر شبكة من البنى التحتية والاستثمارات. وستكون المناطق الحرة في جبل علي وقناة السويس وجدة وطنجة إضافة إلى سلطنة عمان مناطق محتملة لجذب الاستثمارات والمصانع من الدول التي تعاني ارتفاعًا في الرسوم الجمركية عليها .

أثر قرارات ترامب على أداء منظمة التجارة العالمية (WTO):

تشرف منظمة التجارة العالمية على النظام التجاري المتعدد الأطراف والذي يقوم على مجموعة القواعد الدولية التي يكون على الدول أن تطبقها في علاقاتها التجارية فيما بينها والهدف الأساسي هو تشجيع الدول على اتباع سياسات انفتاحية تضمن انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية.

وقد تم الوصول إلى الاتفاقيات التي تحكم التجارة الدولية من خلال جولات تفاوض طويلة وصعبة ولذلك فإن قرارات الرئيس الأمريكي ترامب بزيادة الرسوم الجمركية تقوض جهود المنظمة في تيسير التجارة العالمية وتشعل حربًا تجارية تؤدي إلى فقدان الثقة في النظام التجاري القائم على قواعد المنظمة.

وقد أدى فرض ترامب لهذه الرسوم الجمركية دون الرجوع إلى منظمة التجارة العالمية على فتح الباب أمام دول أخرى لتبني إجراءات انتقامية أحادية ردًا على القرارات الأمريكية دون الرجوع إلى المنظمة.

كذلك قوضت الولايات المتحدة نظام تسوية النزاعات منذ تجميد الرئيس ترامب في فترته الرئاسية الأولى لتعيين القضاة في هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية مما أدى إلى تعطيل عملها فعليًا منذ أواخر عام ٢٠١٩م، وهذا جعل من الصعب على المنظمة فرض أحكامها أو حل النزاعات بين الدول الأعضاء.

خاتمة:

الرئيس الأمريكي ترامب استخدم سياسة الصدمة من خلال فرض الرسوم ثم تأجيل تنفيذها لبعض الدول ليدخل في تفاوض في ظل ابتزاز للدول ليحقق مكاسب اقتصادية ولكن ردة فعل بعض الدول مثل الصين و كندا والاتحاد الأوروبي و تأثير القرارات على أسواق المال العالمية التي شهدت انهيارات كبيرة و اضطراب سلاسل التوريد العالمية و ارتفاع الأسعار على المستهلكين وانخفاض ثقة المستثمرين وتباطؤ النمو العالمي كل هذه الآثار السلبية تستوجب السعي لمعالجة الاختلالات في النظام التجاري العالمي ومراجعة الأسس التي يقوم عليها من خلال الحوار البناء و الذي يشمل إصلاح منظمة التجارة العالمية و تحديث قواعد التجارة العالمية لتحقيق التوازن في العلاقات التجارية و تشجيع القنوات الدبلوماسية لحل الخلافات بدلاً من الإجراءات الأحادية و يتطلب ذلك تنسيق بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي و الصين على إصلاح شامل للنظام التجاري العالمي.

* الأمين العام المساعد السابق لجامعة الدول العربية - ورئيس القطاع الاقتصادي

اكتسب نصف العالم الجنوبي قوة متزايدة مدعومًا بطموح عارم لتغيير موازين القوى

للمنطقة العربية أهمية استراتيجية للناتو وأوروبا والأمن والاستقرار والشراكة أبرز سماتها

تشهد العلاقات الدولية، ولا سيما منظومة الأمن العالمي، تحديات غير مسبوقة تعاظمت حدتها بفعل أزمة الرسوم الجمركية التي مثلت عاملاً مؤثراً في تفاقمها. بيد أن حقيقة المشهد الدولي تبدو أكثر تعقيداً، إذ يتضح أن النظام العالمي الراهن يرزح تحت هيمنة قوة عظمى منفردة، الأمر الذي يستدعي تساؤلات حول فاعلية المنظومة الدولية في ظل هذا الواقع. وتواجه الولايات المتحدة الأمريكية جملة من التحديات الداخلية المتنامية، من أبرزها الانقسام المجتمعي، واتساع نطاق التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن إعادة تقييم للقيم التقليدية التي كانت إلى عهد قريب بمنأى عن النقاش. وإذ نؤكد على أن تقييم النظام السياسي الداخلي لواشنطن ليس من صميم مهمتنا، فإننا بلا شك نلمس ارتداداته التي تثير مشاعر قلق وعدم ارتياح واسعة النطاق على الصعيد العالمي.

السفير اليساندرو مينوتو ريزو

ما هي الحقائق الراهنة؟ وكيف يمكن التأقلم معها؟

البداية تكمن في الشعور السائد لدى الإدارة الأمريكية الحالية بأن الولايات المتحدة تتكبد أثمانًا باهظة جراء إسهاماتها في دعم نظام دولي قاصر ومتقادم؛ بينما تجني دول العالم الأخرى من ذلك منافع جمة على شتى الأصعدة والمستويات. وعليه، نلمس نزوعًا لدى واشنطن نحو تعديل ميزان الأعباء والقوى الناجم عن التصور الخاطئ لمفهوم "العولمة"، وذلك بهدف استرداد الموارد والوظائف التي أُهدرت سابقًا. وتُشير أصابع الاتهام إلى الحزب الديمقراطي باعتباره المسؤول عما آلت إليه الأمور في هذا النظام الدولي المتعثر الذي لم يُراعِ المصالح الأمريكية حق رعايتها. وانطلاقًا من هذا التصور، يجري حاليًا ترسيخ نهج يقوم على أساس المعاملات مع مختلف مناطق العالم، وهو ما يقود بلا ريب إلى تساؤلات جوهرية بشأن علاقات واشنطن التاريخية وتحالفاتها التقليدية. وهو ما كان له وقع المفاجأة على حلف شمال الأطلسي "الناتو" والاتحاد الأوروبي الذين لم يخطر بذهنهما أن يتبنى الشريك الأمريكي مثل هذا الموقف الراديكالي منذ الولاية الرئاسية الأولى لدونالد ترامب.

يمنح الدستور الأمريكي الرئيس صلاحيات واسعة، تُمارس عادة بشكل مدروس، مع مراعاة "معنى" النظام الدستوري. في ولايته الأولى، قام الرئيس ترامب بتغيير مُساعديه المقربين أكثر من مرة، لكنه لم يتجاوز ما نعتبره أفعالاً وقرارات عادية وبعض الاستثناءات التي قد تحدث خلال الفترة الانتقالية للسلطة. ولكن في ظل الظروف الراهنة تتخذ الأحداث طابعًا مختلفًا على الأرجح بسبب العوامل التالية:

بادئ ذي بدء، إن الأسماء المتنافسة على المناصب الرئيسية في انتخابات نوفمبر ٢٠٢٤م، لم تكن وجوهًا مألوفة وليسوا من ذوي الخبرة في أساليب الحكم أو تقلد المناصب الحكومية بشكل عام. الاستثناء الوحيد كان ماركو روبيو، الذي يشغل منصب وزير الخارجية الأمريكي حاليًا، والعضو السابق في مجلس الشيوخ عن ولاية فلوريدا، بجانب ٥ من أبرز أعضاء الحكومة الحالية. العامل الثاني هو أن هؤلاء المرشحين لم ينحدروُا من صفوف الحزب الجمهوري التقليدية، وفي الأغلب أنهم لم يلتقوا من قبل. وقد تعلمنا من التجارب أن بناء فريق عمل متماسك وحقيقي، يسعى لتحقيق غايات مشتركة، يستلزم وقتاً ليس

الحديث يدور حول التحول المحتمل في " الناتو" في ظل المشاركة الأمريكية المحدودة لتضاؤل اهتمام واشنطن بالشأن الأوروبي والتركيز على ردع الصين

بالقصير. وهذا ما يبرر عدم اعتبار كل فعل أو تصريح يصدر عن الإدارة الأمريكية جزءًا من استراتيجية مُحكمة. فالوقت كفيل بأن يكشف عن أنماط السياسة الأمريكية. ويُضاف إلى ذلك أن التحولات المتسارعة التي يشهدها المشهد الأمريكي تتزامن مع متغيرات عالمية عديدة أخرى.

برزت الصين كقوة عالمية عظمى خرجت من بوتقة الاقتصادات النامية التي ظلت حبيسة قبل عقد من الزمان. وكانت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون قد دعمت انضمام بكين إلى منظمة التجارة العالمية، إيمانًا منها بأن ذلك سيُسهم في تحولها التدريجي إلى اقتصاد تحكمه مجموعة من القواعد الليبرالية التي توجّهه نحو مسار السوق الحرة. غير أن هذا الاعتقاد ثبت خطؤه، والنتيجة هي أن احتواء بكين أضحى أكثر صعوبة مما كان عليه في وضعها السابق. ورغم أننا لسنا بصدد معايشة حرب باردة جديدة، إلا أن التوترات آخذة في الاتساع ولن يكون من السهل التنبؤ بردود أفعال البلدان الآسيوية الأخرى وإلى أي جانب ستنحاز في المستقبل. كما أن ما يُعرف بـ "الجنوب العالمي" يشهد صعودًا ملحوظًا في الأهمية والنفوذ. وفي المقابل، فإن طموحات دولٍ مثل البرازيل وجنوب إفريقيا والهند والمكسيك، على سبيل المثال لا الحصر، قد تواجه تحديات جمة إذا ما مضت واشنطن قُدماً في خططها المُزمَعة لفرض قيود والتزامات على دولٍ أخرى.

باعث أخر للقلق ينبغي مخاطبته، وهو تنامي شأن المنظمات متعددة الأطراف التي لم تعد "صيحة جديدة" بل ركائز دعم للنظام العالمي. وحتى وإن اعتبرناها غير مثالية لكنها لعبت دورًا أساسيًا في وضع القواعد المشتركة منذ الحرب العالمية الثانية شئنا أم أبينا. دعونا نتذكر أولى المحاولات لإنشاء شكل

يجري حاليًا ترسيخ نهج يقود لتساؤلات جوهرية بشأن علاقات واشنطن التاريخية وتحالفاتها التقليدية ما كان له وقع المفاجأة على حلف "الناتو" وأوروبا

من أشكال النظام العالمي ممثلة في "عصبة الأمم" عقب انقضاء غمار الحرب العالمية الأولى، قبل أن تُجهض هذه المحاولة الوليدة نتيجة لإحجام بعض الدول الكبرى عن الانخراط فيها. في المقابل، لعبت المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمجلس الأوروبي، وغيرها، دورًا كبيرًا في تكريس شعور المجتمع الدولي بتشارك القواعد، والمصالح، والقيم ذاتها. وعلى مدار الثمانين عامًا الماضية، شهدنا تطورًا اقتصاديًا غير مسبوق وتواصلاً معرفيًا بين الأمم. أتى هذا النظام ثماره بشكل جيد، حتى وإن شابه بعض العوار، ولكن تدميره دون وجود بديل استراتيجي للمستقبل سيكون خطأً فادحًا. ربما لم تبلغ الأمور هذا الحد لكننا شاهدنا، على سبيل المثال، القرار غير المسبوق من قبل إسرائيل باعتبار الأمين العام للأمم المتحدة شخص غير مرغوب فيه. الحرية لا تعني إطلاق العنان لصاحب النفوذ الأكبر، شعوبًا كانت أو أمما، لفعل ما يتراءى له من أجل تعظيم مكاسبه أو نفوذه. الحرية تحقق مرادها بشكل أفضل إذا حددت بالقواعد المتفق عليها التي تراعي الحقوق الأساسية لكافة الأشخاص، بالإضافة إلى القاعدة الذهبية بشأن تقاسم السلطات.

إذا عدنا بالأذهان لعقود سابقة سنرى مراحل تطور النظام الدولي. بداية من الحرب الباردة التي شكلت مواجهة مطولة بين الديمقراطيات الأوروبية-الأطلسية والكتلة السوفيتية. ثم نشأة النظام العالمي أحادي القطب في كنف الزعامة الأمريكية العالمية، بعد انهيار الشيوعية، والذي لم يدم أكثر من عقد من الزمان. فقد تبدلت الأشياء بطبيعة الحال كما هو موضح بشكل جيد في الكتاب الصادر بعنوان " العالم لا ينتمي لأحد"؛ وبينما لم يعد النظام العالمي حكرًا على قوة عالمية منفردة، فيصح القول أيضًا بأنه ملكٌ للجميع. في السابق، بالفعل، كان يُنظر إلى النصف الجنوبي من الكرة الأرضية في الماضي على أنه مجرد تكتل لدول نامية ورثت تركة استعمارية ونفوذًا محدودًا على الصعيد الدولي. أما اليوم، فقد تبدّل المشهد جذريًا، حيث اكتسب هذا الجنوب قوة متزايدة، مدعومًا بطموح عارم لتغيير موازين القوى. وعلى النقيض من ذلك، يبدو "الشمال" متفككاً ويزداد طابعه الدفاعي عاماً بعد عام.

الانطباع الذي يلوح في الأفق حول النزعة التصادمية للسياسة الأمريكية قد ينبع من إحساس واشنطن بالوهن وتراجع نفوذها تدريجيًا. وفي الحقيقة، يمكن الاستدلال من التصريحات الأخيرة المتعلقة بجزر جرينلاند وكندا وتغيير اسم خليج المكسيك على أنها بمثابة تذكير بضرورة استعادة واشنطن لمكانتها العالمية الرائدة.

وغالباً ما يُلقى باللوم على الإدارة الديمقراطية السابقة فيما آلت إليه الأوضاع، لكن هذا ليس صلب حديثنا الآن. ما نود التركيز عليه هو تحليل مسار السياسات الجديدة وتقييم التطورات والنتائج المحتملة في ضوء التساؤلات المطروحة حول طبيعة النظام العالمي القادم والنمط الذي سيتخذه.

ثمة مقترحات بأن النموذج الذي يتبناه دونالد ترامب أشبه بتحالف الأمم التي حكمت أوروبا في النصف الأول من القرن الـ ١٩ عقب سقوط نابليون بونابرت ولكنه يبدو نموذجًا عفا عليه الزمن. فنحن نتحدث عن مجموعة تتألف من ٥ أو ٦ دول، جميعها من الأنظمة الملكية وكان يحركها الدافع نفسه بعد مؤتمر فيينا في ١٨١٥م، وهو ترسيخ النظام الدولي الذي تمثله بحيث لا يكون موضع نقاش قط، مثلما كان في عهد الثورة الفرنسية وحكم نابليون. تحمل هذه الصورة النمطية عن الماضي قدرا من الصواب حيث كانت الانتفاضات الليبرالية في إيطاليا وإسبانيا تُقمع بواسطة القوة العسكرية. إن الحالة التي يمكن فيها لنموذج "تحالف الأمم" أن يصبح واقعًا قابلاً للتطبيق هي عندما يشترك أعضاؤه في القيم والأنماط عينها. بعبارة أخرى، يتطلب الأمر تقاسمهم للنظام المجتمعي السياسي ذاته، وهو أمر يكتنفه صعوبة جمة في عالمنا المعاصر الذي تتجه فيه القوى العالمية نحو التنافس بدلاً من الانسجام. وقد تجلى هذا الأمر بوضوح من خلال حملة الرسوم الجمركية التي أطلقتها واشنطن،

أعضاء الإدارة الأمريكية الحالية ليسوا من ذوي الخبرة في الحكم أو تقلد المناصب الحكومية بشكل عام باستثناء ماركو روبيو وزير الخارجية

والتي اتسمت بتوجه شامل دون أي تمييز بين الحلفاء التقليديين والخصوم المفترضين على حد سواء.

من جانبها، تسعى الدول المستهدفة إلى المقاومة وحماية مصالحها القومية في أغلب الأحيان بشكل منفرد، أو حتى عندما يتفاوض الاتحاد الأوروبي بموجب تفويض جماعي صريح. أما فيما يخص العلاقات السياسية، فيوحي الوضع الراهن بأن كل طرف من الأطراف الفاعلة على الساحة العالمية يتألف من عضو واحد فحسب، مع استثناءات قليلة في حالة الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي.

يعكس كل ذلك بيئة عالمية محفوفة بالمخاطر لم تقتصر فقط على زعزعة استقرار القواعد التقليدية السائدة، بل وتنامي وتيرة النزاعات المسلحة والمواجهات التي تهز بنية النظام العالمي بطرق مختلفة، في مقدمتها: الصراع الروسي-العسكري، والدمار الهائل الذي لحق بقطاع غزة؛ والنهاية المقلقة للحرب السورية؛ وهشاشة الأوضاع في اليمن في ظل استمرار أزمة النووي الإيراني؛ بالإضافة إلى الحروب الأهلية المنسية في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والتصعيد الخطير للغاية بين الهند وباكستان (وكلاهما قوتان نوويتان)؛ والتهديدات المتجددة من الصين لتايوان؛ ولا ننسى الجمود في شبه الجزيرة الكورية الأشبه بالهدوء الذي يسبق العاصفة؛ فضلاً عن الصراع الناشئ بين المكسيك والولايات المتحدة، والذي لا يقتصر على ملف المهاجرين فحسب، بل يشمل أيضًا العصابات الإجرامية الخطيرة، هذا فقط على سبيل المثال لا الحصر .

كيف لنا أن نتصدى لتلك السيناريوهات؟ وهل آن الأوان لنُمعن النظر في إمكانية الاستعانة بجهات أمنية داعمة؟

منذ نشأته في عام ١٩٤٩م، أثبت حلف الناتو قدرته على الصمود والتحلي بالمرونة في العديد من العمليات، وأظهر قدرة غير متوقعة على التكيف مع الحقائق المتباينة. ويتمتع التحالف الغربي بقدرة فريدة على قابلية التشغيل البيني الكامل بين أعضائه المؤلفين من ٣٢ دولة بالإضافة إلى ٤٠ شريكًا دوليًا، بالإضافة إلى العلاقة المدنية العسكرية الفريدة، حيث يتولى المدنيون الإمساك بزمام الأمور ويلقون الدعم والمشورة غير المقيدة من قبل المؤسسة العسكرية. الحديث الراهن يدور حول التحول المحتمل في حلف الناتو في ظل المشاركة الأمريكية المحدودة نتيجة تضاؤل اهتمام واشنطن بالشأن الأوروبي والتركيز عوضًا عن ذلك على آليات ردع النفوذ الصيني. وتتداول أنباء مفادها أن واشنطن تدرس جدياً التخلي عن موقعها القيادي العسكري في حلف شمال الأطلسي، والمتمثل بمنصب القائد الأعلى لقوات الحلف في أوروبا. وعلى الرغم من عدم صدور قرار رسمي بهذا الشأن حتى الآن، فإنه يصعب تصور كيف يمكن لهذا الانسحاب من موقع نفوذ استراتيجي وملموس أن يخدم المصالح الأمريكية. ويرى كاتب هذه السطور أن الرئيس ترامب سيؤكد، خلال قمة حلف الناتو المقبلة في لاهاي، على أهمية احتفاظ واشنطن بدورها داخل الحلف، معللاً ذلك بضرورة زيادة الدول الأوروبية الحليفة لمستوى إنفاقها الدفاعي، سعياً نحو تحقيق إدارة أكثر توازناً وتقاسم أعباء المسؤولية تحت مظلة التحالف الغربي. ومن المحتمل أيضًا الإعلان عن مراجعة حجم الإنفاق بحيث قد تدعو واشنطن لمزيد من الإصلاحات لتحسين أداء المنظمة.

باستعراض مستقبل حلف شمال الأطلسي، يجدر بنا أن نضع في الحسبان ميل الرأي العام الأمريكي عمومًا نحو البقاء في إطار الحلف. يضاف إلى ذلك ارتياح النخب السياسية والدبلوماسية والعسكرية إزاء استمرار التفاعل التقليدي مع بروكسل، وهو تفاعل ترسخ على مدى عقود من الخبرة، ولا تبدو هنالك أسباب جوهرية تدعو إلى التخلي عن هذا الدور المؤثر. أما على الجانب الأوروبي، فقد تجلى بوضوح حجم الاستغراب والصدمة إزاء الإعلان المفاجئ من واشنطن بفرض رسوم جمركية باهظة، وبشكل أعم، إزاء النهج الذي اتخذه الرئيس الجديد تجاه المؤسسات الأوروبية والذي يمثل، على أقل تقدير، انعكاسًا خطيرًا للعلاقات التاريخية الوطيدة بين ضفتي الأطلسي. ولعلنا

تنامي دور المنظمات متعددة الأطراف باعث للقلق فلم تعد "صيحة جديدة" بل ركائز للنظام العالمي ولعبت دورًا أساسيًا في وضع القواعد منذ الحرب الثانية

نتذكر أنه حتى عهد قريب، كان مصطلح "المؤسسات الأوروبية الأطلسية" يُستخدم كوصف اعتيادي وبديهي.

جدير بالذكر أن الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما، هو من استخدم التعبير الشهير " التحول صوب آسيا" عقب توليه فترته الرئاسية الأولى، تعزيزا لتصريحات وزيرة خارجيته في ذلك الحين هيلاري كلينتون بأن القرن الحادي والعشرين سيكون قرن" أمريكا المحيط الهادئ". الهدف كان الإشارة إلى استحواذ البلدان الآسيوية على مكانة أكبر وأكثر أهمية في الرؤى السياسية الأمريكية. في الواقع، شهدت آراء أوباما تغييرا تدريجيا ومع مرور الوقت اتجه إلى الحلفاء الأوروبيين التقليديين، منهيًا سنواته الثمانية في الحكم بزيارة إلى برلين، التقى خلالها المستشار الألماني في ذلك الوقت أنجيلا ميركل وسط إلحاح للبقاء فترة أطول في الحكم نظرًا لقدوم إدارة دونالد ترامب خلفًا له.

هل يمكن أن يحدث ذلك مجددًا؟ في هذه المرة تتخذ الأيديولوجيات على ما يبدو مسارًا مغايرًا، ويتجلى ذلك في رد الفعل الأوروبي الواضح والملموس. إذ تستعرض المفوضية الأوروبية جملة من المقترحات الرامية إلى تحقيق "استقلال استراتيجي"، بدءًا من القرار الذي حظي بتأييد واسع النطاق والقاضي بزيادة الإنفاق الدفاعي ليبلغ ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي سعيًا نحو تحقيق قدر أوسع من الاستقلالية في مجالي الدفاع والسياسة الخارجية. ويُضاف إلى ذلك النقاش الدائر حول إمكانية إنشاء هيكل دفاعي مستقل، مع ميل الرأي العام في غالبيته إلى الإبقاء على حلف الناتو باعتباره الإطار الأساسي الداعم لنوع من الركيزة الأوروبية. وجدير بالذكر أنه لم يتبلور بعد تصور جليّ لتصميم هذا الهيكل الدفاعي، كما لا يوجد إجماع حول تداعياته الملموسة، الأمر الذي يستدعي إلى الأذهان الصيغة التي انبثقت عن قمة حلف الناتو في برلين في يوليو ٢٠٠٠م، والتي نصت على أن "قوات الناتو ليست منفصلة، ولكنها قابلة للفصل".

وختاماً، فبالنظر إلى طبيعة الأحداث الراهنة وتشابكها، يتعذر علينا تقديم تحليل شامل لآثارها المحتملة على منطقة الشرق الأوسط. وتكتسب المنطقة العربية أهمية استراتيجية جوهرية بالنسبة لحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، حيث يمثل الأمن والاستقرار أبرز سماتها. وفي اعتقادنا، يمثل كلا الكيانين شريكين مثاليين للمنطقة، وذلك بعد فترة طويلة من الإهمال، لما يمتلكانه من قيم مضافة في شتى المجالات. ويُعد الأمن التعاوني، في جوهره، السبيل الأمثل لمواجهة التشرذم والعداوات وتعزيز الأمن والتعاون الإقليميين، وهو ما يستلزم من جميع الأطراف المعنية العمل الجاد وإظهار النوايا الحسنة، وإن استغرق ذلك بعض الوقت. علاوة على ذلك، فإن الحفاظ على تعاون مستدام بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي يشكل قيمة مضافة بحد ذاته لإرساء عالم أكثر أمانًا. بيد أن تحقيق هذا الهدف لن يتأتى بصورة تلقائية، بل يتطلب من جميع الأطراف الفاعلة تبني نهج دبلوماسي إيجابي في ظل الواقع الراهن الذي لا يبعث على الرضا.

* رئيس مؤسسة كلية الدفاع التابعة لحلف الناتو ـ نائب الأمين العام السابق لحلف الناتو

باقي من الزمن ١٣٦٠ يومًا ٣٢٦٤٠ ساعة

ما قدمته دول الخليج لأمريكا ليس هدايا مجانية وعلى الدول العربية تطوير بيئتها الاستثمارية

مرت المئة يوم الأولى من ولاية الرئيس الأمريكي ترامب. وقد "وفق الرجل" في أن يدير سياسات بلده في الداخل والخارج بأسلوب صناعة "سينما المفاجآت" التي تجيدها هوليوود، والتي تجعل المشاهد والمتابع يحبس أنفاسه تحسبًا للحركة التالية، ويعد الساعات والدقائق حتى تمر الرواية. وكما يحدث في الامتحانات عندما ينبه المراقبون إلى عدد الساعات والدقائق الباقية، ومن هنا جاء عنوان هذا المقال يعد الأيام والساعات الباقية على انتهاء "الامتحان" الذي فرضه الرئيس. فالرجل "واضع الامتحان" لم يدخر وسعًا ليواصل مفاجأة العالم الصديق والحليف والمنافس.

السفير جمال الدين البيومي

وقد أمضى العالم ليلة العشرين من يناير ٢٠٢٥م، يتابع على الشاشات الصغيرة أحداثًا هي أقرب لأفلام المغامرات. ووجد الكثيرون صعوبة بالغة في فهم أو توصيف ما جرى. فالرئيس الأمريكي "الجديد القديم" أبدع في تلك الليلة وقدم عرضًا يتعذر على الخبير أن يستوعبه. فقد واصل الرجل قول الشيء وعكسه، وخرج من الليلة "كاسبًا" عداء أو معارضة الجميع، فقد أصدر "أوامره" التالية من بين طلبات كثيرة

- فرض رسوم جمركية جديدة على أقرب حلفائه في الاتحاد الأوروبي، وعلى الصين أكبر مصدر في العالم وبين أكبر شركاء أمريكا في التجارة وأكبر حائز للدولار.
- الطلب من دول حلف شمال الاطلنطي، زيادة إنفاقها العسكري ليبلغ ٢٪ من نواتجها.
- ضم كندا لتصبح الولاية الحادية والخمسين في الولايات المتحدة الأمريكية.
- تحتل الولايات المتحدة قناة بنما مرة أخرى وتضمها لملكيتها. وأتبع ذلك بطلب إعفاء السفن الأمريكية من دفع رسوم العبور في قناة السويس.
- طلب من المملكة السعودية استثمار تريليون دولار في بلده.
- إيقاف مساعدات التنمية الاقتصادية الأمريكية للدول النامية، وتراجع مرتين.
- طلب من الأردن ومصر استيعاب مليوني مهاجر من سكان غزة.
- طلب أن تزيد بلدان الأوبك من إنتاج النفط لإضعاف موقف روسيا.
- تدفع ألمانيا واليابان مقابل وجود القواعد العسكرية الأمريكية على أراضيهما.
- انسحاب أمريكا من اتفاقية باريس للبيئة، لأن الصين ليست عضوًا فيها، وتلوث البيئة باستخدامات الفحم. وبهذا يكون من حق أمريكا أيضًا "تلويث البيئة".
- تحتاج إسرائيل لزيادة مساحتها على حساب فلسطين والدول العربية المجاورة.

ولعل ما شجع الرئيس ترامب على إصدار هذه "الأوامر" لدول العالم، هو شعوره بأنه رئيس القوة الأعظم. فبدى في لغته

دول الخليج قدمت الدعم السخي لترامب لتسمع عزمه على اتخاذ مواقف أكثر إيجابية من العدوان على غزة وقيام دولة فلسطين المستقلة

قدر من التباهي بالقوة وفرض القرارات على الدول والشعوب دون لباقة، وبصورة ولّدت مشاعر مضادة، ربما تؤدي لنتائج سلبية على الاقتصاد الأمريكي. وما أقلق متابعيه لم يكن فقط التطرف وإنما "غيبة المعرفة". فبدى الرئيس لا يعرف التزامات بلده في منظمة التجارة العالمية WTO / GATT، التي تمنع فرض رسوم جمركية جديدة على الغير، وتجاهل شرط المعاملة المتساوية بين الأعضاء وفقًا لقواعد التجارة العالمية ونوجزها في أهم أربع قواعد:

١. شرط الدولة الأولى بالرعاية، والمساواة في المعاملة بين الدول أعضاء المنظمة.
٢. المعاملة الوطنية للسلع المستوردة، وعدم فرض رسوم داخلية على الواردات بأكثر من تلك المفروضة على السلع المنتجة بالداخل.
٣. تثبيت السقف الجمركي المعلن لكل دولة بالمنظمة ولا تغييره إلا بشروط.
٤. قصر الحماية على الرسوم الجمركية، دون أي معوقات أخرى ضد الواردات.

اعتمدت قمة القاهرة خطة إعمار غزة باعتبارها خطة عربية جامعة
وأكد بيان القمة رفض كل أشكال تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه

الترامبية ومشتقاتها ومشاقها على الدول العربية

من الأمور المقلقة مؤخرًا على مستوى العلاقات الدولية، تأتي التطورات الجارية في فئات الحكام في عدد من الدول، وصعود ما يسمى باليمين المتطرف المعادي لغير البيض. ثم جاءنا الرئيس الأمريكي الذي ظهرت اتجاهاته مبكرًا وبوضوح في مناسبتين. الأولى في خطاب تنصيبه رئيسًا بعد حلف اليمين. والثانية في أول خطاب وجهه للاجتماع المشترك للبرلمان. وقد أمضى العالم ليلتين طويلتين تتجاوزان في انفعالاتهما كل الممكن. وليت العالم كله سمع الخطابين. فالرجل لم يترك صديقًا لبلده أو أقرب المقربين والحلفاء، إلا وناصبه العداء أو استفزه وتحداه. ومن هنا يزداد القلق، ولا يقتصر على تولي يمينيين أو متطرفين مقاليد الحكم في عدد من الدول الكبرى أو "الجيران" لكن المشكلة تكمن في أن هؤلاء المتطرفين يتحلون بقدر كبير من "الجهل النشيط"، في الوقت الذي تزخر وزارات الخارجية والدفاع في أغلب تلك الدول بالخبرات اللازمة لمعالجة ما يستعصي على الفهم. وعلينا في النهاية أن نتعايش مع هذا "الخلل" بفتح الخاء وضمها .

والأغلب أن الرئيس ترامب لم يكن ليعلن مثل هذا التوجه إلا إذا كان مقتنعًا – عن حق أو خطأ –بأن المهمة ليست صعبة، لأنه دون شك لا يرغب في الظهور بمظهر من حاول أمراً ثم فشل وانهزم في مسعاه. لكن السؤال: من أين تأتيه هذه القناعة؟ وهل الأمر انعكاس لاعتقاده أن موقف الدول المعنية يمكن أن يكون مرنًا حيال الموضوع، خاصة إذا تلقت الثمن المناسب؟ والحقيقة أن الأمر غير متصور على هذا النحو.

فموقف مصر والأردن – مثلاً –الرافض لتوطين الفلسطينيين فيهما كان معلنًا ومحسومًا ومبكرًا، وهو موقف تاريخي لا يرجع فقط إلى زمن النكبة، بل يرجع إلى ألفين سنة قبل الميلاد عندما خرج الجيش المصري بقيادة أحمس ليواجه غزو الهكسوس للمنطقة، ومنذ قاد صلاح الدين الأيوبي جيشه لمواجهة الحملة الصليبية، ومنذ فشل نابليون في دخول "عكا" فأطلق دعوته للجاليات اليهودية كي تحتل المنطقة لفصل المشرق العربي عن مغربه. لكن يأتي التخوف العربي الأكبر من التهجير، وأن يكون مقدمة لتصفية القضية الفلسطينية. وقد يعني الأمر أن الرئيس الأمريكي يعتقد أن هذه الدول يمكن تطويع إرادتها باستخدام وسائل من بينها وعود مالية، أو ضغوط متزايدة حتى تقبل. وحتى إذا تمسكت تلك الدول بالرفض ودخلت فى مواجهة مع واشنطن، فلن يضير أمريكا الكثير.

شركاء الولايات المتحدة

فرض الرئيس الأمريكي رسومًا جمركية إضافية على كافة شركاء التجارة. يتقدمهم دول الاتحاد الأوروبي والصين. ويُعدّ كلٌّ من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أكبر شريكين تجاريين في العالم في تجارة السلع. ويتمتعان بأكبر علاقات تجارية واستثمارية. ويمثلان نحو ٣٠ ٪ من التجارة العالمية في السلع والخدمات و٤٣٪ من إجمالي الناتج المحلي للعالم.

أوروبا

بلغ حجم التجارة عبر الأطلنطي في السلع والخدمات ١,٦ تريليون يورو. أما تجارة السلع بين الاتحاد الأوروبي السلعية مع الولايات المتحدة في عام ٢٠٢٤م، فقد بلغت ٨٦٥ مليار يورو وهو ضعف حجم التجارة بينهما من عشر سنوات.

- منها واردات الاتحاد الأوروبي من الولايات المتحدة ٣٣٣,٤ مليار يورو.
- وصادرات الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة ٥٣١,٦ مليار يورو.
- والفائض لصالح الاتحاد الأوروبي يبلغ ١٩٨,٢ مليار يورو.

العرب يستثمرون في الخارج ١٨٠٠ مليار دولار مقابل ٦٨ مليار في الداخل لمحدودية "القدرة الاستيعابية" للاقتصادات العربية

الصين

وتأتي الصين تالية كشريك تجاري مهم للولايات المتحدة الأمريكية. ووفقًا لمكتب الإحصاء الأمريكي، فإن حجم التجارة بين الولايات المتحدة والصين بلغ ٥٨٢,٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٤.

- منها صادرات أمريكية إلى الصين بلغت ١٤٣,٥ مليار دولار أمريكي.
- وصادرات الصين ٤٣٨,٩ مليار دولار.
- وبلغ الفائض لصالح الصين ٢٩٥,٤ مليار دولار.

وأبرز عشرة صادرات صينة لأمريكا تتمثل في:

١. إلكترونيات استهلاكية: ٩٦ مليار دولار.
٢. منسوجات وملابس: ٦٨ مليار دولار.
٣. مواد كيميائية: ٤٢ مليار دولار.
٤. آلات ومواد البناء: ٣٣ مليار دولار.
٥. معدات كهربائية ٣٠ مليار دولار.
٦. معادن أساسية: ٢٨ مليار دولار.
٧. أجهزة منزلية: ٢٤ مليار دولار.
٨. معدات نقل: ٢٤ مليار دولار.
٩. طاقة نظيفة وبطاريات: ١٥ مليار دولار.
١٠. أجهزة بصرية وطبية: ١٢ مليار دولار.

وأبرز عشرة صادرات أمريكية للصين: هي كالآتي

١. الحبوب والبذور الزيتية: ١٨,٥ مليارات دولار.
٢. النفط والغاز: ١٧,٦ مليارات دولار.
٣. التعليم والوسائل التعليمية: ١٣ مليار دولار.
٤. الأدوية: ١١,٣ مليارات دولار.
٥. أشباه الموصلات: ٦ مليارات دولار.
٦. قطع غيار ومعدات الطيران: ٦,٨ مليارات دولار.
٧. أدوات الملاحة: ٦,٨ مليارات دولار.
٨. المركبات الآلية: ٦,١ مليارات دولار.
٩. الآلات الصناعية: ٥ مليارات دولار.
١٠. منتجات اللحوم: ٤,٥ مليارات دولار.

الدول العربية

فرض الرئيس الأميركي رسومًا جمركية جديدة على البلدان العربية بنسب متفاوتة كانت أقلها نسبة ١٠٪. وهناك تكاليف فورية على الدول التي ترتبط عملاتها بالدولار. والمرجح أن تؤثر تلك الحرب التجارية سلبًا على الصادرات وعلى النمو الاقتصادي للمنطقة باعتبار التجارة الخارجية ركيزة بين ركائز اقتصاداتها. وقد أعلن ترامب رسومًا جمركية جديدة على الدول العربية بصورة متباينة على النحو التالي:

سوريا: ٤١٪
العراق: ٣٩٪
ليبيا: ٣١٪
الجزائر: ٣٠
تونس: ٢٨
الأردن: ٢٠٪
مصر: ١٠٪
دول الخليج: ١٠٪
المغرب: ١٠٪
لبنان: ١٠٪
السودان: ١٠٪
اليمن: ١٠٪
جيبوتي: ١٠٪

وبلغ إجمالي حجم تجارة السلع الأمريكية مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) عام ٢٠٢٤ م، ما يُقدر بنحو ١٤١,٧ مليار دولار وبلغت الصادرات الأمريكية للمنطقة ٨٠,٤ مليار دولار، وإجمالي الواردات الأمريكية منها ٦١,٣ مليارات دولار، بفائض لصالح أمريكا يبلغ ١٩,١ مليارات دولار. وللولايات المتحدة الأمريكية علاقات تجارية وثيقة مع عدد من

العالم يواجه معركة شديدة الحساسية والرهان على تراجع أمريكا عندما يتوقف قليلًا عن الكلام ويستمع لمن حوله من مستشاريه

الدول العربية، وأبرزها عشرة هم

١. الإمارات: وهي أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في المنطقة العربية. وبلغ إجمالي تجارة السلع الأميركية مع الإمارات ٣٤,٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٤، منها صادرات أمريكية بقيمة ٢٧ مليار دولار. وصادرات إماراتية بلغت ٧,٤ مليارات دولار. وبلغ فائض التجارة السلعية بينهما ١٩,٦ مليارات دولار لصالح أمريكا.

٢. السعودية: ثاني أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في المنطقة العربية. وإجمالي تجارة السلع بينهما ٢٥,٩ مليارات دولار في عام ٢٠٢٤. والصادرات الأمريكية ١٣,٢ مليارات دولار، وارداتها من المملكة ١٢,٧ مليارات دولار. وفائض التجارة بينهما نحو ٥٠٠ مليون دولار، للصالح الأمريكي. وتعد المنتجات المعدنية، والمنتجات الكيميائية العضوية، والأسمدة، والألمنيوم ومصنوعاته واللدائن ومصنوعاتها، من أهم السلع التي تصدرها السعودية إلى أمريكا، فيما تعد السيارات وأجزاؤها، والمركبات الجوية وأجزاؤها، والأجهزة والمعدات الكهربائية، والأجهزة الطبية، من أهم السلع التي تستوردها المملكة من أمريكا.

وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الـ ١٧ ضمن كبار حاملي السندات الأمريكية، بقيمة ١٢٦,٤ مليارات دولار في شهر فبراير ٢٠٢٥، وتتوزع بين سندات طويلة الأجل تمثل ٨٣٪ من الإجمالي، و٢١,٨ مليارات دولار في سندات قصيرة الأجل تشكل ما نسبته ١٧٪.

وجاءت بعد ذلك دعوة الرئيس الأمريكي للمملكة، للاستثمار لديها بمبالغ تصل إلى تريليون دولار. واستدعى ذلك قيام الرئيس بأول زيارة له خارج بلده، فذهب إلى دول الخليج في مهمة أنتجت وعودًا بتريليونات الدولارات. وحقيقة الأمر أن العرب يستثمرون خارج بلدانهم بالفعل عشرات أضعاف استثماراتهم في الداخل. بما يزيد على ١٨٠٠ مليار دولار في الخارج مقابل ٦٨ مليار فقط في الداخل. ولا يرجع ذلك لقصور في المشاعر. وإنما يرجع لمحدودية "القدرة الاستيعابية" للاقتصادات العربية وهو موضوع قديم يتعلق بمعوقات البيروقراطية، وتخلف النظام المصرفي الذي ما زال لا يقوى على تطبيق معايير السلامة المصرفية بالمعايير العالمية فضلاً عن ضعف البنية الأساسية للطرق والكباري والموانئ والمطارات ووسائل المواصلات والاتصالات.

٣. مصر: بلغ إجمالي تجارة أمريكا مع مصر في عام ٢٠٢٤ نحو ٨,٦ مليارات دولار. تشمل صادرات أميركية ٦,١ مليارات دولار. وصادرات مصرية ٢,٥ مليارات دولار. وفائض التجارة السلعية مع مصر لصالح أمريكا ٣,٦ مليارات دولار. وتمثل مصر حالة إضافية في إطار "اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة QIZ" المعقودة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وتنشأ بمقتضاها مناطق للتجارة الحرة تعفي من الرسوم الجمركية الصادرات التي تنتج في إحدى الدول الثلاث مستخدمة مدخلات من تلك الدول. فماذا سيكون الموقف الأمريكي من صادرات مصر أو إسرائيل في إطار تلك الاتفاقية؟ ومن جانب آخر فإجمالي صادرات أمريكا لمصر يبلغ أكثر من ضعف صادرات مصر إليها.

٤. المغرب: بلغ إجمالي تجارة السلع الأمريكية في عام ٢٠٢٤م، مع المغرب ٧,٢ مليارات دولار منها صادرات أمريكية قيمتها ٥,٣ مليارات دولار. وواردات أمريكية من المغرب ١,٩ مليارات دولار، وفائض تجارة للصالح الأمريكي ٣,٤ مليارات دولار.

٥. قطر: بلغت تجارة أمريكا مع قطر ٥,٦ مليارات دولار في عام ٢٠٢٤م، منها صادرات أمريكية ٣,٨ مليارات دولار، وصادرات قطر ١,٨ مليارات دولار، بفائض لصالح أمريكا مليارَي دولار.

٦. الأردن: حققت تجارة السلع الأمريكية مع الأردن ٥,٤ مليارات دولار في عام ٢٠٢٤م. منها صادرات أمريكية

مليـاري دولار. وصـادرات أردنيـة ٣,٤ مليـارات دولار. وهي حالة نـادرة تحقـق عجزًا لغيـر صالح الولايـات المتحـدة ولصالح الأردن بقيمـة ١,٤ مليـار دولار. والأردن مـن الـدول العربيـة القليلة التي تُصـدر للولايـات المتحـدة أكثـر ممـا تسـتورد منها.

٧. الكويـت: بلغ إجمالي تجارة السـلع الأميركية عـام ٢٠٢٤م، مـع الكويت نحـو ٤,١ مليـارات دولار. منها صادرات أميركيـة ٢,٤ مليارات دولار. وصادرات كويتية ١,٦ مليارات دولار، بفائـض في التجـارة لصالـح أمريـكا قـدره ٧٦٨,٢ مليـون دولار.

٨. الجزائر: بلغ حجم تجارة السـلع الأمريكية / الجزائريـة ٣,٥ مليـارات دولار عام ٢٠٢٤م، منها صادرات أمريكية بمليـار دولار. وواردات أمريكيـة ٢,٥ مليـارات دولار. وعجـز في التجـارة الأميركيـة مع الجزائـر ١,٥ مليـارات دولار ،الجزائرالتي تعـد مـن الـدول العربيـة القليلـة التي تُصـدر لأمريـكا بأكثر مما تسـتورد منها.

٩. سـلطنة عمـان: بلـغ إجمالـي تجارة السـلع الأميركيـة في عـام ٢٠٢٤ م، مـع عُمـان ٣,٣ مليـارات دولار. منها صـادرات أمريكيـة ملياري دولار، وواردات أمريكيـة من عُمان ١,٣ مليـار دولار. بفائـض لأمريـكا يبلـغ ٦٣٤,٣ مليـون دولار.

١٠.البحريـن: بلغ إجمالي تجارة السـلع في عام ٢٠٢٤م، بين أمريـكا والبحريـن نحـو ٢,٩ مليـار دولار. منهـا صـادرات أمريكيـة قيمتهـا ١,٦ مليـارات دولار. وواردات أمريكيـة مـن البحريـن ١,٢ مليـار دولار. وفائـض لصالـح أمريـكا بلـغ ٤٤١,٩ مليـون دولار.

الأرباح والخسائر

السـؤال هو: من سـيكون الرابح النهائي إذا استخدمت مختلف الـدول حق المعاملـة بالمثل وفرضت رسـومًا جمركيـة إضافية على الصـادرات الأمريكية إليها تماثل ما تعتـزم الولايات المتحدة فرضه علـى وارداتهـا من تلـك الـدول؟ والحقيقة أن خطـاب الرئيس في البـرلمان، لقي معارضـة من الحضور رفعـوا لافتات تقول (هـذا كذب). فـضلاً عن المظاهرات التـي اندلعت في بلده وفي بلـدان أغلـب حلفائه، تنـدد بسياسـته. وفي النهايـة فالعالم يواجه معركـة شـديدة الحساسـية. ويبقـى الرهـان في النهايـة علـى أن الرئيـس الأمريكي سـوف يتراجـع كالعادة عندمـا يتوقف قليلاً عن الـكلام، ويبدأ في الاسـتماع لمـن حوله من مستشـاريه وما أكثرهم.

القضايا العربية في ملفات الرئيس الأمريكي

هنـاك تداخل بين المصالح السياسـية والاقتصاديـة والتجارية والاسـتثمارية، وبين الموقـف مـن فلسـطين. وليس مـن المتصور أن دول الخليـج قدمـت الدعـم السـخي للرئيـس الأمريكـي دون أن تسـمع منـه -ولو همسًـا -عزمـه على اتخـاذ موقفًا أكثـر إيجابية مـن العـدوان علـى غـزة، ومـن الحـق الفلسـطيني في قيـام دولة مسـتقلة عاصمتها القدس الشـرقية. فقد سـبق وأن لفت الرئيس الأمريكـي بآرائه أنظـار الرأي العـام والإعلام العربي، ولقي الكثير مـن التعليقـات. وجـاء رد الدول العربيـة قويًا وواضحًـا. وقالت له القمـة العربيـة بالقاهـرة يـوم ٤ مـارس ٢٠٢٥ "لا بالثلـث" والأكثر أهميـة أن تدفـق الأمـوال من الـدول العربيـة إلى أمريـكا وأوروبا أكبـر كثيـرًا مما تتلقاه منهما بنحو ٧٠ مرة الى ١٠٠ مرة باحتسـاب حجم صـادرات كل من الطرفين إلى الطـرف الآخر، إضافة لحجم الاسـتثمارات العربيـة في السـوقين الأمريكـي والأوروبـي. الأمـر الـذي ينطبـق على أغلـب البلدان العربيـة. ولهـذا فالتهديد بقطع المسـاعدات أو بفرض مزيد من الرسـوم سـيكون ضارًا بالمانح أكثر مـن إضراره بالمتلقي. وفي هذا كان موفقًا كل التوفيق إعلان وزارات الخارجيـة والقمـة العربية رفض التهجير القسـري للفلسـطينيين، بـل واعتباره عنـد البعض من قبيـل إعلان للحـرب. وذلك بوضوح تام ودبلوماسـية هادئة.

ولقـد اعتمـدت القمـة العربيـة بالقاهـرة في مـارس ٢٠٢٥م، خطـة لإعـادة إعمار غـزة باعتبارهـا خطـة عربية جامعـة. وأكد بيـان القمـة بشـكل قاطع علـى رفض كل أشـكال تهجير الشـعب الفلسـطيني من أرضـه. وقـد أعـدت الخطـة بالتنسـيق مـع الفلسـطينيين وبين الـدول العربية، واسـتندت إلى دراسـات البنك الدولـي والصنـدوق الإنمائي للأمم المتحدة، بشـأن التعـافي المبكر وإعـادة إعمـار غـزة، وتقـديم الدعـم المالـي والمادي والسياسـي اللازم. وحـث البيـان المجتمع الدولي ومؤسسـات التمويـل الدولية

والإقليمية على دعم الخطة، والتأكيد على أن هذه الجهود تسير بالتوازي مع تدشين رؤية للحل الدائم والعادل، وتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني. ورحب البيان بعقد "مؤتمر دولي للتعافي وإعمار قطاع غزة" بأقرب وقت.

وحذر البيان من أن أي محاولات لتهجير الشعب الفلسطيني، أو لضم أي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة. "سيكون من شأنها إدخال المنطقة في مرحلة جديدة من الصراعات، وتقويض فرص الاستقرار، وتوسيع رقعة الصراع ليمتد إلى دول أخرى، كما يعد تهديدًا لأسس السلام في الشرق الأوسط". وطالب البيان بوقف العدوان الإسرائيلي على الضفة الغربية، ووقف الاستيطان والفصل العنصري وهدم المنازل ومصادرة الأراضي والاقتحامات العسكرية للمدن الفلسطينية.

ويشعر المتابع للموقف براحة -نسبية -لأداء الدبلوماسية العربية بمستوياتها المختلفة، من القمم النشطة التي تجري اتصالات ساعة بساعة بكل الأقران، ومن المستوى الوزاري شديد الحرفية، حتى مستوى البعثات التي شاركت في عملية التعبئة والحشد العالمي لتأييد الموقف الفلسطيني والعربي. فشهدنا ١٥٤ دولة تصوت لصالح القضية الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتحاصر أمريكا وإسرائيل كصوتين فريدين ضد العدالة. وشهدنا إجماع ١٤ دولة عضو في مجلس الأمن على قرار عادل ضد صوت نشاز واحد استخدم حق النقض. وشهدنا سكرتير عام الأمم المتحدة "أنطونيو جوتيرش" يخرج عن الحياد السلبي المفترض في وظيفته ويحضر للمنطقة مساندًا لأهل غزة عند معبر رفح. وأيضًا إدانة وكالة غوث اللاجئين (اونروا) لسلوك العدوان، بل وسقوط ضحايا من أعضائها وموظفيها. ثم الأحكام الفريدة لمحكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية اللتان أدانتا العدوان من الدولة المعتدية ومن رئيس وزرائها. لكن يحد من التفاؤل شعور الرأي العام العربي بعدم كفاية ما تقوم به الحكومات. ويلقي ذلك بمسؤولية على وسائل الإعلام كي تفسر وتوضح ما لا تريد الحكومات الإفصاح عنه. ومثلا فقد كشفت مصادر إسرائيلية مؤخرا عن تصعيد دبلوماسي حدث في صمت عندما "لم ترد القاهرة" على طلب الموافقة على ترشيح السفير الإسرائيلي الجديد ولم تُعلّق السلطات المصرية على الموضوع.

كما أن السفير المصري لدى تل أبيب كان قد نقل منذ أكتوبر ٢٠٢٤م، ولم ترشح مصر خلفًا له.

بدائل الاختيارات العربية

ليس أمام العرب أي بديل عن تأكيد موقفهم الرافض لتهجير الفلسطينيين، واستعدادهم لتحمل تكلفة موقفهم، وإيصال رسالة واضحة بأن التوجه الأمريكي يهدد أسس العلاقات العربية الأمريكية، أخذًا فى الاعتبار أن ترامب لا يتحدث لغة دبلوماسية أو لغة هادئة. فتواصلت الجهود لتكوين رأي عربى موحد ومعلن، وتعبئة أكبر لدعم ومساندة دولية في الأمم المتحدة، وإقليمية عربيًا وإفريقيًا وإسلاميًا ومع دول عدم الانحياز ومع دول أمريكا اللاتينية المتعاطفة، وحتى دول الاتحاد الأوروبي المتفهمة للموقف العربي والمتعاطفة مع الحق الفلسطيني. ومن هنا لدينا الفرصة لنستعرض البدائل التالية للموقف العربي:

١. علينا أن نسلم أن ما قدمته دول الخليج للرئيس الأمريكي ليس على إطلاقه هدايا مجانية. فالعرب لديهم فواض مالية من مصلحتهم استثمارها خارج المنطقة العربية محدودة الاستيعاب. والمطلوب في هذا الشأن التزام عربي على مستوى القمة بألا تقل قيمة الاستثمارات العربية داخل المنطقة عن ١٠٪ من قيمتها في الخارج. بمعني أن الاستثمارات العربية في الخارج والتي تبلغ ١٨٠٠ مليار دولار، لابد وأن يقابلها استثمار في الداخل لا يقل عن ١٨٠ مليار، بدلا من الستين مليار الحالية.

٢. اتصالا بذلك يتعين توسيع كل السبل أمام زيادة حجم ونسبة التجارة البينية العربية. وذلك عن طريق التوسع "الاستثمار البيني العربي". في قطاعات تمثل ٧٠٪ من الواردات العربية التي لا تنتج محليًا مثل:

- صناعة الآلات كآلات النسيج وأجزاء السيارات والكهرباء والري.
- صناعة وسائل النقل، بدءًا من ناقلات البترول بحكم أن المنطقة أكبر مصدر للبترول والغاز. وكذلك الشاحنات الثقيلة والسيارات وغيرها.
- الزراعة لتقليل فجوة واردات الغذاء والتي تزيد وارداتها في الدول العربية عن خمسين مليار دولار، رغم وجود

إمكانيات كبيرة في العراق بلاد النهرين، ومصر والسودان بلاد النيل، وإمكانيات في سوريا والمغرب.

- الاستثمار في التنمية البشرية وفي مجالات التعليم الصناعي والتدريب.
- دعم الحرية الرابعة (حرية انتقال الأفراد) وحركة المواطنين العرب في وطنهم العربي وإلغاء التأشيرات. وفي هذا قال رئيس وزراء أسبانيا مرة، إن من يقود سيارته من مدريد في أقصى الغرب حتى بوخارست في أقصى الشرق من الاتحاد الأوروبي، فإنه لن يقابل شرطي حدود واحد.
- توفر الدول العربية الخليجية والعراق وليبيا أكبر سوق لعمالة الدول العربية. وهناك حاجة لتفعيل قرارات تعريب الوظائف العربية. حتى لا تطغي أعداد العمالة الآسيوية على عدد المواطنين في بعض دول الخليج.

٣. دعم الصمود الفلسطيني على أرضه واستغلال الفارق في نسبة نمو السكان الفلسطينيين مقارنة بنمو السكان من الإسرائيليين. أخذا في الاعتبار ظاهرة جدت مؤخرًا وهي "الهجرة العكسية اليهودية" فقد غادر إسرائيل مؤخرًا نحو نصف مليون عادوا إلى بلدانهم بعد اكتشافهم أنها ليست أرض الميعاد. وفي هذا لاحظت مجلة "الإيكونوميست" البريطانية أن أغلب ما تبنيه إسرائيل من مستعمرات، هو من قبيل "بيوت الأشباح" التي لا تجد من يسكنها.

٤. يقودنا ذلك إلى أحد أهم الموضوعات المثارة. وهو الطمع في أن تكون سيناء هي "الحل السحري" لإنهاء القضية الفلسطينية بتهجير أهل فلسطين إليها. بينما تمثل سيناء ركنا بالغ الأهمية في تاريخ مصر وورد ذكرها في القرآن الكريم مرات. وفي قوله تعالي في سورة طه)بسم الله الرحمن الرحيم –يا موسى إني أنا ربك فاخلع نعليك إنك بالوادي المقدس طوى – صدق الله العظيم). وقد ذكرت سيناء في القرآن صراحة ٢٩ مرة بخلاف الإشارات لها كمجمع البحرين. وهي البقعة الوحيدة في الكون التي تجلى وكلم فيها الله عز وجل نبيه موسى عليه السلام دون أن يبعث رسولا من السماء وبالتحديد في بقعة الطور من سيناء، التي وصفها سبحانه وتعالى بالوادي المقدس. وهي البقعة الوحيدة التي جاءها أنبياء الله يوسف وموسى وعيسى وأمه مريم، وسيدنا محمد ليلة الإسراء حينما مر بالبراق وقال رأيت موسى يصلي في قبره عند الكثيب الأحمر بين مصر وفلسطين.

وإنا بإذن الله وبالصمود العربي لمنتصرون.

* مساعد وزير خارجية مصر الأسبق

تشكيل تحالفات تجارية استراتيجية جديدة يمثل تحديًا معقدًا لأمريكا والصين

لن تترك التعريفات الجديدة أثرًا كبيرًا على دول الخليج إلا إنها ليست في مأمن من التبعات غير المباشرة

في مطلع شهر أبريل الماضي، أجرى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تعديلاً جوهرياً في سياسة التجارة الخارجية للولايات المتحدة، الأمر الذي أسفر عن تبعات وخيمة على الاقتصاد العالمي. وتتمثل الخطة الجديدة في فرض رسوم جمركية على جميع الشركاء التجاريين للولايات المتحدة تقريباً. تنقسم هذه التعريفات الجديدة إلى فئتين: "الحد الأدنى الأساسي" حيث تطبق رسومًا جمركية لا تقل عن ١٠ ٪ على كافة الواردات الأمريكية، والثانية "رسوم متبادلة" تُفرض على دول بعينها وفقًا لمستوى عجز ميزانها التجاري مع واشنطن. تتصدر هذه الفئة كلاً من الصين، واليابان، والهند، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وفيتنام، والعديد من البلدان الأوروبية.

أ.د. جودت بهجت

فيما تخضع دول منطقة الشرق الأوسط مثل سوريا، والعراق، وليبيا، والجزائر، وتونس، والأردن إلى نسب مرتفعة من الرسوم الجمركية. الأهداف الرئيسية لهذه السياسة التجارية الجديدة تتمحور حول تقليص العجز التجاري للولايات المتحدة وتوفير فرص عمل. ويزعم الرئيس الأمريكي أن زيادة قيمة الضرائب على الاستيراد تُبشر بـ "عصر ذهبي" من الازدهار الصناعي الأمريكي، وأن لها ما يبررها بسبب الممارسات التجارية غير العادلة التي تتبعها الدول الأخرى. فيما يقول مسؤولو الإدارة الأمريكية أن خصوم واشنطن وحلفاءها على حد سواء "يخدعون" الأمريكيين من خلال التلاعب بعُملاتهم المحلية وتوظيف أجهزة تنظيمية للحد من حرية التجارة.

ردا على إعلان ترامب، ناشدت المدير العام لصندوق النقد الدولي، كريستالينا جورجيفا، الولايات المتحدة وشركَاءها التجاريين "العمل بشكل بنَاء لتسوية التوترات التجارية والحد من حالة عدم اليقين". وتعد التعريفات الجديدة التي فرضها ترامب الأشد قسوة مقارنةً بأي إجراء مماثل شهدته التجارة العالمية منذ قرن مضى، كما أنها تتناقض مع الدور الأمريكي كمؤسس وراعي لمنظومة عالمية للتجارة الحرة.

التأثير على الاقتصاد الأمريكي: مع بداية ٢٠٢٥م، كانت التقديرات تصب في صالح تفوق الاقتصاد الأمريكي على الاقتصادات المتقدمة الأخرى كما عهدناه على مدار سنوات عدة. ووفقًا لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، كان اقتصاد البلاد قاب قوسين أو أدنى من تحقيق ما يسمى بال "الهبوط الآمن" بمعنى الاقتراب من السيطرة على معدلات التضخم دون اقتران ذلك بركود اقتصادي. إلا أن حملة التعريفات الجديدة قلبت التوقعات الاقتصادية رأسًا على عقب. وسط اعتقاد العديد من الخبراء الاقتصاديين أنها ستؤول لارتفاع تكاليف المنتجات الأجنبية بالنسبة للمستهلك الأمريكي، وبالتالي، ستقل المنافسة والضغوط على الشركات المحلية لمزيد من الابتكار. ويتوقع الخبراء الاقتصاديون أن تشهد الفترة المقبلة تراجع وتيرة الإنتاجية عبر مختلف قطاعات الاقتصاد الأمريكي مقابل ارتفاع الأسعار. فيما تُشير التقديرات بشكل عام إلى تباطؤ النمو الاقتصادي إلى ١,٨ ٪ نتيجة عدم اليقين المتزايد بشأن السياسات، والتوترات التجارية، وضعف معدلات الطلب.

أضحت حرب ترامب التجارية شبحًا يُهدد شركات النفط الأمريكية. إذ أدت تصريحاته المتعلقة بالتعريفات الجمركية إلى

عمليات بيع مكثفة، مما خفض أسعار الخام الأمريكي إلى ما دون ٦٠ دولارًا للبرميل فور الإعلان عن الرسوم الجديدة. واجهت صناعة النفط الأمريكية أيضًا معاناة بسبب الرسوم الجديدة المُعلنة في شهر فبراير على واردات الصلب والألمنيوم، المُستخدمة في عمليات الحفر وبناء خطوط الأنابيب. وتُعد ولاية داكوتا الشمالية، ثالث أكبر ولاية منتجة للنفط، الأكثر عرضة لانخفاض أسعار النفط الخام وتباطؤ الإنتاج، مقارنة بولايات مثل تكساس ولويزيانا، ذات الاقتصادات الأكثر تنوعًا. وذلك بعدما جنت الولاية ثمار الطفرة التكنولوجية المحققة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حينما ساهم التقدم المحرز على صعيد عمليات الحفر الأفقي والتجزئة الهيدروليك في إحداث ثورة في قطاع النفط الصخري الأمريكي وتحويل مسارها الذي كان يعتمد على الزراعة. تلقت صناعة الطاقة الأمريكية هزة قوية أيضًا جراء دعوة البيت الأبيض الراعية لمزيد من التراجع في أسعار النفط استنادًا لآراء مستشاري ترامب بأن تراجعها قرب مستوى ٥٠ دولار سيساعد في كبح جماح التضخم.

امتد تسونامي تعريفات ترامب ليضرب أسواق المال التي عكس أداؤها نذير شؤم لطموحات الرئيس الأمريكي ومسعاه لإعادة تشكيل التجارة العالمية وكأنها تقول له: احذر ما تتمناه. فإن التقلبات في أسواق الخزانة الأمريكية والضعف غير المتوقع للدولار يُشير إلى أن ما بدأ كنزاع تجاري قد يتطور إلى حرب رأسمالية أكثر خطورة. فيما يُنذر الصدام الجاري بارتفاع تكاليف الإقراض الأمريكية نتيجة تقويض الهيمنة المالية للولايات المتحدة، بعد أن ظلت لعقود طويلة موضع جذب واستقطاب لتريليونَات الدولارات من الصناديق الأجنبية. ويُحذر بعض المحللين من نزوح رؤوس الأموال التي استفادت منها الولايات المتحدة على مدى أعوام طويلة إلى الخارج، وتنامي حدة المنافسة أمام وجهات عالمية أخرى، من بينها أوروبا التي تبرز كخيار أفضل محتمل.

وفي حين يجادل مسؤولو إدارة ترامب بأن المستهلك الأمريكي لن يتكبد تكلفة الزيادات المفروضة في الرسوم الجمركية بدعم أداء أفضل للدولار، فإن ضعف قيمة العملة الأمريكية قد يضطر المستوردين الأمريكيين وتجار التجزئة إلى تمرير الزيادات في الأسعار. ذلك في الوقت الذي يحاول المستثمرون الأمريكيون استيعاب الزيادات المحتملة في العجز التجاري داخل الولايات المتحدة وأوروبا بجانب التآكل المحتمل لاستقلالية السياسة

الخبراء يحذرون من نزوح رؤوس الأموال التي استفادت منها أمريكا لأعوام طويلة وتنامي منافسة أوروبا التي تبرز كخيار أفضل محتمل

النقدية الأمريكية. يرى بعض المحللين أنه في سياق عالمي قد تتضاءل فيه الثقة بالولايات المتحدة كشريك يعتمد عليه، يصبح من المنطقي للمستثمرين الأجانب التوجه نحو التنويع التدريجي لمحافظهم الاستثمارية ليشمل عملات أخرى كالفرنك السويسري، والين الياباني، والعملة الأوروبية الموحدة "اليورو"، وغيرها من العملات.

الانعكاسات على الاقتصاد العالمي: بالنظر إلى التسارع المطرد في حدة التوترات التجارية وتصاعد حالة الغموض التي تكتنف السياسات الاقتصادية، يُتوقع أن تنعكس هذه الأوضاع سلبًا على وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي. وتشير التقديرات الراهنة إلى تباطؤ معدل النمو العالمي ليبلغ ٢,٨٪ في عام ٢٠٢٥م، و٣٪ في عام ٢٠٢٦م، وهو ما يمثل انخفاضًا ملحوظًا عن نسبة ٣,٣٪ المسجلة خلال العامين السابقين، كما يبتعد بشكل كبير عن المتوسط السنوي البالغ ٣,٧٪ الذي تحقق خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٩م.

ورغم أن سهام رسوم ترامب الجمركية لم تصب روسيا، إلا إن اقتصادها لا يزال في مرمى الخطر نتيجة لعامل واحد فقط وهو النفط الذي يعد وقوده المحرك ونقطة ضعفه الرئيسية في الوقت ذاته. وتشكل عائدات النفط والغاز الطبيعي نحو ثلثي عائدات ميزانية الدولة الروسية. وخلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥م، كانت أسعار مزيج الأورال القياسي الروسي تحوم بالقرب من مستوى ٥٥ دولارًا للبرميل، وهو ما يقل بكثير من السعر المستهدف ضمن ميزانية هذا العام والبالغ حوالي ٧٠ دولارًا. ويرى بعض المحللين أن استمرار موجة التراجع في الأسعار قد تدفع الاقتصاد الروسي صوب هبوط حاد وارتفاع عجز الموازنة بمقدار الضعف تقريبًا. جدير بالذكر أن الهبوط الكارثي لأسعار النفط إبان حقبة الثمانينات ساهم في انهيار الاتحاد السوفيتي. في حين أن تعافي الأسعار خلال عام ١٩٩٩م، عندما تم تعيين بوتين في منصب رئيس الوزراء، ساعد على صعوده إلى السلطة. ويمتد الدور المركزي للمعدن الأسود بالنسبة للاقتصاد الروسي لما هو أبعد من خزائن الدولة. فإن ازدهار صناعة الطاقة تؤدي لما يطلق عليه خبراء الاقتصاد "التأثير المضاعف"، حيث يمتد وينتشر مفعولها الإيجابي إلى قطاعات مجاورة مثل الحديد من أجل إنشاء خطوط الأنابيب التي تستخدم من قبل شركات التنقيب، على سبيل المثال، أو في تشييد البنية التحتية بالقرب من مصافي التكرير. على عكس الأثر السلبي غير المباشر الذي سيخلفه انكماش صناعة الطاقة على مجتمعات بأسرها قامت على هذه الصناعة وتستمد قوتها من خلال عمليات استخراج النفط وتكريره.

على امتداد عقود مديدة، مثّلت الروابط التجارية والاستثمارية المتينة بين واشنطن وبكين دعامة أساسية استندت إليها العلاقات الثنائية في مختلف تقلباتها، صعودًا وهبوطًا. وخلال الولاية الرئاسية الأولى لدونالد ترامب، أظهرت الدولتان حذرًا ملحوظًا إزاء تفكيك هذه المصالح الاقتصادية العميقة. وعلى الرغم من الحرب التجارية التي استمرت عامين وتخللتها مفاوضات مضنية، أبدى الطرفان تخوفًا من الانزلاق نحو مزيد من التصعيد. بيد أن الوضع الراهن يشهد تحولاً مقلقًا، إذ عمدت الدولتان إلى فرض قيود تجارية متبادلة وجذرية في غضون أقل من ثلاثة أشهر، مما أضفى على النزاع الاقتصادي مسارًا جديدًا ينذر بعواقب وخيمة على الأمن العالمي والاستقرار الاقتصادي. لقد انخرطت الولايات المتحدة والصين حاليًا في مسار من الانفصال الاقتصادي المتزايد، وبات من الواضح أن الحواجز التي كانت تحول دون امتداد التوترات التجارية إلى ميادين أخرى آخذة في التلاشي. فبعد الصدمة الأولية التي أحدثتها الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب مؤخرًا، تبنت بكين موقفًا انتقاميًا شاملاً، مؤكدة عزمها على "المضي قدمًا في المواجهة حتى النهاية".

وتسعى كلتا القوتين لتجنيد حُلفائهما في معركتهما التجارية. من جانبها، تحاول إدارة ترامب عقد صفقات مع العشرات من الدول للتعاون في عزل بكين، بينما يجول الرئيس الصيني وكبار معاونيه يمينًا ويسارًا لاجتذاب الشركاء التجاريين بعيدًا عن الفلك الأمريكي. ويبدو أن تشكيل تحالفات استراتيجية جديدة يمثل تحديًا معقدًا لكلا الطرفين. فبعض الدول الآسيوية، التي تعتبر الصين شريكًا تجاريًا رئيسيًا ومصدرًا حيويًا للاستثمارات،

المرجح أن تلعب علاقات أمريكا والصين وأوروبا دورًا محوريًا في صياغة مسار النمو الاقتصادي لمنطقة الخليج العربي خلال الأعوام القادمة

تبدي تحفظًا إزاء الانخراط الكامل في التقارب مع واشنطن. وعلى صعيد آخر، تمثل أوروبا ساحة أخرى لجهود الاستمالة التي تبذلها بكين، وذلك في ظل ما يساور الدول الأوروبية من قلق بشأن تعامل إدارة ترامب المحتمل مع الحرب الروسية الأوكرانية. وفي المقابل، يُرجح أن تتجه واشنطن نحو فرض قيود على وصول الشركات الصينية إلى التكنولوجيا الأمريكية، الأمر الذي يزيد من صعوبة تجاوز الميل المتصاعد نحو فك الارتباط الاقتصادي بين القوتين.

التأثير على دول مجلس التعاون الخليجي: بالنظر إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تصنف ضمن فئة الحد الأدنى الأساسي للتعريفات بواقع ١٠٪، فمن المتوقع أن تخلف الرسوم الجمركية المستجدة أثرًا مباشرًا وإن كان محدود النطاق عليها. وتجدر الإشارة إلى استثناء واردات النفط والغاز من نطاق تطبيق هذه الرسوم، الأمر الذي يكتسب أهمية قصوى بالنظر إلى المكانة المحورية للمنتجات الهيدروكربونية في هيكل الصادرات الخليجية المتجهة إلى الولايات المتحدة. ففي عام ٢٠٢٤، استحوذت صادرات النفط الخليجية على ما يقارب ٣٪ من إجمالي إنتاج المنطقة، وهو ما يمثل أقل من ١٠٪ من إجمالي الواردات الأمريكية.

التحديات: رغم أنه من غير المرجح أن تترك التعريفات الجديدة أثرًا كبيرًا على البلدان الخليجية، إلا إنها ليست في مأمن من أن تطالها التبعات غير المباشرة الأوسع لهذه الاضطرابات التجارية. لاسيما وأن العديد من الدول قررت اتخاذ تدابير انتقامية تشمل رفع رسومها الجمركية على الواردات الأمريكية. ثمة إمكانية أن تؤدي هذه الحرب التجارية بين كبريات الاقتصادات العالمية وتنامي النزعة الحمائية، لزيادة الضبابية المسيطرة على المشهد، وإبطاء نمو الاقتصاد العالمي، وتغذية المخاوف بشأن التضخم. كما سيؤدي تباطؤ النمو الاقتصادي المتوقع إلى خفض الطلب على النفط.

خلال العقدين المنصرمين، اضطلعت دول مجلس التعاون الخليجي بمساعٍ حثيثة وطموحة نحو تقليص الاعتماد على الإيرادات النفطيّة وتنويع قاعدة اقتصاداتها، بيد أن هذا المسار لا يزال أمامه شوطٌ بعيد. فمن شأن استمرار انحسار أسعار النفط أن يحدّ من وفرة الموارد المالية الضرورية لتمويل مبادرات الإصلاح الاقتصادي. علاوةً على ذلك، فإن أي اتفاق محتمل لوقف إطلاق النار أو معاهدة سلام بين روسيا وأوكرانيا قد يستتبع رفع العقوبات المفروضة على صادرات النفط والغاز الروسية. ويبقى احتمال تخفيف القيود على صادرات النفط الإيرانية قائماً في حال أثمرت المفاوضات الجارية بين واشنطن وطهران بشأن برنامجها النووي نتائج إيجابية. أخيراً، أفصحت البيانات الصادرة في عام ٢٠٢٤ م، عن تسجيل الصادرات الأمريكية من النفط الخام مستوىً قياسياً جديداً، متجاوزةً متوسطاً سنوياً قدره ٤,١ مليون برميل يومياً.

في عام ٢٠٠٧م، اتخذت دولة الكويت مسارًا مغايرًا لدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، باعتمادها نظام "التعويم المُدار" لعملتها، بينما استمرت بقية الدول في ربط عملاتها بالدولار الأمريكي. ونتيجة لذلك، تواجه أسواق المال الخليجية حساسية تجاه أي تشديد في السياسات النقدية، خاصة في ظل التوقعات باستمرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة بهدف كبح جماح الضغوط التضخمية الناجمة عن التوترات التجارية.

وعلى امتداد العقود القليلة الماضية، تعرض الدولار الأمريكي لضغوط متزايدة، يُعزى جانب منها إلى التوسع في استخدام العقوبات الاقتصادية، وتصاعد الشكوك بشأن متانة الاقتصاد الأمريكي وقدرته على الوفاء بالتزاماته المالية في ظل ارتفاع الدين العام ومستويات العجز.

في سياق آخر، حقق قطاع التكنولوجيا الرقمية تقدمًا ملحوظًا في مجال تسوية المدفوعات على الصعيدين المحلي والدولي، الأمر الذي ساهم في تقويض الهيمنة التقليدية للدولار. وفي هذا الإطار، بادرت بكين، باعتبارها منافسًا استراتيجيًا

حرب ترامب التجارية تنذر بدفع الاقتصادين الأمريكي والعالمي نحو هاوية الركود لتصاعد الغموض ما يجبر الشركات والمستهلكين على إرجاء خطط بالإنفاق

ضعف قيمة العملة الأمريكية قد يضطر المستوردين الأمريكيين وتجار التجزئة إلى تمرير الزيادات في الأسعار

لواشنطن، إلى تبني وترويج العملات الرقمية وعملتها المحلية (الرينمينبي/اليوان)، وقد أبرمت بالفعل بعض الدول الخليجية اتفاقيات مع الصين تتضمن تسوية المدفوعات باستخدام إحدى هاتين الوسيلتين.

الآفاق: على امتداد سنوات عديدة، أظهرت الحكومات الخليجية وعيًا وإدراكًا لمخاطر التوكل المفرط على منظومة تجارية تتمحور حول الولايات المتحدة الأمريكية. وقد سعت إلى إرساء علاقات تجارية متينة مع شركاء آخرين على الصعيد العالمي. من المؤكد أن هذه السياسة من شأنها أن تسهم في تخفيف وطأة الخسائر المحتملة في التبادل التجاري مع الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن واشنطن لا تزال شريكًا أمنيًا رئيسيًا بلا منازع، إلا أن بكين تتمتع بمزايا عديدة في المجال التجاري. فالدول الخليجية (وغيرها) ترى أن السياسات الصينية تتسم بقدر أكبر من الاستقرار وإمكانية التنبؤ مقارنة بالسياسات المتقلبة للإدارات الديمقراطية والجمهورية المتعاقبة في واشنطن. علاوة على ذلك، فإن التبادل التجاري والاستثمار مع الصين لا يخضع لشروط سياسية. وأخيرًا، تعتبر المنتجات والسلع الصينية عمومًا أقل تكلفة من نظيراتها الغربية مع الحفاظ على مستوى مقبول من الجودة. وقد بادرت بالفعل بعض الدول الخليجية إلى توقيع اتفاقيات مع بكين تتضمن تسوية المدفوعات باستخدام خيارات بديلة.

منذ بواكير العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ساهمت تقنية التكسير الهيدرولوجي في أن تصبح الولايات المتحدة مُنتجًا رئيسيًا للنفط والغاز.

في المقابل، قطع المارد الصيني أشواطًا جعلته أحد أسرع الاقتصادات نموًا على مستوى العالم. تم تغذية هذا النمو الاقتصادي المذهل بالواردات الهيدروكربونية القادمة من المنطقة الخليجية. وشهد العقدان الماضيان، تصدير حصة كبيرة من إنتاج النفط والغاز الخليجيين إلى الصين وأسواق آسيوية أخرى. ومنذ أوائل الألفينات استوعبت القارة الآسيوية أكثر من ٧٠ ٪ من إجمالي صادرات النفط والغاز العالمية.

وفيما يتعلق بالمستقبل المنظور، من المتوقع أن تظل الأسواق الآسيوية الوجهة الرئيسية للصادرات الهيدروكربونية الخليجية. إلى جانب ذلك، اتخذت دول مجلس التعاون العديد من المبادرات للاستثمار في قدراتها على إنتاج الطاقة المتجددة. في حين سطع نجم الصين كدولة رائدة عالميًا ولاعب أساسي على مستوى قطاع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وأصبحت المواد الخام الصينية المرتبطة بالطاقة المتجددة ومنتجاتها النهائية تشكل حصة كبيرة ومتنامية من حجم التجارة المتبادلة مع دول مجلس التعاون الخليجي.

لقد كان للعديد من اتفاقيات التجارة الحرة المبرمة دورٌ محوري في إضفاء طابع مؤسسي راسخ على هذه العلاقات التجارية الوطيدة والمتنامية بين دول الخليج العربي والقوى الآسيوية الصاعدة. ويُذكر أن عام ٢٠٠٤ م، قد شهد باكورة مفاوضات التجارة الحرة مع بكين، ويوشك الطرفان حاليًا على وضع اللمسات النهائية لتلك الاتفاقية الهامة. وفي سبتمبر من عام ٢٠٢٣م، جرى التصديق على تمديد العمل بخطة العمل المشتركة مع اليابان للفترة ما بين عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٨م، تبع ذلك بعد أشهر قليلة، وتحديدًا في ديسمبر ٢٠٢٣م، التوقيع على اتفاقية للتجارة الحرة مع جمهورية كوريا الجنوبية. هذا ولا تزال المفاوضات جارية على قدم وساق لإتمام اتفاقية مماثلة مع حكومة الهند، يُتوقع توقيعها في المستقبل القريب.

يحل الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية (بعد الصين) كأكبر شريك تجاري لمجلس التعاون الخليجي. وقع الجانبان على العديد من الاتفاقيات لتعزيز تعاونهما الاقتصادي، والتجاري، والمالي. يشمل ذلك اتفاقية التعاون المشترك الموقعة عام ١٩٨٩م، والمفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة (التي بدأت

استمرار موجة تراجع أسعار النفط تدفع الاقتصاد الروسي صوب هبوط حاد وارتفاع عجز الموازنة بمقدار الضعف تقريبًا

انخرطت أمريكا والصين في مسار من الانفصال الاقتصادي المتزايد والحواجز التي كانت تحول دون امتداد التوترات التجارية لميادين أخرى آخذة في التلاشي

منذ ١٩٩٠م)، والحوار حول التجارة والاستثمار (الذي أُطلق في عام ٢٠١٧م)، بجانب الحوار بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي حول التنويع الاقتصادي (تم تدشينه في عام ٢٠١٨م). كُللت هذه الجهود بوثيقة الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي الصادرة في عام ٢٠٢٢م، والتي كان هناك حرص مشترك على تدعيمها من خلال عقد القمة الأولى للجانبين بمدينة بروكسل في أكتوبر ٢٠٢٣م. على نفس القدر من الأهمية، قامت العديد من صناديق الثروة السيادية الخليجية بضخ استثمارات كبيرة داخل أوروبا، والتي ساهمت، بجانب حجم التجارة الضخمة، في خلق رابط قوي وصحي بين المنطقتين.

بالإضافة إلى تنويع روابطها التجارية، حققت دول منطقة الخليج تقدمًا ملحوظًا على صعيد الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية، والتي طالت قطاعات حيوية كالتعليم، والمساواة بين الجنسين، والتحول الرقمي. وفي هذا السياق، يرتبط التحول الرقمي ارتباطًا وثيقًا بالإنجازات المحققة على مستوى التنمية الاقتصادية الشاملة. وقد خلصت دراسة حديثة أجراها صندوق النقد الدولي إلى أن "دول مجلس التعاون الخليجي في وضع ممتاز لاقتناص المكاسب الاقتصادية الناجمة عن تعزيز التحول الرقمي، وذلك بفضل قاعدتها الشبابية الماهرة في التكنولوجيا وبنيتها التحتية الرقمية المتقدمة نسبيًا".

الآفاق المستقبلية: يرى العديد من خبراء الاقتصاد أن الحرب التجارية التي شنها ترامب تنذر بدفع الاقتصادين الأمريكي والعالمي نحو هاوية الركود، وذلك نتيجة لتصاعد حالة الغموض التي قد تجبر الشركات والمستهلكين على إرجاء خططهم المتعلقة بالإنفاق. وكلما استقرت الرسوم الجمركية الجديدة وتعمقت جذورها، تعززت احتمالات تضاعف مستويات التضخم في أسعار السلع الاستهلاكية.

وعلى النقيض تمامًا، قد تشهد الآفاق الاقتصادية تحسنًا فوريًا وجليًا إذا ما عزمت واشنطن وغيرها من الدول على الجلوس إلى طاولة المفاوضات والاتفاق على وضع قواعد واضحة ومُحكمة تنظم حركة التجارة العالمية. إن الطريق نحو مستقبل مُزدهر يتطلب رؤية جلية وجهودًا مُنسقة، ويتعين على دول العالم أن تعمل بشكل بنّاء لتعزيز بيئة تجارية عالمية مستقرة وغير متقلبة.

تجدر الإشارة إلى أن غالبية دول العالم مندمجة بعمق داخل النسيج الاقتصادي العالمي. كما أن الترابط التجاري يساهم بشكل فعال في تمهيد الطريق نحو الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي، على الصعيدين المحلي والدولي على حد سواء، بل ويعزز أيضًا دعائم السلام العالمي.

ختاماً، قد يكون الأثر المباشر للتعريفات الأمريكية الجديدة على اقتصادات دول الخليج العربي محدودًا نسبيًا، غير أن حالة عدم الاستقرار التي تشوب حركة التجارة العالمية قد أذكت بالفعل بواعث قلق وشكوك حيال استدامة النمو الاقتصادي العالمي. وبالنظر إلى مدى اندماج اقتصادات دول الخليج العربي في النسيج الاقتصادي العالمي، فإنه قد يتعين عليها العمل على معالجة حالة الغموض المستجدة والتصدي للتحديات الناشئة.

ومن المرجح أن تلعب العلاقات مع الولايات المتحدة والصين وأوروبا وقوى عالمية أخرى دورًا محوريًا في صياغة مسار النمو الاقتصادي لمنطقة الخليج العربي خلال الأعوام القادمة، جنبًا إلى جنب مع التحول التكنولوجي والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية.

* أستاذ بمركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الاستراتيجية ـ جامعة الدفاع الوطني ـ واشنطن العاصمة

يصعب تحديد آثار رسوم ترامب على الاقتصادات لحالة اللايقين والتقلبات غير المحسوبة

دول الخليج لديها فرصة الاستفادة من التحولات والدخول للأسواق الأمريكية شبه المغلقة

في تطور غير مسبوق منذ عام ١٩٠٩م، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية رسوم جمركية على وارداتها السلعية من (١٨٥) بلداً في العالم وتفاوتت نسبة هذه الرسوم ما بين (١٤٥٪) على الواردات من الصين و(١٠٪) على واردات دول مجلس التعاون الخليجي، وشكل فرض هذه الرسوم صدمة للعالم لأنها صدرت من دولة كان لها السبق عالمياً في بناء النظام التجاري العالمي القائم على حرية التجارة والذي يستند على الأسس والمبادئ التي قامت عليها منظمة التجارة العالمية، وبذلك تكون الولايات المتحدة قد تخلت عن دورها كحارسة للنظام التجاري العالمي.

وكانت لسياسة ترامب في فرض الرسوم الجمركية على أغلب دول العالم تداعيات سلبية على الاقتصاد العالمي، حيث انهارت البورصات العالمية وتدنت أسعار النفط، وانخفض الطلب العالمي، الأمر الذي دعا صندوق النقد الدولي إلى تراجع توقعاته لمعدل النمو الاقتصادي العالمي إلى (٢,٨٪) في عام ٢٠٢٥م، مقارنة بنسبة (٣,٣٪) في عام ٢٠٢٤م، وهو أدنى معدل له منذ جائحة كوفيد-١٩.

أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي

سنتناول في هذا المقال تداعيات سياسات ترامب الاقتصادية المرتبطة بفرض الرسوم الجمركية على دول مجلس التعاون الخليجي التي تصدر بعض دوله كالإمارات والبحرين وقطر منتجات كالألمونيوم ومصنوعاته والأسمدة إلى الولايات المتحدة، مما يجعل هذه الصادرات معرضة لقيود مباشرة قد تؤثر على إيراداتها ونمو صناعاتها التحويلية، كما أن أي تباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي نتيجة لتكل الرسوم قد يؤدي إلى تراجع الطلب على النفط ، مما يشكل ضغطاً إضافياً على موازنات الدول الخليجية المنتجة للنفط، علاوة على تداعياته على ميزان الحساب الجاري، كما سنتناول في المقال تحليل المكاسب التي تحصل عليها دول مجلس التعاون، وبيان السبل الكفيلة بتعزيز المكاسب والتقليل من المخاطر.

أولاً-حجم التجارة الخليجية ـ الأمريكية

تربط دول مجلس التعاون الخليجي بعلاقات تجارية وطيدة مع الولايات المتحدة، حيث بلغت قيمة التجارة الخارجية الخليجية الأمريكية نحو (٧٧,٢) مليار دولار عام ٢٠٢٤م، وتُعد دولة الإمارات أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بإجمالي حجم تجارة بلغ (٣٤,٤) مليار دولار شكلت ما نسبته (٤٤,٥٪) من إجمالي تجارة الولايات المتحدة مع دول الخليج لعام ٢٠٢٤.وجاءت السعودية بالمرتبة الثانية بإجمالي حجم تجارة بلغ (٢٥,٩) مليار دولار وبنسبة (٣٣,٥٪)، في حين بلغ حجم تجارة قطر (٥,٦) مليار دولار أميركي وبنسبة (٧,٣٪)، والكويت ٤,١ مليار دولار أمريكي، وعُمان ٣,٣ مليار دولار ، والبحرين ٢,٩ مليار دولار.

شكل (١) حجم التجارة السلعية الأمريكية ـ الخليجية لعام ٢٠٢٤
مليار دولار

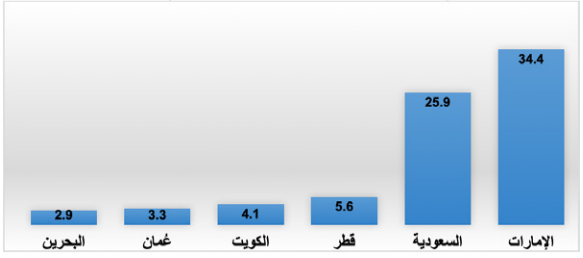

المصدر: تم إعداد الشكل من الباحث بالاعتماد على جهاز الإحصاء الأمريكي https://data.census.gov/

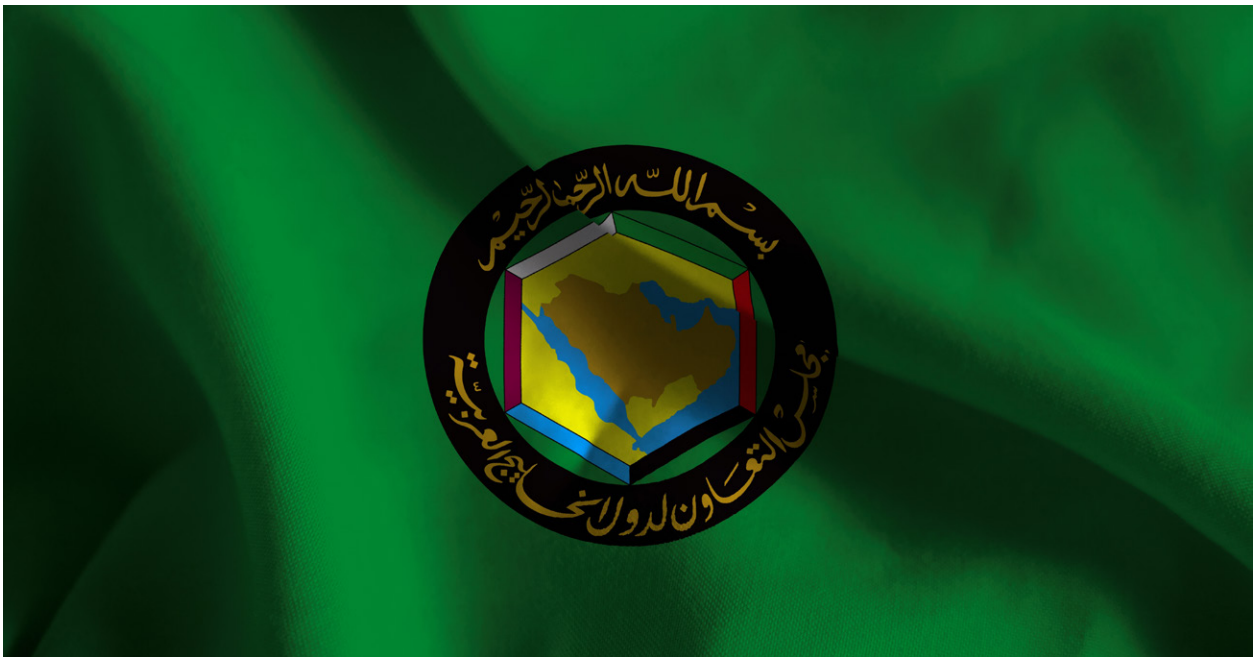

وتجدر الإشارة الى أن الولايات المتحدة حققت طيلة العشر سنوات المنصرمة فائضاً في ميزانها التجاري السلعي مع دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تصدر للأخيرة أكثر مما تستورده منها، وهذا في تقديرنا هو الذي جعل ترامب يفرض رسوماً جمركية أقل على دول المجلس والبالغة (١٠٪) وهي تُعد الأقل على الصعيد العالمي. وتتصدر الآلات والمعدات الآلية قائمة الصادرات الأمريكية لدول الخليج بنسبة (٢٦,٣٪)، تليها السيارات والعربات وأجزاؤها بنسبة (١٤,٣٪).

جدول (١) الهيكل السلعي لواردات دول مجلس التعاون الخليجي من الولايات المتحدة "مليار دولار"

أهم السلع المستوردة من الولايات المتحدة	القيمة	النسبة
الآلات والمعدات الآلية	١٣,٣	٢٦,٣
السيارات والعربات وأجزاؤها	٧,١	١٤,٣
الطائرات وأجزاؤها	٣,٦	٧,٢
الآلات والأجهزة الكهربائية	٢,٨	٥,٦
أجهزة طبية وبصرية وتصويرية	٢,٦	٥,٢
بقية السلع	٢٠,٣	٤٠,٩

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العلاقات الاقتصادية: مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية، مسقط، ٢٠٢٤، ص ٤

أما فيما يتعلق بالهيكل السلعي لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي للولايات المتحدة، فقد جاء الوقود والزيوت المعدنية بالمرتبة الأولى بنسبة تخطت النصف، ثم الألمونيوم ومصنوعاته بنسبة (٨,٧٪) والاسمدة بنسبة (٥,١٪) والذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة بنسبة (٤,٩٪)

ربط عملات خمس دول خليجية بالدولار يعني أن تقلبات قيمته قد تؤثر على القوة الشرائية ومعدلات التضخم إذا ارتفعت أسعار السلع المستوردة

جدول (٢) الهيكل السلعي لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي للولايات المتحدة "مليار دولار"

أهم السلع المستوردة من الولايات المتحدة	القيمة	النسبة
الوقود والزيوت المعدنية	٢٤,٣	٥٤,٠٪
ألمنيوم ومصنوعاته	٣,٩	٨,٧٪
الأسمدة	٢,٣	٥,١٪
ذهب ومعادن ثمينة وأحجار كريمة	٢,٢	٤,٩٪
الكتب والصحف والمطبوعات	٢,٠	٤,٤٪
بقية السلع	١٠,٣	٢٢,٩٪

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العلاقات الاقتصادية: مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية، مسقط، ٢٠٢٤، ص ٤

وتجدر الإشارة إلى أن دول مجلس التعاون تتفاوض مع الولايات المتحدة لخفض هذه الرسوم الجمركية أو إلغائها تمامًا، مستفيدة من حوافز أخرى، كالاستثمارات الخليجية الكبيرة التي أعلنت عنها السعودية والإمارات في الولايات المتحدة". ومن المتوقع عدم تخطي الرسوم الجمركية على دول الخليج (٥٪) وذلك لوجود جولة مفاوضات، ولن تفرض دول الخليج رسومًا جمركية على وارداتها من الولايات المتحدة، باستثناء رسوم الـ (٥٪) المفروضة على جميع دول العالم.

ثانياً-التداعيات الإيجابية لفرض الرسوم الجمركية على الاقتصاد الخليجي:

من المتوقع أن يكون للرسوم الجمركية التي فرضتها إدارة ترامب بنسب عالية على دول كثيرة وبنسبة متدنية على دول مجلس التعاون بعض التداعيات الإيجابية على اقتصادات دول مجلس التعاون، يمكن إيجازها بالآتي:

١) زيادة الصادرات من الألمونيوم:

لا تزال أسهم شركات الألمنيوم الخليجية منخفضة بعد قرار ترامب بفرض رسوم جمركية بنسبة (٢٥٪) على جميع واردات الألمنيوم. تُنتج شركات الألمنيوم في الدول الخليجية (١٠٪) من إنتاج العالم من الألمونيوم والذي يبلغ حوالي (٦٤) مليون طن سنويًا. وتصدر دول الخليج ٦٠٪ من إنتاجها من الألمنيوم إلى الأسواق العالمية، بما في ذلك السوق الأميركية التي تمثل (١٠٪) من إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي.

يحتاج السوق الأمريكي إلى حوالي (٤) ملايين طن من الألومنيوم الخام سنويًا نظرًا لافتقاره إلى الاكتفاء الذاتي. وستحتاج الولايات المتحدة إلى حوالي أربع سنوات من تاريخ تطبيق قرارات الرئيس ترامب المتعلقة بالرسوم الجمركية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الألومنيوم. وستكون هناك فرص لدول مجلس التعاون الخليجي لزيادة حصتها من الواردات الأمريكية من الألمونيوم، وبالرغم من أن إجمالي الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الألمنيوم الخليجية يبلغ ٢٥٪، إلا أن هذه الرسوم لن تؤثر بشكل كبير على واردات الولايات المتحدة من الألمنيوم من دول مجلس التعاون الخليجي. وتبقى الصادرات الخليجية من الألمونيوم إلى الولايات المتحدة أكثر تنافسية من صادرات كندا والهند والصين وأستراليا.

٢) الاستفادة في تحولات التجارة العالمية:

يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي أن تغتنم الفرصة للاستفادة من تحولات التجارة العالمية، حيث ستواجه العديد من الدول الآن رسومًا جمركية مرتفعة في السوق الأميركية، لدرجة أن هذه السوق أصبحت شبه مغلقة أمام منتجاتها بسبب ارتفاع أسعارها، لاسيما سلع الاستهلاك. وقد تبحث هذه الدول عن أسواق بديلة، ويبرز السوق الخليجي كوجهة واعدة، وذلك لنشاطه الكبير في إعادة التصدير إلى دول ثالثة. وتُعد مناطق التجارة الحرة الخليجية لاسيما المنطقة الحرة بجبل علي بالإمارات من أبرز محركات إعادة التصدير.

يشير مشهد التبادل التجاري الخليجي الأمريكي إلى إن

توجد آثار مباشرة وغير مباشرة للرسوم الجمركية على اقتصادات دول الخليج تلقي بظلالها على أسعار السلع وصرف العملات وأسواق المال وأسعار النفط

دول مجلس التعاون الخليجي لا تحقق فائضًا تجاريًا كبيرًا مع الولايات المتحدة، لكنها ستستفيد من توسيع علاقاتها التجارية مع دول أخرى. وأن دول مجلس التعاون الخليجي قد تحتاج إلى استكشاف أسواق جديدة وتعزيز علاقاتها التجارية مع المناطق غير المتأثرة بهذه التعريفات. "سيكون تنويع قاعدتها الاقتصادية، بما يتجاوز صادرات النفط، أمرًا بالغ الأهمية في التخفيف من المخاطر المرتبطة بالصدمات الاقتصادية الخارجية".

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تزيد رسوم ترامب من إعادة التصدير. ويمكن للشركات الخليجية استيراد السلع من دول فرضت عليها الرسوم الجمركية كالصين وإعادة تصديرها إلى أمريكا". كما أن زيادات الأسعار الناجمة عن الرسوم الجمركية بالدول المنتجة قد تضغط بشكل كبير على هوامش ربح صناعات التعبئة والتغليف والبناء العاملة في الولايات المتحدة، مما يدفعها إلى البحث عن بدائل، وهو ما يُتوقع أن تستفيد منه الدول الخليجية.

ثالثاً-التداعيات السلبية لرسوم ترامب على الاقتصادات الخليجية:

يمكن القول بأن هناك آثار مباشرة وغير مباشرة للرسوم الجمركية على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ستلقي بظلالها على أسعار السلع وأسعار الصرف للعملات الخليجية وأسواق المال وأسواق النفط الأمر الذي سينعكس على المالية الحكومية. ويمكن إيجاز أهم هذه الآثار بالآتي

١) الآثار على أسواق المال الخليجية:

انخفضت أسواق الأسهم بشكل حاد كرد فعل فوري، لرسوم ترامب الجمركية مدفوعةً بعمليات بيع عالمية، حيث سجلت المؤشرات الأمريكية الرئيسية الثلاثة (مؤشر داو جونز، مؤشر ناسداك ومؤشر ستاندرد آند بورز ٥٠٠) في ٣ أبريل أكبر انخفاض لها في يوم واحد منذ عام ٢٠٢٠م، حيث انخفضت بأكثر من ٤٪. وفي دول مجلس التعاون الخليجي تراجعت مؤشرات أسواق الأسهم في ختام جلسة تداولات الخميس ٣ أبريل ٢٠٢٥م، بضغط مخاوف المستثمرين من تداعيات تأثير الرسوم الجمركية الأمريكية على بورصات الخليج، والتي أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. في السعودية، تراجع المؤشر "تاسي" بنحو ١,٢٪ عند مستوى (١١٨٨٢) نقطة، مع انخفاض سهم أرامكو بنسبة (١,٧٪) عند سعر ٢٦,٣ ريال (٧,٠١) دولار، بينما هبط سهم الراجحي (١,٤٪.) وفي أسواق الإمارات، انخفض مؤشر سوق دبي المالية بحوالي (١,٧٪) عند مستوى (٥٠٢٧) نقطة مع هبوط سهم إعمار العقارية بنسبة (١٠٪)، بينما انخفض مؤشر سوق أبو ظبي (٠,٨٪) عند مستوى ٩٢٥٨ نقطة. كذلك هبط مؤشر بورصة الكويت ٠,٤٪ عند مستوى (٨٥٩٤) نقطة، فيما هبط مؤشر بورصة مسقط بحوالي (٠,٧٪)، كما هبط مؤشر بورصة البحرين بنحو (٠,٦٪.).

شكل (٢) نسبة خسائر مؤشرات البورصات الخليجية ٪

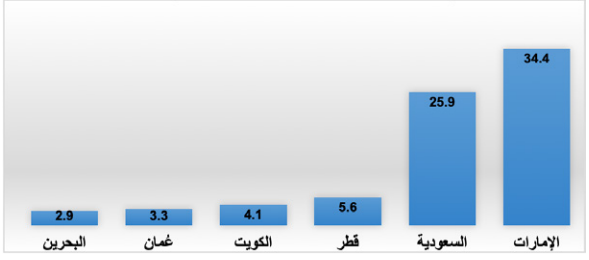

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: .WWW
roayahnews.com

وغني عن البيان، فقد جاءت خسائر الأسواق المالية الخليجية البالغة (٥١,٦) مليار دولار تحت وطأة ضغوط البيع من طرف المستثمرين على غالبية الأسهم المدرجة في الأسواق في ظل المخاوف من تحول الرسوم الجمركية إلى حرب تجارية، وامتداد آثارها السلبية على العديد من القطاعات ومن أهمها النفط الذي شهدت أسعاره تراجعاً ملحوظاً. كما أن هناك إمكانية لتراجع قيمة الدولار، وهو ما سيؤثر على أغلب دول مجلس التعاون الخليجي التي يرتبط سعر صرف عملاتها بالدولار.

٢) الآثار على العوائد النفطية

بالرغم من إن التأثير المباشر لفرض الرسوم الجمركية الأمريكية على دول مجلس التعاون الخليجي يكون محدودًا نظراً لمحدودية التكامل التجاري بين دول المجلس والولايات المتحدة، بيد أنه من المتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون (٣٪) عام ٢٠٢٥م، بانخفاض عن تقديراته الصادرة في أكتوبر ٢٠٢٤ والبالغة (٤,٢٪)، وحصلت السعودية على أكبر التخفيضات في التوقعات، حيث خفضت تقديرات نمو الاقتصاد السعودي إلى (٣٪) قياساً بتوقع سابق عند (٤,٦٪)، تليها الكويت، فالإمارات ثم عمان. أما دولة قطر فهي الوحيدة التي ارتفعت توقعات نمو الاقتصاد فيها من (١,٩٪) في أكتوبر ٢٠٢٤م، إلى (٢,٤٪) في توقعات أبريل ٢٠٢٥، ويمكن تفسير ذلك بالتوسع في الطاقات الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال.

جدول (٣) توقعات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٢٥٪

الدولة	توقعات أكتوبر ٢٠٢٤	توقعات أبريل ٢٠٢٥
الإمارات	٥,١٪	٤,٠٪
السعودية	٤,٦٪	٣,٠٪
عمان	٣,١٪	٢,٣٪
قطر	١,٩٪	٢,٤٪
الكويت	٣,٣٪	١,٩٪
دول المجلس	٤,٢٪	٣,٠٪

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أبريل، ٢٠٢٥

وتجدر الإشارة إلى الانخفاض المتوقع في النمو في الاقتصادات الخليجية خلال العام الحالي، يمكن تفسيره في تصاعد حالة عدم اليقين في التجارة الدولية، وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية بوصفهما سببين رئيسيين وراء هذا التباطؤ. حيث أنخفض سعر برميل النفط من نحو (٧٥,٠٨) دولار للبرميل في مطلع شهر ابريل ٢٠٢٥م، إلى (٥٨,٣٣) دولار في ٨/٥/ ٢٠٢٥م.

من المؤكد أن دول الخليج ستتأثر، ربما ليس من خلال الصادرات المباشرة إلى الولايات المتحدة، ولكن هناك انخفاض في أسعار النفط. علاوة على ذلك، ترتبط عملات خمس من أصل ست دول خليجية بالدولار، مما قد يؤدي إلى انخفاضها، مما يؤثر على أسعار السلع الاستهلاكية في الخليج". إن بعض التداعيات المترتبة على الرسوم الجمركية أصبحت واضحة بالفعل، والبعض الآخر لن يتضح إلا بعد انتهاء فترة التجميد التي تبلغ ٩٠ يومًا. يقول المثل: "عندما تعطس أمريكا، يُصاب العالم بالزكام". دول مجلس التعاون الخليجي، حيث ترتبط معظم اقتصاداتها بالدولار الأمريكي، تميل إلى التأثر بشكل خاص بالسياسة النقدية الأمريكية، والقدرة التنافسية التجارية، وتدفقات الاستثمار. ومع احتمال تباطؤ النمو الاقتصادي الأمريكي خلال العام المقبل بسبب التعريفات الجمركية الجديدة المُعلنة، سيتعين على الشركات والمستثمرين في جميع أنحاء المنطقة إعادة النظر في استراتيجياتهم. وكما ذكرت شركة الاستشارات PWC، "ينبغي على شركات دول مجلس التعاون الخليجي التخطيط للاضطرابات، وأن تفعل ذلك فورًا".

٣) ارتفاع التكاليف على شركات دول مجلس التعاون الخليجي:

سيكون للتعريفات الجمركية التي فرضها ترامب آثاراً كبيرة، لا سيما في القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على الواردات، ومن المتوقع أن تؤدي ضريبة الاستيراد الأساسية البالغة (١٠٪) على السلع الداخلة كافة إلى الولايات المتحدة من الإمارات والسعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، إلى جانب التعريفات الجمركية المتبادلة، إلى زيادة تكاليف التصدير لشركات دول مجلس التعاون، مما قد يُعيق قدرتها التنافسية في السوق الأمريكية". كما أن القطاعات غير المرتبطة بالطاقة، كالإلكترونيات والسيارات والبناء وتجارة التجزئة والسلع الاستهلاكية، ستكون الأكثر تضررًا بسبب اعتمادها على السلع المستوردة. ومع ذلك، قد يختلف التأثير الاقتصادي الإجمالي تبعًا للعلاقات التجارية الخاصة بكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي وجهودها في التنويع الاقتصادي. وقد تأثرت الاقتصادات الإقليمية بالفعل بجولة سابقة من التعريفات الجمركية الأمريكية على جميع واردات الصلب والألمنيوم ومشتقاتهما أثناء ولاية ترامب الأولى.

٤) التأثير على قطاع الطاقة الإقليمي

تسعى الإدارة الأمريكية الجديدة إلى "إطلاق العنان" لإنتاج الطاقة الأمريكية وتعظيم إنتاج النفط والغاز من خلال تخفيضات تنظيمية وبنية تحتية أقوى، مع خفض الإنفاق على برامج تعزيز الطاقة المتجددة. وقد يؤدي ارتفاع إمدادات النفط والغاز إلى انخفاض الأسعار بشكل عام. لكن القطاع قد يستفيد في حال تراجع الاعتماد على تكنولوجيا الطاقة المتجددة، إن

اعتماد الدول الخليجية على صادرات النفط يعني أن أي تباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي ناجم عن التوترات التجارية قد يؤثر على أسعار النفط. ومع ذلك، إذا تم تقليص مبادرات الطاقة المتجددة، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على مصادر الطاقة التقليدية، مما يتيح فرصة لمنتجي دول مجلس التعاون الخليجي لزيادة إنتاجهم واستعادة حصتهم السوقية.

مع ذلك، يبدو من المرجح أن تُمضي الجهات الفاعلة الإقليمية قُدمًا في خططها للطاقة المتجددة. يقول أرون ليزلي جون، كبير محللي السوق في شركة سينشري فاينانشال الاستثمارية: "على الرغم من تراجع ترامب عن موقفه تجاه الطاقة المتجددة، من المتوقع أن يتعزز موقف الإمارات العربية المتحدة تجاه الطاقة المتجددة. حيث أن الإمارات تُواصل ريادتها في التحول العالمي في مجال الطاقة من خلال استراتيجياتها ومبادراتها الطموحة التي تُسهم في بناء عالم أفضل.

٥) ارتفاع أسعار الإلكترونيات والسلع الاستهلاكية

يمكن أن يُحسّن ضعف الدولار تنافسية صادرات دول مجلس التعاون الخليجي، ويرفع أسعار السلع المستوردة، مما يؤثر سلبًا على الشركات التي تعتمد على المدخلات الأجنبية. كما أن ربط عملة الإمارات والسعودية وقطر وعمان والبحرين بالدولار الأمريكي يعني أن تقلبات قيمة الدولار يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على القوة الشرائية ومعدلات التضخم، لا سيما إذا ارتفعت أسعار السلع المستوردة. كما قد تتأثر قطاعات كالإلكترونيات والسيارات والبناء سلبًا بارتفاع التكاليف، مما يؤثر في نهاية المطاف على إنفاق المستهلكين، وربما يدفع التضخم نحو الارتفاع. وقد يؤدي هذا إلى ارتفاع الأسعار على المستهلكين وانخفاض القدرة التنافسية في السوق.

٦) الآثار على الاستثمار:

واجه المستثمرون بدايةً صعبةً لهذا العام، بسبب حالة عدم اليقين في السياسة الأمريكية على الصعيد العالمي، ومع تفاقم تأثير الرسوم الجمركية، يرى خبراء الاستثمار فترةً من العزوف عن المخاطرة في الأسواق المالية. ومع ذلك، يبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي ستظل مركزًا استثماريًا قويًا، على الرغم من احتمال تأثر عائد الاستثمار. فلا زالت السعودية والإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى تجذب الاهتمام نظرًا لتزايد تدفقات رأس المال الأجنبي إلى قطاعات العقارات والتمويل والتكنولوجيا.

وتجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع أن تستمر دول مجلس التعاون خلال العام الحالي في الحفاظ على مرونتها الاقتصادية، متخطية بفعالية وكفاءة التحديات الناجمة عن انخفاض الإيرادات النفطية الناجمة عن تأثيرات الحرب التجارية والتوترات الجيوسياسية من خلال خمسة محاور رئيسة تشكل ملامح عام ٢٠٢٥:

١. ضرورة توخي الحيطة: تحقيق التوازن بين الإدارة المالية الرشيدة والاقتراض السيادي الاستراتيجي.
٢. تحقيق التجانس الضريبي: للموائمة مع إطار الركيزة الثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتعزيز التوافق الضريبي.
٣. بناء الجسور: تعزيز التكامل الجغرافي الاقتصادي من خلال الانفتاح التجاري وإقامة التحالفات ا لا ستر ا تيجية .
٤. التطور الحضري: تسريع تنفيذ مشاريع التنمية الحضرية لتحويل منطقة دول مجلس التعاون الخليجي إلى مركز عالمي لاستقطاب المواهب.
٥. ازدهار البنية التحتية للذكاء الاصطناعي:

تحقيق الريادة في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال استثمارات كبرى في البنية التحتية وإبرام شراكات دولية.

وفي الختام يُمكن القول بأنه من الصعوبة بمكان في الوقت الراهن قياس وتحديد الآثار السلبية والإيجابية لرسوم ترامب الجمركية على الاقتصادات العالمية ومنها الاقتصادات الخليجية بشكل دقيق، وذلك بسبب حالة اللايقين التي يشهدها الاقتصاد العالمي والتخوف من تقلبات غير محسوبة، علاوة على التقلبات الكثيرة والمفاجئة في المواقف التي يتخذها الرئيس الأمريكي ترامب فيما يتعلق بالشأن الاقتصادي والتجاري ، وكذلك مخرجات اللقاءات التي عقدها ترامب مع قيادات كل من السعودية وقطر والإمارات، وكذلك في ضوء ما تتمخض عنه المباحثات الأمريكية ــ الصينية الجارية بجنيف التي تستهدف نزع فتيل الحرب التجارية التي ستكون لها عواقب اقتصادية على الجميع ومنها اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، في حال عدم التوصل إلى تفاهمات بين أكبر دولتين(الولايات المتحدة والصين) مهيمنتين على مشهد الاقتصاد العالمي.

* أستاذ الاقتصاد السياسي-المعهد الدبلوماسي -قطر

أهمية الاستثمار في البحث والتطوير وشراكة القطاع العام والخاص

ضرورة توجه دول الخليج لأسواق جديدة كالهند وكوريا الجنوبية واليابان بدلاً من الاعتماد المفرط على الصين

شهدت الفترة التالية لعودة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى البيت الأبيض عام ٢٠٢٥م، تصاعداً في الإجراءات الأحادية للولايات المتحدة، بدءاً من الانسحاب من الاتفاقيات الدولية ووصولاً إلى فرض رسوم جمركية على واردات دول عديدة، تتراوح بين ١٠٪ و١٤٥٪ (خاصة على الصين)، جاءت هذه الخطوات كرد فعل على العجز التجاري الأمريكي الذي تجاوز تريليون دولار، وارتفاع الدين العام، في محاولة لتحفيز النمو المحلي وفقاً لوعود ترامب الانتخابية، غير أن هذه الإجراءات أثارت ردود فعل دولية عبر فرض رسوم انتقامية، مما هدد بتباطؤ النمو العالمي وارتفاع أسعار السلع.

سلمى الظاهري

وشغلت تلك القرارات ساحات الرأي العام سواء على صعيد الداخل الأمريكي، أو على الصعيد العالمي، إلا أن موضوع فرض الرسوم الجمركية الأمريكية على مختلف دول العالم كان بمثابة نقطة تحول في الاقتصاد العالمي، ومما لا شك فيه، تنعكس تبعات هذه القرارات على الاقتصاد العالمي فضلاً عن الاقتصاد الأمريكي حيث ردت الكثير من الدول بفرض رسوم على الواردات الأمريكية من باب المعاملة بالمثل في خطوة تصعيدية ستنعكس سلباً على أسعار السلع عالمياً ويؤثر على الإنتاج والنمو الاقتصادي العالمي.

ويسلط هذا المقال الضوء على انعكاسات القرارات الأمريكية هذه والحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين على دول مجلس التعاون الخليجي من خلال العرض التالي:

أولاً: الانعكاسات المباشرة على دول الخليج العربي

١-الرسوم الجمركية على الواردات الخليجية

فرضت الولايات المتحدة رسوماً بنسبة ١٠٪ على دول الخليج (الأقل مقارنة بغيرها)، مع فتح مفاوضات لتخفيضها إلى ٥٪، ورغم محدودية التأثير المباشر (حجم التبادل التجاري ٦٦ مليار دولار)، إلا أن القرار رفع تكاليف الواردات الأمريكية في قطاعات مثل السيارات والإلكترونيات، ما انعكس على الأسعار المحلية.

وفيما يخص قطاع الألمنيوم، تم فرض رسوم ٢٥٪ على واردات الألمنيوم الأمريكي، وهي خطوة قد تسبب ضررًا لدول مثل الإمارات والبحرين، حيث تمثل صادرات الألمنيوم ٦٠٪ من إجمالي الصادرات غير النفطية الخليجية، وتستحوذ الولايات المتحدة على ١٠٪ منها، وهذا بالطبع يُضعف القدرة التنافسية أمام دول مثل كندا والهند، ويؤثر سلباً على أداء أسهم الشركات الخليجية .

٢-تقلبات الدولار وتكاليف الاقتراض:

لا شك أن ارتباط العملات الخليجية بالدولار يعرضها لتقلبات محتملة في سعر الصرف، مما يرفع تكلفة الواردات الأمريكية. وأيضاً، قد تلجأ الولايات المتحدة إلى رفع أسعار الفائدة لاحتواء التضخم وكنتيجة لذلك قد تضطر الولايات المتحدة لرفع أسعار الفائدة لمواجهة التضخم، مما يزيد تكلفة الاقتراض على دول الخليج، خاصة في ظل المشاريع التنموية الضخمة .

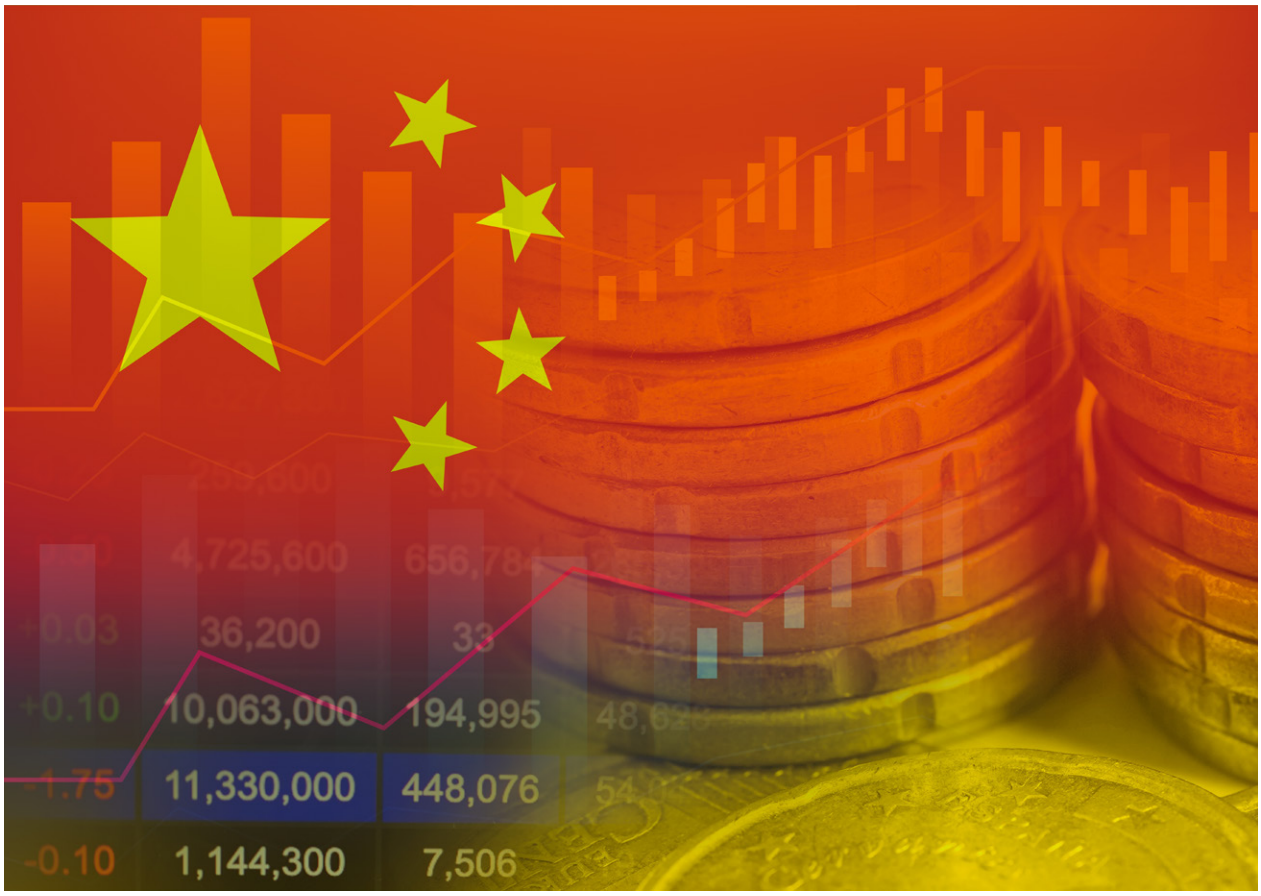

ثانياً: الحرب التجارية الأمريكية-الصينية: تداعيات غير مباشرة على الخليج:

تمثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية قوتان اقتصاديتان تقدر بنحو ٤٥٪ من الاقتصاد العالمي مما يعكس الدور المحوري والكبير الذي تلعبه هذه الدول في النمو العالمي، فمما لا شك فيه أن اشتعال وتصاعد الحرب التجارية وفرض الرسوم الجمركية المدفوعة بأسباب اقتصادية وأخرى انتقامية ستضر باقتصاد كلتا الدولتين مما قد يدفعهما نحو حالة من الركود الاقتصادي وبالتالي ستنعكس على العالم أجمع في شكل تباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي.

وعلى الرغم من القوة الاقتصادية التي تمثلها دول الخليج العربي على الساحة الدولية، إلا أن تداعيات الحرب التجارية بين الصين وأمريكا ستلقي عليها بظلالها شأنها في ذلك شأن مختلف دول العالم.

ولكن بنظرة متفحصة قد نرى أن تداعيات هذه الحرب ستتباين في تأثيرها بين قطاع وآخر وبين دولة وأخرى استنادًا للديناميكيات الاقتصادية والمصالح السياسية، وهو ما يمكن إبرازه على النحو التالي:

١-التأثير السلبي على أسعار النفط:

على الرغم من الانفتاح الاقتصادي لعدد من دول الخليج العربي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر على الاقتصاد العالمي والتوجه نحو تنويع مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد على النفط خاصة في أعقاب الصدمة التي أصابت أسعار النفط ٢٠١٤م، إلا أن النفط لا يزال يمثل النسبة الأكبر من دخل الإيرادات في دول الخليج العربي، وتمثل الصين السوق الأكبر للنفط الخليجي حيث تقدر الإحصاءات أن دول الخليج العربي صدرت كميات من النفط تفوق ما صدرته إلى الولايات المتحدة بنحو ٨ أضعاف، حيث تستهلك الصين نحو ٢٠٪ من واردات النفط الخليجي، وتمثل أكبر سوق للنفط السعودي بنحو ١,٤ مليون برميل يومياً.

صمود دول الخليج في وجه الحرب التجارية الأمريكية/ الصينية
بتنويع الأسواق وتسريع النمو غير النفطي والحياد الاستراتيجي

بالتالي قد تتأثر أسعار النفط مدفوعة بتأثر الإنتاج الصناعي في الصين نتيجة زيادة التعريفات الجمركية الأمريكية مما يبطئ الإنتاج الصناعي في الصين خاصة في قطاع الصناعات التحويلية، وكنتيجة لذلك يقل معه استهلاك الوقود اللازم للشحن سواء عن طريق الجو أو البحر مما يقلل الطلب الصيني على الطاقة وبالتالي يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط.

وبينما يخلق انخفاض سعر النفط فرصاً جيدة للدول المستوردة لزيادة الإنتاج المحلي وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي، يشكل هذا الانخفاض تحدياً للدول المصدرة حيث قد تتأثر بعض دول الخليج العربي بانخفاض الأسعار وبالتالي قد تتأثر مشاريعها واستثماراتها الداخلية ومشاريع البنية التحتية التي تهدف إلى تحقيق الرؤى التنموية لتنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط.

وتأثراً بكل هذه العوامل يتأثر الطلب العالمي على النفط وحجم إنتاجه وتتغير أسعاره العالمية وهو ما بدأت بوادره منذ مطلع ٢٠٢٥م، حيث أشارت وكالة الطاقة الدولية إلى الانخفاض الكبير في الطلب العالمي على النفط بمقدار ٢,٤ مليون برميل يوميًا مرجعة السبب إلى انخفاض النشاط الصناعي الصيني نتيجة القرارات الأمريكية.

٢-الاستثمار ومسارات التجارة:

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مستهدفات دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل الوطني لتنفيذ الرؤى التنموية كأحد المحددات الهامة للنمو الاقتصادي، والاستفادة من التقنيات الأجنبية في مختلف المشروعات المتعلقة بالتكنولوجيا الحيوية والذكاء الاصطناعي والطاقة الخضراء، حيث تهدف المملكة العربية السعودية على سبيل المثال إلى جذب نحو ١٠٣ مليار دولار سنوياً من الاستثمار الأجنبي المباشر بحلول عام ٢٠٣٠م.

وفي ظل ترابط مسارات الاستثمار والتجارة الدولية بمعدلات النمو الاقتصادي العالمي الذي سيتأثر بالحرب التجارية الأمريكية ــ الصينية، قد تُخلق حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين الذين قد يخشون من مآلات هذه الحرب التجارية أو احتمالية حدوث أي صدمات اقتصادية جديدة، واللجوء إلى التحوط من التضخم وبالتالي تتأثر قراراتهم فيما يتعلق بالاستثمار.

ولكن على صعيد آخر، تكتسب دول مجلس التعاون الخليجي مرونة في مواجهة هذه الأزمة على مستويات مختلفة، فعلى سبيل المثال تستفيد الدول من نقطة هامة تتمثل في مستويات الديون المنخفضة التي تحميها من الانكماش فضلاً عن توفر في الاحتياطي النقدي.

وكذلك ما قد يمثل فرص إيجابية هو اعتماد مختلف الرؤى التنموية المستقبلية في دول الخليج العربي على تطوير الاستثمار في البنية التحتية وهو ما يتكامل مع مبادرة الحزام والطريق الصينية، خاصة وأن الصين قد تعيد توجيه رأس المال من الأسواق المتضررة من التعريفات الجمركية.

وبالتالي من الممكن أن تدفع الحرب التجارية الأمريكية مع الصين إلى زيادة استثماراتها في البنية التحتية في مختلف القطاعات خاصة في ظل اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى تنويع التجارة مع مختلف الدول ذات القوة الاقتصادية.

وكذلك، قد تدفع هذه الحرب التجارية العديد من الدول إلى البحث عن أسواق بديلة نظراً للرسوم الجمركية المنخفضة لدول الخليج العربي وبروزها على الساحة الاقتصادية العالمية كأسواق هامة، ونقل التصنيع إليها لتحقيق منفعة متبادلة.

ولكن وعلى الرغم من الفرص الإيجابية التي قد تجنيها دول الخليج العربي إلا أنه من المعروف أن الصين يفوق إنتاجها استهلاكها المحلي، ومع فرض القيود الجمركية عليها من قبل أكبر مستورد لها وهي الولايات المتحدة قد تجد الصين في السوق الخليجي ملاذاً جيداً بجانب آسيا وروسيا لتوجيه إنتاجها الوفير، مما قد يمثل تحدياً ومنافسة للصناعات العربية الوطنية، وقد يلحق الضرر بالمصنعين المحليين ويشكل تحديًا كبيرًا لهم في منافسة المنتج الصيني المتوفر بكثرة في السوق مما قد يخلق ركودًا يؤثر بشكل سلبي على القطاع الخاص ورواد الأعمال المحليين.

الاستثمارات المستهدفة والتجارة الإقليمية تقلل من مخاطر انخفاض الطلب على النفط أو اضطرابات السوق والتكيف مع التحديات المتطورة

ثالثاً: استراتيجيات التكيف: كيف يمكن لدول الخليج تخفيف الآثار

لاحتواء آثار الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي اتخاذ تدابير استراتيجية مستفيدة من قوتها الاقتصادية، وموقعها الجيوسياسي، وجهودها في التنويع الاقتصادي، وفيما يلي كيفية الحد من الآثار السلبية

١-تنويع أسواق التصدير:

تعد التأثيرات السلبية للحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة على قطاع النفط والبتروكيماويات هي الأهم نتيجة تباطؤ الإنتاج الصناعي في الصين، نظراً لاعتماد دول الخليج العربي على الصين كأكبر سوق للنفط الخليجي حيث تستورد الصين نحو ١١ مليون برميل يومياً. ولكن تمثل هذه الأزمة فرصة هامة للدول المصدرة للنفط من خلال تعزيز العلاقات مع الأسواق الآسيوية الأخرى حماية لها من انخفاض الطلب الصيني إذا تباطأ اقتصادها بسبب التعريفات الجمركية.

فمن ناحية تشهد الهند وكوريا الجنوبية واليابان طلباً متزايداً على النفط، ومن ناحية أخرى تستهلك الدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، نحو ١٥٪ من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من النفط والغاز وهو ما يمثل وجهات هامة يمكن تعزيز العلاقات الاقتصادية معها مستقبلاً .

فضلاً عن ذلك، تعد السوق الصينية أكبر مستورد للبتروكيماويات الخليجية بنحو ٢٥٪، وعلى الرأس منها المملكة العربية السعودية مما يوجب الالتفات إلى نقطة هامة وهي أهمية تعزيز الشراكات مع مختلف الدول نظراً للتسارع الذي تشهده الصين في إنتاج صناعة البتروكيماويات ورغبتها الكبيرة في تحقيق الاكتفاء الذاتي وفقاً لمبادرة "صنع في الصين" وتوطين هذه الصناعة بحلول عام ٢٠٣٠.

والخلاصة هي ضرورة التوجه نحو أسواق آسيوية جديدة مثل الهند (التي تستهلك ١٥٪ من صادرات الخليج) وكوريا الجنوبية واليابان، بدلاً من الاعتماد المفرط على الصين جنباً إلى جنب مع تعزيز الشراكات في قطاع البتروكيماويات مع دول تبحث عن مصادر طاقة مستقرة، مع مراقبة تحول الصين نحو الاكتفاء الذاتي ("صنع في الصين ٢٠٣٠").

٢-تعزيز الصناعات المحلية وسلاسل التوريد:

يتيح تعزيز الصناعات المحلية الحفاظ على الوظائف والإنتاج الصناعي اللازم للنمو الاقتصادي ومجابهة الانعكاسات السلبية إذا عطلت الحرب التجارية سلاسل التوريد العالمية، وهنا تبرز أيضاً أهمية الاستثمار في البحث والتطوير للمنتجات عالية القيمة وتحسين القدرة التنافسية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص مما يعزز المرونة في مواجهة اضطرابات السلع العالمية.

وبعبارة أخرى يمكن القول إن دعم الصناعات عالية القيمة من خلال الاستثمار في البحث والتطوير، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٣-التكامل الإقليمي وفتح أسواق جديدة:

تعميق التجارة والتكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي من جهة، وتعزيز فرص الاستثمار والشراكات الاقتصادية وعقد شراكات دولية متنوعة في آسيا وإفريقيا وأوروبا من جهة أخرى لتفادي الاضطرابات في طرق التجارة بين الولايات المتحدة والصين، مما يتيح الانخراط بشكل أكبر في سلاسل التوريد العالمية، فضلاً عن توسيع مناطق التجارة الحرة ومراكز الخدمات اللوجستية مثل جبل علي للاستفادة من تدفقات التجارة المعاد توجيهها.

وتأسيسًا على ما سبق، نخلص إلى ضرورة تعميق التعاون بين الدول الخليجية لإنشاء سوق موحدة قادرة على جذب الاستثمارات، والاستفادة من الموانئ اللوجستية لتصبح محطات رئيسية في سلاسل التوريد العالمية البديلة.

٤-تسريع التنويع الاقتصادي:

فطنت العديد من دول مجلس التعاون الخليجي إلى أهمية التوجه صوب نهج اقتصادي يحميها من التقلبات العالمية من خلال التخلي عن التبعية الكاملة للنفط واستثمار عائداته نحو

فرض القيود الجمركية الأمريكية على منتجات الصين يجعل السوق الخليجي ملاذًا جيدًا ما يمثل تحديًا ومنافسة للصناعات العربية الوطنية

تعزيز التنمية الشاملة، وتسريع التنوع الاقتصادي بموجب خطط تنموية مثل رؤية السعودية ٢٠٣٠، مع التركيز على السياحة والخدمات اللوجستية والتكنولوجيا والطاقة المتجددة والوصول إلى مساهمة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى ٦٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠م.

ولا شك أن مثل هذه الإجراءات تحمي الاقتصادات الخليجية من التقلبات الاقتصادية الناتجة عن الحروب التجارية أو التوترات الجيوسياسية أو التعطل في سلاسل الإمدادات العالمية، إذ تعتمد هذه الرؤى بشكل كبير على جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاعات مثل الذكاء الاصطناعي والطاقة الخضراء، والبنى التحتية وغيرها من القطاعات، أضف إلى ذلك اعتماد مختلف دول الخليج العربي على التنوع في الشراكات الأجنبية التي أيضًا وجدت في الأسواق الخليجية بيئة آمنة لاستثمارتها الخارجية بما يضمن النمو والازدهار الاقتصادي.

وبالتالي يتضح جليًا مدى أهمية تحقيق أهداف الرؤى الوطنية عبر رفع مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي مع التركيز على السياحة والخدمات اللوجستية والتكنولوجيا، مع جذب استثمارات أجنبية في الطاقة المتجددة.

٥-التنقل عبر الحياد الجيوسياسي:

تعي دول الخليج العربي أهمية اتباع سياسات شراكة وتعاون مع مختلف التكتلات والدول الكبرى في مختلف دول العالم وهو ما برز من خلال المشاركة في المنتديات متعددة الأطراف مثل مجموعة البريكس أو مجموعة العشرين بما يضمن خدمة مصالحها .

كما تلعب مختلف دول الخليج العربي على الحياد الاستراتيجي مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين، فعلى الرغم من التنافس القوي بين الدولتين والذي قد يصل إلى حد العداء الاقتصادي نجد أن دول الخليج العربي تواصل موازنة العلاقات الأمنية الأمريكية مع الشراكة الاقتصادية للصين.

فعلى سبيل المثال، استضافت المملكة العربية السعودية الرئيس الصيني شي جين بينغ في عام ٢٠٢٢م، مع الحفاظ على الاتفاقيات الأمريكية، وبالتالي فإن التقارب الخليجي / الصيني لا يعني التباعد الخليجي / الأمريكي، إنما أصبح التوجه نحو ازدهار الاقتصاد الخليجي هو البوصلة الأهم في معادلة علاقاتها الدولية بعيداً عن أي نوع من الاستقطاب ودون الانخراط كطرف في منازعات.

وفي الختام يمكن القول إن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين تُشكّل تداعيات متباينة على دول الخليج العربي، فانخفاض الطلب على النفط والتباطؤ العالمي يُشكّلان مخاطر على اقتصاداتها، إلا أن الفرص تُتيح تحولات التجارة والاستثمارات الصينية والموقع الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي، كما ستكون قدرتهم على موازنة العلاقات الأمنية الأمريكية مع الجاذبية الاقتصادية للصين عاملاً أساسياً.

وعلى الرغم من أن الآثار قصيرة المدى تبدو محدودة، لا سيما مع إعفاء النفط من الرسوم الجمركية، إلا أن التصعيد المُطوّل قد يُشكّل تحدياً لخططها في التنويع الاقتصادي.

وبالتالي يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي الصمود في وجه الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين من خلال تنويع الأسواق وتسريع النمو غير النفطي والاستفادة من نقاط قوتها المالية والدبلوماسية، كما أن الحياد الاستراتيجي، إلى جانب الاستثمارات المستهدفة والتجارة الإقليمية، سيقلل من المخاطر مثل انخفاض الطلب على النفط أو اضطرابات السوق، وسيكون رصد تدفقات التجارة العالمية والحفاظ على المرونة في السياسات أمراً بالغ الأهمية للتكيف مع التحديات المتطورة.

* دبلوماسية سعودية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية

التجارة عبر الأطلسي: دراسة تحليلية للتداعيات على الاقتصاد الرأسمالي الغربي

النزاع التجاري يحفز أوروبا لإعادة التفكير بتحولها من مشروع للسلام إلى فاعل سياسي لترسيخ سيادته

لم يختلف رد الفعل الأوروبي على أحدث الإعلانات المتعلقة بالرسوم الجمركية الأمريكية عن سابقه إبان إقرار الرئيس دونالد ترامب تعريفات مماثلة على واردات الصلب والألمنيوم في مارس ٢٠١٨م، حينها، اقتصرت استجابة القادة الأوروبيين على التحذير من مغبة اندلاع حرب تجارية، واصفين تلك القرارات بالتعسفية والضارة بالتجارة العالمية، دون أن يتفاقم النزاع بشكل خطير، على الرغم من اعتقاد ترامب بأن العلاقات التجارية مع أوروبا مجحفة بحق الولايات المتحدة.

د. كريستيان كوخ

بيد أن إعلان عام ٢٠٢٥م، عن تطبيق رسوم جمركية أشد وأكبر على الواردات الأوروبية، أثار ردود أفعال فورية وقوية ومتنوعة في شتى الأقطار الأوروبية. فقد أدانت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين التعريفات الأمريكية، معتبرة إياها تهديدًا جسيمًا للاقتصاد العالمي، ومحذرة من أنها "ستُعزز من تنامي النزعة الحمائية." وستخلف تداعيات وخيمة على الملايين حول العالم. وفي سياق متصل، وصف رئيس الوزراء البولندي دونالد تاسك القرار بأنه "أحمق وعديم الجدوى"، مؤكدًا على ضرورة تفادي اندلاع حرب تجارية. في المقابل، سعى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى تحويل مسار النقاش، حاثًا نظيره الأمريكي على تركيز تدابيره التجارية على مواجهة النفوذ الصيني بدلاً من أوروبا.

استجابة للإعلان الأمريكي، اقترح الاتحاد الأوروبي فرض رسوم مضادة على سلع أمريكية بقيمة تناهز ٩٥ مليار يورو (١٠٧ مليار دولار) وتشمل السيارات، والطائرات، والمنتجات الكيميائية، والزراعية. وبشكل عام، شكل هذا النزاع التجاري حافزًا للاتحاد الأوروبي لإعادة التفكير في موقفه الاستراتيجي على صعيد التجارة العالمية وسط مقترحات من قبل العديد من المحللين تشدد على أهمية تحول الكتلة الأوروبية من مشروع يركز على السلام إلى فاعل جيو-سياسي قوي وقادر على التأثير على الديناميات العالمية وترسيخ سيادته. وستعكس الخطوات المتخذة خلال الأشهر المقبلة إذا استمر النزاع بشأن التعريفات الجمركية، مدى حرص الاتحاد الأوروبي على المضي قدمًا في تنفيذ هذه المقترحات.

حتى اللحظة الراهنة، لا يزال هناك اتفاق أوروبي -أمريكي على مهلة تمتد لـ ٩٠ يومًا من أجل تسهيل سبل إجراء المفاوضات. ومع تقدم أمد المفاوضات، أعرب الاتحاد الأوروبي عن استعداده للمشاركة في جلسات حوار مع واشنطن، مؤكدًا في الوقت ذاته استعداده التام لاتخاذ إجراءات انتقامية إذا لزم الأمر. وبالرغم من موافقة الولايات المتحدة على توقيع اتفاق تجاري دائم مع المملكة المتحدة، إلا أنها لم تُجرِ أية مفاوضات رسمية مع الاتحاد الأوروبي. ونتيجة لذلك، لا يزال تجدد الاضطرابات وعواقبها على الاقتصاد العالمي أمرًا واردًا، وستُؤثر النتيجة النهائية بالتأكيد على مستقبل العلاقات التجارية عبر ضفتي المحيط الأطلسي.

التبعات الرئيسية على مسارات التجارة وتدفق السلع

إن تفعيل رسوم ترامب الجمركية بشكل كامل من شأنه أن يُحدث اضطرابًا في مسارات التجارة وتدفق السلع بين أوروبا وبقية دول العالم، مما سيُسفر عن تبعات اقتصادية ولوجستية وجيوسياسية واسعة النطاق. ونظرًا لأن هذه الرسوم تؤدي إلى ارتفاع تكاليف السلع المستوردة، فإن أحد النتائج المباشرة المتوقعة هو انخفاض تدريجي محتمل في الطلب على تلك السلع. كذلك قد نشهد اندلاع حرب تجارية متبادلة في حال قررت الدول الأخرى اتخاذ تدابير مضادة، مما يترتب عليه انكماش سريع في أحجام التجارة العالمية، في حين قد تضطر الشركات متعددة الجنسيات -التي تعتمد على شبكات التوريد العالمية- إلى خفض إنتاجها أو تحويل عملياتها تحت ضغط اضطراب سلاسل الإمداد، بما يزيد من تكاليف المدخلات والتعقيدات اللوجستية. وربما تتضرر أنماط التجارة العالمية جراء تأخر عمليات التسليم وارتفاع تكاليف النقل الناتج عن إعادة توجيه مسار السلع عبر دول العالم الثالث لتجنب الرسوم الجمركية.

تحمل كافة هذه المعطيات بواعث ركود عالمي محتمل، يعود بشكل كبير إلى تراجع ثقة الشركات وعزوفها عن الاستثمار، أو التوظيف، أو التوسع في أسواق جديدة وسط الضبابية الناتجة عن تغير السياسات التجارية. كذلك قد تقع الصناعات العالمية الرئيسية-مثل السيارات، والتكنولوجيا، والزراعة-في براثن التباطؤ الحاد لاسيما بالمناطق التي تتسم فيها سلاسل القيمة بطابع دولي مترسخ، وذلك نتيجة لتراجع الاستثمارات عبر الحدود، واعتماد الشركات نهج الترقب والانتظار، وتعدد البيئات المحفوفة بالمخاطر بفعل النزعَات الحمائية المتزايدة. ومن المرجح أن تختبر أيضًا الاقتصادات المعتمدة على الصادرات، مثل ألمانيا، وكوريا الجنوبية، والعديد من الأسواق الناشئة، موجات انكماش تؤدي لتراجع الطلب العالمي. تأثر أسواق المال سلباً بالإعلانات

اقترح الاتحاد الأوروبي فرض رسوم مضادة على سلع أمريكية بقيمة ٩٥ مليار يورو تشمل السيارات والطائرات والمنتجات الكيميائية والزراعية

المتعلقة بالرسوم الجمركية والضبابية التجارية، مما يقلل من شهية المستثمرين تجاه الأصول الخطرة. وقد تجلى ذلك بوضوح عقب إعلان ترامب عن الرسوم الجمركية، حيث شهدت أسواق الأسهم العالمية تراجعاً كبيراً في قيمتها السوقية الإجمالية. ونظراً لمحدودية قدرة البنوك المركزية على الاستجابة لهذه الأوضاع، خاصة في بيئات أسعار الفائدة المنخفضة، فإن القدرة العالمية على تحفيز النمو ستتضاءل، مما يعيد شبح الركود العالمي إلى الواجهة.

إن عدم التخلي عن السياسات الحمائية ينذر بتراجع طويل الأجل في معدلات النمو، وبالارتداد على عقود من التحرر التجاري، متسببًا في تراجع مستوى الكفاءة، والابتكار، وتقويض الإنتاجية. ويأتي أحد آثاره المباشرة في التراجع المحتمل لمستوى التعاون العالمي في مجالات التكنولوجيا، والبحث، والتطوير إذا تم تقييد عمل الشركات داخل صوامع محلية أو إقليمية. يضاف إلى ذلك تباطؤ تعافي قطاع الوظائف من خسائر الاضطرابات التجارية، أو عجزه عن التعافي كليًا، لاسيما في القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات.

وعليه، فإن "الحرب التجارية" التي أطلقها ترامب تهدد بتسريع سلسلة من ردود الأفعال الخطيرة ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، في ظل انخفاض التدفقات التجارية وتراجع الاستثمارات والإنتاج. هذا المسار قد يدفع الاقتصاد العالمي نحو حافة الكساد والضغوط الركودية، وبالتالي يؤدي إلى تثبيط معدلات النمو على المدى الطويل.

التبعات على التحالف الأمريكي-الأوروبي

ما الذي قد يعنيه ذلك التصعيد في التدابير الجمركية لأوروبا بشكل خاص؟ بالنسبة للقارة التي تعتمد على كفاءة عمل منظومة التجارة العالمية، وتنصب نفسها كنصير للتجارة الحرة، فإن التدابير الجمركية المتصاعدة تفرض عليها حتمًا ضغوطًا اقتصادية أوسع مدفوعة بالضبابية الغالبة على أسواق العملات والسلع. ويهدد استمرار حالة عدم اليقين بعرقلة القرارات الاستثمارية والتخطيط الاقتصادي للشركات العالمية، مما يؤثر بشكل خاص على الشركات الأوروبية. ولقد أدى قرار الرئيس ترامب بفرض رسوم جمركية بنسبة ٢٠٪ على كافة الواردات الأوروبية، والتي عُدلت لاحقا إلى ١٠٪ مع مهلة ٩٠ يومًا، إلى تصعيد حاد في التوترات التجارية عبر الأطلسي. واعتبر القادة الأوروبيون هذه الخطوة خروجًا عن إطار العلاقات الاقتصادية التعاونية، مما أثار مخاوف بشأن موثوقية الولايات المتحدة كشريك استراتيجي بشكل عام. لذا، يعد ملف الرسوم الجمركية وجهًا واحداً فقط من بين العديد من أوجه التوتر في العلاقات التجارية بين جانبي الأطلسي.

أولاً وقبل أي شيء، تؤثر التعريفات الجمركية سلبًا على أداء الاقتصادات الأوروبية. فقد حذر وزير المالية الإيرلندي من أن نحو ٧٥ ألف وظيفة مهددة نتيجة الرسوم الجديدة، لاسيما في قطاعات مثل الصناعات الدوائية والزراعة. كما أعرب البنك المركزي الأوروبي عن مخاوفه من أن يترتب على ذلك زيادة في معدلات التضخم والحد من قدرة البنك على تقرير مزيد من الخفض في أسعار الفائدة. وأشار الاتحاد الأوروبي إلى أنه يواجه خفضًا مُقدرًا في إجمالي الناتج المحلي بقيمة ٠,٤ ٪ نتيجة للرسوم الجمركية المفروضة. وبشكل عام، من المتوقع أن تشهد الصادرات الأمريكية إلى الاتحاد الأوروبي انخفاضًا ما بين ٨ ٪ إلى ٦٦ ٪ ما لم يتم التوصل إلى اتفاق، مقابل انخفاض تتراوح نسبته ما بين ٠,٦ ٪ إلى ١,١ ٪ للصادرات الأوروبية إلى الولايات المتحدة. في أثناء ذلك، حققت العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" قفزة بأكثر من ٩ ٪ أمام الدولار في عام ٢٠٢٥م، مسجلة أعلى مستوياتها في ٣ أعوام. وهو ما يُضاعف من حجم التحديات الناجمة بالأساس عن الرسوم الجمركية الأمريكية، ويرفع أسعار السلع الأوروبية داخل السوق الأمريكية ويؤثر على العائدات المُحصلة عند تحويلها من الدولار إلى اليورو.

مقترح مطروح بإنشاء صندوق سيادي أوروبي للاستثمار في التقنيات الحيوية والبنية التحتية والطاقة النظيفة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الطاقة والأمن

في المقابل، تُشير التقديرات إلى تراجع إجمالي الناتج المحلي الأمريكي بنحو ١٪ على المدى الطويل، إلى جانب انتكاسات مالية كبيرة مُنيت بها كبريات الشركات الأمريكية، لا سيما تلك العاملة في قطاعي السيارات والتصنيع.

كما أدى الإعلان عن الرسوم الجمركية إلى تقلبات سوقية كبيرة، حيث خسرت الأسهم الأمريكية ٦,٦ تريليون دولار من قيمتها بين ٣ و٤ أبريل ٢٠٢٥، مُسجلة أكبر خسارة في يومين على الإطلاق.

في سياق هذه التداعيات، اتخذت الاستجابة الأوروبية أبعادًا متعددة. فعلى صعيد التدابير المضادة المقترحة، أقر الاتحاد الأوروبي خطة من مرحلتين تستهدف واردات أمريكية بقيمة ٢٦ مليار يورو، تشمل منتجات صناعية وزراعية. بالتوازي، تعمل الشركات الأوروبية على إعادة تقييم سلاسل الإمداد لديها.

وتُعد قطاعات مثل صناعة السيارات والمستحضرات الطبية، التي تعتمد على شبكات إمداد عالمية معقدة، الأكثر تأثرًا، مما دفع بعضها إلى دراسة نقل مرافق الإنتاج أو البحث عن موردين غير أمريكيين للتخفيف من تأثيرات التعريفات الجمركية.

وتعد الرؤى التنموية طويلة الأجل أحد المحاور الأشمل قيد الدراسة حاليًا. فإن العنصر الأساسي يكمن في عزم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء على تحقيق قدر أعظم من الاستقلال الاستراتيجي في قطاعات حيوية. ويتم النظر حاليًا في اتخاذ خطوات لتنمية الصناعات الرئيسية المحلية والإقليمية في مجالات أشباه الموصلات، والأدوية، والصناعات الدفاعية لتقليص الاعتماد على أطراف خارجية. إلى جانب المقترح المطروح بشأن إنشاء صندوق سيادي أوروبي للاستثمار في التقنيات الحيوية، والبنية التحتية، والطاقة النظيفة.

على صعيد أهداف الاكتفاء الذاتي في مجالي الطاقة والأمن، تُسرِع أوروبا من خططها الاستثمارية في الطاقة المتجددة مع التركيز بشكل أكبر على إنتاج الطاقة الشمسية، والرياح، والهيدروجين الأخضر. بالإضافة إلى الاستثمارات المرتقبة في مشروعات الربط الكهربائي وتخزين الطاقة لتعزيز استقرار الشبكة والتعاون عبر الحدود. يتضمن ذلك أيضًا العمل على تطوير منصات مشتركة لشراء الغاز داخل الاتحاد الأوروبي لتجنب المنافسة الداخلية واستقرار الأسعار. وتشمل البنود الأخرى تطوير الموانئ، والسكك الحديدية، وشبكات الخدمات اللوجستية لدعم تنويع طرق التجارة وتقليل الاعتماد على نقاط الاختناق مثل قناة السويس، بالإضافة إلى تعزيز اتفاقيات التجارة الرقمية وضمان اتفاقيات تدفق البيانات مع الحلفاء لدعم مرونة قطاع التكنولوجيا.

التنويع التجاري الاستراتيجي

ونظرًا لتأثير الرسوم الجمركية الأمريكية في زيادة تكاليف التجارة عبر الأطلسي وإضفاء حالة من عدم اليقين عليها، أصبح لدى الاتحاد الأوروبي دافع قوي لتنويع جعبته من الشركاء التجاريين مقابل تقليص الاعتماد على السوق الأمريكية. ويمتلك الاتحاد الأوروبي بالفعل أطرًا تجارية إقليمية وثنائية راسخة، مثل تلك القائمة مع اليابان وكوريا الجنوبية.

ونظرًا للمكانة المرموقة التي تحتلها اقتصادات شرق آسيا كقوى عالمية رائدة في مجالي التكنولوجيا والتصنيع، فإنها تلبي الاحتياجات الصناعية الأوروبية على نطاق واسع.

في سياق هذا التوجه، أبرم الاتحاد الأوروبي مؤخرًا اتفاقية تجارية متعددة الأطراف مع دول السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية "ميركوسور". كما يسعى إلى وضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية التجارة الحرة مع الهند بحلول نهاية عام ٢٠٢٥م، بهدف تعزيز التعاون في قطاعات التجارة، والتكنولوجيا، والاتصالات، والدفاع، وذلك في أعقاب قمة سنوية جمعت قادة الاتحاد الأوروبي ونظراءهم الهنود. كما يدرس الاتحاد الأوروبي

أبرم الاتحاد الأوروبي اتفاقية تجارية مع دول أمريكا الجنوبية

"ميركوسور" ويسعى لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الهند نهاية ٢٠٢٥

حاليًا إبرام اتفاقيات مماثلة مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

تُعد منطقة الخليج والشرق الأوسط محط اهتمام أوروبي متجدد، حيث تتيح دول مجلس التعاون الخليجي لأوروبا سهولة النفاذ إلى إمدادات مستقرة من الطاقة (بالأخص الغاز الطبيعي المسال) والتدفقات الاستثمارية. وهكذا، فإن خطة الرسوم الجمركية الجديدة قد تسرع وتيرة التعاون بين الخليج وأوروبا في مجالات الطاقة المتجددة، والبنية التحتية، وقطاعات التكنولوجيا الفائقة. فيما يتجدد الحديث أيضًا بشأن اتفاق للتجارة الحرة بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي مع الإعلان من قبل دولة الإمارات وبروكسل عن بدء محادثات ثنائية، وإبداء سائر أعضاء المجلس الخليجي اهتمام مماثل.

وبعيدًا عن الفلك الخليجي، ثمة جهد مشهود لإعادة إحياء الشراكة الأورو-متوسطية بدعم القرب الجغرافي لدول جنوب البحر المتوسط مثل مصر، والمغرب، وتونس من الحدود الأوروبية، فهي تتيح لأوروبا عمالة منخفضة التكلفة وإمكانية الوصول للأسواق الإفريقية. ومما لا شك فيه أن بناء سلاسل القيمة الإقليمية داخل إطار منطقة اليورو -متوسط سُيساعد الشركات الأوروبية في التحوط ضد الصدمات في سلاسل الإمداد العالمي الناتجة عن الرسوم الجمركية.

يبقى التساؤل المحوري بشأن الصين، التي لا تزال تمثل شريكًا اقتصاديًا رئيسيًا للاتحاد الأوروبي. فقد وصل حجم التبادل التجاري للسلع بين الجانبين إلى ٧٣٩ مليار دولار، مما يجعل بكين ثاني أكبر الشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبي بعد الولايات المتحدة. وعلى الرغم من العجز في الميزان التجاري البالغ ٢٩٢ مليار يورو لصالح الصين، إلا أن كلا الكيانين أبدى حرصًا مشتركًا على تعزيز تعاونهما الاقتصادي. وفي إبريل ٢٠٢٥م، انخرطت بكين وبروكسل في محادثات لتوطيد أواصر التعاون الاقتصادي التجاري المشترك استجابة للتعريفات الأمريكية. كما أكد رئيس الوزراء الاسباني بيدرو سانشيز -خلال لقاء جمعه مع الزعيم الصيني تشي جين بينغ في العاصمة بكين -أهمية الحفاظ على علاقات إيجابية بين الجانبين، منتقدًا سياسات الرسوم الجمركية الأمريكية. وتضمنت آفاق التعاون المشترك مجالات مثل التكنولوجيا الخضراء، والبنية التحتية، والتمويل.

التبادل التجاري للسلع بين الصين والاتحاد الأوروبي

حصة دول الاتحاد الأوروبي من التجارة الخارجية الأوروبية مع الصين في عام ٢٠٢١

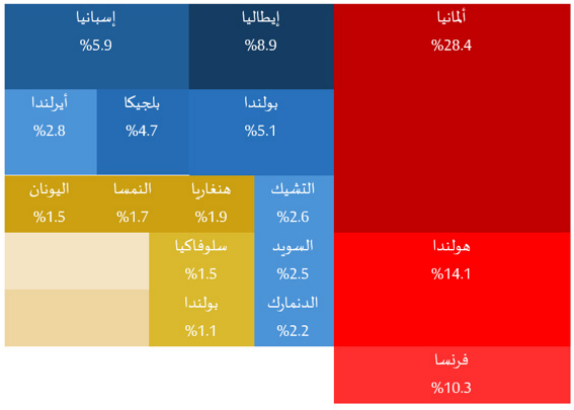

عدم التخلي عن السياسات الحمائية ينذر بتراجع طويل الأجل في معدلات النمو ويتسبب في تراجع مستوى الكفاءة والابتكار وتقويض الإنتاجية

حجم التبادل التجاري بين الصين والاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٢١، موزّعًا حسب فئات المنتجات

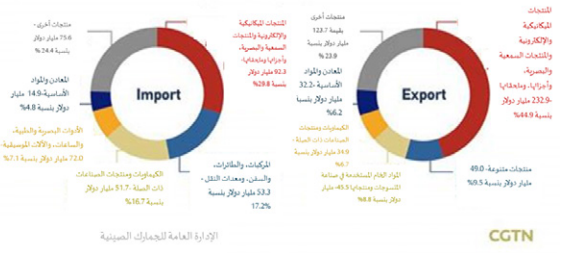

لقد دفعت البيئة المتغيرة للتجارة العالمية الصين إلى إعادة توجيه صادراتها من الولايات المتحدة نحو الأسواق الأوروبية، وغالبًا ما يكون ذلك بأسعار مخفضة. غير أن تدفق هذه السلع يُشكل تحديًا للمنتجين الأوروبيين، الذين يواجهون منافسة متزايدة واحتمال تشبع السوق. وتجدر الإشارة إلى أن أوروبا لم تُراجع بعد شراكاتها التجارية التقليدية بجدية، ولم تستكشف بعد علاقات اقتصادية أعمق مع دول البريكس وأعضاء منظمة شنغهاي للتعاون، لا سيما الصين، وكذلك روسيا، ولكن بدرجة أقل. ولا تزال جميع التدابير المقترحة قيد الدراسة.

وبينما لاتزال أوروبا تستكشف آفاق تحالفات تجارية جديدة، تظل القارة العجوز حذرة في نهجها بشكل عام. فمن ناحية، تهدف الكتلة الأوروبية إلى تقليص الاعتماد المفرط على شريك بعينه، وتحقيق توازن بين التزاماتها مع الحلفاء التقليديين والاقتصادات الناشئة.

ومن ناحية أخرى، تُقيّم بروكسل تعاونها مع تكتلات مثل مجموعة "البريكس" في سياق الديناميكيات الجيوسياسية الأوسع، والتي تشمل اعتبارات حقوق الإنسان والمسائل المتعلقة بالأمن الإقليمي.

إن الاستجابة الأوروبية للسياسات التجارية الأمريكية تنطوي على إعادة تقييم استراتيجي لـ علاقاتها الاقتصادية الدولية. ومع التحول بعيدًا عن الولايات المتحدة، ستكتسب أوروبا قدرًا أكبر من الاستقلالية في صياغة سياساتها الجيوسياسية والاقتصادية دون ضغوط أمريكية. بما يضعها في مكان أفضل داخل عالم متعدد الأقطاب، حيث يوفر الاصطفاف مع قوى إقليمية متعددة (بما في ذلك تلك الموجودة في آسيا والشرق الأوسط) مزيدًا من النفوذ في المفاوضات العالمية.

إلى جانب تأثيراتها الاقتصادية، تتجاوز الرسوم الجمركية ذلك لتشمل أبعادًا أوسع، قد تدفع الدول الأوروبية إلى إعادة تقييم شامل لعلاقاتها مع الولايات المتحدة، بما في ذلك الروابط الأمنية والدفاعية.

ويلاحظ المحللون الأمريكيون أن حالة عدم اليقين الاقتصادي الناتجة عن هذه التعريفات قد سرّعت وتيرة المباحثات الأوروبية المتعلقة بتعزيز القدرات الدفاعية الذاتية وتقليل الاعتماد على الحليف الأمريكي.

ختامًا

إن إعلان ترامب بشأن التعريفات الجمركية الشاملة سيُخلّف أثراً دائماً يتجاوز مجرد اضطراب تجاري عابر بين أوروبا وبقية دول العالم، بغض النظر عما إذا مضى في تطبيق خطته أو تم التوصل إلى حل تفاوضي. ويؤكد حجم التحديات الاقتصادية واللوجستية المترتبة على ذلك الطبيعة المترابطة لنظام التجارة العالمي والآثار بعيدة المدى للسياسات الحمائية. فضلاً عن ذلك، فقد أحدث هذا الإعلان شرخاً في بنية التحالف الأمريكي-الأوروبي، لم تقتصر تبعاته على الخسائر الاقتصادية للجانبين فحسب، بل شجّع أيضاً على إعادة اصطفاف استراتيجي. ومن المرجح أن تؤثر هذه التبعات طويلة الأجل بشكل كبير في تشكيل العلاقات عبر الأطلسي وديناميكيات التجارة العالمية.

* المدير التنفيذي لفرع مركز الخليج للأبحاث في بروكسل ـ مدير الأبحاث

قيادة السعودية لتحالف "أوبك بلس" تمنحها أفضلية دعم استقرار أسعار النفط

٥ ركائز استراتيجية لاستقرار الاقتصاد الأوروبي أحدها الشراكات مع دول الخليج والبحر المتوسط

يشكل رار إدارة دونالد ترامب بفرض رسوم جمركية جديدة على الواردات الأمريكية منعطفًا حاسمًا في مسار العلاقات الاقتصادية عبر الأطلسي. لطالما شكلت الروابط المتينة بين أوروبا والولايات المتحدة دعامة أساسية للنظام الاقتصادي العالمي، محددة معالمه من قواعد التجارة الحرة إلى آليات الحوكمة المالية. بيد أن خطة الرسوم الجمركية الجديدة، التي تهدف بالأساس إلى حماية الصناعات الأمريكية، تنذر بإطلاق سلسلة من التداعيات تتجاوز أهدافها المباشرة، بما في ذلك تقلص التدفقات التجارية، واضطراب الأسواق المالية، واحتمالية الانزلاق نحو ركود عالمي.

د. رافائيل هيرنانديز دي سانتياغو

بالنسبة لأوروبا، وبالتبعية منطقتي الخليج والشرق الأوسط الأوسع نطاقا–فإن التحدي لا يكمن فقط في القدرة على الصمود في وجه العاصفة، بل أيضًا إعادة رسم مستقبلها الاقتصادي الاستراتيجي في خضم نظام عالمي يتجه نحو التعددية القطبية. دلالات هذا التطور تتخطى حدود الحسابات الاقتصادية، مثيرة تساؤلات جوهرية حول الزعامة العالمية، وصلابة تحالفات ما بعد الحرب العالمية، وقدرة الاقتصادات الليبرالية على التكيف في ظل النزعَات الحمائية المتنامية. فهي بمثابة اختبار للمرُونة والرُؤية المُتبصرة يتحدد معه مسار الريادة الاقتصادية الغربية لعقود مقبلة.

١. الآثار المترتبة على التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وأوروبا

تلقت القطاعات الرئيسية للصادرات الأوروبية ضربة قاسية إثر الإعلان عن الرسوم الجمركية الجديدة. لعل أكثرها تضررًا، قطاعات السيارات، والمعدات الصناعية، ومنتجات الطيران، والسلع الزراعية. كما تعاني العديد من الشركات الأوروبية العاملة في مجال صناعة السيارات مثل فولكس فاغن، وبي إم دبليو، ودايملر من انخفاض حاد في الطلبيات الأمريكية، بينما تواجه صناعة الطيران ارتفاع التكاليف داخل سوق يشهد منافسة محمومة بالفعل. ترتب على ذلك ظهور حملات ضغط على جانبي الأطلسي، يُحذر خلالها قادة الصناعة من خسائر في قطاع الوظائف ومخاطر تتعلق بالقدرة التنافسية على المدى الطويل.

بخلاف القطاعات الرئيسية المُشار إليها، أصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل العمود الفقري للاقتصادات الأوروبية وتعتمد بشكل مكثف على السوق عبر الأطلسي، عرضة للمخاطر. وذلك في ضوء ارتفاع التكاليف التشغيلية، وتعطل سلاسل الإمداد، والضبابية الغالبة على القرارات الاستثمارية بسبب التعريفات الجديدة. وهو ما دفع العديد من الشركات لتَأجيل خططها التوسعية، فيما لجأت أخريات للبحث عن أسواق بديلة داخل آسيا وأمريكا اللاتينية. وفي حين قد تأتي جهود التنويع ثمارها، على المدى البعيد، لكنها تشكل تحولاً كبيرًا في استراتيجية الأعمال وفي الأغلب تنطوي على زيادة في التكاليف الأولية ويشوبها عدم اليقين.

كما أدت هذه الرسوم الجمركية إلى حالة من الضبابية بشأن آفاق الاستثمارات عبر الأطلسي. وقد لوحظ تباطؤ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكية إلى أوروبا، والتي

توائم السعودية ملفها التصديري ليكون أكثر تنوعًا وتنافسية

بينما لا تزال البتروكيماويات والمعادن مكونًا أساسيًا للصادرات

لطالما مثلت دعامة أساسية للعلاقات الاقتصادية بين الطرفين، حيث تبنى العديد من المستثمرين نهج التريث والترقب. على نحو مماثل، بدأت الشركات الأوروبية العاملة داخل الولايات المتحدة–وبالأخص في مجالات مثل السلع الفاخرة والأعمال التجارية الزراعية–إعادة تقييم استراتيجيتها طويلة الأجل. على سبيل المثال، أبدت شركات فرنسية وإيطالية حذرًا متزايدًا حيال إطلاق مشروعات أمريكية جديدة، متذرعة بمخاوف حول السياسات التجارية المستقبلية، وعدم القدرة على التنبؤ باللوائح التنظيمية، وتحول معنويات المستهلكين. ورغم مساعي الجمعيات التجارية والقنوات الدبلوماسية لنزع فتيل التوترات، إلا أن التوجه الضمني للسياسات الأمريكية أفضى إلى استشعار أصحاب المصالح في أوروبا لضرورة التأهب لمناخ تجاري يتسم بقدر أكبر من الحمائية والغموض. وأثار شكوكًا متزايدة حول استمرار عصر التجارة المفتوحة والقائمة على قواعد بين جانبي الأطلسي.

٢. الانعكاسات على الاقتصاد الغربي

تتجاوز الآثار التراكمية لمثل هذه الاضطرابات نطاق المبادلات التجارية الثنائية، فوفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، من شأن تصاعد حدة النزاعات التعريفية بين الولايات المتحدة وشركائها أن يفضي إلى انكماش نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة قد تصل إلى ٠,٥٪ خلال العامين القادمين. ومن المتوقع أن تكون أوروبا، التي تعتمد بشكل مكثف على الصادرات، الأكثر تضررا. فبحسب تقديرات المفوضية الأوروبية، فإن حجم خسائر الاقتصاد الأوروبي جراء التعريفات الأمريكية الجديدة قد يصل إلى ٤٠ مليار يورو سنويا. ومن المحتمل أن يؤدي تراجع حجم التجارة وثقة الأسواق إلى انكماش الناتج الصناعي والإنفاق الاستهلاكي عبر مختلف أنحاء القارة.

على الصعيد الأمريكي، فإن الصورة لا تعد أكثر إشراقا. حيث يواجه العاملون في قطاع التصنيع الأمريكي الذي يعتمد على قطع الغيار المستوردة زيادة في تكاليف الإنتاج ربما تؤول لضغوط تضخمية. فضلا عن الخسائر التي تكبدها المصدرون الأمريكيون إثر تطبيق الاتحاد الأوروبي رسوم انتقامية على عدد من السلع الأمريكية–التي تشمل الدراجات النارية، والبوربون (نوع من النبيذ الأمريكي)، ومنتجات زراعية مختلفة. واضطرت

تحقق منطقة الخليج مكاسب حيث يزداد بريقها في أعين الأوروبيين الساعين لتنويع شراكاتهم التجارية باعتبارها بدائل جاذبة

الحكومة الفيدرالية إلى تقديم معونات طارئة لقطاع الزراعة الذي تلقى ضربات موجعة بالإضافة إلى تنامي القلاقل داخل الدوائر الانتخابية الرئيسية. إن استمرار هذه الدوامة من الحلقات المفرغة-حيث تؤدي التعريفات لانكمَاش اقتصادي يستتبعه تراجع الإنفاق الاستهلاكي وتباطؤ اقتصادي متزايد- قد أضحى شبحا يلوح في الأفق. وبالفعل ثمة تحول مشهود للتدفقات الرأسمالية، في ظل إقبال المستثمرين على الملاذات الآمنة مثل الذهب والسندات الحكومية. على النقيض، اختبرت أسواق المال، التي بطبيعة الحال تتأثر بالتوترات التجارية، تقلبات متزايدة متسببة في تآكل ميزانيات الأسر وثقة المستثمرين. وهو ما اقتضى من البنوك المركزية إعادة تقييم مسار سياسَاتها النقدية، مع الاتجاه بعض الشيء إلى تأجيل رفع أسعار الفائدة وربما حتى إعادة طرح تدابير تيسيرية لتأمين اقتصاداتها من الصدمات الناتجة عن الرسوم الجمركية.

في مثل هذا المناخ، لم تعد حتى القطاعات التي لطالما اعتُبرت حصينة، كالتكنولوجيا والتمويل، بمنأى عن التأثر. فتداعيات اضطرابات سلاسل الإمداد، وشكوك المستثمرين، والتغيرات المتسارعة في الأطر التنظيمية، تشكل تحديات مستجدة. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار الحرب التجارية يهدد بتقويض أسس القوة الاقتصادية الغربية، وقد ينذر بانزلاق نحو ركود عالمي شامل. ومما يزيد الأمر تعقيدًا، أن طول أمد هذه الأوضاع قد يقوض على المدى البعيد مكانة الولايات المتحدة وأوروبا كشريكين موثوقين ومستقرين، مما يزيد من حدة الأزمة القائمة.

الآثار المضاعَفة على المنطقة الخليجية

في حين أن أوروبا والولايات المتحدة يتحملان العبء الأكبر للرسوم الجمركية، فإن دول مجلس التعاون الخليجي ليست بمعزل عن هذه الصدمات. بصفتها لاعبًا محوريًا على صعيد أسواق الطاقة العالمية ومراكز عالمية ناشئة في مجال الخدمات اللوجستية والتمويل، تعتبر الاقتصادات الخليجية متداخلة بشكل عميق مع تدفقات التجارة الدولية. بالتالي، فإن التبعات ستكون متعددة الأبعاد، وستُؤثر في أسواق الطاقة، وأنماط الاستثمار الأجنبي، وتوجهات السياسات الإقليمية. أحد الآثار المباشرة يتمثل في التباطؤ المحتمل في معدل الطلب على موارد الطاقة. حيث يُترجم انكماش الاقتصاد الأوروبي إلى تراجع استهلاك النفط والغاز بما يفرض ضغوطًا هبوطية على الأسعار-وهو ما يشكل هاجسًا لدى المصدرين الخليجيين. كذلك، فإن تذبذب أسعار النفط يفرض ضغوطًا مالية على ميزانيات الدول التي لا تزال معظمها معتمدة على عائدات الهيدروكربون رغم جهود التنويع التي تجري على قدم وساق. من المحتمل أيضًا أن تتأثر الصادرات الخليجية من الألمنيوم، والحديد، والمنتجات البتروكيماوية، التي تواجه بالفعل زيادة في الرسوم الأمريكية، من آثار ثانوية مثل تباطؤ نشاط التصنيع الأوروبي.

مع ذلك، قد تحقق المنطقة الخليجية مكاسب في بعض المجالات المحددة. حيث يزداد بريقها في أعين الأوروبيين الساعين إلى تنويع شراكاتهم التجارية باعتبارها بدائل جاذبة. ومن المرجح أن تتسارع وتيرة جهود توطيد الروابط الأوروبية-الخليجية الاقتصادية-عبر اتفاقات التجارة الحرة، والشركات الاستثمارية، والتعاون المالي المعزز. فيما تعكس الحوارات رفيعة المستوى التي تجرى بين ممثلي الاتحاد الأوروبي ومسؤولي مجلس التعاون الخليجي حرصًا متبادلا لبناء جسور اقتصادية أكثر تنوعًا وصلابة. في الوقت ذاته، يعيد المستثمرون الخليجيون تقييم محافظهم الاستثمارية. في ظل تحول أنظار صناديق الثروة السيادية-التي كانت تقليديًا مستثمرًا ذا ثقل في الأصول الغربية-صوب آسيا، وإفريقيا، واغتنام الفرص المتاحة بين دول المنطقة للتحوط ضد ضبابية الأسواق الغربية. هذا التحول قادر على تغيير بوصلة التدفقات الرأسمالية العالمية وإعادة تشكيل مشهد الأولويات الاستثمارية الاستراتيجية. وقد يصبح رأس المال الخليجي، الذي لطالما كان قوة دعم لاستقرار قطاع العقارات الغربي والبنية التحتية الغربية، الوقود المحرك حاليًا لنمو الأسواق الناشئة، بالأخص وأنها تنعم بقدر أكبر من التناغم السياسي والقدرة على التنبؤ التنظيمي.

٣. الانعكاسات على المملكة العربية السعودية

تتبوأ المملكة العربية السعودية، باعتبارها الاقتصاد الأكبر داخل مجلس التعاون الخليجي وفَاعلاً محوريًا في أسواق الطاقة العالمية، مكانة استراتيجية خاصة وسط الديناميات المتغيرة بسبب السياسات الجمركية الأمريكية. تتقاطع رؤية المملكة (٢٠٣٠) -التي تركز على التنويع الاقتصادي، والتقدم التكنولوجي، وخفض الاعتماد على النفط -بشكل كبير مع التبعات المتتالية للتوترات التجارية عبر المحيط الأطلسي. من ثم، فإن النظام العالمي المتغير يشكل مخاطر ملحة بقدر ما يتيح فرصًا واعدة للمملكة.

٤٠ مليار يورو سنويًا خسائر الاقتصاد الأوروبي جراء التعريفات الأمريكية واحتمال انكماش الناتج الصناعي والإنفاق الاستهلاكي

الطلب على الطاقة والاستقرار المالي

الشاغل الحالي للمملكة العربية السعودية هو الانخفاض المحتمل في معدل الطلب الأوروبي على مواد الطاقة. باعتبارها أحد أكبر مصدري النفط عالميًا، لاتزال المملكة معتمدة بشكل كبير على عائدات الهيدروكربون لتمويل الإنفاق العام ومشروعات البنية التحتية العملاقة. وفي حال اختبر الاقتصاد الأوروبي انكماشًا نتيجة القيود التجارية، فقد تنخفض وارداته من الطاقة. ورغم جهود المملكة الأخيرة لتخفيف الإنفاق وزيادة العائدات غير النفطية، إلا أن تراجع أسعار النفط العالمية، الذي يكون في الغالب ناتجًا عن عدم يقين اقتصادي، لا يزال يشكل تهديدًا لميزانيتها. مع ذلك، فإن قيادة المملكة العربية السعودية لتحالف "أوبك بلس" يمنحها الأفضلية بعض الشيء في إدارة مستويات الإنتاج لدعم استقرار الأسعار. كما حرصت المملكة على إبرام عقود طويلة الأجل مع شركائها في آسيا، بالأخص الصين والهند، مما يُسهم في تخفيف وطأة تقلبات الأسواق الغربية. ولكن إعادة التوازن لسلاسل إمداد الطاقة قد يقتضي التحلي بمرونة دبلوماسية وبصيرة اقتصادية.

الاستراتيجية السيادية وتنويع الاستثمارات

على صعيد الاستثمارات، يُعيد صندوق الاستثمارات العامة السعودي تقييم استراتيجية محفظته الاستثمارية. يتجه حاليًا الصندوق، الذي يعد مستثمرًا رئيسيًا في قطاعات التكنولوجيا، والترفيه، والبنية التحتية الغربية، نحو الأسواق الناشئة والفرص الإقليمية. وذلك بعدما سلطت التقلبات العاصفة بالأسواق الأمريكية والأوروبية نتيجة الحواجز التجارية، الضوء على ضرورة تنويع الأصول بالاتجاه صوب منطقتي آسيا وإفريقيا والقطاعات الاستراتيجية داخل الشرق الأوسط. تقف المملكة العربية السعودية في مكانة جيدة تخولها اغتنام البحث الأوروبي عن تحالفات اقتصادية جديدة بعيدًا عن الفلك الأمريكي. وبفضل إصلاحاتها التنظيمية واسعة النطاق ومبادرات التشجيع على الابتكار، تبرز المملكة كشريك بديهي للكيان الأوروبي. تُتيح أيضًا المشروعات العملاقة التي تشرف عليها المملكة مثل مدينة "نيوم" ومشروع البحر الأحمر أرضية خصبة للاستثمارات الأوروبية، لاسيما في مجال الطاقة الخضراء، والسياحة، واللوجستيات، والتصنيع المتقدم.

الاستراتيجية التجارية والصناعية

من المنظور التجاري، تقوم المملكة العربية السعودية على مواءمة ملفها التصديري ليكون أكثر تنوعًا وقدرة على المنافسة. وبينما لا تزال المنتجات البتروكيماوية والمعادن الصناعية تشكل مكونًا أساسيًا من صادرات المملكة، تعمل الشركات السعودية بشكل متزايد على استكشاف الصناعات التحويلية، والإنتاج ذي القيمة المضافة للاندماج بشكل أفضل داخل سلاسل الإمداد العالمية. وفي ظل التباطؤ الذي يشهده قطاع التصنيع الأوروبي وما يصاحبه من إعادة هيكلة لمسارات الإمداد، تلوح في الأفق فرص واعدة أمام الشركات السعودية للاضطلاع بأدوار مستجدة، لا سيما في القطاعات التي أفرزت فيها التعريفات الأمريكية على السلع الأوروبية منافذ جديدة. علاوة على ذلك فإن الموقع الاستراتيجي للمملكة-عند مفترق طرق قارات أوروبا، وآسيا، وإفريقيا-يعزز حظوظها في أن تصبح مركزًا للنقل والخدمات اللوجستية. هذه الميزة الجغرافية، مقترنة باستثمارات كبيرة في الموانئ، والسكك الحديدية، والشحن الجوي، تضع المملكة في مكانة تسمح لها بالاستفادة من إعادة تشكيل تدفقات التجارة العالمية.

الدبلوماسية والاستقلال الاستراتيجي

أخيرًا، تجسد السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية استراتيجية تقوم على تعدد المحاور. ففي حين تحافظ الرياض على علاقات راسخة مع واشنطن، فقد وسعت نطاق ارتباطاتها ليشمل الصين وروسيا والدول الأوروبية. وتتيح مساعي أوروبا لتقويم موقفها نحو تقليل الاعتماد الاقتصادي على الشريك الأمريكي آفاقًا دبلوماسية جديدة للمملكة العربية السعودية للاضطلاع بدورها كجسر تواصل وقوة توازن في العلاقات الدولية. ويتلاقى حرص المملكة على تحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي والسيادة التكنولوجية والريادة الإقليمية مع المسعى الأوروبي الأوسع نحو تحقيق الاستقلال الاستراتيجي. ومن الممكن أيضًا أن تسهم المبادرات المشتركة في مسارات الانتقال الطاقي والأمن المائي والذكاء الاصطناعي والتخفيف من تداعيات تغير المناخ في تعزيز الروابط بين المملكة والاتحاد الأوروبي.

إعادة تشكيل التحالفات الاستراتيجية: الاستجابة الأوروبية

فرضت التعريفات الجمركية المستجدة على أوروبا ضرورة إعادة تقييم استراتيجياتها الاقتصادية وتحالفاتها الراهنة. وقد تجلى التحول نحو آسيا بوضوح مع اكتساب المفاوضات الجارية لإبرام اتفاقيات تجارية مع اليابان، وكوريا الجنوبية، ودول رابطة آسيان زخمًا ملحوظًا. وتعد اتفاقية الشراكة الاقتصادية

بين الاتحاد الأوروبي واليابان، التي بدأ سريانها عام ٢٠١٩م، مؤشرًا دالا على هذا التحول، إذ أزالت القدر الأكبر من الرسوم الجمركية بين الجانبين ورفعت مستوى المعايير المتعلقة بالعمل، وحماية البيئة، وحوكمة البيانات. وعلى صعيد متصل، تعزز أوروبا علاقاتها مع دول منطقة الخليج العربي. وقد اكتسب الحوار بين الطرفين، الذي طال أمده، أهمية متجددة في ظل سعي الجانبين لتعزيز آفاق التعاون في قطاعات الطاقة، والتجارة الرقمية، والشراكات في مجال التكنولوجيا الخضراء. وعلاوة على ذلك، يعزز الاهتمام المشترك بخفض الانبعاثات الكربونية وتشييد بنى تحتية ذكية أوجه جديدة للتكامل في مجالات مثل طاقة الهيدروجين، والمدن الذكية، والخدمات الرقمية العابرة للحدود.

علاوة على ذلك، تنخرط أوروبا بصورة متزايدة مع التكتلات متعددة الأطراف الناشئة. حيث تمثل دول مجموعة "بريكس" التي تشمل-البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا، ومنظمة شنغهاي للتعاون مراكز ثُقل اقتصادي متنامية. ورغم أن عضوية أوروبية كاملة داخل هذه التكتلات غير مرجحة، لا تزال الآفاق متفتحة لعقد شراكات استراتيجية، ونيل صفة مراقب، والتعاون الانتقائي في التجارة ومشروعات البنية التحتية. هذه الخطوات تشير إلى رغبة أوروبية متنامية للتصرف بشكل مستقل وتنويع تحالفاتها الجيوسياسية.

تتيح مبادرة الحزام والطريق الصينية، على وجه التحديد، فرصًا جديدة للشركات الأوروبية رغم مخاوفها حول المعايير، والشفافية، والمخاطر السياسية. حيث تعد استثمارات البنية التحتية، والاتصال الرقمي، والتبادلات في مجال التكنولوجيا الخضراء مجالات محل اهتمام متزايد. فضلاً عن، مشاركة الشركات الأوروبية في مشروعات مبادرة الحزام والطريق عبر مختلف أنحاء آسيا الوسطى وإفريقيا، ساعية لتبوء مكانة استراتيجية داخل هذه الأسواق على المدى البعيد. وبرغم الخلافات السياسية بين روسيا وأوروبا على خلفية بعض القضايا مثل العدوان الروسي على أوكرانيا، إلا أنها تظل شريكًا رئيسيًا لأجزاء كبيرة من أوروبا في مجال الطاقة. لذلك قد تُخفف البراغماتية الاقتصادية من وطأة التوترات السياسية، لاسيما إذا استمرت العلاقات مع الشريك الأمريكي في التدهور. ومن المرجح أن تنتهج أوروبا دبلوماسية دقيقة ذات طابع براغماتي في إدارة هذه العلاقات.

٤. إعادة التفكير في التحالف عبر الأطلسي

التعريفات الجديدة ليست مجرد إجراءات اقتصادية بقدر ما هي تَرمُز إلى توترات أشد عمقًا عرفت طريقها للشراكة عبر المحيط الأطلسي. تجلت الاختلافات بين الجانبين في مجالات تمتد من الإنفاق الدفاعي تحت مظلة حلف الأطلسي "ناتو"، مرورًا بمقاربات أزمة التغير المناخي وصولاً إلى آليات تنظيم عمل شركات التكنولوجيا العملاقة. فيما تعيد بروكسل والعواصم الغربية النظر في الإجماع السائد بعد الحرب العالمية الذي وضع واشنطن كركيزة للنظام الليبرالي. كما أدى حرص الرئيس دونالد ترامب على ترسيخ مبدأ "أمريكا أولا" والدبلوماسية القائمة على الصفقات إلى تقويض الافتراضات القائمة منذ أمد بعيد حول الولايات المتحدة كشريك يمكن التنبؤ بمواقفه. بالنسبة لأوروبا، فإن إدراكها لواقع مغاير، حيث لم تعد مصالحها الاقتصادية والأمنية تتطابق على الدوام مع الأولويات الأمريكية، قد دفعها نحو إعادة تقييم مكانتها الاستراتيجية. وعلى الرغم من أن أوجه التباين بين واشنطن وبروكسل كانت حاضرة على الدوام، فقد شهدت اتساعًا وتسارعًا ملحوظين في الآونة الأخيرة. وعلاوة على ذلك، فقد توسع مفهوم "الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي"، الذي اقتصر سابقًا على نطاق السياسة الدفاعية، ليشمل الجانب الاقتصادي أيضًا.

بالتوازي مع ذلك، اكتسبت الدعوات المنادية بسياسة صناعية أوروبية أكثر حزمًا وقوة، واستثمارات أوسع في التكنولوجيا المحلية، وإرساء أنظمة دفع مستقلة (على غرار آلية إنستكس للتحايل على العقوبات الأمريكية ضد إيران) زخمًا متزايدًا. وتحظى هذه المساعي بتأييد شريحة متنامية من النخب السياسية الأوروبية التي ترى أن السيادة في القرن الحادي والعشرين وثيقة الارتباط بتحقيق الاستقلال الاقتصادي والتكنولوجي.

ومع ذلك، يبقى من غير المرجح أن تشهد العلاقات الأوروبية الأمريكية قطيعة تامة، نظرًا لجذورها العميقة التي تستند إلى قيم مشتركة وتشابكات اقتصادية وشبكة واسعة من الروابط المؤسسية. بيد أن التحول يكمن في طبيعة هذا التحالف، الذي ينتقل من كونه وحدة مفترضة عبر الأطلسي إلى شراكة تتسم بالتعاون الانتقائي، وفي بعض الأحيان، بمنافسة صريحة.

ومن المحتمل أن تكتسب هذه العلاقة في المستقبل طابعًا براغماتيًا قائمًا على التفاعلات وتحقيق المصالح المتبادلة، حيث يتم التعاون وفقًا لما تقتضيه الأولويات المشتركة، مع الحفاظ على استقلالية المواقف في المجالات التي تشهد اختلافًا في وجهات النظر.

٧.استراتيجيات الاستقرار الاقتصادي الأوروبي

الحفاظ على استقرار التجارة الدولية وحماية المصالح الاقتصادية وتحقيق قدرًا أعظم من الاستقلالية تقتضي من أوروبا اتباع استراتيجية متعددة المحاور

تنويع الشراكات التجارية

ينبغي لأوروبا العمل على توطيد روابطها التجارية مع الأسواق الناشئة، ويكتسب هنا التفاوض والتصديق على اتفاقيات للتجارة الحرة مع دول أمريكا اللاتينية (مثل اتفاقية الميركسور) وإفريقيا وجنوب شرق آسيا أهمية حاسمة. كونها تساهم في فتح أسواق جديدة للصادرات الأوروبية وتقلص الاعتماد على التجارة عبر الأطلسي، بجانب تدعيم الروابط الدبلوماسية مع المناطق التي تشهد نموًا سريع الخطى.

تعزيز الاقتصاد الداخلي

العمل على تدعيم السوق الأوروبية الموحدة، والنهوض باتحاد أسواق رأس المال، والاستثمار بكثافة في البحث والابتكار والتقنيات الخضراء، سيعزز القدرة التنافسية والمرونة لأوروبا. كذلك يعد دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإصلاح أسواق العمل، وتحسين البنية التحتية في الدول الأعضاء، عناصر أساسية لانتعاش اقتصادي طويل الأمد.

الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة

يكتسب العمل على خفض الاعتماد على واردات الوقود الأحفوري من خلال ضخ استثمارات في الطاقة المتجددة وتطوير تكنولوجيا الهيدروجين وكفاءة الطاقة أهمية قصوى. ويمكن أن تلعب الواردات الأوروبية من الغاز الطبيعي الخليجي والأمريكي المُسال دورًا في تنويع مصادرها من الطاقة المتجددة بالإضافة إلى مواردها المحلية من الطاقة المتجددة. كذلك الأمر بالنسبة للمخزونات الاستراتيجية، وشبكات الطاقة العابرة للحدود، والتشريعات الموجهة لمعالجة أزمة المناخ، مما يعزز الصلابة الأوروبية في هذا المجال.

السيادة المالية والرقمية

يعد إرساء البنى التحتية المالية المستقلة (مثل أنظمة المدفوعات) وتعزيز التفوق الأوروبي في القطاعات الحيوية كالذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والحوسبة السحابية، ركائز أساسية لصون الاستقلالية الذاتية في خضم اقتصاد رقمي متصاعد. ويتكامل مع ذلك ضرورة تنظيم أنشطة عمالقة التكنولوجيا، وتفعيل أنظمة حماية البيانات، وتوطيد الشراكات الابتكارية بين القطاعين العام والخاص.

الشراكات الاستراتيجية مع دول الخليج والبحر المتوسط

تمثل منطقة الخليج العربي، الزاخرة بموارد الطاقة والتي تشهد استثمارات متزايدة في قطاعي التكنولوجيا والبنية التحتية، شريكًا استراتيجيًا ذا قيمة جوهرية. ويمكن أن يشكل تعزيز التعاون الأورو متوسطي في مجالات التجارة والطاقة والقضايا الأمنية، حاجزًا وقائيًا استراتيجيًا في مواجهة الاضطرابات والتقلبات العالمية. علاوة على ذلك، تنطوي برامج التعاون المشترك بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار الجنوبي، بالإضافة إلى شبكات الطاقة الشمسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، على فرص واعدة لتحقيق تنمية مشتركة ومستدامة.

الختام

في أعقاب الرسوم الجمركية التي أعلنتها إدارة الرئيس دونالد ترامب، تداعت أصداء اقتصادية واستراتيجية واسعة النطاق عبر القارة الأوروبية وخارجها. ويجد الاتحاد الأوروبي نفسه أمام تحدٍ مضاعف: احتواء وطأة التداعيات الاقتصادية المباشرة، والاستعداد لمستقبلٍ لم تعد فيه ثوابت التحالفات التقليدية راسخة كما كانت. ويستلزم الأمر التحلي برؤية استراتيجية ثاقبة، ومرونة مؤسسية، وقيادة جسورة لتجاوز هذه التضاريس الوعرة.

تلعب المنطقة الخليجية، ذات الموقع الاستراتيجي بين الشرق والغرب، دورًا متزايد الأهمية في هذا المشهد المتغير. ومن خلال تنويع أوروبا علاقاتها التجارية، والاستثمار في قواها الداخلية، ورعاية شراكات جديدة، يتسنى لها ليس فقط النجاة من العاصفة ولكن الخروج منها أكثر قوة وصلابة والتموضع في مكانة أفضل وسط الضبابية التي تكتنف الاقتصاد العالمي. فقد أصبح مستقبل التحالف الغربي-والاستقرار الاقتصادي العالمي- غير معتمد على التشبث بمُسلمات الماضي، بقدر التكيف بشكل مبتكر وعملي مع الحقائق المستجدة للنظام العالمي الحالي.

* باحث أول في مركز الخليج للأبحاث

تأثير قرارات ترامب على اقتصادات المنطقة العربية: دول المغرب العربي نموذج

دول المغرب العربي لا تتأثر كثيرًا بالحمائية الأمريكية لارتباطاتها التجارية مع أوروبا وآسيا

أتصور أن أفضل قراءة تحليلية لقرارات دونالد ترامب المتعلقة بفرض الرسوم الجمركية على مجموع دول العالم ولاسيما الصين، بغض النظر عن الرؤية الضيقة المرتبطة بصانع القرار ذاته من حيث التركيز على شخصية ومسار وميولات ترامب المبنية على فن الصفقات، تفرض علينا تحليل مسار التحولات الجيوستراتيجية البنيوية من حيث بنية النظام الدولي الراهن، والذي يعرف تنافسًا شديدًا بين الامبراطورية الأمريكية التي تريد الحفاظ على الأمر الواقع والطموح الصيني الامبراطوري الذي لا يخفي مشروعه في برنامج مسطر ومعلوم، هو الذي يدفع إدارة ترامب لبناء سياسة واضحة جدًا شعارها الكبير "مايغا"، أن نجعل من أمريكا عظيمة مرة أخرى.

أ.د. مصطفى صايج

وأحد الدعائم الأساسية للحفاظ على هذه المكانة في ترتيب وإعادة تشكيل النظام الدولي المستقبلي ترتكز على القوة الاقتصادية والتكنولوجية، لأن حسابات مراكز التفكير الأمريكية بانتماءاتها الايديولوجية المختلفة تشير إلى أن استمرار التنافس الأمريكي-الصيني على حاله وبنفس الإيقاع الذي تضبط بكين عقاربه وبكل المقاييس سيؤدي إلى تغيير قواعد اللعبة الدولية لصالح الصين. وهذه القناعة الفكرية كانت بمثابة المسلمة الاستراتيجية التي تبنتها إدارة ترامب في العهدة الأولى في وثيقتين أساسيتين، الاستراتيجية الوطنية للأمن القومي لسنة ٢٠١٧م، والاستراتيجية الدفاعية لسنة ٢٠١٨م، بتأكيدات صريحة أن الصين هي القوة المتحدية والمهددة لمكانة وقوة الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا وتسعى للهيمنة العالمية.

بما أن القاعدة التاريخية لاستشراف مستقبل صعود وسقوط الامبراطوريات خلال الخمسة قرون الماضية، التي قدمها المؤرخ الأمريكي، بول كينيدي، في منتصف الثمانينات من القرن العشرين، تنطبق مؤشراتها على مستقبل المكانة الأمريكية بحساب المؤشر العام الذي يتنبأ بانهيار وسقوط الولايات المتحدة الأمريكية مثلها مثل الامبراطوريات السابقة، ويتعلق الأمر بهدر واشنطن لقدراتها ومكانتها في التمدد العسكري الخارجي والإنفاق الدفاعي على حساب المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، وهو جوهر الضغط الدائم لترامب على حلفائه في الحلف الأطلسي لكي ينفقوا أكثر مقابل البحث عن ممرات حيوية للسيطرة عليها لإجبار الآخرين عن رفع الرسوم على السفن التجارية والعسكرية الأمريكية أو لفرض الرسوم على الحلفاء والخصوم.

وكل التبريرات التي قدمها ترامب في قرارات رفع الرسوم الجمركية والحرب التجارية مع الصين لا تخرج عن تعبير صريح على أنه يقوم بدور المسيح المنقذ لاقتصاد أمريكي يفقد عناصر القوة والقدرة لصالح قوة صينية متحدية لبقاء واشنطن القوى العالمية الأولى على المديين القريب والمتوسط. بالرغم من أن الترتيب العام لا يزال لصالح واشنطن بحساب الناتج الإجمالي الذي وصل إلى ما يقارب ٢٨ ترليون دولار سنة ٢٠٢٣م، مقابل ما يقارب ١٨ ترليون دولار للصين.

وبالتالي، فإن المجموعة العربية ومن ضمنها دول المغرب العربي ستتأثر بقرارات اللعبة الاستراتيجية الأمريكية-الصينية، سلبًا

وإيجابًا، من حيث درجة تماسك وارتباط النظام الاقتصادي والمالي العالمي، أو من حيث القدرة على خلق فرص للتكيف الإيجابي مع تعدد مراكز القوى على المستوى الاقتصادي والتجاري التي بدأت ملامحها تتشكل مع الحرب الروسية-الأوكرانية-الأطلسية أو استخدام الصين لأوراق استراتيجية لتقويض كل الخيارات التي يطرحها ترامب في الحرب التجارية التي انتقلت إلى الأدوات التكنولوجية والتهديد بتحريك بؤر النزاعات الجيوسياسية في بحر الصين وجزيرة تايوان.

أولًا، حسابات دونالد ترامب .. من أجل أمريكا قوية ومتفوقة

بالنسبة لإدارة ترامب فإن قرار فرض الرسوم الجمركية والتصعيد ضد الصين يعد أحد الخيارات العقلانية التي تهدف لإنقاذ العجز المالي الأمريكي الذي يهدد المكانة الأمريكية في النظام العالمي القائم، من جهة، ووقف الصعود الصيني الاقتصادي والتكنولوجي، من جهة أخرى، وهاجسها الاقتصادي في ذلك أن تجمد كل النفقات المالية الداخلية والخارجية الأمريكية من أجل إعادة التوازن المالي لميزانية إمريكية تعرف عجزًا ماليًا قياسيًا، بلغت ١,٨ ترليون دولار في سنة ٢٠٢٤م، وتصاعد العجز إلى رقم قياسي بلغ ٨٤٠ مليار دولار في الثلث الأول من السنة المالية لعام ٢٠٢٥م، بسبب النفقات الاجتماعية الضخمة ومدفوعات فوائد الديون. إن الثورة الداخلية التي حاول ترامب إقامتها ضد البيروقراطية الأمريكية من خلال برنامج إدارة الكفاءة الحكومية الذي أسند لإيلون ماسك، بهدف تقليص النفقات العمومية، صدمت بواقع معارض للبرنامج لم يحقق منه إلا خفض بـ ١٦٠ مليار دولار، في المائة يوم الأولى لإدارة ترامب، من المبلغ المحدد والمعلن بترليوني دولار. وأمام هذه الصدمة لم يبق لإيلون ماسك إلا الانشغال بشركاته الكبرى التي أضحت مركز الاحتجاجات والأعمال التخريبية بسبب سياسته الحكومية، وتجنب ثورة اجتماعية مضادة للبرنامج الحكومي شعاراتها المرفوعة، "أرسلوا ماسك إلى المريخ وأرفعوا أيديكم عن الضمان الاجتماعي".

خارجيًا، تسعى إدارة ترامب إلى معالجة العجز التجاري المتصاعد مع شركاء الولايات المتحدة الأمريكية الذي وصل إلى ١,٢ ترليون دولار، وبلغة الأرقام فإن نصف هذا العجز التجاري قائم مع الخصم الصيني والحليف الأوروبي، وخاطب ترامب الأوربيين " لدينا عجز بقيمة ٣٠٠ مليار دولار مع أوروبا ورغم ذلك فإنكم لا تشترون سياراتنا ولا منتجاتنا الزراعية، ونحن نأخذ منكم كل شيء، ملايين السيارات والمنتجات الزراعية بمعدلات هائلة".

وتقريبًا قيمة العجز التجاري مع الصين تجاوزت ٢٩٥ مليار دولار سنة ٢٠٢٤م، وهو تراجع محسوس مقارنة بسنة ٢٠١٨م،

يشكل النظام الإقليمي العربي نموذجًا للأنظمة الفرعية لمراقبة التحولات الجيوستراتيجية على بنية النظام الدولي وتأثيرات الحرب التجارية

الذي بلغ ٤١٨ مليار دولار بسبب الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب على الصين في عهدته الأولى. والملاحظ أن هذا التراجع في حصة التبادل التجاري الأمريكي مع الصين تحول إلى أسواق قريبة جغرافيًا لأمريكا حيث احتلت المكسيك الشريك التجاري الأول في سنة ٢٠٢٤م، بحجم تجاري قارب ٨٤٠ مليار دولار، مع عجز تجاري أمريكي وصل ١٧٢ مليار دولار. أما العلاقات التجارية الأمريكية-العربية في إطار المقارنة الشاملة مع هذه القوى التجارية الكبرى وبلغة المكاسب فإن واشنطن حققت فائضًا تجاريًا في سنة ٢٠٢٤م، بقيمة ١٩ مليار دولار بحيث لم يتجاوز حجم التجارة البينية الأمريكية-العربية ١٤١ مليار دولار، بصادرات أمريكية بلغت ٨٠ مليار دولار وواردات عربية وصلت ٦٠ مليار دولار.

إذا كان خيار فرض الرسوم الجمركية اعتبره ترامب قرارًا عقلانيًا، فإن حسابات المكاسب والخسائر، في ظل عولمة اقتصادية أكثر ترابطًا بين السلع والمنتجات والأسواق العالمية، أثبتت بأن الحروب التجارية في عصر العولمة الرابح فيها خاسر، حيث أغلقت أسواق الأسهم في وول ستريت بخسائر قياسية وصلت إلى ٦,٦ ترليون دولار خلال ٤٨ ساعة من إعلان قرار ترامب، وأول من تكبد الخسائر الشركات الاقتصادية الأمريكية قبل غيرها، حيث سجل مؤشر أس بي ٥٠٠، الذي يتابع تطور أكبر ٥٠٠ مؤسسة اقتصادية أمريكية، في الأيام الثلاثة الأولى بعد قرار ترامب فيما سماه ب "يوم التحرير الأمريكي"، انخفاضًا بنسبة ١٠ ٪ وهو انحدار يعادل صدمات الأزمة المالية لسنة ٢٠٠٨م، وبداية جائحة كوفيد في ٢٠٢٠م. ولم يسبق في التاريخ السياسي الأمريكي أن رفعت ١٢ ولاية أمريكية دعوى قضائية ضد الرئيس الأمريكي أمام المحكمة الأمريكية للتجارة الدولية بسبب قرار فرض الرسوم الجمركية، واعتباره قرارًا غير دستوري ومن دون تفويض صريح من الكونغرس. ولم يسبق لأي رئيس أمريكي منذ صدور قانون الطوارئ الاقتصادية الدولية سنة ١٩٧٧ أن استخدمه لفرض الرسوم الجمركية على الواردات إلى الولايات المتحدة الأمريكية تهديدًا للأمن القومي الأمريكي.

أدت الضغوطات الداخلية والخارجية بالرئيس ترامب لإعادة تقييم قرار الرسوم الجمركية جعلته يجمد تنفيذه لمدة ثلاثة أشهر كاملة، فرضت عليه نرجسيته أن يختفي وراء رضوخ معظم الدول للتفاوض حول الرسوم الجمركية بما يخدم مستقبل المصلحة الأمريكية، لكن الصين بقيت الاستثناء التي أعلنت استعدادها للتصعيد التجاري مع ترامب وكأنها في لعبة البينغ بونغ.

ثانيًا: الصين لن تركع لمتنمر وأمريكا نمر من ورق

كلما اشتد الضغط الأمريكي على الصين في الحرب التجارية كلما وظفت بكين أوراقها الاستراتيجية لخلق توازن الردع الاقتصادي المتبادل، ورهانها على عامل الزمن لدفع إدارة ترامب لرفع الراية البيضاء للاستسلام لشروطها. وعامل الزمن في الثقافة الصينية الكونفوشيوسية ليس هو الزمن ذاته مقارنة بالثقافة الأنغلوساكسونية، وقد أثبتت ذلك تجارب عديدة في تاريخ العلاقات الصينية مع الغرب، لعل أبرزها كما وثق أحد الكتاب الغربيين في قضية المفاوضات الصينية-البريطانية على هونغ كونغ، بأن تقبل بكين التنازل لبريطانيا لإدارتها لمدة ٩٩ سنة ثم سلمت للصين على طبق من ذهب بكل مقوماتها الصناعية والسياحية بعد انتهاء عقد الاستغلال. والفارق هنا في مفهوم الزمن أن الغرب كان ينظر لقرن من الزمن على أنه زمن طويل جدًا، بينما الصين كانت تحسب الزمن بدرجة وحجم التغيير وبصبر استراتيجي وليس بمدته الزمنية. وبالتالي، فإن بكين تحاول أن تفرض توقيت المفاوضات بعدما تجعل ترامب يدرك حجم الألم الداخلي والخارجي الذي ستسببه له الصين في حالة استمراره في خيارات التصعيد. ويشكل العامل السيكولوجي في المفاوضات ومن يطلب الجلوس الأول إلى طاولة المساومات، جزء من اللعبة لتحقيق نصرًا استراتيجيًا حول كيفية إعادة ترتيب مستقبل نظام دولي، يتشكل بقواعد وفواعل جديدة. والرسالة التي وصلت إلى إدارة ترامب أن الصين لديها خبرة تفوق ثمانية سنوات في إدارتها للرسوم الجمركية مع واشنطن، جعلتها تتكيف مع أسوأ السيناريوهات، بعدما قلصت نسبة الصادرات في إجمالي اقتصادها من ٣٣ ٪ من إنتاجها الداخلي الخام سنة ٢٠٠٥م، إلى حوالي ٢٠ ٪ في سنة ٢٠٢٠م. حسب بيانات البنك

تقلص التجارة الخارجية العربية من ٦٪ للصادرات إلى ٣,٥ ٪

يؤكد تجنب الدول العربية صدمات الرسوم الجمركية الأمريكية

العالمي، كما تراجعت الصادرات الصينية لواشنطن من ١٩,٢٪ في العهدة الأولى لترامب إلى ١٤,٧ ٪حاليًا، في الوقت الذي رفعت من نسبتها مع دول الآسيان من ١٣ ٪ إلى ١٦,٥ ٪ ومع شركائها في مبادرة الطريق والحرير من ٣٩ ٪ إلى ما يقارب ٤٨ ٪. وهي ورقة تفاوضية للصين تناور بها للتأثير السيكولوجي على إدارة ترامب لقبوله قواعد نظام تجاري دولي متعدد الأطراف، انطلاقًا من استعداد الصين للتخلي أكثر عن السوق والتكنولوجية الأمريكية.

ورسالة وزارة الخارجية الصينية إلى المفاوض الأمريكي التي نشرتها عبر فيديو بموقعها الرسمي، كانت أكثر انتشارًا على مواقع التواصل الاجتماعي، تدعو المجتمع الدولي إلى الوقوف في وجه الزعيم الأمريكي المتنمر مذكرة الولايات المتحدة الأمريكية بأنها لا تمثل العالم بأسره، لأن صادراتها وواردتها لا تمثل أقل من خمس التجارة العالمية.

استخدمت الصين كل أوراقها الاستراتيجية لإثبات الندية في التعامل مع قرارات ترامب، التي اعتبرتها سلوكًا للتنمر وأن الصين لن تركع لنمر من ورق، وبخلاف معظم دول العالم التي تحفظت عن الرد المباشر على رفع من نسبة الرسوم الجمركية، فإن بكين وظفت مبدأ المعاملة بالمثل وفرضت رسوم إضافية على الصادرات الأمريكية، وزادت من أدوات الضغط والإكراه بفرض القيود على نظام التراخيص لتصدير سبعة عناصر أرضية نادرة، تشكل موارد حيوية للصناعات التكنولوجية والدفاعية، مع مراقبة الصادرات الصينية على ١٦ شركة أمريكية دفاعية، وهي تدرك حجم الصادرات الصينية التي تغطي ثلث المنتجات التي يحتاجها السوق الأمريكية.

المتشائمون جدًا بمستقبل العلاقات الأمريكية-الصينية يتوقعون احتمالات الصدام العسكري بين القوتين الاقتصاديتين في حالة استنفاذ جميع الخيارات، وهو ما ذهب إليه تقرير مجموعة الأزمات الدولية في أكتوبر ٢٠٢٤م، أي قبل قرارات ترامب ذاتها، الذي توقع بتصاعد احتمالات الصدام ما لم يتم حسمها بالخيارات العقلانية والواقعية، التي تعني إجمالاً، قبول الطرفين بتنازلات مؤلمة وإدارة المرحلة الانتقالية للنظام الدولي بين خيارين نقيضين، الصين التي تبحث عن نظام دولي متعدد الأطراف وواشنطن التي تريد الحفاظ على الأحادية القطبية بمنطق أمريكا قوية وعظيمة مرة أخرى.

ثالثًا: تأثيرات الحرب التجارية الأمريكية-الصينية على منطقة المغرب العربي

يشكل النظام الإقليمي العربي نموذجًا للأنظمة الإقليمية الفرعية التي تراقب التحولات الجيوستراتيجية على مستوى بنية النظام الدولي وتأثيرات الحرب التجارية الأمريكية-الصينية على وحدتها، رغم الاختلافات التي يمكن أن نرصدها من خلال درجة الترابط الاقتصادي والمالي والتجاري بينها وبين القوتين الاقتصاديتين العالميتين، فإذا حسبناها بمؤشرات الترابط التجاري الأمريكي-العربي، فإن دراسة قيمة صدرت عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا" إيسكوا"، أشارت إلى مجموعة من تأثيرات السياسة الحمائية التي تنتهجها إدارة ترامب على الاقتصاديات العربية. أول الملاحظات التي نقف عندها، أن هناك تراجع محسوس في حجم الصادرات العربية نحو السوق الأمريكية، فما بين ٢٠١٣ و٢٠٢٤م، انخفضت الصادرات العربية من نحو ٩١ مليار دولار إلى ٤٨ مليار دولار، ويمكن قياس درجة التبعية الاقتصادية العربية للسوق الأمريكية بالنسبة لإجمالي حجم التجارة الخارجية العربية، بحيث تقلصت النسبة من ٦٪ من الصادرات إلى ٣,٥ ٪، وهي نسبة تؤكد تجنب الكثير من الدول العربية الصدمات الكبرى الناتجة عن الرسوم الجمركية الأمريكية. يفسر هذا التراجع في الصادرات العربية

منطقة المغرب العربي الأكثر هشاشة في الاندماج الاقتصادي ولا

تتعدى التبادلات التجارية البينية ٣٪ وهي الأسوأ في التكتلات الإقليمية

تبريرات ترامب لرفع الرسوم الجمركية لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي المتراجع أمام تحدي الصين على المديين القريب والمتوسط

نحو السوق الأمريكية في اعتماد واشنطن على النفط والغاز الصخري الأمريكي ووقفها لواردات المحروقات العربية. إلا أنه لا يجب أن ننظر إلى المجموعة العربية كنظام إقليمي منسجم مقارنة بالاتحاد الأوروبي مثلاً، بحيث يفرض هذا الأخير على إدارة ترامب التعامل معها ككتلة واحدة، ويتضح ذلك في النسب المتفاوتة التي فرضت على الدول العربية التي تتراوح ما بين١٠ ٪ و٤١ ٪، وهناك من الدول العربية التي ستتأثر حتمًا في حالة عدم التفاوض مع إدارة ترامب بعد رفع التجميد، ويمكن أن نشير إلى الأردن التي تمثل صادراتها نحو السوق الأمريكية نسبة ٢٥ ٪ من إجمالي الصادرات، كما تمثل البحرين نموذجًا آخر بسبب تبعيتها للسوق الأمريكية فيما يتعلق بتصدير الألمنيوم والمنتجات الكيماوية.

أما إذا تم قياس درجة تأثر الدول العربية بالحرب التجارية الأمريكية- الصينية وتصاعدها من حيث المتغيرات الاقتصادية الكبرى، فإنها ستتأثر سلبًا، من خلال، البيئة الفوضوية للنظام التجاري العالمي وتراجع نظام وقواعد التجارة الدولية التي نظمت التجارة العالمية لمدة ثمانية عقود، مما يعزز من عدم القدرة على التنبؤ بمساراته المستقبلية، كما أكد، هيكتور توريس، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، " أصبح التنبؤ بسيناريو أساسي موثوق مسألة مستحيلة تقريبًا، وأن ما تبقى من نظام التجارة القائم على القواعد يتراجع لصالح وضع فوضوي قائم على الصفقات".

كما ستتأثر الدول العربية بتباطؤ النمو العالمي بسبب الرسوم الجمركية التي أدت إلى انقسام الاقتصاد العالمي إلى كتلتين اقتصاديتين تتجهان نحو فك الارتباط، حيث توقعت منظمة التجارة العالمية أن يتقلص الناتج المحلي الإجمالي العالمي بما يقارب ٧٪ على المدى البعيد، ومن جهته، قلص صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي على المدى المباشر في سنة ٢٠٢٥م، بمقدار ٠,٥ نقطة إلى ٢,٨ ٪ وبمقدار ٠,٣ نقطة في ٢٠٢٦م، إلى ٣ ٪. بينما حذرت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني من أن الاقتصاد العالمي قد يشهد أضعف نمو له منذ ٢٠٠٩م، وأن النمو العالمي قد يتراجع إلى أقل من ٢ ٪ في عام ٢٠٢٥م، بسبب تصاعد الحرب التجارية وعدم اليقين السياسي. وفي الاتجاه ذاته، قلص صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو التجارة العالمية إلى ١,٧ ٪ في ٢٠٢٥م، أي ما يعادل نصف نسبة النمو المقدرة في سنة ٢٠٢٤م، وكما تشير معظم التقديرات فإن الدول العربية ستتأثر بالتكاليف الأعلى للتجارة مع غموض أكبر في مواقع الاستثمارات ومصادر التوريد، وأصبح خبراء المنظمات الدولية المالية والتجارية يرددون اللغة ذاتها :" القدرة على التنبؤ بالنظام التجاري باتت أمرًا بالغ الأهمية وأن إصلاحات هيكلية كبيرة مطلوبة لتغيير المسار الاقتصادي العالمي" كما ذكر ب.أ. جورينشا، خبير اقتصادي في صندوق النقد الدولي. إن حالة عدم اليقين واتجاه العالم في مسار الركود كما وصفه تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، سيؤثر على العالم وفي قلبه الدول العربية التي ستتأثر سلبًا بتراجع معدلات الاستثمار والتوظيف خصوصًا في القطاعات التي تعتمد على التجارة الدولية وسلاسل التوريد.

البيئة التجارية الفوضوية وتراجع نسبة النمو العالمي وعدم اليقينية بالاتجاهات المستقبلية للاقتصاد العالمي، كلها مؤشرات تنذر بضرورة أخذ كل الاحتياطات بالنسبة للدول العربية النفطية، وفق سيناريو البجعة السوداء، القائم على الاحتمال غير المنظور والأكثر تأثيرًا إذا وقع، حيث تراجعت أسعار النفط ٧ ٪ في الساعات القليلة بعد إعلان ترامب قرارات الرسوم الجمركية، وهي أدنى مستوى لها منذ ثلاث سنوات، وقد تنخفض أكثر في حالة عدم التوافق بين تحالف أوبك بلس على خطط جديدة للتكيف مع البيئة الاقتصادية الجديدة، مما سينعكس سلبًا على بعض الدول العربية النفطية التي لا تعتمد على تنويع انتاجها

تسعى إدارة ترامب لمعالجة العجز التجاري المتصاعد مع الشركاء الذي بلغ ١,٢ ترليون دولار نصفه مع الخصم الصيني والحليف الأوروبي

رفعت ١٢ ولاية أمريكية دعاوى قضائية ضد ترامب أمام المحكمة الأمريكية للتجارة الدولية لفرض الرسوم الجمركية

ومداخيلها خارج قطاع المحروقات، ويمكن تصور الصدمات النفطية الكبرى التاريخية التي أدت إلى تراجع المشاريع التنموية والاجتماعية الضخمة، واحتمال أن تؤدي في بعض الظروف إلى اضطرابات اجتماعية داخلية.

تشكل منطقة المغرب العربي المنطقة الأكثر هشاشة من حيث الاندماج الاقتصادي، ففي أفضل الحالات لا تتعدى نسبة التبادلات التجارية البينية ٣٪، وهي من أسوأ النسب في التكتلات الإقليمية الجهوية، بالرغم من أن نسبة التجارة العربية البينية تصل إلى ما يقارب ١٤٪ من إجمالي التجارة الخارجية.

ويتضح غياب الاندماج المغاربي في السلوك الأمريكي الذي ينظر إلى المنطقة كإقليم غير مندمج، حيث تراوحت الرسوم الجمركية المفروضة على دول اتحاد المغرب العربي المجمد، ما بين ١٠٪ و٣١ ٪، وهي تتراوح حسب البلدان كالتالي، ليبيا (٣١ ٪)، الجزائر (٣٠ ٪)، تونس (٢٨ ٪)، المغرب وموريتانيا (١٠ ٪). ويمكن تبرير تباين النسب بمعيار الفائض التجاري بين البلدان المغاربية وأمريكا، حيث حققت الجزائر فائضًا في الميزان التجاري مع و.م.إ قدر بـ ١,٥ مليار دولار سنة ٢٠٢٤م، وهي من البلدان العربية القليلة التي حققت فائضًا وفي نفس الوقت من الدول العربية الأكثر نسبة من حيث الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب.

بينما و.م.إ هي من حققت فائضًا في تبادلاتها التجارية مع المغرب، حيث صدرت ما قيمته ٥,٣ مليار دولار مقابل واردات من المغرب بـ ١,٩ مليار دولار في ٢٠٢٤م، وبالنسبة لارتفاع نسبة الرسوم المفروضة على ليبيا، فإنه لا يمكن تبريره بالفائض التجاري وإنما بالقرار السياسي الذي يفرض قيود مستقبلية على التوجهات الاستراتيجية للدولة الليبية في تحالفاتها الخارجية.

وإجمالاً، فإن الدول المغاربية لا تتأثر كثيرًا بالسياسات الحمائية الأمريكية، لأن ارتباطاتها التجارية تتجه أكثر نحو أوروبا وآسيا، حيث تجاوزت التجارة الثنائية بين المغرب وأوروبا ٦٠ مليار يورو سنة ٢٠٢٤م، حيث تستوعب السوق الأوروبية ثلثي صادرات المغرب ونصف وارداتها وأكثر من نصف الاستثمارات الخارجية.

كما تصل نسبة التبادلات التجارية الجزائرية الأوروبية ٦٠ ٪ من إجمالي تجاراتها الخارجية، معظم صادرات الجزائر تتشكل من الطاقة، في الوقت الذي تمثل تونس كذلك أكبر شريك تجاري لأوروبا تمثل ٥٦ ٪ من تجارتها، تصدر ما نسبته ٧٢ ٪ وتستورد ما يقارب ٤٤ ٪ وفق تقديرات سنة ٢٠٢٣م.

في ظل هذه التحولات التجارية التي تفرضها السياسات الحمائية والنزعة نحو بناء تكتلات اقتصادية كبرى في آسيا وأوروبا، وعدم الوضوح في القواعد التجارية المستقبلية، ليس هناك أمام الدول العربية إلا خيار عقلاني وحيد، أن تسرع من المشاريع الاندماجية ابتداء بالبرنامج التنفيذي لمنطقة عربية للتبادل الحر وإنشاء سوق عربية موحدة، مع الاستثمار المشترك بين الدول العربية الواقعة في شمال إفريقيا في مشروع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، لأن القوة الاقتصادية المستقبلية تكون بيد من يملك القدرة على تحديد مناطق الاستثمارات الجديدة، والتكيف مع الكتلتين الاقتصاديتين المتناقضتين، الصين وأمريكا، في الاتجاه الذي يعيد بناء نظام دولي متعدد الاقطاب تكون فيه للقوى العربية المساهمة في رسم معالمه وقواعده بما يخدم مصالح دوله.

* أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر3

المتوقع أن الجانبين سيجلسان ويتفاوضان على غرار الحرب التجارية السابقة

الصين تواجه قرارات ترامب بالإصلاحات وتنويع الأسواق والتعاون مع الجنوب وتدويل الرنمينبي

شن الرئيس الأمريكي ترامب في ولايته الثانية حرب "التعريفات الجمركية"، لعكس العجز التجاري، وإعادة تنشيط الصناعة التحويلية، وسد الفجوة المالية، وإعادة تشكيل "الأولوية الأمريكية" في النظام التجاري الدولي الجديد. ومع ذلك، من وجهة نظر القانون الاقتصادي والأداء الفعلي، هذه السياسة لا يمكن تحقيق أهدافها، بل تخلق المخاطر الهيكلية في التضخم والنمو، فمن المتوقع أن تكون غير مستدامة ومكلفة.

أ.د. وانغ قوانغدا

تأثير قرارات حكومة ترامب تجاه الصين

سياسة ترامب التجارية تجاه الصين تركز على زيادة كبيرة في التعريفات الجمركية وتنفيذ مراقبة تصدير التكنولوجيا. أولا، زيادة التعريفات الجمركية يؤدي مباشرة إلى انخفاض كبير في حجم التجارة الثنائية. وكشفت الدراسات أن فرض تعريفات جمركية يقلل بشكل كبير من حجم التجارة الثنائية بين الصين وأمريكا، خاصة انخفاض واردات واشنطن من الصين، وهذا العجز سيتم ملؤه بآخرين. وأشار كبير الاقتصاديين إلى أن زيادة التعريفات الجمركية ليس فقط لا يقلل العجز التجاري الأمريكي، ولكن يزيد تكاليف الاستيراد في أمريكا، ويعطل سلسلة التوريد العالمية، ويؤدي إلى تقويض آفاق النمو الاقتصادي العالمي. كما أن واشنطن ستمرّر بعض التعريفات الجمركية على الصين إلى الشركات الأمريكية والمستهلكين، وتشير تقديرات هاندلي (HANDLEY) إلى أن الزيادات في التعريفات الجمركية تؤثر على ربع المصدّرين الأمريكيين المتضرّرين وتقليص حجم صادراتهم. وعمومًا، فإن التعريفات الجمركية قد تفضي إلى إعادة بناء السلسلة الصناعية الدولية الأصلية، فلا يمكن للشركات الأمريكية أن تستفيد من التعريفات الجمركية، وقد تواجه الصناعة الصينية أيضًا عقبات التصدير، وتعديل هيكل الصادرات وغيرها من التحديات.

فرضت حكومة ترامب أيضًا ضوابط لتصدير التكنولوجيا العالية من أجل ضرب صناعة التكنولوجيا في الصين. فمنذ عام ٢٠٢٠م، تعرضت الشركات الصينية مثل هواوي وزد تي إي (ZTE) وغيرها لعقوبات أمريكية، ووضع حجز على تصدير الرقائق المتقدمة ومعدات الاتصالات إلى الصين. تزيد هذه التدابير من خطر عالمي لفصل سلسلة التوريد التكنولوجية، ما يؤثر على توزيع سلاسل الصناعات التكنولوجية الفائقة في الصين. على الرغم من أن مراقبة تصدير التكنولوجيا العالية لها تأثير محدود على استيراد السلع الاستهلاكية، فإنه يزيد من عدم اليقين بشأن التنمية في الشركات التي تعتمد على التكنولوجيا الأمريكية لفترة طويلة. وعمومًا، فإن فرض حكومة ترامب التعريفات الجمركية ومراقبة تصدير التكنولوجيا إلى الصين أدى بشكل كبير إلى تخفيض التجارة الثنائية والاستثمار بين الصين والولايات المتحدة، وأجبرت بعض الصناعات التحويلية على الهجرة إلى بلدان ثالثة وإعادة الهيكلة.

تحليل دوافع سياسة ترامب تجاه الصين

هناك العديد من الدوافع وراء سياسة ترامب تجاه الصين. فهذه التدابير تخدم احتياجاتها السياسية المحلية، من خلال اتهام الصين بسرقة حقوق الملكية الفكرية وفرض التعريفات الجمركية، حقق ترامب هدفه لتعزيز الصورة "الأولوية الأمريكية"، وجذب الدعم من الناخبين في الصناعات التحويلية التقليدية في الغرب الأوسط والجنوب. وردا على استياء الناخبين من "فقدان الوظائف"، ووعد العودة إلى التصنيع، والتخفيضات الضريبية. من ناحية أخرى، يتطلع إلى إضعاف العجز التجاري الأمريكي مع الصين وحماية الشركات الأمريكية بسبب المصالح الاقتصادية. لذلك، عندما فرض التعريفات، قال يجب على الصين شراء المزيد من السلع الأمريكية.

وعلاوة على ذلك، ترامب يرى الصين "منافس استراتيجي" ويخاف صعودها الذي يهدّد القيادة العالمية لأمريكا. كما أشار في مقابلة مع صحيفة تشاينا ديلي، ترامب تأمل في استخدام الوسائل التجارية لإجبار الصين على التوصّل إلى حل وسط مع الولايات المتحدة، وتحقيق التوازن بين العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين وأمريكا، وضرب تفوق الصين العلمي والتكنولوجي. إضافة إلى ذلك، فإن الزيادات في التعريفات الجمركية هي أيضًا وسيلة لزيادة الإيرادات الحكومية في أمريكا لمواجهة الضغوط الشعبوية المحلية. وباختصار، فإن عوامل مثل الحد من العجز التجاري، وحماية الصناعة التحويلية المحلية، والسعي إلى مساومة تجارية، والتعاون مع الاستراتيجية الوطنية، دفعت حكومة ترامب إلى اعتماد سياسة تجارية شديدة على الصين.

مستقبل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين وأمريكا

تطلعًا إلى المستقبل، لا تزال العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والولايات المتحدة في درجة عالية من عدم اليقين. أما الآن فالتجارة في السلع بين البلدين شبه راكدة. والبيانات تبين أن طلبيات بين البلدين انخفضت بنسبة ٧٠ ٪ - ٨٠ ٪. ومع ذلك، لا أحد من الجانبين على استعداد تمامًا لفك الارتباط، والحد

صعوبة تحقيق انفراجة في المأزق في المدى القصير لكن كلا الجانبين لديهما نية لحل الخلافات من خلال آلية تفاوضية

من الترابط والاعتماد المتبادل أمر مفهوم، ولكن فك الارتباط الكامل ليس ضروريًا. ومن المتوقع أن كلا الجانبين سيجلسان ويتفاوضان، على غرار الحرب التجارية السابقة وبالنظر إلى الأداء الحالي في أمريكا، فسوق الأوراق المالية ومشكلة التضخم تحتاج إلى وقت للحل، وبالتالي فإن الجانبين قد تستمر في الجمود لفترة لمراقبة تطور الوضع. في غضون ذلك، من غير المرجح أن يقدم أي من الجانبين تنازلات فورية، ولاسيما في جانب الصين، التي سوف تكون أكثر حزمًا مما كانت عليه في المرة السابقة. وحتى في المفاوضات، فإن اتفاق المرحلة الثانية سيكون أكثر توازنًا من المرحلة الأولى. ومع ذلك، فإنه يبدو كأن ترامب لا يزال على استعداد للتفاوض، ولا أحد على استعداد للانفصال تمامًا.

الصين ستواصل تعزيز استراتيجيتها الإنمائية، وتعزيز تدويل الرنمينبي (العملة الصينية) وسلسلة التوريد الصناعية، لأن الاتجاه العام لسياسة أمريكا تجاه الصين يميل إلى "المنافسة الاستراتيجية". وأن الصين ستدافع عن مصالحها المشروعة بحزم. وأكدت الورقة البيضاء بشأن التجارة بين الصين والولايات المتحدة التي تم إصدارها هذا العام على أن زيادة التعريفات الجمركية الطويلة المدى "لن تساعد على حل الاختلالات التجارية، ولكن أيضًا سترد واشنطن بالضرر".

وبصفة عامة، من الصعب تحقيق انفراجة في هذا المأزق في المدى القصير، ولكن كلا الجانبين لديهما نية لحل الخلافات من خلال آلية تفاوضية، على الرغم من أنه من المرجح أن تحل بالتنازلات الجزئية بدلاً من العودة الشاملة إلى العلاقات السابقة. على الجانب التجاري، وقد توقع بعض التحليلات أنه على الأغلب أنه سيكون هناك بعض التنازلات على التعريفات الجمركية أو تقديم تنازلات محدودة على أساس الاحتياجات التفاوضية، ولكن إمكانية إزالة التعريفات الجمركية تمامًا منخفضة جدًا.

ولذلك، فإن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين في المستقبل لا يزال اتجاهها العام احتكاكًا: واشنطن تواصل الحفاظ على ارتفاع التعريفات الجمركية ومراقبة الصادرات إلى الصين، في حين أن بكين تحاول التعامل معها من خلال مجموعة متنوعة من الطرق.

الصين استراتيجية المواجهة واختيار الطريق

في مواجهة الضغوط الأمريكية، والصين قد طرح سلسلة من الاستراتيجيات: أولاً، تعزيز التعاون المتعدد الأطراف والإقليمي. الصين تدعو بنشاط إلى تعددية الأطراف، والحفاظ على منظمة التجارة العالمية والنظام التجاري الدولي القائم على القواعد. في مجال التعاون الإقليمي، وقّعت الصين على اتفاق الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية (RCEP) مع العديد من البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ودفع المفاوضات مثل اتفاق الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية (CPTPP) من أجل تجنب الاعتماد على سوق واحدة. وفي الوقت نفسه، تشجع الصين على البناء المشترك لمبادرة "الحزام والطريق" لتوسيع أسواق التصدير من خلال تعميق التعاون في بناء البنية التحتية والتعاون الاقتصادي والتجاري مع البلدان على امتدادها.

ثانيًا، تسريع تعديل الهيكل الصناعي الداخلي. تعمل الحكومة الصينية على تعزيز مستوى عال من الاعتماد على الذات في العلم والتكنولوجيا، وتسريع تطوير صناعات التكنولوجيا العالية، وتحسين القدرة على التحكم في سلسلة التوريد. وتحاول التقليل من الاعتماد على الطلب الخارجي من خلال توسيع الطلب المحلي، وزيادة نسبة الاستهلاك المحلي وقطاع الخدمات. على سبيل المثال، قد شهد الاستهلاك المحلي نموًا قويًا عام ٢٠٢٤م، وارتفع الطلب على منتجات التكنولوجيا الفائقة، مما خفّف من تقلبات الصادرات إلى حد ما.

ثالثًا، تنفيذ استراتيجية تنويع الأسواق التجارية. تظهر البيانات من وزارة التجارة الصينية أن نسبة الصادرات إلى البلدان على امتداد "الحزام والطريق" زادت بشكل كبير عام ٢٠٢٤م، خاصة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وغيرها من المناطق. بعض شركات التصدير أنشأت مصانعها في فيتنام

فرض تعريفات جمركية يقلل حجم التجارة الثنائية بين الصين وأمريكا خاصة انخفاض واردات واشنطن من بكين والعجز يملأه آخرون

وتايلاند والمغرب ومصر والسعودية وغيرها لتحقيق "تنويع الإنتاج"، ونجحت في تجنب بعض التعريفات الجمركية المفروضة من واشنطن. ، وعملت الصين على تدويل الرنمينبي (العملة الصينية) والطرق الجديدة للتعاون المالي: من ناحية، تعزيز القدرة على التسوية الدولية وتشجيع التجارة الثنائية والاستثمار المباشر بالعملة المحلية من خلال نظام الدفع عبر الحدود للرنمينبي (CIPS) وغيرها من المؤسسات؛ ومن ناحية أخرى، توسيع نطاق ترتيبات مبادلة العملات وآليات التسوية مع البلدان الأخرى لتخفيف عقوبات الولايات المتحدة. وأخيرًا، عززت الصين الحماية القانونية والمفاوضات. تحرص الصين على تعزيز حماية الاستثمار الأجنبي من خلال آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية وغيرها من الوسائل للتعامل مع الحمائية، وفي الوقت نفسه، تعزيز أحكام المعاملة بالمثل والالتزام المتبادل على طاولة المفاوضات. وباختصار، فإن استراتيجية الصين في التعامل مع الضغوط التجارية الأمريكية هي الحصول على الدعم الدولي في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف، وتحسين الهيكل الاقتصادي وتنويع أسواق التجارة الخارجية.

التعاون الاستراتيجي مع روسيا والأسواق الناشئة

في التعامل مع التوترات التجارية، تعمل الصين على تعزيز التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين، ولا سيما مع روسيا و"الجنوب العالمي". العلاقات الصينية- الروسية قد تعمقت في السنوات الأخيرة، بلغ حجم التجارة الثنائية بين الصين وروسيا ٢٤٤,٨ مليار دولار عام ٢٠٢٤م، بزيادة ١,٩ ٪ عن العام السابق. إن التعاون بين الصين وبلدان أخرى من بريكس دخل حقبة جديدة. بعد مؤتمر بريكس عام ٢٠٢٥م، أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية قوه جيهكون قائلاً: "إن الصين مستعدة للعمل مع بلدان بريكس لتعزيز التنمية والدعوة إلى تكريس التعددية العالمية القائمة على المساواة والانتظام والعولمة الاقتصادية القائمة على الشمول والمنفعة للجميع". هذا الموقف يدل على أن الصين ستوسّع التعاون الاقتصادي والتجاري مع البرازيل والهند وجنوب إفريقيا وإندونيسيا والإمارات وغيرها من البلدان التي انضمت حديثًا من خلال آلية بريكس. أما الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون (مثل دول آسيا الوسطى)، فبينها والصين علاقات وثيقة في مجالات الاستثمار والبنية التحتية والأمن. في ظل تدويل الرنمينبي، تعمل بعض بلدان بريكس والبلدان النامية تدريجيًا على تعزيز التسوية بالعملة المحلية، مما دفع التعاون المالي بين الصين وهذه البلدان للاستمرار في التوسع. جملة القول، إن الصين تعزز الشراكة الاستراتيجية العالمية من خلال البناء المشترك لمبادرة "الحزام والطريق" مع بلدان الأسواق الناشئة للتحوط من الضغوط والمخاطر من الولايات المتحدة.

تدويل الرنمينبي والمقاصة غير المرتبطة بالدولار

في ظل خلفية تعزيز "تسليح" الدولار من أمريكا، الصين تسارع وتيرة تدويل الرنمينبي، وبناء نظام التسوية الدولية المتنوعة. من ناحية، الصين تشجع على تدابير التسوية المقومة بالرنمينبي خلال التجارة الثنائية والاستثمار، وقد أدرجت الرنمينبي في سلة العملات لحقوق السحب الخاصة (SDR) بصندوق النقد الدولي، وإدخال النفط الدولية الآجلة المقومة بالرنمينبي في الصين.

وفي الوقت نفسه، وقعت اتفاقات تبادل العملات مع العديد من البلدان، ووضع ترتيبات ثنائية لتبادل العملات المحلية، توسع تدريجيا نطاق استخدام الرنمينبي في دول منظمة آسيان، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط وغيرها من المناطق.

تشير التقارير الأخيرة إلى أن المملكة العربية السعودية وغيرها من البلدان المنتجة للنفط في الشرق الأوسط تدرس الآن بيع النفط بالرنمينبي. من ناحية أخرى، تعمل الصين على تطوير تكنولوجيا الدفع عبر الحدود، مثل نظام الدفع الدولي الصيني (CIPS) وشيك الرقمية الرنمينبي للدفع عبر الحدود، والحد من الاعتماد على الدولار (نظام سويفت). يعتقد العلماء أنه من أجل كسر احتكار سويفت، العديد من البلدان بحاجة إلى بناء نظام جديد للتسوية المشتركة، التي هي الصين وروسيا وإيران وغيرها من البلدان التي تناقش هذا الاتجاه. وبصفة عامة، فإن الصين تهدف إلى تعزيز استخدام الرنمينبي في التجارة الدولية والاستثمار والتمويل من خلال قنوات مختلفة للحد من مخاطر سعر الصرف والعقوبات التي تواجه التسوية بالدولار.

لا أحد من الجانبين على استعداد لفك الارتباط تمامًا والحد من الترابط والاعتماد المتبادل أمر مفهوم ولكن فك الارتباط الكامل ليس ضروريًا

التعاون بين الصين والاتحاد الأوروبي

يعد الاتحاد الأوروبي شريكًا تجاريًا مهمًا للصين، وتعزز الصين الروابط الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي من أجل التعامل مع الضغوط الجمركية الأمريكية. وأشار التقرير إلى أنه منذ عودة ترامب إلى البيت الأبيض، قد قام العديد من كبار المسؤولين الأوروبيين بزيارة الصين، دعا القادة الصينيون إلى العمل مع الاتحاد الأوروبي لـ"الدفاع عن العولمة" وضد "الهيمنة الأحادية".

وقد أنشأت الصين والاتحاد الأوروبي عددًا من الأفرقة العاملة الاقتصادية والتجارية، بما في ذلك سلسلة التوريد للسيارات الكهربائية، والوصول إلى الأسواق الزراعية وغيرها، واستئناف المفاوضات الثنائية بين الصين و الاتحاد الأوروبي بشأن المركبات التجارية والسيارات الكهربائية.

في مجال الاستثمار، كما سعى القادة الصينيون في استقبال وفود الاتحاد الأوروبي إلى وقف العقوبات المفروضة على مسؤولي الاتحاد الأوروبي، وتعزيز إمكانية تفعيل اتفاق الاستثمار بين الصين والاتحاد الأوروبي (CAI) التي تم تجميدها لفترة طويلة. في النصف الأول من عام ٢٠٢٥م، قمة الاتحاد الأوروبي تدعو الصين إلى مواصلة المحادثات بشأن القضايا الاقتصادية والتجارية.

على الرغم من أن هناك احتكاكات في التجارة الثنائية، ولكن التحليل يشير إلى أن أوروبا تعتبر الصين ثالث أكبر شريك تجاري في العالم، وتسعى لتحقيق التوازن بين العلاقات مع الولايات المتحدة من خلال التعاون مع الصين. ومن المتوقع أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والاتحاد الأوروبي ستحافظ على مستوى عال من حجم التجارة، وتركز على حل مشاكل مثل الوصول إلى الأسواق، وعدم التوازن التجاري وغيرها من القضايا المحددة.

الأثر العالمي لسياسة ترامب التجارية

السياسة التجارية في عصر ترامب لها تأثير منتظم على الهيكل الاقتصادي العالمي والاستقرار المالي. ويعتقد الخبراء أن أمريكا تفرض تعريفات جمركية عالية على الصين، سوف تجعل من نمو التجارة العالمية في السلع الأساسية تتباطأ إلى حد كبير. وقد وصلت التجارة بين الصين وأمريكا في السلع في وقت قصير إلى "صفر" تقريبًا.

تاريخيًا، مثل هذه الانقطاعات التجارية على نطاق واسع نادرة جدًا، لا سيما بالنظر إلى حجم التجارة الكبير بين الصين والولايات المتحدة. وقد حذرت المديرة العامة لمنظمة التجارة العالمية السيدة نغوزي أوكونجو إيويالا من أن الانكماش في التجارة العالمية يمكن أن يتداع على نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي، مما يؤثر على الأسواق المالية، ولا سيما في البلدان النامية. ما هو أكثر من ذلك، إذا حدث فك الارتباط الاقتصادي بين بكين وواشنطن ستزيد من تجزئة النظام الاقتصادي العالمي على طول الحدود الجغرافية.

تشير تقديرات منظمة التجارة العالمية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي من المرجح أن ينخفض بنسبة ٧ في المائة على المدى الطويل إذا كانت التجارة بين البلدين انخفضت بنسبة ٨١ ٪ (٩١ ٪ في حال دون إعفاء). وقد أشار أيضًا كبار المسؤولين السابقين في صندوق النقد الدولي إلى أن "النظام التجاري التقليدي القائم على القواعد" تبدّل حاليًا بعدم اليقين القائم على المعاملات. تعطل الحرب التجارية أيضًا سلسلة التوريد العالمية، وتخفض الكفاءة التجارية. ووفقًا للتقارير فإن حرب التعريفات الجمركية في الولايات المتحدة ٢٠١٨-٢٠١٩ م، قد أحبطت نمو الصادرات في البلاد، واضطرت بعض الأجزاء من سلسلة التوريد العالمية إلى إعادة هيكلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) توقع أن النمو الاقتصادي العالمي سيتباطأ بسبب الاحتكاك التجاري، ومن المتوقع أن يكون فقط حوالي ٢,٣ ٪ في عام ٢٠٢٥م، وعموما، فإن سياسة ترامب التجارية أدى إلى تراجع قواعد التجارة الدولية، وزيادة عدم اليقين في النمو الاقتصادي العالمي.

تداعيات الحرب الجمركية على دول العالم والأقاليم

تختلف تأثير سياسة ترامب التجارية على مختلف البلدان.

يرى زعماء أوروبيون إمكانية إنشاء تحالف أمني منفصل عن "الناتو" إذا فقد الأخير موثوقيته ولا تزال النقاشات افتراضية

أما دول مجلس التعاون الخليجي، فمن ناحية، إذا كان الطلب العالمي يضعف سوف يُخفّض أسعار النفط، التي تؤثر على الاقتصادات التي تعتمد على صادرات النفط. من ناحية أخرى، تشديد التعاون الاقتصادي مع الصين سيجلب أيضًا فرصا جديدة. إذ ذُكرت أن السعودية وغيرها قد بدأت في استكشاف عن اعتماد الرنمينبي لتسعير بعض صادرات النفط لتجنب مخاطر الدولار، مما يعكس التكيف الاستراتيجي من البلدان المنتجة للنفط في الشرق الأوسط. بالنسبة لاقتصادات الأسواق الناشئة التي تعتمد أساسًا على التصدير، الحرب التجارية يمكن أن يكون لها تأثير مزدوج: من ناحية، قد تواجه تقلص أسواق التصدير وانخفاض الثقة في الاستثمار.

ومن ناحية أخرى، بعض البلدان قد تحصل على فرصة جديدة في التجارة بين بكين وواشنطن. على سبيل المثال، فإن منظمة التجارة العالمية تشير إلى أن التعريفات الأمريكية تجاه الصين أدى إلى نقل بعض المنسوجات والمنتجات الكهربائية من الصين إلى المكسيك، وجنوب شرق آسيا، والشرق الأوسط وغيرها من الأسواق. وعمومًا، فإن الضغوط التجارية العالمية على الاقتصادات الناشئة، لذلك قد خفض البنك الدولي والوكالات الدولية توقعات النمو في الاقتصادات الناشئة، خوفًا من أن التباطؤ العالمي العام سوف يؤثر على الطلب الخارجي والاستقرار المالي في الاقتصادات الناشئة.

وعلاوة على ذلك، فإن حساسية الأسواق المالية للمخاطر التجارية تزيد أيضًا من مخاطر تقلب أسعار السلع الأساسية وأسعار الصرف. وباختصار، فإن سياسات ترامب التجارية قد أدت إلى إعادة هيكلة سلاسل التوريد العالمية وعدم الثقة في الأسواق، والأسواق الناشئة والاقتصادات الموجهة نحو التصدير ستتعرض للخسارة.

خاتمة

سلسلة من القرارات التي اتخذتها إدارة ترامب ضد الصين خلال فترة ولايته الثانية، من فرض التعريفات الجمركية إلى الحصار التكنولوجي، قد أحدثت تغييرات عميقة في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والولايات المتحدة والتجارة العالمية. هذه التدابير قد أضعفت نمو التجارة الثنائية بين الصين وأمريكا، ولكن في الوقت نفسه لا يمكن أن "تُعوّض" العجز التجاري في أمريكا، بل على العكس من ذلك، فإن أمريكا والصين تتعرضان للضرر الاقتصادي. الدوافع وراء حمائية ترامب التجارية تشمل ليس فقط التعامل مع الضغوط السياسية المحلية ودعم انتعاش صناعة التصنيع، ولكن أيضًا النظر في المنافسة الاستراتيجية وقمع صعود الصين.

مستقبل العلاقات الصينية ــ الأمريكية في مجال التجارة لا تزال مليئة بالتحديات، من الصعب تحقيق تخفيف كبير في المدى القصير، ومن المرجح أن السيطرة على الاحتكاك التجاري تعتمد على المفاوضات المحلية. وفي مواجهة الضغوط الأمريكية، ستواصل الصين تعزيز الإصلاحات الهيكلية وتنويع الأسواق والاستفادة من التعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب العالمي، في حين تسريع عملية تدويل الرنمينبي للحد من الاعتماد على الدولار.

من منظور عالمي، إن سياسة ترامب التجارية في الاقتصاد العالمي تشكل صدامات وعواقب بعيدة المدى على النظام التجاري. وينبغي للبلدان أن تكون أكثر يقظة من سلسلة من الآثار الناجمة عن الاحتكاك التجاري، وتعزيز تحرير التجارة والتعاون المتعدد الأطراف، من أجل الحفاظ على النمو العالمي والاستقرار المالي. في كلمة واحدة، في عصر جديد من التعايش بين المنافسة والتعاون بين الدول الكبرى، تصبح الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة أكثر تعقيدًا، وتشكل تحديات وفرص لتسريع التحول للاقتصاد الصيني. على الصعيد العالمي، فإنه سيتم اختبار المرونة والقدرة على التكيف من النظام الاقتصادي والتجاري الدولي.

* أمين عام مركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية، بروفسور جامعة شنغهاي للدراسات الدولية -الصين

تسونامي ترامب الاقتصادي وتعزيز التحالفات الشرقية

التعريفات الأمريكية تخلق فرصًا للدول العربية أكثر من انعكاسها في صورة أزمة

في الثانى من أبريل فجر الرئيس ترامب ما أطلق عليه البعض "قنبلة نووية اقتصادية"، فيما اعتبره البعض الآخر "تسونامى اقتصادى" بدأ بكندا والمكسيك والصين قبل أن يغطى العالم، وذلك بفرضه رسوم جمركية على معظم دول العالم، طالت الحلفاء قبل المتنافسين. ورغم أن هدف ترامب تمثل في حماية الصناعة المحلية، ومواجهة ما وصفه بالخلل التجاري غير العادل، والأخذ بمبدأ المعاملة بالمثل، وتحفيز الإنتاج الوطني واستعادة الاقتصاد الأمريكى لعصره الذهبي عندما كان ينتج لنفسه وحلفائه، ولذا أسماه "يوم التحرير"، فإن التعريفات خلقت ضغطاً على الشركات الأمريكية التي تعتمد على الاستيراد من الخارج، مما دفعها إلى تخزين مفرط للسلع قبل زيادة التعريفات، أدى إلى تراجع في النشاط الاقتصادي وانكماش الاقتصاد، وأظهرت بيانات وزارة التجارة الأمريكية أن الناتج المحلي الإجمالي قد انكمش للمرة الأولى منذ عام ٢٠٢٢ بنسبة ٠,٣٪ في الربع الأول من العام الجارى، فيما أُطلق عليه "ركود ترامب".

د. نورهان الشيخ

ورغم أن إدارة ترامب أصرت على أن الانكماش "مؤقت وتقني" وأنه يعود لإدارة الرئيس السابق جو بايدن، فإن للتعريفات وتأثيراتها على الاقتصاد الأمريكى، أكبر الاقتصادات عالمياً، تداعيات تطال العالم أجمع، يمكن إيجازها في الآتى.

أولاً: تغييرات هيكلية في الاقتصاد العالمي ومخاطر انكماش:

تنذر السياسات الحمائية لترامب بتحولات هامة في النظام الاقتصادي العالمي، أهمها

تقويض منظمة التجارة العالمية وتراجع دورها العالمي:

تمثل التعريفات الجديدة انتكاسة وتدمير لنظام التجارة الحرة الذي قادته الولايات المتحدة نفسها منذ الحرب العالمية الثانية خاصة وأنها صادرة من أكبر اقتصاد عالمي ومن الدولة التي أسست للمنظمة ونظمها. فقد شكلت تعريفات ترامب تغيير هيكلى في نظم التجارة العالمية التى استقرت على مدى ما يقرب من ثمانية عقود منذ اعتماد واشنطن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، المعروفة اختصارًا بـ "الجات"، أساسًا لتنظيم التبادل التجاري بين الدول عام ١٩٤٧م والتي تطورت بدعم أمريكي إلى منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥م، وضمت ١٦٦ دولة حتى أغسطس ٢٠٢٤م، أي غالبية دول العالم، بهدف ترسيخ مبادئ تحرير التجارة العالمية وخفض القيود الجمركية، والفصل في المنازعات والدعاوى المتعلقة بذلك. ولعبت المنظمة على مدى العقود الثلاثة الماضية دوراً محورياً في دعم حرية التجارة وفتح الأسواق وتعزيز الاعتماد المتبادل بين الدول. ودعمت واشنطن انضمام الصين إلى المنظمة عام ٢٠٠١م، وقبلت انضمام روسيا عام ٢٠١٢م، رغبة في صهر الدولتين ضمن هذا التيار العالمي، الذي أصبح لا يخدم المصالح الأمريكية من وجهة نظر ترامب مما يمثل ضربة قاسمة للمنظمة.

مخاطر التباطؤ والانكماش للاقتصاد العالمي:

في تقرير أصدرته منظمة التجارة العالمية في ١٦ أبريل توقعت انخفاضًا حادًا في التبادلات العالمية وتفاقم حالة عدم اليقين التي تُهدد بإبطاء النمو العالمي، واتجاه تجارة السلع العالمية نحو الانخفاض بنسبة ٠,٢٪ هذا العام، خاصة وإن القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثرًا بفعل القرارات الأمريكية تتضمن مدى

خلافًا لما توقعه ترامب بهرولة الصين للتفاوض أبدت بكين جاهزية رد الفعل واتخذت خطوات تصعيدية وعدم اكتراث

واسع من صناعة الصلب والألومنيوم والسيارات إلى البترول والأدوية والرقائق والألكترونيات والزراعة والأخشاب وحتى صناعة النبيذ. إن استمرار التعريفات الأمريكية واتخاذ الدول الأخرى تدابير جوابية انتقامية سيؤدى على الأرجح إلى إضعاف قوة الاقتصاد العالمي الذي تعافى بالكاد من ارتفاع التضخم بعد جائحة كورونا، والمثقل بالديون، والذي يواجه مخاطر الصراعات الجيوسياسية، وما يرتبط بها من اضطراب سلاسل التوريد وارتفاع أسعار آلاف السلع حول العالم.

خريطة جديدة للشراكات التجارية:

الصيغة الأميركية الجديدة تُحدد التعريفات الجمركية الأمريكية على واردات أي دولة بما يعادل العجز التجاري الأمريكي مع تلك الدولة مقسومًا على وارداتها منها أو ١٠٪، أيهما أعلى وهي معادلة جديدة تجاوزت الصيغة التي اعتمدتها واشنطن سابقًا كعضو في منظمة التجارة العالمية، والتي تقوم على فرض نفس معدل التعرفة الجمركية على جميع شركائها التجاريين، بغض النظر عن المعدلات المتبعة من قبلهم. وعلى حين يرى ترامب أن التعريفات التى فرضها عادلة وتحقق التوازن في علاقة الولايات المتحدة مع شركائها، فإن الشركاء يرونها مجحفة ومهددة لمصالحهم، الأمر الذي قد يدفعهم لتطوير شراكات بديلة تبرز معها خريطة جديدة لحركة التجارة العالمية نتيجة التوترات التى خلقتها سياسات ترامب الحمائية بين واشنطن وشركائها الرئيسيين، كندا والمكسيك والاتحاد الأوروبى والصين. وتتمتع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بأكبر علاقة تجارية في العالم، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما ١,٦ تريليون يورو (١,٧ تريليون دولار) من السلع والخدمات في عام ٢٠٢٣م، أي ما يقرب من ٣٠٪ من حجم التجارة العالمية. وقد تدفع التعريفات الأمريكية، البالغة ٢٠٪ على الاتحاد الأوروبى، الأخير إلى تطوير التجارة مع كندا والصين، خاصة وأن الصين رحبت بإجراء مباحثات وتطوير التعاون مع الاتحاد الأوروبي، وتبحث كندا في إمكانية توسيع التبادلات مع الاتحاد الأوروبي لكونه شريك أكثر موثوقية من الولايات المتحدة.١

تداعيات التعريفات على أمريكا لا تقل عن الصين فحجم التبادل التجاري بينهما ٧٠٠ مليار دولار واستثمارات الصين في أمريكا ١,٤ تريليون

وحتى في حال استمرار الشراكة مع الولايات المتحدة فإنها ستكون على أسس جديدة، ومثال ذلك الاتفاق الذي أعلن عنه ترامب يوم ٨ مايو مع بريطانيا. وتُعد بريطانيا تاسع أكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة، حيث وصل حجم التجارة الثنائية بين البلدين حوالي ١٤٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٤م، وفقًا لمكتب الإحصاء الأمريكي. وقد وصف ترامب، الاتفاق مع بريطانيا بأنه اتفاق "كامل وشامل". ويُلغي الاتفاق الضرر الناجم على بريطانيا عن ثلاث رسوم فرضها ترامب خلال أشهره الأولى في السلطة حيث سيتم تخفيض الرسوم الجمركية الأمريكية على السيارات من ٢٧,٥٪ إلى ١٠٪ على ١٠٠ ألف سيارة بريطانية الصنع سنويًا، وسيتم إلغاء الرسوم الجمركية على الصلب والألومنيوم تمامًا. كما يمنح الاتفاق كل دولة حصة معفاة من الرسوم الجمركية على ١٣ ألف طن متري من صادرات لحوم البقر، كما تحصل الولايات المتحدة على وصول أفضل إلى السوق البريطاني للإيثانول. كما اتفق البلدان على مزيد من العمل على قوانين التكنولوجيا وإنتاج الأفلام حيث لم تتغير ضريبة الخدمات الرقمية البريطانية على شركات التكنولوجيا العملاقة، كما لم يُتطرق إلى تهديد ترامب الأخير بفرض رسوم جمركية على الأفلام المنتجة خارج أمريكا حيث تفتخر بريطانيا بصناعة أفلام كبيرة وتقدم إعفاءات ضريبية تشجع العديد من الشركات الأمريكية على تصوير إنتاجها في استوديوهات مثل باينوود وشيبرتون. مما يعني أن هناك الكثير من العمل المتبقي، وهو ما أكده محافظ بنك إنجلترا، أندرو بيلي، الذي اعتبر الاتفاق جيد، لكن الرسوم الجمركية على معظم صادرات السلع البريطانية إلى الولايات المتحدة لا تزال أعلى مما كانت عليه، مما قد يؤدي إلى انكماش الاقتصاد البريطاني بنحو ٠,٣٪ على مدى ثلاث سنوات.

ثانياً: التداعيات على الصين:

تبدو الصين أكثر استعداداً لتعريفات ترامب، فقد اعتادت بكين على مثل هذه الإجراءات خلال فترة رئاسته الأولى، التي شهدت تصعيداً وحربًا تجارية في مواجهتها انتهت بالتوصل إلى اتفاق بينهما قبيل رحيل ترامب عن البيت الأبيض في يناير ٢٠٢٠م، اعتبره تاريخي، تعهدت الصين بمقتضاه بشراء بضائع أمريكية إضافية بقيمة ٢٠٠ مليار دولار خلال العامين التاليين، كما تضمن بنودًا تتعلق بحماية الملكية الفكرية استجابة للمطالب الأمريكية. ومن جانبها وافقت واشنطن على عدم زيادة الضرائب الجمركية العقابية المفروضة على الصين. ويبدو أن هذا الاتفاق لم يكن سوى هدنة مؤقتة في خضم الحرب التجارية المستعرة بينهما في سياق تنافس اقتصادي واستراتيجي ضاقت به الأرض ليصل عنان الفضاء. ويمكن بلورة خطوات بكين الجوابية على تعريفات ترامب في محورين أساسيين يمثلان استراتيجية متكاملة ومعدة جيداً.

التصعيد مع الانفتاح على مفاوضات متوازنة مع واشنطن:

خلافاً لما كان يتوقعه ترامب من أن تؤدي التعريفات التى فرضها إلى هرولة الصين للتفاوض مع واشنطن، أبدت الصين جاهزية في رد الفعل، واتخذت خطوات تصعيدية وبدت غير مكترثة بالقدر الذي كان يأمله. فقد أكد الرئيس الصيني، شي جين بينج، في أول تعليق علني له على الموضوع، أن بلاده "ليست خائفة" من تصاعد الصراع التجاري مع الولايات المتحدة، وأنه "لا رابح في حرب الرسوم الجمركية، وأن معارضة الولايات المتحدة للعالم لن تؤدي إلا إلى العزلة الذاتية"، وأنه "لأكثر من ٧٠ عامًا، اعتمدت تنمية الصين على الذات والعمل الجاد ولم تعتمد قط على هبات الآخرين، ولم تخش قط أي قمع ظالم، وبصرف النظر عن كيفية تغير البيئة الخارجية، ستظل الصين واثقة، ومُركزة على إدارة شؤونها الخاصة بكفاءة".

وقد حملت كلمات الرئيس الصينى رسائل قوية لواشنطن تم ترجمتها على الفور إلى حزم جوابية تصعيدية من الرسوم الجمركية، فقامت لجنة التعريفات الجمركية بمجلس الدولة الصيني برفع التعريفات الجمركية على الواردات الأمريكية إلى ١٢٥٪ رداً على رفع واشنطن التعريفات على الواردات الصينية من ٣٤٪ إلى ٨٤٪ ثم ١٠٤٪ وصولاً إلى ١٤٥٪. وأكدت بكين على

التعريفات تعمق شراكة بكين وموسكو على المستوى الثنائي وفي إطار "بريكس" رغم أن روسيا ليست معنية بالتعريفات

لسان المتحدث باسم مجلس الدولة الصيني أن فرض الولايات المتحدة المتتالي للتعريفات الجمركية المرتفعة بشكل مفرط على الصين مجرد لعبة أرقام، دون أي أهمية اقتصادية حقيقية، وإنها تكشف فقط عن استخدام الولايات المتحدة للتعريفات الجمركية كأداة للتنمر والإكراه، مما يحولها إلى مزحة، وأنه إذا استمرت الولايات المتحدة في الإضرار بشكل كبير بمصالح الصين، فستتخذ الصين تدابير مضادة بحزم وتقاتل حتى النهاية.

والواقع أن تداعيات التعريفات على الولايات المتحدة لا تقل عن نظيرتها على الصين، ويبلغ حجم التبادل التجاري السنوي بين البلدين حوالي ٧٠٠ مليار دولار، بينما تُقدّر استثمارات الصين في المحافظ الأمريكية بنحو ١,٤ تريليون دولار، ومن ثم فإن البلدين متضررين من التعريفات.

فهناك تراجع في مؤشر التوظيف الصناعي داخل المصانع المعدة بضائعها للتصدير في الصين، الأمر الذي يعكس خفض الإنتاج وتسريح العمال ورغم أن الحكومة الصينية لم تعلن رسمياً عن وجود تباطئ في الناتج المحلي الإجمالي إلا أن التقديرات تشير إلى أن الاقتصاد الصيني ربما يعاني من انكماش قادم. كذلك تواجه الشركات الأمريكية ارتفاعاً في أسعار الواردات وتكاليف الإنتاج، وبدأت الكثير منها توجيه حركة الشحن نحو آسيا غير الصينية وتحويل سلاسل الإمداد إلى دول بديلة مثل الهند وفيتنام مما يعيد رسم خريطة الشحن البحري لكنه يتم ببطء ويكلف الاقتصاد الأمريكي كثيراً خصوصاً في الموانئ التي كانت تعتمد على الواردات الصينية والتى تشهد انخفاضًا ملحوظًا في النشاط وتراجع التوظيف المحلي، وانخفاض حاد في حجوزات الحاويات المتجهة إلى الولايات المتحدة بنسبة ٤٥٪، ويعد ميناء لوس أنجلوس، الذي يستقبل الحصة الأكبر من البضائع القادمة من الصين، من بين الموانئ الأمريكية الأكثر تضرراً، ويشمل ذلك موانئ أخرى على الساحل الغربي للولايات المتحدة، والتي تعتمد بشكل كبير على التجارة مع الصين.

في ضوء ما تقدم، جاءت المبادرة الأمريكية بدعوة الصين للمفاوضات، واقترح ترامب للمرة الأولى فرض رسوم جمركية بنسبة ٨٠٪ على السلع الصينية واعتبر أن ذلك "يبدو مناسبًا". وقد عُقدت المفاوضات بين البلدين في جنيف يومي ١٠ و١١ مايو، بقيادة نائب رئيس مجلس الدولة الصيني خه لي فنج ووزير الخزانة الأمريكي سكوت بيسنت، لنزع فتيل التصعيد والحرب التجارية بينهما وما تؤدى إليه من اضطرابات في الاقتصاد العالمي.

وقد حاولت كل دولة إظهار أنها في موقف تفاوضي أقوى، وتسعى واشنطن إلى خفض العجز التجاري مع بكين وإقناع الصين بالتخلي عما تقول الولايات المتحدة إنه نموذج اقتصادي يعتمد على زيادة التصدير بشكل كبير مقارنة بالاستيراد، وبالإسهام بشكل أكبر في الاستهلاك العالمي، وهو تحول يتطلب إصلاحات محلية تثير حساسية سياسية لدى الصين التى تتصدى لما تعتبره تدخلاً خارجيًا، وتطالب واشنطن بخفض الرسوم الجمركية، والحصول على إعفاء لمدة ٩٠ يومًا من الرسوم الجمركية الأمريكية أسوة بدول أخرى، وتوضيح السلع التي تريد من الصين زيادة مشترياتها منها ومعاملتها كند لها على الساحة العالمية.

ومع ختام اليوم الأول للمباحثات أكد ترامب على منصته الاجتماعية "Truth Social" أن الاجتماع، الذي استمر لأكثر من عشر ساعات، كان جيد للغاية وأنه تم الاتفاق على الكثير، وأن المفاوضات كانت وديةً وبناءةً لإعادة ضبط العلاقات. كما أكد وزير الخزانة الأمريكي بأن الولايات المتحدة والصين "لديهما

التداعيات على الدول العربية تتوقف على إدارة كل دولة للأزمة والتعاطي معها بإيجابية والتحرك السريع بخطط جيدة

يدفع الصراع التجاري بكين لتوسيع تجارتها مع أسواق أخرى إذ هبطت صادراتها لأمريكا بـ ٢١٪

مصالح مشتركة"، وأن الرسوم الجمركية الباهظة التي فرضتها الدولتان ليست "قابلة للاستمرار"، مما يؤشر إلى انفراجه مأمولة للأزمة.

تعزيز الشراكات التجارية وتوظيفها للنفاذ للسوق الأمريكي:

يدفع الصراع التجاري بكين إلى توسيع نطاق تجارتها مع أسواق أخرى، إذ هبطت صادراتها إلى الولايات المتحدة بنسبة ٢١٪، وأظهرت بيانات التجارة التي نُشرت يوم ٩ مايو ارتفاع الشحنات من الصين إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة ٨٪ الشهر الماضي. ورغم كون اليابان وكوريا الجنوبية من حلفاء واشنطن التقليديين فإنهما يتجهان نحو مزيد من التقارب الاقتصادي والتجاري مع الصين، وفي ٣٠ مارس عقد وزراء تجارة الدول الثلاث أول حوار اقتصادي بينهم منذ خمس سنوات، لبحث آليات تسهيل التجارة الإقليمية واتفاقية التجارة الحرة بين كوريا الجنوبية واليابان والصين.

يضاف إلى ذلك تعزيز الشراكات القائمة مع دول جنوب شرق آسيا، والدفع للانتهاء من المفاوضات الجارية لتحديث اتفاقية التجارة الحرة بين رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) والصين. في هذا السياق قام الرئيس الصيني، شي جين بينج، بزيارة كل من فيتنام وكمبوديا وماليزيا، لدعم الشراكة مع الدول الثلاث وتعزيز التنسيق والتعاون للتصدى للتعريفات الأمريكية حيث تعاني الدول الثلاث من رسوم ترامب (كمبوديا ٤٩٪، فيتنام ٤٦٪، ماليزيا ٢٦٪)، ولكنها تظل أقل كثيراً مقارنة بالصين (١٤٥٪). وخلال زيارته لفيتنام يوم ١٤ أبريل، تم توقيع ٤٥ وثيقة للتعاون الثنائي منها مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون بين مجلس الصين لتعزيز التجارة الدولية وغرفة التجارة والصناعة الفيتنامية، التي تصدر شهادات منشأ السلع على النحو الذي سيسمح بتصدير المنتجات الصينية للولايات المتحدة كمنتجات فيتنامية. وتُعد فيتنام مركزاً صناعياً وتجميعياً رئيسياً في جنوب شرق آسيا، حيث تأتي معظم وارداتها من الصين، بينما تعد الولايات المتحدة سوق التصدير الرئيسي لها، وتشكل مصدراً مهماً للإلكترونيات والأحذية والملابس للولايات المتحدة. وتُظهر بيانات الجمارك الفيتنامية أن هانوي استوردت من بكين في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام بضائع بقيمة نحو ٣٠ مليار دولار، بينما بلغت صادراتها إلى واشنطن ٣١,٤ مليار دولار.

الارتكاز على بريكس:

ستؤدى التداعيات المرتبطة بالتعريفات الأمريكية إلى تعميق الشراكة بين بكين وموسكو على المستوى الثنائي وفي إطار مجموعة بريكس. ورغم أن روسيا ليست معنية بالتعريفات لأنه لا يوجد تبادل تجارى مع واشنطن بالنظر للعقوبات المفروضة عليها، إلا إن إحداث تغييرات هيكلية في النظام الاقتصادي العالمي هدف مشترك للصين وروسيا. وعلى حين هزت تعريفات ترامب من صورة الولايات المتحدة كشريك، فإنها تعزز الثقة وتدعم الإقبال وتوسيع قاعدة المشاركة العالمية في الإجراءات والسياسات التي تطرحها البلدان. فعلى مدى عقد ونصف عملت بكين وموسكو على كسر الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي، والتحول إلى نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر عدالة وتوازنًا للأغلبية العالمية من خلال مدى واسع من الإجراءات من أهمها التعامل بالعملات الوطنية وإنهاء هيمنة الدولار على المعاملات التجارية والمالية، وتطوير نظم بديلة للتحويلات المالية لنظام سويفت وغيرها. وتشجع إجراءات ترامب الصين وروسيا على مزيد من الدفع بهذه السياسات وجذب المزيد من الدول للانضمام إلى هذا التيار العالمي خاصة دول الجنوب.

ثالثاً: تحديات وفرص للدول العربية:

من الصعوبة بمكان تحديد تداعيات التعريفات الأمريكية على كل الدول العربية نتيجة تفاوت هذه التعريفات من دولة عربية لأخرى، فقد تصدرت سوريا القائمة بأعلى نسبة رسوم (٤١٪)، ثم العراق (٣٩٪)، وليبيا (٣١٪)، والجزائر (٣٠٪)، وتونس (٢٨٪)، إلا إن غالبية الدول العربية ومنها دول الخليج تواجه تعريفات في حدود ١٠٪، ومن ثم فإنه ليس هناك تأثيرات واحدة

على كل الدول. كما إن معظم الدول العربية غير معنية بهذه التعريفات كثيراً حيث إن الصادرات العربية للولايات المتحدة، باستثناء النفط، ليست بالحجم الكبير مقارنة بالواردات الأمريكية. وتم إعفاء واردات النفط والغاز والمنتجات المكررة من الرسوم الجمركية الجديدة التي فرضها ترامب استجابة لقطاع النفط الأمريكي، الذي عبر عن قلقه من تأثيرها على تدفقات النفط والغاز، وما قد يترتب على ذلك من زيادة التكاليف، بدءًا من النفط الخام الكندي الذي يغذي مصافي الغرب الأوسط، وصولاً إلى شحنات البنزين والديزل الأوروبية التي تُنقل إلى الساحل الشرقي.

في هذا السياق، فإن الأعم الأغلب سيكون تأثير تعريفات ترامب على الدول العربية بشكل غير مباشر، وفي إطار الصدى العالمي للقرارات الأمريكية، فالتداعيات السابق الإشارة إليها على الاقتصاد العالمي ستطول حتماً كل دول العالم ومنها الدول العربية بدرجات وتداعيات متفاوتة، وهناك دول ستعاني أكثر من هذه التعريفات خاصة وأنها منهكة اقتصادياً بالفعل وفي مقدمتها سوريا.

ولكن رغم ما تخلقه التعريفات الأمريكية من تحديات فإنها لا تخلو من الفرص لعدد من الدول العربية خاصة تلك ذات الرسوم المنخفضة، فقد أعلن ترامب استعداده لتوسيع نطاق استراتيجيته التفاوضية بشأن الرسوم الجمركية لتشمل الدول العربية، وقد يكون للتعريفات الأمريكية جانباً إيجابياً يفتح الآفاق أمام فرص جديدة في السوق، فالمصانع الأمريكية التي كانت تصنع منتجاتها في الصين، ستبحث عن دول بديلة. وينطبق الأمر ذاته، على الصين، التي ستبحث عن أماكن أخرى تُصنع فيها منتجاتها وتصدرها للولايات المتحدة بشكل غير مباشر عبر دول تنخفض فيها نسبة الجمارك الأمريكية المفروضة. هذا إلى جانب ما توفره الرسوم الأمريكية من إمكانات تصديرية لبعض الدول العربية في ظل نسبة تعريفتها الجمركية المنخفضة، عبر طرح منتجاتها بالسوق الأمريكي بأسعار منافسة مع مراعاة معايير الجودة العالية.

ومن ثم يتوقع أن تخلق التعريفات الأمريكية فرصاً للدول العربية أكثر من انعكاسها في صورة أزمة، على الرغم من تأثر المنطقة العربية بالاقتصاد العالمي ككل. ويتوقف الأمر على مدى نجاح كل دولة في إدارة الأزمة والتعاطي معها بإيجابية واستباقية، والتحرك السريع بخطة جيدة على المحاور الثلاثة السابقة بالتوازي: التفاوض مع واشنطن، جذب الشركات الأمريكية والصينية، وزيادة الصادرات للسوق الأمريكي.

* أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة.

مؤشرات الحرب التجارية: الرسوم الانتقامية وسلاسل التوريد وشلل منظمة التجارة

رفع الجمارك يوفر فرصًا لمصر شريطة تجاوز ٨ تحديات وتنويع الشراكات مع إفريقيا ودول البريكس

تُعد الولايات المتحدة والصين القوتين الاقتصاديتين الأكبر في العالم، حيث يمثلان معًا نسبةً ضخمة من الاقتصاد العالمي، مما يجعل أي اضطراب في علاقتهما الاقتصادية، كالحرب التجارية، ذا أثر بالغ على الاقتصاد الدولي بأسره. يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة حوالي ٣٠,٥ تريليون دولار، ما يمثل نحو ٢٨,٨٪ من الناتج العالمي الإجمالي، بينما يبلغ الناتج المحلي للصين حوالي ١٩,٢ تريليون دولار، عام ٢٠٢٤م، أي ما يقارب ١٨,٢٪ من الاقتصاد العالمي، غير أن الصين تتفوق على الولايات المتحدة من حيث الناتج حسب تعادل القوة الشرائية (PPP) بقيمة ٤٠,٧ تريليون دولار مقابل ٣٠,٥ تريليون دولار للأمريكي. كما أن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى عالميًا من حيث الواردات بنسبة ١٣,٥٪ من إجمالي واردات العالم، بينما الصين هي أكبر مصدر عالمي للسلع بنسبة ١٤,٧٪ من إجمالي الصادرات العالمية.

أ.د. نجوى سمك

١- الحرب التجارية بين الكبار: حجم الاقتصاد الأمريكي والصيني على المستوى العالمي

تمتلك الدولتان أكبر الأسواق المالية في العالم، إذ تصل القيمة السوقية لأسواق الأسهم الأمريكية إلى ٥٠ تريليون دولار، مقابل ١٢ تريليون دولار في الصين. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء الوارد أو الصادر، يتدفق بكثافة في كلا الاتجاهين بين البلدين، مما يجعلهما محوريين في سلاسل الإمداد العالمية. فبلغت التدفقات الداخلة الولايات المتحدة، ٣١٠,٩ مليار دولار، مسجلة انخفاضًا بنسبة ٦,٤٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢م. والتدفقات الخارجة: بلغت ٤٠٤,٣ مليار دولار، بزيادة قدرها ١٠,٤٪ عن العام السابق. وبالنسبة للصين فإن التدفقات الداخلة شهدت انخفاضًا نادرًا، حيث تراجعت بنسبة ٥,١٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢م، لتصل إلى ٥٣٦,٩ مليار دولار. بينما بلغت التدفقات الخارجة: ٢٣٥,٩ مليار دولار، بزيادة قدرها ٦,٠٪ عن العام السابق.

تشير هذه الأرقام إلى أن الولايات المتحدة لا تزال الوجهة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر عالميًا، مدعومةً بسياسات تحفيزية مثل قانون خفض التضخم (Inflation Reduction Act) وقانون الرقائق الإلكترونية (Chips Act)، مما جذب استثمارات كبيرة في قطاعات التكنولوجيا والطاقة المتجددة. في المقابل، تواجه الصين تحديات متزايدة في جذب الاستثمارات الأجنبية، نتيجة للتوترات الجيوسياسية وارتفاع تكاليف الطاقة، مما أدى إلى تراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢ أبريل ٢٠٢٥ وإعلان الحرب

منذ عودت الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في يناير٢٠٢٥م، هدد وفرض سلسلة من التعريفات الجمركية الجديدة، تستهدف الشركاء التجاريين الرئيسيين للولايات المتحدة بدأت مع كندا والمكسيك، ثم فاجأ العالم في ٢ أبريل ٢٠٢٥م، بنظام تعرفة جديدة حيث طبق تعرفة إضافية أساسية بنسبة ١٠٪ على الواردات الأمريكية من جميع الدول وحوالي ٨٠ دولة ستواجه تعريفات جمركية أعلى تتراوح بين ١٠-٥٠٪، بناءً على الحسابات التي أجرتها الإدارة. سيبدأ تطبيق التعرفة الأساسية اعتبارًا من ٥ أبريل بينما ستدخل التعريفات التبادلية الأعلى حيز التنفيذ اعتبارًا من ٩ أبريل. وفقًا للبيت الأبيض، فإن الرسوم الجمركية تُفرض بناءً على السلطة

الرئاسية بموجب قانون سلطات الطوارئ الاقتصادية الدولية (IEEPA)، ولن تكون إضافية على الرسوم الجمركية الحالية المفروضة على الصلب والألمنيوم والسيارات.

جداول التعريفات الجمركية حسب الدول:

اعتبارًا من ٩ أبريل ٢٠٢٥م، نفذت أمريكا معدلات التعرفة التالية على الواردات من مختلف الدول والجدول التالي يوضح تصنيف الدول بناءً على تأثير جداول التعريفات الجمركية الأمريكية الأخيرة التي تم الإعلان عنها في أبريل ٢٠٢٥م. تُصنَّف الدول حسب معدلات التعريفات الجمركية المفروضة حسب درجة التأثير.

جدول رقم (١) تُصنيَف الدول حسب معدلات التعريفات الجمركية المفروضة حسب درجة التأثير.

الدولة	معدل التعرفة	ملاحظات
China	٣٤٪	بالإضافة إلى الرسوم الحالية بنسبة ٢٠٪، مما يؤدي إلى معدل فعلي يبلغ ٥٤٪. وأعلن في ٤/١٠ ٢٠٢٥/ وصولها إلى ١٤٥٪
Cambodia	٤٩٪	
Vietnam	٤٦٪	
Sri Lanka	٤٤٪	
Bangladesh	٣٧٪	
Thailand	٣٦٪	
Taiwan	٣٢٪	
Indonesia	٣٢٪	
Switzerland	٣١٪	
South Africa	٣٠٪	
Pakistan	٢٩٪	
India	٢٦٪	
South Korea	٢٥٪	
Japan	٢٤٪	
European Union	٢٠٪	
Israel	١٧٪	
Australia	١٠٪	على الرغم من الفائض التجاري، وليس العجز.
Ukraine	١٠٪	تتلقى العديد من الدول هذا المعدل الأساسي، باستثناء روسيا.
United Kingdom	١٠٪	أدنى معدل تعرفة تحصل عليه الدول، باستثناء ١٠٪ على روسيا وكوريا الشمالية.
Egypt	١٠٪	تشمل هذه التدابير جميع السلع المصرية، بما في ذلك تلك التي كانت تستفيد سابقًا من اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ).

ملاحظات:

الأحمر: تأثير شديد (الرسوم الجمركية ≥ ٣٠٪) النص للترجمة

البرتقالي: تأثير معتدل (رسوم بين ٢٠٪ و٢٩٪)

الأصفر: تأثير خفيف (رسوم بين ١٠٪ و١٩٪)

بالإضافة إلى ذلك، تم فرض رسوم جمركية بنسبة ٢٥٪ على جميع السلع المستوردة من أي دولة تستورد النفط الفنزويلي، وفقًا للأمر التنفيذي ١٤٢٤٥ الذي تم توقيعه في ٢٤ مارس ٢٠٢٥م.

أهداف تعليق التطبيق ٩٠ يومًا: تعديل سلاسل التوريد لأمريكا والتفاوض والسيطرة على التضخم وانخفاض النمو والتنسيق الدولي

مهلة التسعين يوماً

منح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب العالم فترة راحة مؤقتة من خلال تعليق تنفيذ ما يسمى بـ "الرسوم الجمركية المتبادلة" لمدة ٩٠ يومًا. جميع الدول استفادت من هذا الإجراء، باستثناء الصين، التي تصاعدت معها الحرب التجارية بفرض رسوم جمركية إجمالية بنسبة ١٤٥٪ بسبب عدم احترام الصين للأسواق العالمية. كما أوضح أنه سمح بوقف تطبيق الرسوم الجمركية المتبادلة لمدة ٩٠ يومًا وخفضها خلال تلك الفترة إلى ١٠٪ بأثر فوري بالنسبة إلى الدول الأخرى التي لم ترد على الرسوم الأمريكية، نظرًا إلى رغبة أكثر من ٧٥ دولة في التفاوض.

وأوضحت رئيسة المفوضية الأوروبية، في ٢٠٢٥/٤/١٠م، أن الاتحاد الأوروبي يريد منح فرصة للمفاوضات، وأن جميع الخيارات متاحة. لكن في الوقت نفسه، شددت على أن الأعمال التحضيرية للمزيد من الإجراءات المضادة مستمرة. حيث قد وافق الاتحاد الأوروبي، على أول جولة من الإجراءات الانتقامية ضد أمريكا، وكان من المقرر تنفيذها يوم ١٥ أبريل الجاري بتطبيق تعريفات بنسبة ٢٥٪ على واردات الصلب والألمنيوم من الاتحاد الأوروبي.

فهذا الاضطراب على الساحة التجارية الدولية يُعد إشارات قوية على حرب تجارية جديدة، أو على الأقل مرحلة من فك الارتباط الاستراتيجي، ومن مؤشرات الحرب

الرسوم الانتقامية: الصين والاتحاد الأوروبي والدول المتأثرة الأخرى يناقشون بالفعل الرسوم الانتقامية على السلع الأمريكية.

إعادة تنظيم سلسلة التوريد: تقوم الشركات بتعديل مصادرها بعيدًا عن الولايات المتحدة، مما قد يؤدي إلى تفتيت سلاسل القيمة العالمية.

شلل منظمة التجارة العالمية: مع تدفق النزاعات وقيام الولايات المتحدة بعرقلة قضاة المنظمة، تضعف حوكمة التجارة متعددة الأطراف.

٢-هدف الإدارة الأمريكية من تطبيق التعريفات الجمركية الجديدة ووقف تطبيقها ٩٠ يوماً.

استخدمت إدارة ترامب التعريفات الجمركية لتحقيق الأهداف التالية:

أداة التفاوض: ترى الإدارة أن التعريفات الجمركية وسيلة للضغط على الشركاء التجاريين خلال المفاوضات، فضلاً عن كونها ورقة مساومة محتملة.

أداة عقابية: الرغبة في تجنب الإفراط في استخدام العقوبات المالية كأداة للسياسة الاقتصادية القسرية، لأنهم يعتقدون أنها يمكن أن تحفز الدول على تقليل اعتمادها على الدولار الأمريكي. كبديل، تعتمد إدارة ترامب بشكل أكبر على الرسوم الجمركية لـ "معاقبة" أو "فرض عقوبات"، بما في ذلك القضايا غير التجارية. خاصة ضد الصين، لمواجهة هيمنتها المتزايدة في التكنولوجيا والصناعة.

أداة ضبط الاقتصاد الكلي: تستخدم إدارة ترامب أيضًا، التعريفات الجمركية لدعم مجموعة واسعة من الأهداف الاقتصادية الكلية: حماية الصناعات المحلية، مثل صناعة الصلب، من الممارسات التجارية غير العادلة وتشجيع التصنيع المحلي وتراجع العجز التجاري الأمريكي وأخيراً زيادة الإيرادات من الرسوم الجمركية.

هدف الإدارة الأمريكية من تعليق التطبيق ٩٠ يوماً

هناك تفسير استراتيجي وراء تأجيل تنفيذ التعريفات الجمركية الأمريكية الجديدة التي أعلنت لمدة ٩٠ يومًا، يتمثل في

تعديل سلاسل التوريد لشركات الولايات المتحدة

يعتمد العديد من الشركات التصنيع الأمريكية على المدخلات الصينية. التنفيذ المفاجئ سيضر بالمنتجين المحليين الذين لا يمكنهم تغيير المصادر بشكل فوري ولكن الفترة الزمنية الممنوحة تتيح لهم تخزين المدخلات.

دعوة للتفاوض أو المبادرات الدبلوماسية

تمنح هذه الفرصة الصين إمكانية الرد دبلوماسياً ربما للتفاوض، أو الانتقام، أو التهدئة، حيث إنها استراتيجية مألوفة في الدبلوماسية التجارية ألا وهي استخدام الوقت كوسيلة ضغط.

السيطرة على التضخم وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي

تنفيذ التعريفات الجمركية على الفور قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في السلع المستهدفة (مثل السيارات الكهربائية، البطاريات)، مما قد يؤدي إلى زيادة التضخم، وهو أمر محفوف بالمخاطر السياسية في بيئة ذات معدلات فائدة مرتفعة، فالتأجيل يساعد على تجنب القفزات المفاجئة في أسعار المستهلكين. ومنح الاحتياطي الفيدرالي الوقت لتقييم اتجاهات التضخم ومنع تدهور نمو الناتج المحلي الإجمالي المنخفض أصلاً.

التنسيق الدولي

هذا التأخير يمنح الولايات المتحدة الوقت للتنسيق أو على الأقل التواصل مع الحلفاء (مثل الاتحاد الأوروبي واليابان وكندا) الذين قد يتأثرون أو يشاركون في تدابير مماثلة ضد الصين.

٣-هل التاريخ يعيد نفسه؟

يذكرنا هذا المشهد تمامًا بقانون التعرفة الجمركية سموت-هولي، المعروف رسميًا بقانون التعرفة الجمركية للولايات المتحدة لعام ١٩٣٠م، فقد كان تشريعًا مهمًا يهدف إلى حماية الصناعات والمزارعين الأمريكيين وتشجيع استهلاك المنتجات المحلية من خلال فرض تعريفات جمركية عالية على السلع المستوردة. برعاية السيناتور ريد سموت، وتم توقيع القانون من قبل الرئيس هربرت هوفر في ١٧ يونيو ١٩٣٠م.

عقب ذلك إجراءات انتقامية: استجابت العديد من الحكومات الأجنبية بفرض تعريفات جمركية على السلع الأمريكية، مما أدى إلى انخفاض كبير في التجارة الدولية.

مما كان له آثار وخيمة على الاقتصاد الأمريكي والعالم كله وحدث الكساد العالمي الكبير وساهم انخفاض التجارة في تراجع الصادرات والواردات الأمريكية، مما زاد من تفاقم الركود.

وهكذا يُعد هذا السياق التاريخي مثالاً تحذيريًا على كيفية أن السياسات الحمائية تؤدي إلى إجراءات انتقامية وانخفاضات

أمريكا الوجهة الأولى عالميًا للاستثمار الأجنبي المباشر مدعومةً بسياسات تحفيزية كقوانين خفض التضخم والرقائق الإلكترونية

اقتصادية عالمية، ويبرز المخاطر المحتملة المرتبطة بالرسوم الجمركية العالية وحروب التجارة، أعقبها حرب عالمية ثانية مما يسلط الضوء على أهمية النظر في الآثار الاقتصادية الأوسع لمثل هذه السياسات.

٤-الأثر على الاقتصاد العالمي

النمو الاقتصادي: هناك الكثير من التقارير والتحليلات الدولية للتداعيات الاقتصادية للسياسات الجمركية الأمريكية الأخيرة وإمكانية تصاعدها إلى حرب تجارية عالمية، وتؤكد على التأثير السلبي لسياسات الرئيس الأمريكي الحمائية للتجارة الدولية والتي كان فقط ينوه بها قبل قرارات ٢ أبريل ٢٠٢٥م.

فتوقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي (يناير ٢٠٢٥م) نموًا عالميًا بنسبة ٣,٣٪ لكل من عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦م، مشيرًا إلى المخاوف بشأن التوترات التجارية وعدم اليقين في السياسات. وأوضح تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن البنك الدولي (يناير ٢٠٢٥م) أن معدل نمو الاقتصاد العالمي ثابت بنسبة ٢,٧٪ لعامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦م، مشيرًا إلى أن تصاعد التوترات التجارية قد يعيق النشاط الاقتصادي بشكل كبير وأشار تقرير آفاق الاقتصاد لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، (مارس ٢٠٢٥) إلى تراجع آفاق النمو العالمي ويؤكد أن تصاعد التوترات التجارية يشكل مخاطر كبيرة على الاستقرار الاقتصادي. وناقش تقرير الآفاق الاقتصادية الإقليمية الصادر عن البنك الدولي كيف أدت الاضطرابات التجارية، بما في ذلك تلك الناتجة عن تصعيد التعريفات الجمركية، إلى خسائر كبيرة في الإيرادات في قناة السويس، مما أثر على اقتصادات مثل مصر. وأشار تقرير "المخاطر والقدرة على التحمل في التجارة العالمية" (ديسمبر ٢٠٢٤م) كيف أثرت الاضطرابات التجارية الأخيرة، بما في ذلك تصعيد الرسوم الجمركية، على تدفقات التجارة الدولية والقدرة الاقتصادية على التحمل.

زيادة عدم اليقين والاضطرابات المالية: بعد أبريل ٢٠٢٥م، تحولت المخاوف بشأن السياق الاقتصادي العالمي وتأثير تغييرات السياسات التجارية إلى اضطرابات مالية كبيرة وتصحيحات حادة وخسائر كبيرة في الأسواق المالية تلت أسابيع من التقلبات التي ميزت الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٥م، مع ما يسمى بـ "مؤشر الخوف المالي" عند أعلى مستوى له منذ عام ٢٠٢٠م، بعد ذروتا عامي ٢٠٠٨ و٢٠٢٠م، - تزداد المخاوف من الركود في الولايات المتحدة، بينما تضيف التداعيات الدولية للتوترات الجمركية إلى قلق المستثمرين بشأن آفاق الاقتصاد العالمي.

هذا بالإضافة إلى تحليلات توضح الأثر السلبي المباشر على الاقتصاد الأمريكي الذي يقود العالم إلى الهاوية ، فقد رفعت جي بي مورغان احتمالات الركود في الولايات المتحدة إلى ٦٠ ٪ ارتفاعًا من ٤٠٪ بعد إعلان القرارات. البنوك الأخرى قد قامت أيضًا بتخفيض توقعاتها الاقتصادية بنفس الطريقة. ما يجعل هذه التوقعات أكثر خطورة هو أن الولايات المتحدة معرضة للانزلاق إلى نوع خاص من الركود وهو "الركود التضخمي" مما يعني وجود نمو راكد، وارتفاع التضخم، وارتفاع البطالة في الوقت نفسه.

تباطؤ ديناميكية التجارة في السلع: إن الزيادة في التجارة العالمية في أواخر عام ٢٠٢٤ وأوائل عام ٢٠٢٥م، كانت مدفوعة جزئيًا بالطلبات المتقدمة قبل فرض التعريفات الجمركية الجديدة. لذلك من المتوقع أن يتلاشى هذا الزخم و ينقلب على مدار العام مع دخول التعريفات الجديدة حيز التنفيذ.

ومن المؤشرات الدالة على ذلك انخفاض مؤشر الشحن بالحاويات الشامل في شنغهاي -وهو مقياس رئيسي لنشاط الشحن والتجارة الدولية -بنسبة ٤٠٪، ليصل إلى مستويات لم تصل لها منذ فترة ما قبل الجائحة، عندما كانت التجارة العالمية في البضائع بالفعل بطيئة. وهو ما يوضحه الشكل التالي.

شكل رقم (١) مؤشر البلطيق للشحن الجاف ومؤشر الشحن للحاويات

مؤشر البلطيق للشحن الجاف
مؤشر شنغهاي الشامل للشحن بالحاويات
المتوسطات الشهرية، تاريخ الأساس = ١,٠٠٠
أبريل ٢٠١٦ – مارس ٢٠٢٥

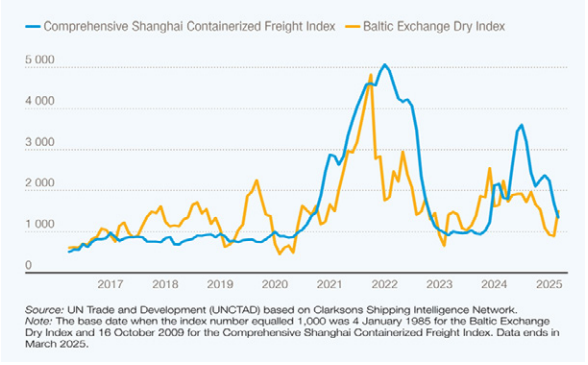

٥-تأثير المشهد التجاري العالمي على جمهورية مصر العربية

ميزان التجارة والحساب الجاري:

تتمتع مصر والولايات المتحدة بعلاقات اقتصادية مستقرة، ففي عام ٢٠٢٤م، احتلت الولايات المتحدة المرتبة الخامسة بين أكبر المستوردين من مصر والمرتبة الثالثة بين أكبر المصدرين إلى مصر. زادت صادرات الولايات المتحدة على مدى السنوات الخمس الماضية، إلى مصر بنحو ٣٠٪، مدفوعة بشكل رئيسي بزيادة في صادرات النفط. من ناحية أخرى، نمت الواردات الأمريكية من مصر بحوالي ١٨٪، مدفوعة بزيادة في صادرات الملابس والأسمدة والحديد والصلب. الفجوة في معدلات النمو بين الصادرات والواردات أدت إلى اتساع العجز التجاري لمصر، حيث ارتفع من ٢,٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٠م، إلى ٣,٣٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٤م، بمعدل نمو بلغ ٤١٪. وقد بلغت صادرات مصر إلى الولايات المتحدة في عام ٢٠٢٤م، ٢,٢٤١ مليار دولار. قد تخفض التعريفات الجمركية من تنافسية هذه الصادرات، مما قد يؤدي إلى انخفاض إيرادات التصدير وزيادة العجز التجاري.

إيرادات قناة السويس: حققت قناة السويس، وهي مصدر حيوي للعملة الأجنبية لمصر، إيرادات قياسية بلغت ٩,٤ مليار دولار في السنة المالية المنتهية في يونيو ٢٠٢٣م. تباطؤ التجارة العالمية بسبب تصعيد التعريفات الجمركية قد يقلل من حركة المرور والإيرادات في القناة، مما يؤثر سلبًا على ميزان الحساب الجاري.

حساب رأس المال والاستثمار الأجنبي:

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): يمكن أن تؤدي التوترات التجارية وعدم اليقين الاقتصادي إلى تثبيط المستثمرين، مما قد يؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر .

الاستثمارات في المحافظ: قد تؤدي زيادة النفور العالمي من المخاطر إلى تدفقات رأس المال من الأسواق الناشئة مثل مصر، مما يؤثر على احتياطيات النقد الأجنبي واستقرار العملة.

الأثر على الاقتصاد الكلي: دخول العالم في حالة كساد وركود تضخمي كما سبق أن أوضحنا سوف يضر بالاقتصاد المصري من انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدلات التضخم وتدهور قيمة الجنيه المصري.

٧-الفرص والتحديات لمصر:

الفرص مع الولايات المتحدة الأمريكية:

يمثل تنفيذ التعريفات الجمركية الجديدة من قِبل الولايات المتحدة فرصة واعدة لمصر لزيادة صادراتها إلى السوق الأمريكية، خاصة في قطاعات الملابس، والسجاد، والبلاستيك (باستثناء بعض المنتجات المدرجة في الملحق الثاني)، والزجاج. فعلى سبيل المقارنة، تصل التعريفات الجمركية المفروضة على دول منافسة إلى مستويات مرتفعة: ٤٦٪ على فيتنام ٣٧٪ على بنغلاديش ٣٤ ٪ على الصين ٢٦ ٪ على الهند ٢٠٪، بينما تخضع الصادرات المصرية فقط لتعرفة إضافية بنسبة ١٠٪. وتؤكد بيانات خريطة الإمكانيات التصديرية الصادرة عن مركز التجارة الدولية (ITC) وجود فرص تصديرية غير مستغلة لمصر في السوق الأمريكية في هذه القطاعات، تقدر بـ: ١٣ مليون دولار في الملابس ١٢ مليون دولار في السجاد، ٣٩ مليون دولار في الزجاج ٢٠٣ ملايين دولار في البلاستيك بالإضافة إلى ذلك، توجد فرص تصديرية واعدة في قطاعات أخرى، مثل الفواكه والمكسرات، حيث ارتفعت التعريفات المفروضة على كبار المصدرين مثل بيرو وتشيلي إلى ١٠٪، وهي النسبة ذاتها التي تُطبق على مصر، مما يعزز قدرتها التنافسية في هذا القطاع ويُتيح لها فرصة تصديرية تقدر بـ٢٢٠ مليون دولار.

الفرص مع الشركاء الآخرين:

تنويع الشراكات التجارية: يمكن لمصر استكشاف تعزيز العلاقات التجارية مع دول أخرى تأثرت بالرسوم الجمركية الأمريكية، مثل الصين وأعضاء الاتحاد الأوروبي. حيث يعد الاتحاد الأوروبي، الشريك التجاري الأكثر أهمية لمصر وقد شكل ٢٥٪ من حجم التجارة المصرية في عام ٢٠٢٣م، تعزيز الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين يمكن أن يخفف من تأثير تقليص التجارة مع الولايات المتحدة.

تجارة أقوى بين الجنوب والجنوب (العمق الإفريقي):

يمكن لمصر تعميق الروابط مع الاقتصادات الإفريقية التي تبحث عن بدائل للتجارة القائمة على الولايات المتحدة أو الصين نظرًا لإن الدول الإفريقية من المحتمل أن تتأثر بشكل أكبر برسوم ترامب الجمركية مقارنة بالدول الأخرى في العالم الناجمة عن حقيقة أن معظم الدول الإفريقية تعتمد على الواردات من بقية العالم. وتسعى الدول الإفريقية الآن لتسريع التنفيذ الداخلي لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA)، خاصة مع تفتت النظام التجاري العالمي إلى كتل تجارية إقليمية وتسعى المنظمات الإفريقية للتجارة والاستثمار للتنسيق بسرعة لتحديد الأولويات للمراكز التي تجذب الاستثمارات في قطاعات التصنيع والتكنولوجيا والبنية التحتية. وهي مجالات تتمتع بها مصر بميزة نسبية.

انضمام مصر لمجموعة البريكس:

توفر دول البريكس (التي تتكون أصلاً من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) فرصة كبيرة لتنويع الاقتصاد الإفريقي بصفة عامة ومنها مصر خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة. اعتبارًا من عام ٢٠٢٢م، شكلت دول البريكس حوالي ٢٣,٠ ٪ من إجمالي صادرات إفريقيا، حيث ذهبت ٦٥,٠ ٪ من هذه الصادرات إلى الصين، و٣١,٠ ٪ إلى الهند، و٣,٦ ٪ إلى البرازيل، و٠,٦ ٪ إلى روسيا. تشير هذه الحصص المنخفضة للصادرات إلى فرصة لمزيد من التجارة بين الدول الإفريقية ودول البريكس.

إعادة وضع مصر كمركز للتصنيع/اللوجستيات للدول التي تسعى لتجاوز الرسوم الجمركية أو التنويع بعيدًا عن آسيا.

التحديات:

حتى تستطيع جمهورية مصر العربية الاستفادة من الفرص السابقة فهي تحتاج إلى مواجهة مجموعة من التحديات منها

- المفاوضات مع الولايات المتحدة: الدخول في مفاوضات دبلوماسية للسعي للحصول على إعفاءات أو تخفيضات في الرسوم الجمركية، ربما من خلال معالجة المخاوف الأمريكية أو تقديم تنازلات تجارية متبادلة.
- الإسراع بعملية الإصلاح الهيكلي وخاصة قطاع التصنيع والزراعة والتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووضع استراتيجية مصر التنافسية.
- مواءمة معايير المنتجات للتوافق مع المعايير الدولية والبيئية حيث تشكل المنافسة المتزايدة في الأسواق البديلة تحديات للمصدرين المصريين.
- الاستمرار في تحسين البنية التحتية وخاصة ا لتكنو لو جيا .
- التنقل في المفاوضات التجارية المعقدة هي خطوات أساسية لمصر للاستفادة من هذه الفرص.
- الامتثال للمعايير الفنية الصارمة: تتطلب الأسواق الأميركية والأوروبية الالتزام بمعايير جودة وسلامة دقيقة، تشمل الحصول على شهادات اعتماد من جهات رسمية. ومع أن بعض المنتجات المصرية تتمتع بمستوى جيد، إلا أن غياب هذه الشهادات يحدّ من قدرتها على دخول هذه الأسواق التنافسية.
- مراعاة تفضيلات المستهلك الأجنبي: يتطلب السوق الأميركي، على وجه الخصوص، مواءمة المنتجات المصرية من حيث التغليف، والتصميم، والرسائل التسويقية لتتناسب مع ذوق وسلوك المستهلك المحلي، وهو ما لا يتحقق دائمًا، مما يؤدي إلى ضعف الإقبال على المنتجات.
- استراتيجيات تسويق وعلامات تجارية ابتكارية: تعاني المنتجات المصرية من ضعف في الترويج الخارجي وغياب دائم للعلامات التجارية في سلاسل التوزيع والمتاجر العالمية الكبرى، مما يُضعف من قدرتها التنافسية أمام منتجات الدول الأخرى ذات الحضور القوي.

ملخص: النقاط الاستراتيجية الرئيسية: أدت التعريفات الجمركية الأمريكية إلى تحديات اقتصادية على مستوى العالم، مع آثار محددة على ميزان التجارة المصري، والحساب الجاري، وتدفقات الاستثمار. استراتيجيات استباقية لتنويع الشراكات التجارية وخاصة العمق الإفريقي، الاستفادة من البريكس، لعب دور محايد مع الأطراف وتعزيز القدرة التنافسية ضرورية للتخفيف من هذه التأثيرات.

* أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ـ عميد كلية العلوم الإدارية بجامعة الجلالة

بوادر الاتجاه للتفاوض بين أمريكا والصين لتخفيف الرسوم تفاديًا للآثار الاقتصادية

أمام الدول العربية فرصة لتسريع السوق المشتركة وتنويع الشراكة والاستثمار الصناعي وإنتاج الغذاء

دشن قرار ترامب برفع الرسوم الجمركية، حربًا تجارية من شأنها تعقيد العلاقات الدولية والولوج إلى مرحلة من اللايقين في اقتصاد العالمي والتفاعلات الجيوسياسية. وسيكون لهذه الحرب تداعيات على باقي دول العالم، ومن ضمنها العالم العربي، وإن كان ذلك بتفاوت في الخسائر والآثار على التجارة العربية.

ومن الملاحظ أن هناك تسلسل للإجراءات الحمائية التي اعتمدها ترامب وإدارته والرد عليها من طرف الصين؛ وباقي الدول المعنية. فإن ترامب وقع على أمر تنفيذي بفرض رسوم جمركية بنسبة ١٠٪ على الصين، و٢٥٪ على المكسيك وكندا وذلك في ١ فبراير ٢٠٢٥م.

د. خالد ميار الإدريسي

وفي ٣ فبراير، اتخذ ترامب قرارًا بتعليق تنفيذ فرض رسوم جمركية على المكسيك وكندا، لمدة ٣٠ يومًا. وفي ٤ فبراير ٢٠٢٥م، اتخذت الصين قرارًا بفرض رسوم جمركية بنسبة ١٥٪ على الفحم والغاز الطبيعي المسال الأمريكي، ورسوم جمركية بنسبة ١٠٪ على النفط الخام والآلات الزراعية والسيارات الكبيرة والشاحنات الصغيرة، وتم تحديد ١٠ فبراير لدخول ذلك حيز التنفيذ .

وردت الصين، حيث فرضت رسومًا جمركية تتراوح ما بين ١٠٪ و١٥٪ على المنتجات الزراعية الأمريكية، ودخول ذلك حيز التنفيذ في ١٠ مارس. وفي ١٢ مارس، دخلت الرسوم الجمركية حيز التنفيذ، بنسبة ٢٥٪ على الصلب والألمنيوم، وذلك على جميع الدول. وفي ٢٦ مارس، أعلن ترامب فرض رسوم جمركية بنسبة ٢٥٪ على السيارات، اعتبارًا من ٣ أبريل وأجزاء السيارات في موعد أقصاه ٣ مايو. وفي ٤ أبريل، أعلنت الصين فرض رسوم جمركية بنسبة ٣٤٪ على السلع الأمريكية ابتداء من ١٠ أبريل. وفي ٥ أبريل، دخلت الرسوم الجمركية الشاملة بنسبة ١٠٪ حيز التنفيذ، مما أدى إلى رفع معدل الرسوم الجمركية على الصين إلى ٣٠٪. وفي ٨ أبريل، فرض ترامب ضريبة إضافية على الصين بنسبة ٨٤٪ على جميع الواردات، فارتفعت إلى ١٠٤٪. وفي ٩ أبريل، ردت الصين بفرض رسوم جمركية على أمريكا بنسبة ٨٤٪، مما أدى إلى تصعيد المواجهة بينهما. وفي ٩ أبريل كذلك، قام ترامب برفع الرسوم الجمركية على الصين الى ١٤٥٪، كما أعلن تعليق بشكل مؤقت ولمدة ثلاثة أشهر، الرسوم الجمركية المتبادلة على الدول، باستثناء الصين، أما الرسوم الشاملة البالغة ١٠٪ بقيت سارية المفعول. وفي ١١ أبريل، قررت الصين رفع الرسوم الجمركية الانتقامية على الواردات الأمريكية إلى ١٢٥٪. وفي ٢٦ أبريل، لجأت الصين إلى رفع شكاية إلى منظمة التجارة الدولية، بدعوى انتهاك أمريكا لقواعد التجارة العالمية بشكل خطير، وأن الإجراءات الأمريكية هي أحادية وتكرس نهج الحمائية .

وقال المتحدث باسم وزارة التجارة الصينية "إن الصين تعارض بشدة الإجراءات الأمريكية وتحث الجانب الأمريكي على تصحيح أخطائه على الفور"، كما قالت الصين بأن الإجراءات الأمريكية من شأنها عرقلة استقرار سلاسل الصناعة والإمداد العالمية. كما صرحت الصين برغبتها في التعاون مع باقي أعضاء منظمة التجارة الدولية، لمواجهة مختلف التحديات التي "تفرضها الأحادية والحمائية التجارية على نظام التجارة متعدد الأطراف، وحماية التنمية المنظمة والمستقرة للتجارة الدولية".

الدول العربية مطالبة بحسن "الإبحار في عالم اللايقين" لتوفير الغذاء والاستثمار في التكنولوجيا وصياغة رؤية لجذب الاستثمارات الدولية

ويرى ترامب أن الرسوم الجمركية هي "دواء"، حيث قال إثر عودته من فلوريدا، "لا أريد أن ينخفض أي شيء؛ لكن في بعض الأحيان، يتعين عليك الدواء لإصلاح شيء ما". واعتبر كبير مستشاري ترامب الاقتصاديين، الرسوم الجمركية الأمريكية، بأنها "إعادة تموقع ذكية لأمريكا في النظام التجاري العالمي".

ويبدو جليًا أن أمريكا تسعى لفرض وضع "تجاري جديد"، تحمل فيه بقية الدول، للجلوس للتفاوض على حسب الشروط الأمريكية. ولذلك صرحت وزارة التجارة الأمريكية، بأن الولايات المتحدة دخلت في سلسلة تفاوض مع الدول، بينما الصين نفت انطلاق مفاوضات مع أمريكا؛ ولكنها في مرحلة "تقييم" للعرض الأمريكي. ولذلك صرحت الصين، بأنها مستعدة للحوار، شرط أن يكون هناك "احترام متبادل"، حيث قالت وزارة الخارجية الصينية "إذا أرادت الولايات المتحدة النقاش، فعليها إثبات الجدية والاستعداد لتصحيح الأخطاء وإلغاء الرسوم الجمركية الأحادية". وأضافت وزارة التجارة الصينية، "إذا لم تصحح أمريكا الرسوم الجمركية، الأحادية والضارة، فمعنى ذلك أن الطرف الأمريكي منافق، وسيلحق الضرر بالثقة بين الطرفين" (موقع Le devoir). ونفت وزارة الخارجية الصينية، استلام الصين لضغوط الولايات المتحدة الأمريكية، واعتبرت ذلك دعاية أمريكية وتغليط للرأي العام الدولي، كما حذرت وزارة التجارة الصينية، من لجوء الولايات المتحدة الأمريكية، للإجراءات العقابية وسياسية التهديد.

ومن الملاحظ أن هناك بوادر للاتجاه نحو التفاوض والاحتكام للتعقل، وتبني إجراءات تخفيف الرسوم الجمركية المتبادلة، تفاديًا للآثار الاقتصادية والجيوسياسية الضخمة وآفاتها على الاقتصاد العالمي. وتشير مجلة "Les Echos" إلى رأي الخبيرة الاقتصادية، "اجاثا كراتز". بمجموعة "Rhodium"، التي تعتقد بأن الصين هي الأكثر تضررًا من الحرب التجارية.

تسعى المفوضية الأوروبية لتعميق النقاش مع كندا للتعاون في تحالف مفتوح أمام الراغبين ويشكل ٣٠٪ من الإنتاج العالمي ويضم ٩٠٠ مليون نسمة

ووفقًا لمكتب الاحصاء الأمريكي، فإن حجم الواردات الأمريكية من الصين خلال الشهرين، بلغ حوالي ٧٣ مليار دولار، والصادرات حوالي ٢٠ مليار دولار، ووصل حجم التجارة (صادرات وواردات) بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين عام ٢٠٢٤م، حوالي ٥٨٣ مليار دولار، بينما عام ٢٠٢٣م، حوالي ٥٧٥ مليار دولار. وكان حجم التجارة بينهما سنة ١٩٩٩م، فقط ٩٥ مليار دولار، مما يدل على أهمية تطور العلاقات التجارية بين الصين وأمريكا.

وتؤكد بيانات مكتب التمثل التجاري الأمريكي، إلى كون الصادرات الأمريكية إلى الصين، حوالي ١٤٣,٥ مليار دولار سنة ٢٠٢٤م، مع انخفاض يقدر بحوالي ٢,٩٪ مقارنة بسنة ٢٠٢٣م، أما الواردات الأمريكية من الصين، فهي ٤٣٨,٩ مليار دولار، بزيادة قدرها ٢٨ ٪ عن ٢٠٢٣م، وبالتالي فإن العجز التجاري لصالح الصين، ويقدر بحوالي ٢٩٥,٤ مليار دولار، وبذلك يشكل ارتفاعًا بنسبة ٥,٨٪ مقارنة بسنة ٢٠٢٣م، ولهذا الاعتبار فإن وزير الخزانة الأمريكية، يصرح بأن الصين هي التي ستخسر في الحرب التجارية، وتشير الاحصائيات إلى أهم عشرة واردات أمريكية من الصين لسنة ٢٠٢٣م، وهي كالتالي:

- الإلكترونيات الاستهلاكية: ٩٦ مليار دولار.
- المنسوجات والملابس: ٦٨ مليار دولار.
- المواد الكيميائية: ٤٢ مليار دولار.
- آلات البناء ومواده: ٣٣ مليار دولار.
- المعدات الكهربائية (باستثناء أشباه الموصلات): ٣٠ مليار دولار.
- المعادن الأساسية:٢٨ مليار دولار.
- الأجهزة المنزلية: ٢٤ مليار دولار.
- معدات النقل: ٢٤ مليار دولار.
- الطاقة النظيفة والبطاريات: ١٥ مليار دولار.
- الأجهزة البصرية والطبية: ١٢ مليار دولار.

وتستورد الصين من أمريكا ما يلي:

- الحبوب والبذور الزيتية: ١٨٥ مليار دولار.
- النفط والغاز: ١٧٦ مليار دولار.
- الأدوية: ١١٣ مليار دولار.
- قطع غيار ومعدات الطيران: ٦٨ مليار دولار.
- أدوات الملاحة: ٦٨ مليار دولار.
- أشباه الموصلات: ٦ مليارات دولار.
- المركبات الآلية: ٦,١ مليارات دولار.
- الآلات الصناعية: ٥ مليارات دولار.
- منتجات اللحوم: ٤,٥ مليارات دولار.

ومن الملاحظ أن الصين يمكن لها أن تستورد النفط والغاز من دول أخرى وتستغني عن الصادرات الأمريكية في هذا المجال، ومن المعلوم أن الصين، هي الآن، أكبر مصدر في العالم، حيث بلغت قيمة صادراتها سنة ٢٠٢٤م، حوالي ٣,٥٨ تريليونات دولار، بزيادة ٥,٩٪ عن سنة ٢٠٢٣م، أما وارداتها فوصلت إلى ٢,٥٩ تريليون دولار، ومما يعني أنها حققت فائضًا تجاريًا تجاوز ٨٢٢,١ مليار دولار. وإذا استمرت أمريكا في تصعيد الحرب التجارية ضد الصين، فإن هذه الأخيرة، ستخسر حوالي ٤٣٨,٩ مليار دولار من الواردات الأمريكية. لذلك تضغط الولايات المتحدة الأمريكية على الصين، وارغامها على التفاوض.

ومن المحتمل أن يتراجع حجم التبادل بين الصين وأمريكا، وفقًا لتوقعات منظمة التجارة الدولية، بنسبة ٨٠٪ بسبب الرسوم الجمركية. حيث قالت اوكندو – ايوبالا في بيان لها نشر في موقع المنظمة، "تشكل التوترات التجارية المتصاعدة بين أمريكا والصين خطرًا كبيرًا بانخفاض حاد في التجارة الثنائية. ووفقًا لتوقعاتنا الأولية، قد ينخفض حجم التجارة بين البلدين بنسبة تصل إلى ٨٠٪". كما حذرت منظمة التجارة الدولية من تقسيم العالم إلى كتلتين تجاريتين، مما يؤدي إلى انخفاض طويل الأمد في الناتج المحلي العالمي بنحو ٧٪.

كما حذر رئيس "جي بي مورغان" من الركود وتوقع التخلف عن السداد مع تصعيد الحرب التجارية. وقال لقناة فوكس نيوز"، "الأسواق ليست دائمًا على صواب، لكنها في بعض الأحيان قد تصيب، واعتقد أنها على حق هذه المرة، لأنها تقيم حالة عدم

رفعت الصين شكوى لمنظمة التجارة الدولية لانتهاك أمريكا لقواعد التجارة العالمية وأن الإجراءات الأمريكية أحادية وتكرس نهج الحمائية

اليقين على المستوى الكلي. وعدم اليقين على المستوى الجزئي، أي على مستوى الشركات نفسها" (موقع RT).

ولهذه الاعتبارات فإن الرؤساء التنفيذيين لعدة شركات ومؤسسات مالية أمريكية، يعلنون خوفهم من انهيار الاقتصاد الأمريكي، ولقد قال الرئيس التنفيذي لشركة "بلاك روك"، بأن الاقتصاد يضعف؛ وأن أمريكا ستدخل في مرحلة ركود؛ بينما وزير الخزانة الأمريكية "سكوت بينت"، يوجه خطابه إلى المصرفيين، مؤكدًا على كون الاقتصاد "في حالة جيدة جدا" (موقع RT).

ومما لا شك فيه حسب الخبراء، فإن هذه الحرب التجارية، سيكون لها تأثير سلبي على الاقتصاد العالمي وهناك دول قد تستفيد منها وهناك دول ستتأثر بشكل سلبي.

هناك اتفاق بين خبراء الاقتصاد على تباين تأثير الحرب التجارية بين أمريكا والصين على الدول العربية، حيث يقول الدكتور أشرف منصور، في تصريحه لموقع "سكاي نيوز عربية" من الملاحظ ، " وجود تأثيرات سلبية اقتصادية لهذه القرارات على معظم الدول العربية، وأهم هذه التأثيرات ارتفاع تكلفة الصادرات، وارتفاع أسعار العديد من المنتجات التي تستوردها الدول العربية، مما يضغط على الميزان التجاري، وقد ينتج عن ذلك منافسة تتحول لصراع وحرب تجارية بين الدول العربية، ولكن يوجد تفاوت في هذه التأثيرات، حيث قد يزداد تأثيرها على الدول البترولية، والتي منها الجزائر والعراق وليبيا ودول مجلس التعاون الخليجي، لأن حجم صادراتها البترولية للولايات المتحدة مرتفع نسبيًا ويقل هذا التأثير في غيرها من الدول، والتي منها مصر والسودان وسوريا ولبنان، لأن حجم صادراتها لأمريكا منخفض نسبيًا".

لكن الخبير الاستراتيجي، الدكتور محمد بن صالح الحربي، يعتقد بأن السعودية وباقي دول الخليج لن تتضرر، لأنها استطاعت تنويع علاقتها التجارية.

هناك من يتخوف من انخفاض الطلب على البترول الخليجي، بسبب توقف بعض الصناعات جراء الرسوم الجمركية. وهناك من الخبراء من يحذر من تضرر الاستثمارات الخليجية في الصين وأمريكا، و"تراجع قيم العوائد التي يتم تحويلها كأرباح. ويكون هناك "ضغوط كبيرة". ومن واشنطن وبكين لزيادة الاستثمارات وجذب المزيد من رؤوس الأموال الخليجية إلى الصين أو أمريكا".

لكن الاتجاه العام في تقدير وتوقع تأثير الرسوم الجمركية المتبادلة بين أمريكا والصين وباقي دول العالم، على الدول العربية، هو التأثير السلبي على اقتصاد الدول العربية وعلى المستهلك. ذلك أن الدول العربية، تعتمد على الواردات الصينية، وفرض رسوم جمركية مرتفعة من طرف الصين على المواد الخام الأمريكية، سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف السلع الصينية وأسعارها؛ وبالتالي فإن المستورد العربي سيواجه وضعًا سيئًا. وهناك صناعات عربية، تعتمد على الآلات الصينية لسعرها التنافسي، والتوقف عن اقتنائها، سيعطل عملية الإنتاج في عدة دول عربية.

كما أن الحرب التجارية ستتسبب في اضطراب في سلاسل الإمداد العالمية، وبالتالي زيادة الأسعار على المستهلك العربي.

ومن شأن الزيادة في الأسعار بسبب التعريفات الجمركية، أن تؤدي إلى "استيراد التضخم" وارتفاع المعيشة في الوطن العربي. كما سيؤدي ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الأمريكي بسبب ارتفاع التعريفات الجمركية، إلى لجوء "الفدرالي الأمريكي" إلى اتخاذ قرارات متعلقة برفع سعر الفائدة؛ وهي قرارات من شأنها التأثير بشكل سلبي على البنوك المركزية العربية.

فإذا تقرر رفع الفائدة في أمريكا، قد تضطر بنوك مركزية عربية لاتخاذ خطوات مماثلة لرفع أسعار الفائدة في دولها بهدف الحفاظ على استقرار العملة المحلية وجذب الاستثمارات.

وأن رفع الفائدة مرة أخرى سيكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، حيث سيزيد من تكلفة الاقتراض. مما قد يثبط من نشاط الاستثمار والاستهلاك داخل الاقتصادات العربية. وهذا الوضع سيضع تحديات أمام السياسات الاقتصادية في المنطقة ويزيد من صعوبة تحقيق النمو المستدام". (موقع الجزيرة).

ومن المتوقع أن يمارس "ترامب" ضغوطًا على منظمة "أوبك"، لخفض أسعار النفط لخفض معدل التضخم و"تلطيف" الوضع

إذا استمرت أمريكا في التصعيد تخسر بكين ٤٣٨,٩ مليار دولار من الواردات الأمريكية لذلك تضغط واشنطن لإرغام الصين على التفاوض

الاقتصادي داخل الولايات المتحدة الأمريكية، والتقليل من تداعيات الأزمة على المواطن الأمريكي.

ولقد سبق لـ "ترامب" في منتدى "دافوس"، أن دعا إلى خفض أسعار النفط والفائدة. ويلاحظ الخبراء بأن السعودية، صرحت مؤخرًا بزيادة كبيرة في الإنتاج النفطي. وهكذا فإن "أوبك بلس"، تلتزم تسريع وتيرة زيادات الإنتاج، من أجل خفض أسعار النفط. وهناك ضغط للديموقراطيين على "ترامب"، للتدخل والضغط على منظمة أوبك لتخفيض أسعار البترول.

وانخفاض الأسعار سيؤثر على الدول المصدرة للنفط ومنها الدول العربية والتي تعتمد على عائدات النفط في تحقيق خططها التنموية، وستكون دول مثل الجزائر وليبيا والعراق، أكثر تضررًا لعدم وجود تنوع في الاستثمار. بينما تستفيد دول عربية أخرى من التخفيض، والتخفيف من فاتورة الطاقة.

ويعتقد الخبير الاقتصادي والمدير العام لمؤسسة "المسار" للدراسات الاقتصادية، نجيب عبد الله الشامسي، بأن الرسوم الجمركية الأمريكية ستزول قريبًا، لأن المتضرر بالأساس هو أمريكا؛ أما الاقتصاد الإماراتي فهو يتميز بالتنوع والانفتاح على اقتصاديات العالم، إضافة إلى الموقع الجغرافي الذي يجعل من الإمارات مركزًا تجاريًا إقليميًا. ويتوقع بأن "تحول العديد من الاستثمارات وجهتها عن الأسواق الأمريكية والبحث عن دول وأسواق أخرى.

وهو ما يزيد من توقعات إعادة الحسابات ومراجعة الولايات المتحدة الأمريكية لتلك الرسوم الجمركية خلال الفترة المقبلة".

(الإمارات اليوم). وينصح عبد لله الشامسي مختلف المستثمرين، "على المستثمرين في أسواق الدولة عدم التسرع في التفاعل مع تأثيرات الرسوم على الاستثمارات بأسواق المال أو الودائع، لأن الأزمة وتأثيراتها مؤقتة، لاسيما مع قوة الاقتصاد الإماراتي وقدرته للتعافي السريع من أي تأثيرات، مقارنة بالعديد من الاقتصاديات العالمية".

ويعتقد ناصر السعيدي في حوار له مع "العربية بزنس"، أن النظام التجاري العالمي، يعرف" زلزالاً اقتصاديًا"، ويرى بأن صادرات الألمنيوم والحديد للإمارات والبحرين، قد تتأثر بشكل مباشر. ويلاحظ الخبراء، أن هناك تراجعًا في الأسواق المالية في الخليج. وبالرغم من التراجع الحاد في السعودية، فإن المحلل الاقتصادي بندر الجعيد يرى بأن "التعريفات الجمركية خلقت نوعًا من الهلع في الأسواق، رغم أن بعض القطاعات المحلية غير متأثرة بشكل مباشر، لكنها تأثرت نفسيًا بالمخاوف العالمية". لكن يتوقع بشكل متفائل، أن تستفيد السعودية من جذب الاستثمارات الآسيوية لوجود حوافز ومناخ استثماري ملائم. أما المستشار السابق لوزير المالية الكويتي، محمد رمضان، فيرى بأن الفوضى الحاصلة في العالم بسبب الرسوم الجمركية، لها تأثير على بورصة الكويت، وهناك وضع ضبابي، يجعل المستثمرين في حالة عدم تفاؤل؛ لكن تبقى البنوك الكويتية، لها ميزة من بين الشركات المدرجة، ويثق فيها المستثمرون الأجانب وكذلك الصناديق الاستثمارية.

ويرى رئيس مجلس إدارة جمعية المصدرين المصريين محمد قاسم، بأن الرسوم الجمركية الأمريكية، لن يكون لها تأثيرًا كبير على الصادرات المصرية، أما الخبير الاقتصادي محمد جميل الشبشيري، فيتوقع ارتفاع تكاليف الاستثمارات العربية والخليجية في أمريكا، مما يدفع المستثمرين للبحث عن بدائل في أوروبا وآسيا.

ويتوقع أن تنقل الشركات الصينية استثماراتها إلى الخليج للاستفادة من الإعفاءات الجمركية وكذلك الموقع الاستراتيجي؛ كما ستدفق رؤوس الأموال إلى مصر للاستثمار في قطاع السيارات. لكنه يتوجس من موضوع الأمن الغذائي، لاعتماد دول الخليج على الواردات لتغطية ٩٠٪ من المواد الغذائية.

وبالنسبة لسوريا والعراق والجزائر وتونس، فإن صادراتها إلى أمريكا ضعيفة ولن تتضرر. بينما تشكل صادرات الأردن إلى أمريكا حوالي ربع صادراتها، وبالتالي فهي متضررة من رفع الرسوم الجمركية، وهي أكثر البلدان العربية تأثرًا، حسب الخبير الأردني عامر الشوبكي، وأشار تقرير دائرة الإحصاءات

منظمة التجارة: قد ينخفض حجم التجارة بين واشنطن وبكين ٨٠٪"

ما يؤدي إلى انخفاض طويل الأمد في الناتج المحلي العالمي بنحو ٧

العامة الأردنية لسنة ٢٠٢٤م، ارتفاع حجم الصادرات الأردنية بنسبة ٤,١٪. وبالتالي فإن الأردن في حاجة إلى تغيير في سياستها التجارية والبحث عن أسواق بديلة.

وبالنسبة للعراق فإنه يصدر لأمريكا حوالي ٢٥٠ - ٤٥٠ ألف برميل يوميًا من النفط، ويرى الخبير الاقتصادي العراقي عبد الرحمن المشهداني، أن فرض رسوم جمركية على العراق، يعني زيادة الأسعار في مجال المشتقات النفطية في السوق الأمريكية، ومن المحتمل أن ينخفض الطلب على النفط العراقي. أما تأثير الرسوم الجمركية على لبنان فهو ضعيف، لأنها لا تصدر سوى كميات محدودة من المنتجات الزراعية. كما لا تتجاوز الصادرات العمانية أمريكا ١,٣ مليار دولار أي ٢,١٪ فقط من إجمالي الصادرات، مما يعني ارتفاع أسعار المواد المستوردة بنسبة١٥ ٪ وتراجع عائدات النفط بنسبة ٥٪. ويصدر المغرب حوالي ١,٥ مليار دولار سنويًا، حسب البيانات المتوفرة لسنة ٢٠٢٣؛ مما "يجعل المملكة خارج دائرة الاستهداف الرئيسية لسياسة ترامب".

وعمومًا، فإن الدول العربية مطالبة باستخلاص العبر والدروس من هذا السياق الجديد، وهذه فرصة للتفكير الجدي بتسريع تفعيل سوق عربية مشتركة وكذلك تنويع الشراكة التجارية مع دول أخرى.

كما يتعين الاستثمار في الصناعات وإنتاج المواد الغذائية وتحقيق السيادة الغذائية وتشجيع الاستثمار في التكنولوجيا؛ وصياغة رؤية شاملة لجذب الاستثمارات الدولية واستقطاب مستثمرين يبحثون عن بدائل جديدة. ويمكن للدول العربية؛ أن تحسن "الإبحار في عالم اللايقين" وتستفيد من الصراع الصيني-الأمريكي.

وهناك توجه عالمي الآن، في طريق التشكل، أشارت إليه مجلة "Le Monde" الفرنسية، وهو الاتفاق عبر الباسيفكي، (trans-Pacific-Partnership)، والذي دخل حيز التنفيذ سنة ٢٠١٨م، ويضم أستراليا وبروني وكندا والشيلي واليابان وماليزيا والمكسيك ونيوزيلاندا وبيرو وسنغافورة وفيتنام وبريطانيا، وقد انسحبت منه أمريكا.

وتسعى المفوضية الأوروبية إلى تعميق النقاش مع كندا حول تغرير التعاون مع الاتحاد الأوروبي. وهو تحالف مفتوح أمام كل من لا يرغب في الانحياز إلى أحد أطراف النزاع التجاري الأمريكي-الصيني. وهو تحالف لا يمكن الاستهانة به، حيث يشكل ٣٠ ٪ من الإنتاج العالمي ويضم حوالي ٩٠٠ مليون شخص.

ويبدو جليًا أن القرار الأمريكي ليس المقصود منه هو الاستمرار في رفع الرسوم الجمركية وإنما إلزام الدول بالتفاوض مع أمريكا بشكل يضمن لها تحقيق مكاسب واستعادة المكانة ومنع الصين من ريادة العالم، لكن هناك هلع وسط أمريكا نفسها وتخوف لعدد من الشركات الأمريكية والتوجس من تداعيات سياسة ترامب التجارية والدخول في ركود اقتصادي حاد، بل التعجيل بانحدار أمريكا عوض تحقيق شعار " اجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى ". ولقد أعلن الدبلوماسي الأمريكي المتقاعد جيم جاتراس بأن انهيار أمريكا قريب ولا مفر منه ، حيث قال " لا اعتقد أنه يمكن تجنب هذا الانهيار ، بل بالعكس كلما تأخر حدوثه كانت العواقب أسوأ ، لقد تفكك الاتحاد السوفياتي بشكل شبه معجزة مع حد أدنى من العنف ، بالرغم من أن أحدًا لم يتوقع سيناريو كهذا، أما الولايات المتحدة فقد تسحب العالم بأسره معها إذا قمنا بإشعال حرب كبيرة لأن النخبة الحاكمة لدينا والتي تسعى للهيمنة العالمية ، لا ترغب في التخلي عن هذا الدور " موقع (RT).كما توقع العالم الاقتصادي مارتن ارمسترونج أن تنهار أمريكا في ٢٠٣٢، وهناك من يعتقد بأن أمريكا قادرة على تجاوز الأزمة و التراجع عن الحرب التجارية والاقتصادية و الاحتكام للعقل وتفادي حرب عالمية مدمرة للجميع .

* الباحث في العلاقات الدولية والمستقبليات ـ رئيس المركز المغربي للدراسات الدولية المستقبلية ـ المغرب

تأثير قرارات ترامب على الاقتصادات العربية: المملكة المغربية نموذج

أمريكا لن تعرض العلاقة مع المغرب لأي تدهور لأهمية تقارب واشنطن ـ الرباط الجيوسياسي

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قبل تنصيبه رئيساً للولايات المتحدة، أن إعادة تنظيم التعريفات الجمركية على كندا والمكسيك والصين ستكون بين أولوياته.

في ٢ أبريل ٢٠٢٥م، قرر تفعيل هذه السياسات من خلال فرض رسوم جمركية جديدة تحت مسمى "رسوم يوم التحرير". الفارق هذه المرة كان توسيع رقعة الاستهداف الجمركي لتشمل عشرات الدول. ورغم أن الرئيس الأمريكي يردد أن هذه الخطوة تهدف إلى مواجهة العجز التجاري للولايات المتحدة مع جيرانها، ولمعالجة التدفق الكبير للمهاجرين غير الشرعيين، وإلى أنها " ليست خطوة سياسية أو عقابية، بل هي ببساطة أداة اقتصادية لضمان تجارة عادلة بين الولايات المتحدة وبقية دول العالم "، فالواقع يقول أن معادلة ترامب الاقتصادية الجديدة " إذا كنا نحمي بعض البلدان، فيجب أن نمتلكها " ذهبت باتجاه آخر مقلق ومحير على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

أ. د. سمير صالحة

واكب خطوة تفعيل هذه القرارات وتجميدها لاحقًا لمدة ٩٠ يومًا، فوضى تجارية أتت بثقلها على الأسواق، وتسببت بتدهور حركة القطاع المصرفي والطاقة وظهور حالة من الانكماش التجاري والتسبب بخضات حادة في الأسواق المالية، وما وصف لاحقًا " بدوامة اقتصادية" ألقت بظلالها على التوازنات التجارية العالمية القائمة.

وبذلك يكون ترامب قد أقحم بلاده في مواجهة تجارية عالمية تحت غطاء " أمريكا أولاً " : تصعيد تجاري حاد مع الصين دون وجود أي مؤشر حقيقي حول أن ما يقوم به هو مجرد مناورة جمركية ستدفعه للتراجع خطوة إلى الوراء. ثم تفاعل تداعيات الأزمة التي فجرها لتصل إلى أبواب الحليف والشريك الأوروبي الذي بدأت واشنطن تصنفه على لوائح المنافسين التجاريين.

فإلى أين سيأخذ ترامب أمريكا وهو يدرك جيدًا أن ما يقوم به سيكون له تداعياته لأنه بمثابة سيف ذو حدين؟ وهل تقود هذه الخطوة إلى توتير أكبر في الاصطفافات الأمريكية – الصينية بعد قرارات بكين المضادة وهل تفتح أبواب حرب تجارية أوسع بينهما تتطور إلى صراع سياسي؟ وما هي تداعيات هذه القرارات على دول المنطقة العربية ومن بينها دول شمال إفريقيا خاصة المملكة المغربية؟ وهل يمكن أن تتولد من هذه الأزمة فرصًا أمام دول المنطقة، خاصة على صعيد تكثيف التعاون العربي وتحقيق تكامل عربي وتنسيق دولي فعال؟ وما هي احتمالات بروز فرص استراتيجية جديدة للمنظومة العربية باتجاه جذب المزيد من الاستثمارات، وتوطين لصناعات، والاستفادة من خصوصيات الأسواق العربية لتوسيع نطاق الشراكات الإقليمية والدولية، والتعاون مع دول الجنوب خاصة الصين وروسيا، وتجمع البريكس، ودول منظمة شنغهاي، والآسيان، والدول الأورو متوسطية؟

ارتدادات قرارات ترامب على مصالح أمريكا وعلاقاتها الخارجية.

كان لقرار الرئيس الأمريكي ترامب فرض سلسلة من التعاريف الجمركية الجديدة على الواردات من مختلف دول العالم بما فيها الدول الحليفة، انعكاساته السلبية المبكرة على عشرات الدول والتوازنات الاقتصادية والمالية في الأسواق العالمية. أمام ذلك قرر ترامب " التراجع المؤقت " بانتظار امتصاص ردود الفعل، والتحضير لخطوات قادمة تؤكد ألا تراجع عن المواقف

شبه إجماع دولي: قرارات ترامب حملت مخاطر على التجارة والاقتصاد العالمي وعواقبها سلبية على المستهلكين والشركات والدول

المعلنة، ومعتبرًا أن هذه الرسوم تهدف إلى تصحيح الخلل في الميزان التجاري الأمريكي وتعزيز الإنتاج المحلي .

هناك شبه إجماع دولي على أن قرارات ترامب برفع التعرفة الجمركية حملت معها مخاطر كبيرة على التجارة الدولية والاقتصاد العالمي، وقد تؤدي إلى عواقب سلبية على المستهلكين والشركات والدول على حد سواء.

الحصيلة الأولى يتقدمها:

– ارتفاع أسعار السلع المستوردة، مما سيؤثر سلبًا على المستهلكين الأمريكيين والعالميين.

– تضخم في الأسعار، خصوصًا بالنسبة للسلع التي تعتمد عليها الصناعات المحلية في الولايات المتحدة.

– حرب تجارية وتوترات دولية والرد بفرض رسوم جمركية مماثلة على السلع الأمريكية. – توتر العلاقات بين الدول، مما يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والسياسي العالمي.

– تضرر الشركات التي تعتمد على سلاسل التوريد الدولية، مما قد يؤدي إلى انخفاض في الأرباح وزيادة في البطالة.

– تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي.

– دفع العديد من الدول إلى البحث عن بدائل للتعاون التجاري بعيدًا عن الولايات المتحدة الأمريكية.

– زيادة التوترات التجارية وإضعاف التحالفات التقليدية التي بنتها أمريكا في العقود الأخيرة.

قناعات كثيرة بأن قرارات ترامب ستؤثر على العلاقات التجارية والاقتصادية بين أمريكا والعرب والتصعيد له تداعيات حتمية على الاقتصادات العربية

ارتداد قرارات ترامب على العلاقات التجارية العربية -الأمريكية

تفاوتت نسب التعريفات الجمركية التي أقرها ترامب على الدول العربية وحيث كان نصيب معظمها ١٠ ٪ من الضرائب الجمركية، بما يشمل مصر والسودان ولبنان واليمن والسعودية والإمارات والكويت وقطر والبحرين والمغرب وموريتانيا وعُمان وجزر القمر.

أما سوريا فجاء نصيبها بنسبة ٤١ ٪، والعراق ٣٩ ٪، والأردن بنسبة ٢٠ ٪، في حين فرضت ٢٨ ٪على تونس، و٣٠ ٪على الجزائر، و٣١ ٪على ليبيا.

لذلك تتجه الأنظار نحو كبار خبراء الاقتصاد العرب ومراكز القرار السياسي لدراسة انعكاسات الرسوم الجمركية الإضافية الخطوات التي أقرها ترامب، وسبل التعامل معها بعد تعرّض الأسواق المالية العربية لهزات كبيرة على خلفية هذه القرارات.

نظرة خاطفة على أرقام التبادل التجاري الأمريكي. العربي للعام المنصرم والتي قدرت بنحو ١٤١,٧ مليار دولار، تقول إن صادرات السلع الأمريكية إلى المنطقة بلغت ما قيمته ٨٠,٤ مليار دولار، وبلغ إجمالي واردات السلع الأمريكية من المنطقة ٦١,٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٤م. الميزان التجاري يميل لصالح أمريكا. لكن احتمال التحول في الأرقام والمسارات التجارية بين الطرفين كبير جدًا.

فهناك قناعات عربية كثيرة تذهب باتجاه أن قرارات إدارة ترامب الجمركية ستؤدي إلى تأثر العلاقات التجارية والاقتصادية بين أمريكا والدول العربية. وأن تصعيد ترامب الجمركي ينذر بتداعيات متفاوتة ولكن حتمية على اقتصادات الدول العربية، مما يستدعي إعداد خطط المواجهة والبحث عن بدائل وخيارات جديدة.

الشق الإيجابي في قرارات ترامب كما يبدو بالنسبة للعالم العربي هو المساهمة في فتح الآفاق أمام فرص تجارية جديدة، بسبب عملية إعادة التموضع التجاري على خط واشنطن بكين. وأن الوضع الجديد قد يقود إلى ولادة فرص تجارية أكبر بطابع إقليمي للعديد من الدول العربية.

فرغم أن العلاقات بين السعودية وأمريكا تحمل الطابع الاستراتيجي في أكثر من مجال، إلا أن فرض الرسوم الجمركية على السلع السعودية مثل الألمنيوم والصناعات البتروكيماوية، سيؤدي إلى بحث الرياض عن إتخاذ التدابير البديلة والكفيلة بحماية منتجاتها وأسواقها وتجارتها العالمية، خاصة مع الخطط الطموحة للرؤية السعودية ٢٠٣٠م.

لم تأخذ قرارات ترامب بضرورة مراعاة القواعد والأسس والاتفاقيات المعقودة بين أمريكا والدول العربية، وستتسبب بمراجعة العديد من الاتفاقيات التجارية بين الجانبين، مما قد يفتح الأبواب أمام تفعيل الكثير من الخطوات والمبادرات العربية باتجاه إتخاذ تدابير مشتركة تحمي اقتصاداتها وأسواقها وتجارتها.

فالرسوم الجمركية التي فرضتها إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب أثارت موجة من القلق في أوساط المستثمرين، حول تداعيات هذه الرسوم على اقتصادات وأسواق الخليج والشرق الأوسط، خصوصًا في ظل الترابط القوي مع الأسواق العالمية. كما أن هذه القرارات وبحسب الكثير من الخبراء، سيكون لها انعكاساتها على سوق النفط، ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب عليه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وهذا ما سيدفع شركاء أمريكا في الخليج إلى البحث عن أسواق أخرى بديلة.

الشق الإيجابي في قرارات ترامب هو فتح الآفاق أمام فرص تجارية جديدة وإعادة التموضع التجاري على خط واشنطن – بكين

تنويع المغرب لمصادره الاقتصادية ومنظومة العلاقات التي بناها مع الاتحاد الأوروبي والمنظومة الخليجية توفر له فرص التعاون والمشاريع العملاقة

كل هذه المتغيرات قد تدفع باتجاه ولادة قناعة عربية جديدة حول ضرورة إطلاق سياسات وخطط وبرامج اقتصادية مغايرة تاخذ بعين الاعتبار الحالة التي تسبب بها ترامب.

إرتدادات القرارات الأمريكية على المغرب

وقع المغرب اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة عام ٢٠٠٤م، والتي ساهمت في تمتين الروابط الاقتصادية بين البلدين. كما تعتبر الولايات المتحدة واحدة من أهم شركاء المغرب التجاريين، حيث يصدر المغرب مجموعة من السلع إلى السوق الأمريكي، مثل الفوسفات، الملابس، المنسوجات، والفواكه.

لكن الميزان التجاري بين الجانبين يميل لصالح الولايات المتحدة إذ بلغت قيمة الصادرات الأمريكية إلى المغرب ٥,٣ مليار دولار عام ٢٠٢٤م، بزيادة قدرها ٣٧,٣ ٪ مقارنة بعام ٢٠٢٣م، بينما بلغ إجمالي الواردات من المغرب ١,٩ مليار دولار في ٢٠٢٤م، بزيادة ١٢,٣ ٪ مقارنة مع ٢٠٢٣م.

لعب هذا التقارب دورًا في اختيار الإدارة الأمريكية الجديدة للمغرب بين بعض الدول التي تم اعتماد تفضيلات تجارية معها، على عكس بعض الدول العربية، التي واجهت تحديات متزايدة نتيجة للرسوم الجمركية على بعض الصادرات. إلى جانب ذلك وبالمقارنة مع نسب تفرضها واشنطن على دول آسيوية وغربية تمنح واشنطن السلع المغربية تنافسية هامة في الأسواق الأمريكية. لكن عجز الولايات المتحدة عن منافسة الرد على المستوى العالمي قد يعرض تجارة المغرب ومصالحها الاقتصادية مع أمريكا لمواجهة مكلفة وصعبة.

يرجح البعض تجنب الحديث عن تداعيات سلبية يواجهها المغرب نتيجة سياسة ترامب في زيادة الرسوم الجمركية على العديد من دول العالم، وإبراز أن المؤشرات تذهب باتجاه وجود رغبة أمريكية بعدم تعريض العلاقة مع الرباط لأي اهتزاز أو تدهور بسبب حجم التقارب الأمريكي المغربي على الخارطة الجيوسياسية. لكن هناك من يرى أنه من المستبعد قبول أن المغرب لن يتأثر مثل غيره من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل مباشر بالقرارات الأمريكية، حتى ولو حظيت الرباط بنفاذ تفضيلي إلى السوق الأمريكية أو كان لديها عقود واتفاقيات تجارية استراتيجية البعد مع واشنطن.

تنويع المغرب لمصادره التجارية والاقتصادية ومنظومة العلاقات التي بناها مع الاتحاد الأوروبي والمنظومة الخليجية، هي التي ستوفر له الكثير من فرص التعاون والمشاريع العملاقة الوطنية. سيستفيد المغرب من جذب الاستثمارات الأوروبية والعربية، بفضل الحوافز والمناخ الاستثماري المتاح أمامه.

لذلك هو بدأ يبحث منذ اليوم عن خيارات بديلة لزيادة تنويع علاقاته التجارية مع الغرب والشرق بما في ذلك الصين والاتحاد الأوروبي.

كما أن رفع مستوى التعاون والتنسيق الاستراتيجي بين المغرب والدول العربية والتكتل الخليجي تحديدًا، سيوفر له ثقل وازن في الإقليم على المستويات السياسية والاقتصادية خصوصًا بعد عروض قبوله تحت سقف مجلس التعاون الخليجي وتحوله إلى جسر تواصل مع مشروعه التاريخي في بناء الاتحاد المغربي.

فإلى جانب رفع مستوى الاستثمار في المشاريع المحلية لتطوير القطاعات الحيوية مثل الطاقة المتجددة، الصناعات التكنولوجية، والبنية التحتية، فإن الخيارات والفرص الجديدة امام المغرب يتقدمها تعزيز التعاون مع الدول الإفريقية من خلال الاتفاقيات التجارية الإقليمية. إلى جانب تقويةعلاقاته الاقتصادية مع الصين، التي تطمح للتمدد التجاري الاستراتيجي في شمال إفريقيا.

العلاقات التفاضلية مع واشنطن لن تحول دون استعداد الرباط لسيناريوهات " الواقع الأمريكي " الجديد الذي يتطلب الجهوزية لمراجعة سياساته الاقتصادية الوطنية وعلاقاته مع العديد من الشركاء، لتفادي إرتدادات مواجهة تجارية بين أمريكا والكثير من الدول التي ستحاول الرد على الضغوطات الأمريكية

العلاقات التفاضلية المغربية ـ الأمريكية لن تحول دون استعداد الرباط لسيناريوهات " الواقع الأمريكي " ومتطلبات الجهوزية لمراجعة سياساته الاقتصادية

الأخيرة، خصوصًا وأن المغرب يعمل على تحديث استراتيجيته التجارية للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٦م، مع التركيز على تعزيز التنافسية، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتنويع الأسواق.

ارتداد قرارات ترامب على العلاقات الأمريكية – الصينية

أوضح الرئيس الأمريكي قبل تنصيبه أن الصين هي بين كبار الدول المستهدفة من خلال قراراته التجارية الجديدة حول التعريفات الجمركية، باعتبارها المنافس الأهم للولايات المتحدة. ثم شرع في الكشف عن الرسوم العالية التي ستفرض على الصين.

في المقابل، ورغم دعوتها الرئيس ترامب للتراجع عن قراراته، تمسكت بكين بموقفها حول أنها سترد بالمثل على هذه الخطوات التي تستهدف تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

واضح تمامًا على ضوء السياسات الاقتصادية والتجارية التي طبقتها الصين في العقود الثلاثة الأخيرة على مستوى الداخل والخارج أنها كانت تستعد لمواجهة من هذا النوع. رسمت سياسات إنمائية وطنية تقوم على الإدخار الاستراتيجي وتمويل المشاريع العملاقة البعيدة المدى، التي تشمل البنى التحتية التي تسهل لها التمدد والنفوذ التجاري في العديد من المناطق التي تعني " خط الحرير " الجديد أولاً، وتحدي المشروع الأمريكي في بناء نظام عالمي أحادي القطبية بدلاً من روسيا السوفياتية المفككة ثانيًا. الملفت هنا هو اندماج الصين في خطط العولمة وقبول الجلوس أمام طاولة عالمية تفرضها واشنطن على الجميع ودخول المنافسة والمواجهة مع الغرب بالطريقة التي اختارها هو.

من خلال الاستراتيجية الصينية هذه استطاعت بكين تسجيل أكثر من عملية اختراق استراتيجي في ملفات الطاقة والتجارة وإظهار قدرتها على المنافسة والمواجهة رغم الفرق الشاسع في الأرقام بالمقارنة مع اللاعب الأمريكي.

من ناحية أخرى راهنت واشنطن مطولا على اللاعب الهندي كخط دفاع اقتصادي في وجه صعود الصين، وتحول ذلك مع الوقت إلى إحدى الركائز الأساسية للعلاقات الهندية الأمريكية. لكن العديد من المؤشرات السياسية والتجارية التي تظهر تواجد بكين ونيودلهي أمام طاولات إقليمية وعالمية مشتركة تذهب باتجاه مغاير. فبينما نجحت الصين في إنجازه أيضًا خلال معاركها التجارية مع أمريكا، هو التحالفات الضخمة التي بنتها مع الهند في آسيا، ثم الانتقال التدريجي إلى إفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط، وهي مناطق محسوبة على اللاعب الغربي لعقود طويلة. هل يعني ذلك أن الهند والصين سينجحان في توحيد مصالحهما التجارية؟ الإجابة ستكون عند اللاعب الغربي والأمريكي تحديدًا وقدرته على الإمساك بالهند إلى جانبه، حيث يلوح ترامب برسوم جمركية إضافية لن يفلت أحد منها.

نظرة خاطفة على أرقام التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين استنادًا إلى بيانات عام ٢٠٢٤م، تظهر أن إجمالي التبادل التجاري وصل إلى ٦٦٨ مليار دولار، وأن ما يعادل حوالي ١٦٠,٥ مليار دولار أمريكي هي قيمة الصادرات الصينية لأمريكا مقابل ما يعادل حوالي ٥١٠,٥ مليار دولار أمريكي من الواردات الأمريكية من الصين.

بمعنى أن أمريكا التي لا تستطيع المنافسة تجاريًا مع بكين تريد تسجيل هذا الاختراق عبر تحقيق أربعة أضعاف المنفعة التي ستحققها الصين من فرضها زيادة في التعرفة على الولايات المتحدة الأمريكية كما يرى البعض. من المستفيد من قرارات ترامب؟

تشير التوقعات الأولية إلى أن المستفيد الأول من قرارات ترامب ينبغي أن يكون الحليف الأوروبي، شريك أمريكا منذ " مشروع مرشال " بعد الحرب العالمية الثانية والذي يستهدف دمج الإقتصاد الأوروبي بالأمريكي تحت سقف تجاري عالمي واحد. فتكتل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يوصف بأكبر علاقة تجارية في العالم، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما ١,٦ تريليون يورو، من السلع والخدمات في عام ٢٠٢٣م، أي ما يقرب من ٣٠٪ من حجم التجارة العالمية. لكن تصريحات ترامب حول " إن الاتحاد الأوروبي يعامل واشنطن بقسوة "، مشيراً إلى

توقعات أن المستفيد الأول من قرارات ترامب ينبغي أن يكون الحليف الأوروبي شريك أمريكا منذ مشروع مارشال واستهداف دمج الاقتصاد الأوروبي بالأمريكي

عجز تجاري أمريكي بقيمة ٣٥٠ مليار دولار مع الاتحاد الأوروبي، واكبها على الفور قرار فرض تعريفات جمركية بنسبة ٢٠ ٪ على الدول الأوروبية.

بعد أيام من إعلان الرئيس دونالد ترامب فرض رسوم جمركية شاملة صدمت العديد من شركاء الولايات المتحدة وهزت الأسواق العالمية، برزت مجموعة من الدول قد تستفيد من السياسات التجارية الأميركية رغم أن خطر الركود الناجم عنها قد يحد من النتائج الإيجابية. وحيث يرى منافسون من بينهم البرازيل والهند وتركيا وكينيا وغيرهم أن هناك جانب إيجابي في تلك السياسات. وزير التجارة التركي عمر بولات مثلاً، وصف الرسوم الجمركية المفروضة على بلاده بأنها "أفضل ما يكون" مقارنة بالعديد من الدول الأخرى.

خاتمة: النظام التجاري العالمي يعاد تشكيله؟

يتحدث الرئيس الأمريكي عن خلل تجاري غيرعادل ينبغي التعامل معه، مبديًا تفاؤله بأن تؤدي التعريفات الجمركية الجديدة إلى "نهضة" صناعية أمريكية ووقف استغلال البلاد تجارياً. قد يبالغ البعض في وصف التحرك الأمريكي بأنه مقدمة لاشتعال حرب تجارية عالمية شاملة، لكن التقديرات الأولية تشير إلى أن ارتفاع الرسوم الجمركية قد يؤدي إلى انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة تتراوح بين ١٪ و٢٪. وإلى أن ما يجري قد يتسبب في خلق حالة من عدم اليقين الاقتصادي والتباطؤ في النشاط الصناعي العالمي.

من هنا ينبغي التعامل بجدية مع بعض التحليلات وتقديرات المواقف التي تذهب باتجاه أن نسبة الرسوم الجمركية ضمن السياسات التجارية الجديدة التي أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، لا تحمل أبعادًا تجارية فحسب، بل لها أبعاد سياسية وأمنية إقليمية ودولية.

الكثير من التحليلات التي تناولت التداعيات الاقتصادية والتجارية للرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، على مختلف دول العالم سواء أكانوا خصوماً أم أصدقاء تذهب باتجاه

– الولايات المتحدة قد تواجه مقاومة دبلوماسية وتجارية كبيرة في الأيام المقبلة، في ظل اتساع فجوة الثقة بين واشنطن وشركائها الاستراتيجيين.

– وأن الخطوة قد تُحفز سلسلة من الحروب التجارية، يساهم في تأجيجها الرد والرد على الرد .

– وإبراز حقيقة جديدة في لعبة التوازنات السياسية والأمنية في العالم بينها أن الكثير من الدول الإفريقية والآسيوية التي كانت تحصل على مزايا اقتصادية أو مساعدات من الولايات المتحدة مقابل الوقوف بجانب الأجندة الأمريكية، ترى اليوم أنها أمام فرصة لتغيير تموضعها السياسي والاقتصادي.

– وأن المظلة الأمنية الأمريكية، سواء التقليدية أم النووية، كانت تشكل أساس العلاقات الأمريكية الآسيوية، وأسهمت في تعزيز التجارة والتعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة ودول آسيا وأوروبا، لكن قرار فرض رسوم جمركية على الكثير من هذه الدول سيدفعها إلى مراجعة كامل حساباتها من جديد.

* أستاذ القانون الدولي ومؤسس كلية القانون بجامعة غازي عنتاب ـ تركيا

خطط الدول العربية للاستفادة من تحول سلاسل التوريد العالمية:

تحسين بيئة الأعمال والبيئة التكنولوجية ووضع خرائط استثمارية وتسهيل إجراءات التصدير والاستيراد

أعلن الرئيس ترامب عن الجولة الأخيرة من التعريفات الجمركية وإيقاف بعضها لاحقًا، وهذه التعريفات من المؤكد حال تطبيقها ستجعل سلاسل التوريد العالمية في مأزق، وفي الواقع أن سلاسل التوريد كانت تأثرت بالفعل بجائحة كوفيد ١٩ أواخر عام ٢٠١٩م، والتي تطورت إلى حالة طوارئ صحية عالمية، تسببت في مستويات غير مسبوقة من الفوضى والتكيف. ثم ظهر اتجاه "الصداقة"، وهو إعادة صياغة عالمية لسلسلة التوريد على أسس جيوسياسية ردًا على غزو روسيا لأوكرانيا أوائل عام ٢٠٢٢م. والآن، ستؤدي الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى زعزعة استقرار الاقتصاد العالمي الذي كان بدأ في العودة إلى طبيعته.

د. بهجت أبو النصر

وفي ضوء تلك التعريفات فمن المتوقع أن تشهد سلاسل التوريد العالمية حالةً من الاضطراب الشديد، إذ تعمل عوامل متعددة على تعطيلها على المديين القصير والمتوسط.

وأبرزها، تأثير التعريفات الجمركية سلبًا على دقة التنبؤ بالطلب وتخطيط المخزون ضمن سلسلة التوريد العالمية، ورغم استفادة سلاسل التوريد من تطورت تقنيات المعلومات بشكل كبير على مدى العقود القليلة الماضية، حيث تشهد سلسلة التوريد العالمية استفادة متزايدة من البيانات والمعلومات لتحسين التنبؤ بالطلب وتخطيط المخزون، وفي ضوء سعي الشركات لتحسين سلسلة التوريد الخاصة فإنها تسعى إلى تحسين التنبؤ بالطلب ثم تخطيط المخزون بالاعتماد على تلك المعلومات، لذلك سيؤثر تغير التعريفات الجمركية على دقة التوقعات، مما يدفع الشركات إلى إيقاف الطلبات مؤقتًا أو إلغائها، بالإضافة إلى ذلك فالتمييز في فرض الرسوم الجمركية بين دول العالم من قبل الولايات المتحدة من شأنه أن يدفع عددًا من الدول إلى إعادة توطين صناعاتها في دول تتسم بفرض رسوم جمركية منخفضة من قبل الولايات المتحدة ، حال تعرض منتجات تلك الصناعات لرسوم جمركية مرتفعة من قبل الولايات المتحدة ، ومن ثم تحول في سلاسل التوريد العالمية، فمن المتوقع ان تنقل الصين على سبيل المثال عددًا من الصناعات إلى الدول العربية التي تتمتع بإعفاءات جمركية ورسوم منخفضة على منتجات تلك الصناعات من الولايات المتحدة.

ومن ثم يتناول البحث ثلاثة عناصر رئيسة وهي:

أولًا: واقع الرسوم الجمركية المفروضة من قبل الولايات المتحدة.

ثانيًا: أثر الرسوم الجمركية على سلاسل التوريد العالمية.

ثالثًا: أثر الرسوم الجمركية على سلاسل التوريد للدول العربية.

أولًا: واقع الرسوم الجمركية المفروضة من الولايات المتحدة

بدأ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في شهر فبراير ٢٠٢٥م، تنفيذ رؤيته الاقتصادية بشأن فرض رسوم جمركية على بعض

متوقع نقل الصين عددًا من صناعاتها لدول عربية تتمتع بإعفاءات جمركية ورسوم منخفضة على منتجات تلك الصناعات من أمريكا

الدول، بدءًا بكندا والمكسيك والصين، ثم تبع ذلك فرض رسوم على معظم دول العالم ليشمل أكثر من ٢٠٠ دولة فيما وصف بـ "يوم التحرير "كما أطلق على تلك الرسوم عنوان "استعادة ثراء أمريكا"، حيث تم فرض رسوم جمركية متفاوتة أقلها بنسبة ١٠٪، والتي كانت من نصيب المملكة المتحدة ومعظم الدول العربية.

وجاءت التعريفات الجمركية الأمريكية الأعلى عالمياً من نصيب "ليوسوتو" المملكة التي تحيطها جنوب إفريقيا، ومجموعة الجزر الفرنسية "سان بيير وميكلون"، اللتين بلغت الضريبة المفروضة عليهما ٥٠ ٪. وتلتهما كمبوديا التي بلغت الضرائب المفروضة عليها ٤٥٪، و"لاوس" الواقعة جنوب شرق آسيا، بنسبة ٤٨٪، وكذلك فيتنام بنسبة ٤٦٪، بما يزيد على الصين التي تصدرت لائحة الأرقام حيث بلغت الرسوم المفروضة على بضائعها ٣٤٪، كما تم فرض تعرفة جمركية على السيارات المصنعة خارج الولايات المتحدة بنسبة ٢٥٪، تأتي القرارات الأمريكية الأخيرة في إطار مواجهة الخلل التجاري غير العادل، في إشارة إلى عجز الميزان التجاري للولايات المتحدة، بالإضافة إلى مبدأ المعاملة بالمثل في إشارة إلى أن الدول المفروضة عليها تفرض هي الأخرى ضرائب مماثلة على البضائع الأمريكية الواردة إليها. حيث ترى الإدارة الأمريكية أن تؤدي التعريفات الجمركية الجديدة إلى "نهضة" صناعية أمريكية، وأن يُشجع هذا على المدى الطويل المزيد من الشركات على تصنيع منتجاتها في الولايات المتحدة، وأن يؤدي إلى زيادة وظائف التصنيع.

الدول المستهدفة من الرسوم الجمركية

شملت التعريفات الجمركية الجديدة ١٨٤ دولة وجزيرة وإقليماً، بخلاف دول الاتحاد الأوروبي الـ ٢٧، مما يعني أن معظم دول العالم شملتها الضرائب التي فُرضت بنسبة لا تقل عن ١٠٪، ففي البداية، في مطلع فبراير ٢٠٢٥م، أعلنت واشنطن عن جمارك حدودية داخل القارة الأمريكية الشمالية، حيث فُرضت رسومًا جمركية على كندا في الشمال والمكسيك في الجنوب.

الدول محل الصراع التجاري (أمريكا والصين واليابان والهند والاتحاد الأوروبي) تستحوذ على نصف تجارة الدول العربية

وشملت الرسوم جمهورية الصين، التي تعد المنافس الأقوى للولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي الذي يبلغ فائضها التجاري مع أمريكا نحو ٣٥٠ مليار دولار، ومع الاتحاد الأوروبي، وبناءً على ذلك فرضت عليهم تعريفات جمركية بنسبة ٢٠٪ وتتمتع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بأكبر علاقة تجارية في العالم، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما ١,٧ تريليون دولار من السلع والخدمات في عام ٢٠٢٣م، أي ما يقرب من ٣٠٪من حجم التجارة العالمية.

كما فرضت الولايات المتحدة ضرائب على العديد من الدول الآسيوية كاليابان وفيتنام وماليزيا وإندونيسيا والهند وباكستان وتايلاند وتايوان، وكان نصيب إسرائيل وتركيا بنسبة ١٧٪و١٠٪على التوالي، بالإضافة إلى ضرائب أخرى متباينة على البرازيل وجنوب إفريقيا وبريطانيا وكوريا الجنوبية وسويسرا.

الرسوم الجمركية على الدول العربية

شملت الرسوم الجمركية عددًا كبيرًا من الدول العربية، وكانت أعلاها سوريا فجاء نصيبها بنسبة ٤١ ٪، ثم العراق ٣٩ ٪، فليبيا بنسبة ٣١٪، والجزائر بنسبة ٣٠٪، تونس ٢٨٪، والأردن بنسبة ٢٠ ٪، في حين بلغ نصيب معظمها ١٠٪ من الضرائب الجمركية وقد شملت مصر والسودان ولبنان واليمن والسعودية والإمارات والكويت وقطر والبحرين والمغرب وموريتانيا وعُمان وجزر القمر.

وفي الواقع لا يمكن تبرير ذلك بمعالجة الميزان التجاري معها، حيث أن الميزان التجار يحقق فائضًا لصالح الولايات المتحدة مع معظمها؛ فقد بلغ فائض تجارة السلع الأمريكية مع مصر ٣,٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٤م، في حين بلغ هذا الفائض مع السعودية ٤٤٣,٣ مليون دولار، وبلغ الفائض الأمريكي مع الإمارات ١٩,٥ مليار دولار في العام نفسه.

في حين حقق عجز تجاري أمريكي مع بعض الدول العربية كالعراق التي بلغت صادراتها ٧,٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٤، مقابل استيرادها من الولايات المتحدة بما قيمته ١,٧ مليار دولار، والأردن التي صدرت ٣,٤ مليار دولار، مقابل استيرادها ما قيمته مليار دولار. ومع ذلك، فإن العجز التجاري بين الصادرات والواردات الأمريكية مع هاتين الدولتين لا يُقارَن بأي حال من الأحوال بالفارق الكبير بين الولايات المتحدة وكندا على سبيل المثال، الذي يقدر بنحو ٦٣ مليار دولار.

أهم ردود الأفعال لفرض الرسوم الجمركية

تباينت ردود الأفعال من مختلف الدول والتجمعات تجاه فرض الرسوم الجمركية من قبل الولايات المتحدة، واختلفت حدة تلك الردود حسب حجم تجارة تلك الدول مع الولايات المتحدة، ومدى حدة الرسوم المفروضة، ومدى توافر بدائل للسوق الأمريكي ، فالدول التي فرضت عليها رسوم منخفضة (١٠٪) نجد أن رد فعلها كان محدودًا أو منعدمًا أحيانا، أما الدول التي لها علاقات تجارية كبيرة مع الولايات المتحدة فردود فعلها كانت أشد قسوة، وهذا يفسر تعليق الرئيس الأمريكي لتلك الرسوم لمدة ثلاثة أشهر، وفيما يلي أمثلة على ردود أفعال أهم الدول تجاه رفع الرسوم الجمركية على صادراتها للولايات المتحدة

- الصين: قامت باتخاذ بعض الإجراءات الانتقامية من خلال فرض رسوم بنسبة ٣٤٪ على الواردات الأمريكية، كما فرضت مجموعة من القيود على تصدير بعض المواد النادرة، وفي نفس السياق قدمت شكوى رسمية ضد الولايات المتحدة الأمريكية في منظمة التجارة العالمية بسبب تلك الرسوم، وكانت انتقاداتها أشد حدة بشأن إلغاء ثغرة "دي مينيماس"، وهي معاملة كانت تسمح بإعفاء السلع منخفضة القيمة من الرسوم الجمركية، كما أن وقف الصين الفوري لواردات الذرة الرفيعة والدواجن من والولايات المتحدة يستهدف المزارعين الأمريكيين

تأمين سلاسل التوريد المتعلقة بالأمن القومي الأمريكي يوطن صناعات الأدوية والمعدات العسكرية ومن ثم زيادة الواردات العربية من تلك المنتجات

بشكل مباشر، حيث تعد من الصادرات الأمريكية الأساسية إلى الصين، حيث تتعرض شحنات كاملة لخطر التوقف مما سيؤثر سلبًا على قطاع الزراعة الأمريكية، التي عانت بالفعل من حروب تجارية سابقة وضغوط مناخية، ويصف البعض هذا القرار بكونه بمثابة ضربة موجعة. فهو يؤكد دقة بكين في الرد على القطاعات الحساسة سياسيًا.

- دول الاتحاد الأوروبي: أدانت دول الاتحاد الأوروبي الرسوم الجمركية الأمريكية ووصفته بالضربة الخطيرة للتجارة العالمية، تدرس دول الاتحاد الأوروبي اتخاذ إجراءات مضادة، مثل فرض رسوم على المنتجات الأمريكية.
- كندا والمكسيك: توقعت كندا حدوث خسائر كبيرة على الاقتصاد الأمريكي، وزيادة في الأسعار، وخسائر في قطاع الوظائف نتيجة للرسوم المفروضة، وقد أعلنت كندا عن فرض رسوم على المنتجات الأمريكية بقيمة ٣٠ مليار دولار.

- دول جنوب شرق آسيا: تأثر الوضع الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا بشكل حاد، وخاصة فيتنام التي كانت تستفيد من التوترات التجارية السابقة بين الولايات المتحدة والصين.

- عبرت كل من اليابان، كوريا الجنوبية، وتايوان عن استيائها، واعتبرت أن هذه الرسوم تعد خيانة للعلاقات التاريخية مع الولايات المتحدة.

تأثير التعريفات الجمركية على سلسلة التوريد

المراجع للتعريفات الجمركية المفروضة من قبل الولايات المتحدة، يجد أنها لا تمثل مجرد تحديات قصيرة الأجل؛ بل قد تؤدي إلى تحولات طويلة الأمد في هيكل التجارة العالمية، ومن ثم سوف تتأثر سلاسل التوريد العالمية بالتعريفات الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة بطرق متعددة، خاصة في ظل اختلاف النسب المفروضة على مختلف الدول؛ بدءًا من التكاليف والتسعير وصولًا إلى استراتيجيات التوريد والمخزون. وهذا ما يتطلب إعادة النظر في استراتيجيات التوريد، وزيادة الاستثمارات في التكنولوجيا، والتحول نحو سلاسل توريد أكثر مرونة وقدرة على الصمود في مواجهة الاضطرابات التجارية، وفيما يلي عدة طرق يمكن أن تؤثر بها التعريفات الجمركية على سلاسل التوريد

١- اضطرابات سلسلة التوريد، سيترتب على التعريفات الجمركية اختناقات لوجستية من خلال فرض إجراءات جمركية جديدة، ومن ثم متطلبات توثيقية، وعقبات تنظيمية، ويمكن أن تؤدي هذه الاضطرابات إلى تأخيرات على الحدود، وازدحام في الموانئ، وتباطؤ عام في حركة البضائع، كما يتطلب الامتثال للتعريفات الجمركية من الشركات تقديم وثائق إضافية، والخضوع لعمليات تفتيش جمركية، وتتبع معدلات التعريفات المتغيرة. وهذا يمكن أن يُرهق الشركات الصغيرة التي قد لا تمتلك فرق امتثال مخصصة، بالإضافة الى أن الشركات التي تعتمد على أنظمة المخزون في الوقت المناسب، حيث تصل المكونات عند الحاجة، معرضة بشكل خاص لانقطاعات سلسلة التوريد، ويمكن أن يؤدي التأخير في شحن البضائع بسبب التعريفات الجمركية إلى تباطؤ الإنتاج، وخاصةً في قطاعات مثل صناعة السيارات أو الإلكترونيات.

٢- تأثير صناعة التكنولوجيا: تُعد صناعة أشباه الموصلات من أكثر الصناعات تأثرًا بتلك التعريفات. ومع تركيز ترامب على تقليل الاعتماد على الصين في المكونات الأساسية، قد تدفع الولايات المتحدة نحو زيادة إنتاج أشباه الموصلات محليًا، مما يؤدي إلى تغييرات في سلاسل التوريد العالمية التي اعتمدت تقليديًا على التصنيع والتجميع الصينيين

٣- التغيرات في أحجام التجارة، ستؤدي ارتفاع التعريفات الجمركية إلى انخفاض حجم الواردات بسبب زيادة التكلفة ومن ثم انخفاض حجم التجارة بين الدول المتضرر ، وهذا سوف

التعريفات الأمريكية لا تمثل تحديات قصيرة الأجل فقط بل تؤدي لتحولات طويلة الأمد في هيكل التجارة العالمية وتتأثر سلاسل التوريد العالمية

يؤثر على صناعات بأكملها، كما أنه في بعض الحالات، قد تجد الشركات أن شراء السلع المنتجة محليًا أكثر فعالية من حيث التكلفة، حتى لو كانت أغلى قليلاً من البدائل الأجنبية، مما سيؤدي إلى تحول في ميزان التجارة، حيث تستورد تلك الدول سلعًا أقل، بينما تستورد دول أخرى سلعًا أكثر، وفي السياق ذاته ستؤدي التعريفات الجمركية إلى ديناميكيات التجارة العالمية، مما يدفع الدول إلى البحث عن أسواق أو موردين جدد.

٤- زيادة تكاليف السلع المستوردة: من المؤكد أن تؤدي التعريفات الجمركية إلى التأثير على هيكل التكلفة، حيث تزيد التعريفات الجمركية بشكل مباشر من تكلفة السلع والمواد الخام المستوردة. وارتفاع تلك الأخيرة سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، حيث يتعين على المنتجين تحميل هذه التكاليف على سعر المنتج ومن ثم نقلها إلى المستهلكين، ومن ناحية أخرى سوف تؤثر تلك التعريفات على هوامش الربح بالنسبة للشركات ذات هوامش الربح المنخفضة، إذا لم تتمكن الشركة من تحميل التكاليف على المستهلكين في بعض الحالات، قد تختار الشركات تحمل التكاليف مؤقتًا، وفي ظل التفاوت في مستوى التعريفات المفروضة فسوف تتأثر الميزة التنافسية إذا كان المنافسون موجودين في دول ذات تعريفات جمركية منخفضة أو معدومة فقد يتمكنون من الحفاظ على أسعار منخفضة، مما يضغط على الشركات التي تواجه زيادات في التكاليف بسبب التعريفات الجمركية.

٥- تنويع الموردين، في ظل عدم الاستقرار التي خلقته الرسوم الجمركية تسعى الشركات إلى تنويع مورديها للحد من المخاطر المرتبطة بالرسوم الجمركية. فبدلاً من الحصول على جميع المواد من بلد واحد، قد توزع الشركات مصادرها على مناطق جغرافية مختلفة لتجنب الاعتماد على مصدر واحد قد يتأثر بالرسوم الجمركية، كما ستؤدي تلك الرسوم الجمركية إلى تحول في العلاقات التجارية؛ بأن تلجأ الدول إلى تحول الاستيراد من دول أخرى لا تخضع لنفس الرسوم الجمركية، وهذا التحول سيؤدي بالطبع إلى تغييرات في علاقات الموردين طويلة الأمد ويخلق فرص عمل جديدة في مناطق أخرى، وهنا يجب الإشارة إلى أنه بالرغم من كون التنويع قد يقلل من المخاطر، إلا أنه قد يزيد من تعقيدها من ناحية أخرى، فإدارة موردين متعددين في دول مختلفة قد تؤدي إلى تحديات لوجستية، وزيادة تكاليف النقل، والحاجة إلى أنظمة إدارة سلسلة توريد أكثر تطورًا لتتبع الشحنات المختلفة، وعمليات مراقبة الجودة، ومسائل الامتثال.

٦- إعادة تقييم استراتيجيات التوريد، حيث ستعيد العديد من الشركات تقييم استراتيجياتها في التوريد للتخفيف من أثر الرسوم الجمركية، فقد تُقرّب بعض الشركات الإنتاج من موطنها، أو حتى تُنقل التصنيع إلى بلدها يُساعد هذا على تجنّب الرسوم الجمركية الأجنبية ويُقلّل من التعرّض لمخاطر التجارة الدولية، كما ستعمل الشركات على موازنة التكلفة المتزايدة للإنتاج المحلي ،مثل ارتفاع تكاليف العمالة وضعف وفورات الحجم، مع الوفورات المُحتملة من تجنّب الرسوم الجمركية، وهذا الحساب سيعتمد على عوامل مثل القرب من السوق النهائي، والحاجة إلى المرونة، وأهمية تقليل مخاطر سلسلة التوريد، كما أنه بالنسبة للشركات التي تعتمد بشكل كبير على سلاسل التوريد العالمية، قد يُصبح التوريد الإقليمي أكثر جاذبية، حيث يُتيح لهذه الشركات الحفاظ على قربها من الأسواق الرئيسية مع التخفيف من أثر الرسوم الجمركية بين الدول البعيدة..

٧- فترات تسليم أطول مع تطبيق التعريفات الجمركية، قد تواجه الشركات تأخيرات في استلام بضائعها، إما بسبب الإجراءات الجمركية أو أوقات عبور أطول من موردين بديلين. ويمكن أن يؤدي هذا إلى إطالة فترات التسليم للإنتاج وخلق حالة من عدم اليقين في جداول التسليم، وطول فترات التسليم الطويلة تؤثر بالطبع على رضا العملاء، خاصةً إذا لم تتمكن الشركة من تسليم البضائع في الوقت المحدد. وهذا أمر بالغ الأهمية بشكل خاص في الصناعات التي يُعد فيها "الوقت

الدول التي تعرضت لفرض رسوم جمركية مرتفعة ستسعى للاستفادة من الرسوم الجمركية المنخفضة بتوطين صناعاتها داخل الدول العربية

اللازم للوصول إلى السوق" عاملاً رئيسيًا، مثل صناعة الأزياء والإلكترونيات والسيارات، وهذا قد يدفع تلك الشركات لتفضيل الاستيراد من دول دون الأخرى ومن ثم تغير في مكونات سلاسل التوريد .

٨- تحولات في استراتيجية سلسلة التوريد العالمية، من الممكن أن تدفع التعريفات الجمركية الشركات إلى إعادة النظر في استراتيجية سلسلة التوريد العالمية بأكملها، قد يشمل ذلك نقل مرافق الإنتاج، أو تغيير الموردين، أو تعديل استراتيجيات دخول السوق. والهدف هو تقليل تأثير التعريفات الجمركية مع الحفاظ على الكفاءة التشغيلية، وقد تدفع تلك التعريفات إلى أن تتخلى الشركات عن سلاسل التوريد العالمية عالية الكفاءة ولكنها هشة، وتعطي الأولوية للمرونة، أثر التعريفات الجمركية على سلاسل التوريد للدول العربية ستنعكس التعريفات الجمركية المفروضة من قبل الولايات المتحدة على الهيكل الجغرافي لتجارة الدول العربية الخارجية ومن ثم على سلاسل التوريد للدول العربية، فالدول محل الصراع التجاري (الولايات المتحدة والصين واليابان والهند والاتحاد الأوروبي) تستحوذ على نصف تجارة الدول العربية ،حيث تستحوذ مجموعة دول آسيا على النصيب الأكبر من الصادرات العربية في عام ٢٠٢٣ م، بنسبة ٤٤,٧ ٪ على الرغم من انخفاضها عن العام السابق الذي سجل بنسبة ٤٥,٤ ٪، منها ٦ ٪ لليابان، ٩,٣ ٪ للهند والصين بنسبة ١٢,٨ ٪ وباقي دول آسيا ١٦,٦٪، حيث مازالت آسيا هي المستوعب الأول لصادرات الدول العربية من النفط وهذا أمر طبيعي لكون الصين والهند في طليعة الدول المستوردة للنفط في العالم بصفة عامة ومن الدول العربية بصفة خاصة، كما ارتفع نصيب الاتحاد الأوروبي من الصادرات ليسجل نحو ١٥,٢ ٪ مقارنة بما نسبته ١٠,٢ ٪ في العام السابق، بينما انخفضت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتسجل نحو ٣,٤ ٪مقارنة بنسبة ٤ ٪ عام ٢٠٢٢م.

وفيما يتعلق بالواردات السلعية العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال عام ٢٠٢٣م، فقد استحوذ الاتحاد الأوروبي على ما نسبته ٢١,٣٪ بارتفاع محدود عن العام السابق الذي سجل ٢٠,٢ ٪، كما انخفضت حصة الدول العربية ليبلغ ١١,٩٪مقارنة بنسبة ١٣,٦ ٪ في العام السابق، واستمرت آسيا تشكل أعلى مصدر للدول العربية واستأثرت بالحصة الأكبر بنسبة بلغت ٣٢,١٪مقارنة بنحو ٣٢,٦ ٪ العام السابق، حيث استأثرت الصين بـ ١٤,٩٪وباقي دول آسيا ب ١٠٪ من إجمالي الواردات العربية، أما الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية فقد انخفضت لتبلغ ٨,١٪، مقارنة ب ٨,٩٪العام السابق.

اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين عام ٢٠٢٣

(%)المساهمة في الصادرات العربية

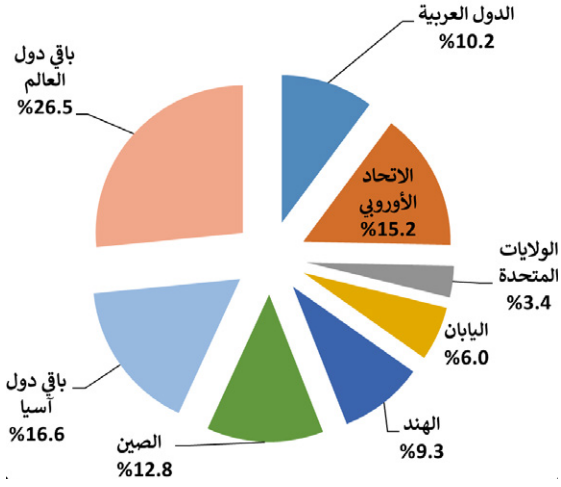

تؤثر التعريفات الجمركية على دقة التوقعات ما يدفع الشركات لإيقاف الطلبات مؤقتًا أو إلغائها ودفع دول أخرى لتوطين صناعاتها في دول منخفضة الجمارك

المساهمة في الواردات العربية (%)

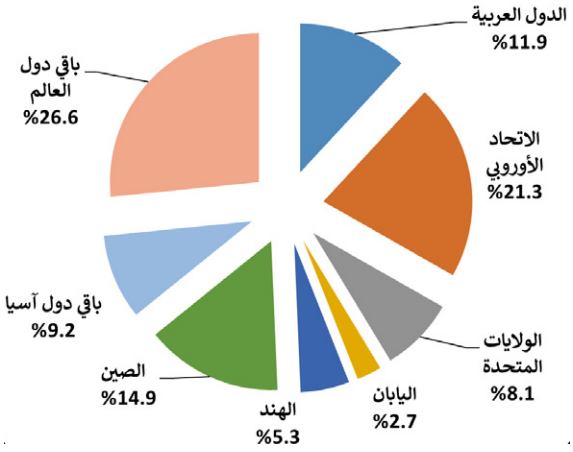

المرجع: جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٢٤.

إن فرض التعريفات الجمركية من قبل الولايات المتحدة سوف يؤثر على سلاسل التوريد بالدول العربية من خلال العناصر التالية

١- من المؤكد أن الدول التي تعرضت لفرض رسوم جمركية مرتفعة، الصين واليابان، ستسعى للاستفادة من الرسوم الجمركية المنخفضة التي فرضت على الدول العربية، بتوطين صناعاتها داخل الدول العربية، ومن ثم إعادة التصدير إلى الدول العربية المجاورة وحتى إلى الولايات المتحدة.

٢- إن تعزيز مبادرات إعادة التصنيع إلى الوطن، التصنيع المحلي، في الولايات المتحدة، وخاصةً للمنتجات كثيفة العمالة مثل المنسوجات والسيارات والآلات، قد يساهم في تغير هيكل واردات الدول العربية من تلك المنتجات لتتحول للولايات المتحدة بدلاً من دول اخرى.

٣- شدد ترامب على تأمين سلاسل التوريد الحيوية المتعلقة بالأمن القومي، مما قد يؤدي إلى إعادة توطين صناعات مثل الأدوية والمعادن الأرضية النادرة والمعدات العسكرية، وبالتالي زيادة واردات الدول العربية من تلك المنتجات من الولايات المتحدة.

ولكن لكي تستفيد الدول العربية من التحول في سلاسل التوريد العالمية جراء تلك التعريفات يجب عليها أن تجري عدة أمور لتكون جاذبة للاستثمارات الأجنبية ومن ثم إعادة توطين صناعات الدول المتضررة بها وأهم تلك الإجراءات

١- تحسين بيئة الأعمال لديها، واعتماد نظام النافذة الواحدة في إنشاء المشروعات الجديدة، وبيئة الاعمال تلك تشمل أمورًا متعددة منها المعاملة الضريبة والوقت المستغرق في انشاء المشروع، وتكاليف التأسيسي، وسهولة التخارج وسهولة تحويل الأرباح للخارج.

٢- تحسين البيئة التكنولوجية، فمن غير المقبول أن توجد مناطق في بعض الدول العربية تفتقر لخدمات الانترنت، وكذلك تشير البيانات الخاصة بعدد مرات انقطاع الانترنت أنها مازالت متواضعة في بعض الدول العربية.

٣- وضح خريطة استثمارية لكل الدول عربية توضح الأماكن المتاحة والإجراءات اللازمة، للمزايا الممنوحة.

٤- تسهيل إجراءات التصدير والاستيراد من خلال تقليص عدد المستندات المطلوبة للاستيراد والتصدير وتطبيق النافذة الواحدة بالمنافذ الجمركية.

* وزير مفوض بجامعة الدول العربية ـ القاهرة

دول الخليج مطالبة بإعادة هيكلة بعض القطاعات الصناعية

التعريفات الجمركية الأمريكية تضع ٤ تحديات وتتيح ٥ فرص أمام الاقتصاد السعودي

تمثل التجارة الدولية أحد أبرز مظاهر التفاعل بين الدول، وتُعد التعريفات الجمركية أحد أدوات السياسات الاقتصادية التي يمكن أن يكون لها أبعاد سياسية تتجاوز الأثر الاقتصادي المباشر وقد شهدت السياسة التجارية الأمريكية تحولات ملحوظة خلال العقدين الأخيرين تجلت في توجهات أكثر حمائية حيث تمثلت في فرض تعريفات جمركية على عدد من القطاعات والسلع في إطار استراتيجية تهدف إلى حماية الصناعة المحلية، ورغم أن التركيز ينصب غالباً على علاقات أمريكا مع الصين والاتحاد الأوروبي فإن لهذه السياسات آثاراً مباشرة وغير مباشرة على شركائها ومنهم دول مجلس التعاون الخليجي لا سيما المملكة العربية السعودية والتي ترتبط بعلاقات استراتيجية مع واشنطن وتعد في الوقت نفسه من أبرز الموردين للمواد الخام مثل النفط والبتروكيماويات.

د. هاجد بن يحيى الأصلعي

وفي هذا السياق تبرز المملكة العربية السعودية كحالة خاصة، فهي من أكبر الشركاء الاقتصاديين والسياسيين للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وتتبنى رؤية طموحة (رؤية السعودية ٢٠٣٠) والتي تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز الاستثمارات في قطاعات أخرى، وبالتالي فإن أي تغيير في السياسات التجارية الأمريكية مثل فرض التعريفات الجمركية الأخيرة التي أعلنها الرئيس الأمريكي في ٢ أبريل ٢٠٢٥م، قد تكون لها تداعيات مباشرة وغير مباشرة على المسار الاقتصادي والسياسي السعودي.

التعرفة الجمركية الأمريكية كأداة سياسية:

تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية عادةً التعرفة الجمركية كأداة سياسية اقتصادية لحماية صناعاتها المحلية وخاصة في فترات الكساد الاقتصادي أو عندما تواجه منافسة خارجية قوية، لكن من بعد الحرب العالمية الثانية ومع ظهور نظام التجارة الحرة العالمي تحت مظلة منظمة التجارة العالمية (WTO) بدأت الولايات المتحدة التخفيف من اعتمادها على هذه الأداة، غير أن هذا الاتجاه شهد تغيراً كبيراً في عهد الرئيس ترامب حيث عادت أمريكا لاستخدام التعرفة الجمركية كأداة ضغط سياسي واقتصادي، لذلك من الواضح أن السياسة التجارية للولايات المتحدة أصبحت جزءًا من استراتيجية التفاوض السياسي فعلى سبيل المثال عندما فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية على واردات الصلب والألمنيوم بحجة الأمن القومي الأمريكي، واستخدمتها أيضاً ضد المكسيك بشأن ملف الهجرة ، وهددت بفرض تعريفات على السيارات الأوروبية للضغط في ملفات تجارية وأمنية، وهذه الاستخدامات توضح بأن التعرفة الجمركية لم تعد مجرد إدارة اقتصادية فحسب بل أصبحت وسيلة لتأديب الخصوم ومساومة الحلفاء وربما لتعديل سلوك الدول بطريقة تخدم السياسة الخارجية الأمريكية، ومن وجهة نظري بأن فرض الرسوم الجمركية الأمريكية الأخيرة التي أعلنها الرئيس الأمريكي لها ثلاثة أبعاد :

١- البعد الداخلي ويتركز في حماية الوظائف والصناعات الأمريكية من المنافسة الخارجية، وهو يعتبر مطلب شعبي أمريكي.

٢- البعد الاقتصادي ويتركز على تقليص العجز التجاري وتحسين شروط التبادل التجاري مع الدول.

تستطيع المملكة العربية السعودية تحويل التحديات الخارجية إلى محفزات وفرص داخلية للتنمية والاعتماد على الذات

٣- البعد السياسي ويتركز على استخدام التعرفة الجمركية كأداة لتعزيز القوة التفاوضية الأمريكية في ملفات السياسة الخارجية مع الدول المنافسة وكذلك الدول الحليفة.

وبالرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي ليست هدفاً مباشراً لهذه السياسات ولكن سوف يكون لها تداعيات من أهمها:

١- زيادة تكلفة تصدير بعض المنتجات إلى السوق الأمريكية.

٢- زيادة الحذر في التعاملات الاقتصادية مع واشنطن.

٣- اضطرار دول مجلس التعاون الخليجي إلى اتخاذ مواقف سياسية متوازنة لتفادي الدخول في نزاع اقتصادي مباشر مع واشنطن.

التأثيرات الإقليمية على دول الخليج:

تتركز السياسات الجمركية الأمريكية على الدول المنافسة تجارياً ولكن تداعياتها تمتد لتشمل أغلب دول العالم ومن ضمنها دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تُعد من الشركاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة الأمريكية، وسوف تكون ذات طابع مركب يجمع بين الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي:

١- التأثير على صادرات دول مجلس التعاون الخليجي غير النفطية. حيث تعتمد دول الخليج على النفط كمصدر رئيس للدخل، ولكن في إطار رؤى اقتصادية طموحة مثل رؤية السعودية ٢٠٣٠ بدأت بعض دول الخليج تنوع مصادر الدخل وتنوع في صادراتها لا سيما في قطاعات البتروكيميائيات والألمنيوم والمعادن، ولكن عندما فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية على واردات الألمنيوم والصلب بحجة حماية أمنها القومي تأثرت بهذه الإجراءات دول مثل البحرين والإمارات اللتان تصدران الألمنيوم إلى واشنطن، وهذا

السعودية تعمل على التوازن والانفتاح على قوى دولية أخرى ما يعكس مناورة سعودية هدفها تعزيز مكانة المملكة في النظام العالمي المتغير

يجعلنا نتخوف من استهداف مماثل لمنتجات السعودية من البتروكيميائيات والصناعات السعودية الأخرى.

٢- البيئة الاستثمارية الخليجية تذهب إلى التعقيد وهذا يتطلب من دول الخليج إعادة التفكير في هيكلة بعض القطاعات الصناعية بما يخفف من الاعتماد على السوق الأمريكي او يعزز القدرة التنافسية في أسواق بديلة.

الدفع نحو تنويع الشراكات الاقتصادية:

من النتائج غير المباشرة للتعرفة الجمركية الأمريكية هو دفع دول الخليج إلى تنويع شراكاتها مع الصين كمستورد ضخم للطاقة وشريك في مشاريع البنية التحتية والتقنية، وكذلك تعزيز شراكاتها مع الهند كشريك استراتيجي واعد في ملفات التبادل التجاري والتعليم والتقنية، والأهم أيضاً الاتحاد الأوروبي الذي يبحث عن بدائل للطاقة الروسية ويفتح أبواباً أمام المنتجات الخليجية، وهذا التوجه قد يفهم من واشنطن على أنه محاولة للهروب من الهيمنة الاقتصادية الأمريكية ما قد يضيف بعداً سياسياً جديداً للعلاقة بين الطرفين.

إن وجود مثل هذا التهديد قد يعرقل طموحات دول الخليج في توقيع اتفاقيات تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية أو يبطئ التقدم في اتفاقيات أخرى مثل اتفاقية التجارة الحرة بين دول الخليج والاتحاد الأوروبي، كما قد يدفع دول الخليج إلى العمل بشكل جماعي وتشكيل سياسة تجارية موحدة لاتخاذ قرارات استراتيجية تعزز من مكانتها التجارية عالمياً.

المملكة العربية السعودية بين التكيف والمناورة:

تمثل المملكة العربية السعودية نموذجاً مميزاً في العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تجمع بين الشراكة الاستراتيجية التقليدية في مجالات النفط والأمن والطموح الحديث لبناء اقتصاد متنوع منفتح على الأسواق العالمية، ولكن في ظل هذا التوازن تطرح السياسات الجمركية الأمريكية الأخيرة تحديات أمام السعودية ولكنها في الوقت نفسه تتيح لها فرصاً للمناورة والتكيف بما يخدم مصالحها

١- تنويع الشراكات الاقتصادية كاستراتيجية المواجهة. فعند إصرار واشنطن على فرض زيادة الرسوم الجمركية تبنت السعودية سياسة نشطة لتوسيع شراكاتها الدولية من خلال تعزيز العلاقات التجارية مع الصين والتي أصبحت الشريك التجاري الأول للمملكة في مجالات النفط والطاقة المتجددة والتقنية، وقامت السعودية بتوقيع اتفاقيات مع دول في جنوب شرق آسيا وإفريقيا لضمان أسواق بديلة للمنتجات السعودية، وبدأت بالانفتاح على الاستثمار الأوروبي من خلال المشاريع الضخمة في نيوم والقطاعات غير النفطية.

٢- الاستثمار في الداخل وجذب التكنولوجيا. عوضاً عن الاعتماد على التصدير إلى الأسواق التقليدية التي قد تتأثر بالتعرفة الجمركية الأمريكية على السعودية التركيز على جذب الشراكات الأجنبية لتأسيس مقار إقليمية داخل المملكة والعمل على توطين الصناعات الحيوية لتقليل الاعتماد على الاستيراد من الخارج، والدخول في مشاريع مشتركة لنقل التقنية بدلاً من الاستيراد، وبهذا تستطيع المملكة العربية السعودية تحويل التحديات الخارجية إلى محفزات وفرص داخلية للتنمية والاعتماد على الذات.

٣- التوازن في العلاقة مع واشنطن. رغم العلاقات التاريخية بين البلدين فإن السعودية لم تتردد في تبني مواقف مستقلة عندما اقتضت مصلحتها ذلك، فقد رفضت الضغوط الأمريكية في ملفات تسعير النفط ضمن (أوبك +) وقامت بتطوير التعاون الأمني والدفاعي مع الصين وروسيا رغم التحالف القائم مع الولايات المتحدة، وهذا يجعل المملكة تعمل على التوازن بين الحلف التقليدي مع واشنطن والانفتاح على قوى دولية أخرى مما يعكس مناورة سعودية هدفها تعزيز مكانة المملكة في النظام العالمي المتغير.

٤- التعرفة الجمركية كعنصر محفز للإصلاح الاقتصادي. وكما يبدو بأن التعرفة الجمركية الأمريكية تعتبر تحدياً

التهديد التجاري قد يعرقل توقيع اتفاقيات تجارة حرة خليجية ـ أمريكية ويدفع دول الخليج لسياسة تجارية موحدة تعزز من مكانتها التجارية عالمياً

على المدى القريب إلا إنها سوف تساهم في تسريع خطوات الإصلاح الاقتصادي السعودي من خلال دعم الاتجاه نحو بناء قاعدة إنتاج محلية منافسة وسوف تؤدي إلى إعادة تشكيل الأولويات التجارية بعيداً عن التبعية لأي سوق واحدة.

التحديات والفرص:

تمثل التغيرات في السياسات الجمركية الأمريكية رغم سلبيتها الظاهرة بيئة ديناميكية يمكن لدول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية الاستفادة منها بذكاء استراتيجي، ففي الوقت الذي تفرض فيه هذه السياسات تحديات واضحة فإنها تفتح أيضاً أبواباً لفرص جديدة تمكن من إعادة صياغة التوجهات الاقتصادية والسياسة الخارجية.

التحديات:

١- زيادة الغموض وعدم اليقين في العلاقات التجارية. وهذا ناتج عن التحولات السريعة في السياسة التجارية الأمريكية والتي تفرض صعوبة في وضع خطط طويلة الأجل للتجارة والاستثمار مما قد يؤثر على المشاريع المشتركة بين السعودية والشركات الأمريكية.

٢- احتمال استهداف الصادرات الخليجية. وعلى رأسها الصادرات السعودية رغم أن التعريفات الجمركية استهدفت قوى كبرى مثل الصين إلا أن المنتجات المعدنية والبتروكيميائية قد تواجه تعريفات مستقبلية تقلل من تنافسيتها.

٣- الحفاظ على تحقيق التوازن الجيوسياسي. وقد حققت السعودية في الماضي التوازن المطلوب ولا زالت على هذه الاستراتيجية الفعالة وسوف تحافظ عليها في المستقبل طالما أنها تحقق مصالحها في العالم.

٤- تأثر مشاريع التوطين الصناعية، لأن بعض المشاريع الصناعية في السعودية تعتمد على تقنيات وشراكات أمريكية، وبالتالي فإن أي احتكاك تجاري أو رفع للتعريفات الجمركية على المعدات أو المواد الخام المستوردة من أمريكا قد يعيق التقدم في هذه المشاريع او يبطئ من إنجازها.

الفرص:

١- إعادة توجيه الاستراتيجية التجارية. مما يجعل السعودية تنظر إلى التنوع في الشركاء الاقتصاديين كضرورة اقتصادية ويدفعها إلى توقيع اتفاقيات تجارية حرة جديدة وتفعيل ممرات لوجستية بديلة كالممر السعودي البري الهندي الأوروبي وفتح الأسواق أمام مزيد من الاستثمار الآسيوي الإفريقي.

٢- الاعتماد على مشاريع التوطين والابتكار. لأن مثل هذه القيود على التجارة العالمية تعني ضرورة الاعتماد على الذات وهو ما يسرع من بناء سلاسل إمداد داخلية ودعم الشركات الناشئة وزيادة الاستثمار في التعليم المهني والتقني.

٣- الظهور كقوة اقتصادية وسيطة. بحكم موقع المملكة الجغرافي وقوتها المالية وعلاقاتها المتوازنة والمعتدلة مع الأطراف المتعددة.

٤- تشجيع القطاع الخاص على التكيف مع المتغيرات الدولية. وذلك عبر تطوير قدراته التصديرية وتعزيز الابتكار وزيادة مرونة سلاسل الإمداد.

٥- تفعيل العمل الخليجي المشترك في مجال التفاوض التجاري والدفاع عن المصالح الاقتصادية الإقليمية بما يعزز من قوة الموقف التفاوضي أمام القوى الكبرى، وقد يكون الاتحاد في مثل هذه الظروف ضرورة وليس خياراً.

وفي النهاية نجد أن التحدي الكبير هو تحويل هذه السياسات من أزمة إلى فرصة استراتيجية تمكن المملكة من تحقيق رؤيتها الوطنية وتعزيز مكانتها العالمية.

* كاتب ومحلل استراتيجي ـ المملكة العربية السعودية

ضغوط السياسات النفطية والحمائية: تباين التأثيرات على دول الخليج وشمال إفريقيا

مواجهة تأثير سياسات ترامب على الشرق الأوسط تتطلب مرونة اقتصادية تُراعي خصوصية كل اقتصاد

في صياغتها للتوقعات المستقبلية بشأن اقتصادات الدول العربية، تُولي المؤسسات المالية الدولية أهمية لعدد من العوامل التي لا تزال يكتنفها قدرٌ كبيرٌ من عدم اليقين. وتأتي في مقدمتها تطورات الاقتصاد العالمي، واتجاهات الطلب العالمي على النفط، ومسار التوترات الجيوسياسية في المنطقة، إلى جانب مدى التزام تحالف "أوبك بلس" باتفاقات الإنتاج خلال المرحلة المقبلة. ويؤدي هذا التداخل بين العوامل الاقتصادية والجيوسياسية إلى تعقيد مشهد التنبؤ، ويجعل من الصعب بناء سيناريو واحد مستقر، ما يفرض اعتماد نهج مرن في تحليل المسارات المحتملة.

د. أسامة الجوهري

وفي هذا الإطار، برزت الرسوم الجمركية الأمريكية الأخيرة بوصفها أحد أبرز مصادر هذا الغموض، حيث تشهد الساحة الدولية موجة واسعة من التحليلات والتقارير المتخصصة التي تتناول تداعيات هذه الإجراءات.

وقد أصدرت مؤسسات مالية واقتصادية كبرى تقارير مفصّلة ترصد الآثار المحتملة، ليس فقط على الاقتصاد الأمريكي، بل أيضًا على الاقتصادات العربية والأوروبية، وعدد من دول أمريكا اللاتينية، بما يعكس مدى اتساع نطاق التأثيرات لهذه السياسات الحمائية.

وغالبًا ما تُصنّف الدول المتأثرة بهذه الإجراءات ضمن ثلاث مجموعات رئيسة

١. المجموعة الأولى: دول تتأثر بمعدل نمو الاقتصاد العالمي ككل.

٢. المجموعة الثانية: تشمل الدول التي تواجه تأثيرات مباشرة، وعلى رأسها الصين، ودول الاتحاد الأوروبي، وبعض دول أمريكا اللاتينية.

٣. المجموعة الثالثة: دول تواجه تأثيرات غير مباشرة، والتي لا تقل أهمية، وتضم عددًا من الدول التي قد تتأثر بتداعيات هذه التطورات بشكل غير مباشر.

وتأتي الدول العربية ضمن فئة المجموعة الأخيرة التي تتعلق بالتأثيرات غير المباشرة من التعريفات الجمركية؛ إذ إن الأثر المباشر على الاقتصادات العربية سيكون محدودًا نسبيًا.

فباستثناء الأردن، لا تمثل الصادرات العربية المتأثرة بهذه الرسوم أكثر من ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في معظم دول المنطقة، بل تقل عن ١٪ في العديد منها.

كما أن احتساب الاستثناءات الممنوحة لبعض السلع الاستراتيجية، وعلى رأسها النفط الخام والغاز الطبيعي، يُظهر أن التأثير الفعلي لهذه التعريفات يقترب من الصفر بالنسبة لعدد من الدول العربية الرئيسة المُصدّرة للنفط، مثل السعودية والكويت والعراق وليبيا والجزائر.

ومن ثمّ، فإن التحدي الحقيقي لا يتمثل في الأثر المباشر لهذه الإجراءات، وإنما فيما تتركه من تداعيات غير مباشرة أوسع نطاقًا، تمسّ بنية الطلب العالمي وتلقي بظلالها على مسارات النمو في المنطقة.

استمرار الغموض العالمي يتطلب الاستثمار في التنويع الاقتصادي وتعميق التكامل الإقليمي لتحقيق الاستقرار المالي على المدى المتوسط

التأثير المحدود للتعريفة الجمركية الأمريكية على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - الصادرات إلى الولايات المتحدة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

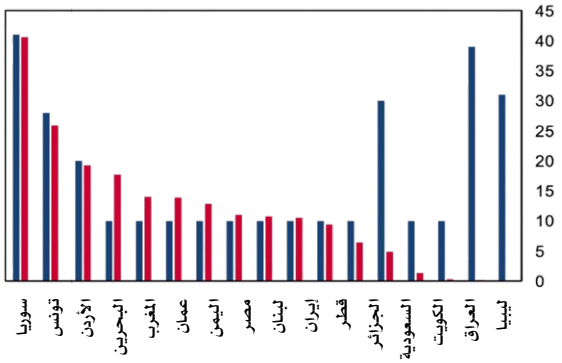

وفي هذا السياق، فإن التأثير غير المباشر للتطورات العالمية، سيؤدي إلى تراجع الطلب الخارجي والضغط على أسعار النفط، إذ تشير تقديرات وكالة "فيتش" إلى أن متوسط سعر برميل النفط سيتراجع من نحو ٧٦ دولارًا إلى ٦٨ دولارًا خلال عام ٢٠٢٥م؛ ما يُفضي إلى نتائج متباينة في المنطقة. فمن ناحية في حين يُتوقع أن تستفيد الدول المستوردة من هذا الانخفاض من خلال تحسن موازينها التجارية وتخفيف عبء الدعم؛ مما يعزز أوضاعها المالية والخارجية على المدى القصير، وفي المقابل، فإن تراجع أسعار النفط يضغط على اقتصادات الدول المصدّرة، ويقلل من قدرتها على تمويل برامج التنويع الاقتصادي.

وبشكل عام، فقد كان رد فعل المؤسسات المالية الدولية سريعًا في الاستجابة للمتغيرات الجديدة، حيث بدا أن الأثر غير المباشر لانخفاض أسعار النفط - الناتج عن تباطؤ الطلب العالمي بفعل السياسات الحمائية وعلى رأسها التعريفات الجمركية - كافٍ لإعادة تقييم آفاق النمو في المنطقة. ونتيجة لذلك، تم خفض التوقعات لمعدلات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى نحو ٢,٦٪ خلال عام ٢٠٢٥م، وفقًا لتقرير صندوق النقد الدولي الصادر في أبريل ٢٠٢٥م، مقارنة بالمعدل السابق، والبالغ ٣,٥٪ في التوقعات الصادرة في يناير ٢٠٢٥م، في ظل بيئة تتسم بعدم اليقين وركود الطلب الخارجي.

الدول العربية ضمن المتأثرين بصورة غير مباشرة للتعريفات الجمركية والأثر المباشر على الاقتصادات العربية سيكون محدودًا

وفي ضوء هذا التراجع العام، يصبح من غير الدقيق التعامل مع دول المنطقة ككتلة اقتصادية واحدة، إذ تختلف طبيعة التأثر باختلاف هياكل الاقتصادات ومدى ارتباطها بسوق الطاقة أو الأسواق التجارية العالمية. من هنا، تبرز الحاجة إلى التمييز بين ثلاث مجموعات رئيسة عند تحليل التداعيات: دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد على النفط كمصدر رئيس للإيرادات وتمتلك هوامش تمويل أوسع، والدول المنتجة للنفط خارج مجلس التعاون الخليجي التي تعاني من محدودية في أدوات الاستجابة للصدمة، ودول شمال إفريقيا التي، رغم اعتمادها الأقل نسبيًا على النفط، تبقى شديدة التأثر بأداء الشركاء التجاريين الأوروبيين وقدرتها على امتصاص تباطؤهم الاقتصادي.

أولًا: دول مجلس التعاون الخليجي

تُعد دول مجلس التعاون الخليجي من بين الاقتصادات العربية الأكثر عرضة لتقلبات أسعار النفط، بحكم اعتمادها الكبير على العائدات البترولية في تمويل الموازنات العامة وتنفيذ خطط التنمية.

وقد أدت التراجعات الأخيرة في أسعار النفط، في ظل تصاعد حالة عدم اليقين بشأن الاقتصاد العالمي، إلى خفض مؤسسة فيتش لتوقعات النمو لهذه الدول من ٢,٤٪ إلى ٣,٧٪ لعام ٢٠٢٥م. ورغم هذا الانخفاض، فإن المعدل المتوقع يظل أعلى من مستوى النمو المسجل في عام ٢٠٢٤م، والذي لم يتجاوز ٢٪، مستفيدة من التخفيف التدريجي للقيود الإنتاجية المفروضة ضمن اتفاق "أوبك بلس".

وفي هذا الإطار، جاءت قرارات "أوبك بلس" الأخيرة – بالسماح بزيادات تدريجية في إنتاج النفط اعتبارًا من مايو ٢٠٢٥م – كخطوة تهدف إلى تحقيق توازن مرحلي، من شأنه أن يحد من شدة الصدمة على اقتصادات الدول المنتجة.

ومع ذلك، فإن استمرار جدوى هذه الزيادات مرهون بقدرة التحالف على الحفاظ على مستويات إنتاج منضبطة، وتحقيق التوازن الدقيق بين الحفاظ على الحصة السوقية واستقرار الأسعار العالمية.

خطة تعويضات الإنتاج المحدّثة الصادرة عن دول أوبك بلس
(ألف برميل/يوميًا)

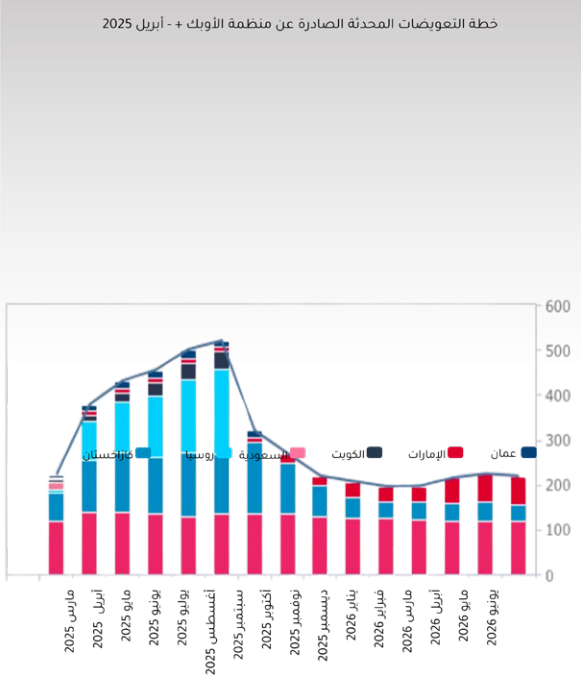

المصدر: مؤسسة فيتش ٢٠٢٥.

هذا وسوف يساعد الاتجاه المتوقع نحو خفض أسعار الفائدة في تخفيف أثر انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك في تخفيف بعض الأعباء على القطاع الخاص غير النفطي. وتشير التقديرات إلى

الصادرات العربية المتأثرة بالرسوم ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في معظم دول المنطقة وتقل عن ١٪ في العديد منها

قرارات "أوبك بلس" بزيادات تدريجية في إنتاج النفط اعتبارًا من مايو ٢٠٢٥ لتحقيق توازن مرحلي للحد من شدة الصدمة على الدول المنتجة

أن البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي قد تُقدم على خفض أسعار الفائدة بمقدار ١٠٠ نقطة أساس خلال عام ٢٠٢٥م، وهو ما يفوق التوقعات السابقة التي كانت تُقدّر الخفض بنحو ٥٠ نقطة فقط، بما يعكس التوجه نحو تحفيز النشاط الاقتصادي المحلي في ظل التباطؤ العام.

يضاف إلى ذلك، أنه لا تزال دول الخليج تتمتع بهوامش تمويلية وأدوات سياسة قادرة على استيعاب جانب من هذه الصدمة، لا سيما مع التوجه نحو تعزيز الطاقة الإنتاجية وزيادة الإنفاق الاستثماري. ومع ذلك، فإن الحفاظ على الزخم الاقتصادي الإيجابي سيظل مرهونًا بتسريع وتيرة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وتعزيز البيئة الاستثمارية، وترسيخ مسارات التنويع الاقتصادي التي تُخرج هذه الدول تدريجيًا من الحلقة المرتبطة بأسعار الطاقة.

ثانيًا: دول الأوبك خارج مجلس التعاون الخليجي

وعلى الرغم من أن الدول المنتجة للنفط تشترك في تأثرها المباشر بتقلبات الأسعار العالمية، فإن قدرتها على التعامل مع هذه الصدمات تختلف جذريًا؛ فبينما تمتلك دول الخليج أدوات تمويل واحتياطات مالية تعزّز من مرونتها، تواجه الدول المنتجة خارج الخليج تحديات مضاعفة؛ نتيجة هشاشة أوضاعها المالية، وضعف سياسات الحماية، وارتفاع اعتمادها على النفط كمصدر وحيد للدخل.

ويظهر هذا التفاوت بوضوح في حالات مثل العراق والجزائر؛ حيث تفرض الأوضاع الاقتصادية والسياسية ضغوطًا إضافية تحد من قدرتها على الاستجابة السريعة أو المرنة للمتغيرات العالمية.

ففي حالة العراق، على سبيل المثال، وعلى الرغم من عدم تأثره المباشر بالتعريفات الجمركية الأمريكية الجديدة، فإن تراجع أسعار النفط يضعه أمام ضغوط مالية وخارجية كبيرة، خاصة وأن صادرات النفط تمثل نحو ٩٥٪ من إجمالي الصادرات، وتشكل ما يقرب من ٩٠٪ من الإيرادات الحكومية، في ظل ضعف الأنشطة غير النفطية.

ونتيجة لهذه المعطيات، خفّضت مؤسسة فيتش في أبريل ٢٠٢٥م، توقعات معدل نمو الاقتصاد العراقي من ١,٩٪ إلى ١,٥٪ في عام ٢٠٢٥، ومن ٢,١٪ إلى ١,٦٪ في عام ٢٠٢٦م، ويزيد من حالة الضغط على العراق ترجيحات بحدوث تحرك كبير في سعر الصرف خلال نوفمبر ٢٠٢٥م، بعد الانتخابات البرلمانية، في محاولة لمعالجة الضغوط المتصاعدة على ميزان المدفوعات.

وبالمثل، تواجه الجزائر تحديات متزايدة نتيجة لتراجع أسعار البترول، إلى جانب ضعف الطلب من منطقة الاتحاد الأوروبي، شريكها التجاري الرئيس. وقد أدى ذلك إلى خفض توقعات معدل النمو وفقًا للتقرير الصادر عن مؤسسة فيتش في أبريل عام ٢٠٢٥م، من ٢,٨٪ إلى ٢,٣٪. هذا التراجع في الأداء الاقتصادي يفاقم الضغوط على الموازنة العامة للدولة، سواء من حيث الإيرادات أو النفقات، وهو ما يُتوقع أن يدفع كلًا من الجزائر والعراق إلى تسجيل عجز مزدوج في موازناتهما المالية خلال العام المقبل.

ثالثًا: دول شمال إفريقيا

ويُعد هذا القسم من الدول نموذجًا واضحًا لتباين التأثير غير المباشر؛ حيث لا يتجلى الأثر في أسعار النفط كما هو الحال في الخليج أو العراق، بل في انكماش الطلب من شركاء اقتصاديين

دول الخليج قد تخفض أسعار الفائدة بمقدار ١٠٠ نقطة أساس خلال عام ٢٠٢٥ ما يعكس التوجه لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي

رئيسيين مثل الاتحاد الأوروبي، وهو ما ينعكس مباشرة على مستويات الصادرات، وثقة المستثمرين، ومعدلات التشغيل.

فقد تم خفض توقعات النمو لعام ٢٠٢٥م، لمنطقة شمال إفريقيا طبقًا لمؤسسة فيتش نزولاً من ٣,٦٪ إلى ٣,٢٪؛ نتيجة التباطؤ الملحوظ في الأداء الاقتصادي للاتحاد الأوروبي، والذي يُعد الشريك التجاري الأكبر لدول المنطقة.

ويُعزى هذا التراجع إلى النظرة المتشائمة للنمو في عدد من الاقتصادات الأوروبية الكبرى، وعلى رأسها ألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا، حيث خفضت المؤسسة التوقعات المجمّعة لنمو دول الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٢٥م، من ١,٢٪ إلى ٠,٦٪. وعلى الرغم من هذا التراجع، يُتوقع أن تواصل كل من مصر والمغرب تحقيق معدلات نمو أسرع نسبيًا، في حين قد تواجه تونس تباطؤًا ملحوظًا في نشاطها الاقتصادي.

في هذا السياق، تم تخفيض توقعات النمو للاقتصاد المغربي لعام ٢٠٢٥م، من ٤,٧٪ إلى ٤,٣٪، إلا أنه لا يزال مرشحًا لتحقيق أداء قوي نسبيًا مقارنة بعام ٢٠٢٤م، الذي سجل فيه معدل نمو بلغ ٣,٢٪، وذلك بفضل تحسن نسبي في أداء القطاع الزراعي، إلى جانب استمرار تدفق الاستثمارات القوية.

أما تونس، فقد تراجعت توقعات النمو لعام ٢٠٢٥م، من ١,٢٪ إلى ١٪، في ظل استمرار حالة الغموض بشأن قدرة الحكومة التونسية على التوصل إلى تفاهم مع الولايات المتحدة بخصوص الرسوم الجمركية المفروضة على صادراتها، والتي تصل إلى ٢٥٪. ويُضاف إلى ذلك التأثير السلبي الناتج عن تباطؤ النشاط الاقتصادي وضعف الطلب من الشركاء التجاريين الرئيسين في دول الاتحاد الأوروبي، لا سيما أن كلًا من فرنسا، وإيطاليا، وألمانيا تمثل مجتمعة ما يقرب من نصف الصادرات التونسية.

وفي مصر، خفّضت مؤسسة فيتش توقعات معدل النمو للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥م، (يوليو ٢٠٢٤ - يونيو ٢٠٢٥م) من ٣,٩٪ إلى ٣,٨٪، نظرًا لأن تأثير الرسوم الجمركية سيطال فقط ربعًا واحدًا من هذا العام المالي، بالإضافة إلى الأداء القوي للناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من العام المالي؛ مما سيسهم في احتواء التباطؤ المتوقع في الربع الأخير من العام.

أما بالنسبة للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦م، فقد تم خفض توقعات النمو من ٥,٠٪ إلى ٤,٧٪، ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى توقعات بتراجع الطلب من الشركاء التجاريين الرئيسيين مثل أوروبا وتركيا ودول مجلس التعاون الخليجي؛ مما سيؤدي إلى انخفاض الصادرات.

في المجمل، يكشف الأداء المتوقع لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عام ٢٠٢٥م، تباينًا واضحًا بين الدول المصدّرة والمستوردة للنفط. فبينما تواجه الدول المصدّرة ضغوطًا متزايدة على موازناتها العامة؛ نتيجة انخفاض أسعار النفط وتراجع الطلب العالمي، تجد الدول المستوردة للنفط - مثل مصر والمغرب - في هذا التراجع فرصة لتحسين أوضاعها المالية والخارجية، من خلال خفض فاتورة الواردات النفطية وتقليص أعباء الدعم.

غير أن هذا التوازن يظل هشًّا؛ إذ إن الدول المستوردة أيضًا متأثرة بتباطؤ النشاط لدى شركائها التجاريين الرئيسيين، خاصة في الاتحاد الأوروبي، إلى جانب التحديات المرتبطة بالحصول على التمويل الخارجي وهيكل إنفاقها غير المرن.

ويُبرز هذا التباين الحاجة الماسة إلى سياسات اقتصادية مرنة، تُراعي الخصوصية الهيكلية لكل اقتصاد، وتعزّز من قدرته على امتصاص الصدمات الخارجية. وفي ظل استمرار الغموض العالمي، يصبح الاستثمار في التنويع الاقتصادي وتعميق التكامل الإقليمي من أبرز الأدوات الممكنة لتحقيق الاستدامة والاستقرار المالي على المدى المتوسط.

* مساعد رئيس مجلس الوزراء ـ رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء المصري

البحث عن أسواق بديلة الخيار الخليجي الأمثل لشراكات جديدة ودخول أسواق واسعة

التفاوض مع أمريكا أحد الخيارات الخليجية لتعديل أو إلغاء الرسوم وبلورة موقف موحد وعقد اتفاقية شراكة جديدة

في إطار سعي الولايات المتحدة لدعم اقتصادها الوطني وتحسين ميزانها التجاري، أقر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حزمة من السياسات الحمائية التي لم تشهدها الولايات المتحدة منذ أكثر من قرن، حيث فرض تعريفات جمركية تراوحت بين ١٠٪ و١٤٥٪ عبر دول العالم. أدت هذه الإجراءات إلى اضطرابات واسعة في أسواق المال العالمية، وتقلبات في أسواق الأسهم، وارتباكات في الأسواق الناشئة وسلاسل التوريد، مما اضطر العديد من الدول إلى البحث عن آليات لتخفيف تأثير هذه الرسوم على اقتصاداتها. اختلفت ردود الفعل الدولية تجاه الرسوم الأمريكية، حيث بادرت بعض الدول بالتصعيد وفرض رسوم جمركية مماثلة على المنتجات الأمريكية الواردة إليها، أو الدخول في مفاوضات بشأن هذه الرسوم

د. أشرف مشرف

أو الانتظار لإيجاد مخرج آخر يجنبها الدخول في حرب تجارية مع الولايات المتحدة. تأثرت دول الخليج العربي بهذه التعريفات الجمركية والتي بلغت ١٠٪ على كل الصادرات الخليجية غير النفطية و٢٥٪ على منتجات الألومنيوم والحديد، مما جعلها أقل تنافسية في الأسواق الأمريكية. لذا يتناول هذا المقال التأثيرات المختلفة للرسوم الجمركية الأمريكية والخيارات المتاحة أمام دول الخليج العربي للحد من مخاطرها وإمكانية الاستفادة من هذه الأزمة لبناء إطار استراتيجي جديد لعلاقاتها مع الدول الكبرى خلال القرن الحادي والعشرون.

أثارت قرارات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بفرض رسوم جمركية مرتفعة موجة من الارتباك في النظام التجاري الدولي، خاصة وأن هذا النهج الجديد يتناقض مع الفلسفة الاقتصادية التي تتبناها الولايات المتحدة كدولة ليبرالية تعمل على تطوير النظام الرأسمالي، وتشجيع الدول النامية على فتح أسواقها، واتباع سياسات السوق الحر، ودفع القطاع الخاص للقيام بدور قيادي في عملية التنمية.

يعبر هذا النهج المغاير الذي تتبعته الولايات المتحدة في ظل الإدارة الأمريكية الحالية عن الرغبة الأمريكية في التخلي عن مسؤولية قيادة النظام الدولي الذي أشرفت على إنشائه وإدارته منذ عام ١٩٤٥م، واتباع سياسيات قومية واحادية في العلاقات الدولية. ظهر هذا الاتجاه في إعادة بلورة سياسة "أمريكا أولاً" والدخول في صراعات اقتصادية مع القوي الكبرى والناشئة، شملت اتفاقيات للحصول على المعادن النادرة وفرض رسوم جمركية مرتفعة على معظم الشركاء التجاريين، مما ينذر بتغيرات جيوسياسية واقتصادية في النظام الدولي الحالي.

تستدعي هذه الخطوة الراديكالية إلى ضرورة فهم الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة على الإقدام على اتخاذ قرارات فرض الرسوم الجمركية. فعلى الرغم من صدارته للاقتصاد الدولي، يعاني الاقتصاد الأمريكي من ترهل وضعف على مدى العقدين الماضيين، حيث انخفضت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي العالمي لتصل إلى ٢٢,٥٪ مقارنة بنسبة ٤٠٪ في عام ١٩٦٠م، ويرتفع الدين العام إلى ٣١ تريليون دولار، بينما وصل العجز التجاري إلى ١٦٠ مليار دولار في مارس ٢٠٢٥م.

تعكس هذه البيانات قلق حقيقي لدى الإدارة الأمريكية ورغبة قوية في تغيير الوضع القائم من خلال التمرد على الوضع القائم وتطبيق سياسات تجارية أحادية الجانب تضمن لها السيطرة على الموارد الطبيعية، وتفوقها الصناعي من أجل تحسين ميزانها التجاري وتحقيق وفرة كبيرة في الموازنة العامة للدولة.

دول الخليج لديها خيارات عديدة والرسوم الجمركية فرصة لإعادة تقييم علاقاتها التجارية وفتح آفاق للاندماج في تكتلات الاقتصادية الكبرى

تمثل التعريفات الجمركية الأمريكية أحد الأليات المتبعة لتحقيق أهداف سياسة "أمريكا أولا"، ووسيلة لإرغام الدول على الدخول في مفاوضات تجارية لاكتساب حوافز جديدة وامتيازات تجارية واستثمارية للشركات الأمريكية، وطريقة للحد من الواردات من أجل تحسين الميزان التجاري ودعم الاقتصاد الوطني. على الرغم من أن هذه الدوافع مشروعة لتطبيق سياسات حمائية، إلا أن الطريقة الأحادية التي اتبعها الرئيس الأمريكي في فرض الرسوم الجمركية أتت بنتائج عكسية على الولايات المتحدة وشركائها التجاريين والاقتصاد الدولي بشكل عام. اضطرت دول صديقة مثل كندا والمكسيك والاتحاد الأوروبي على اتباع سياسة المعاملة بالمثل وفرض تعريفات جمركية مماثلة بنفس النسب على السلع الواردة من الولايات المتحدة، وصعدت الصين بالتهديد بحرب تجارية بعد وصول رسومها الجمركية إلى ١٢٥٪ على الواردات الأمريكية و١٤٥٪ على المنتجات الصينية إلى السوق الأمريكي.

الرسوم الجمركية وتأثيرها على الاقتصاد الدولي

أحدثت الرسوم الجمركية الأمريكية موجة من الاضطرابات في النظام الاقتصادي الدولي، تضرر على أثرها الدول الصناعية الكبرى والاقتصاديات الناشئة، بالإضافة إلى الشركات العاملة عبر الحدود، والأفراد المستهلكين للسلع المستوردة مما أثر على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. ظهرت هذه الاضطرابات في التقلبات الحادة في مؤشرات الأسهم العالمية مثل داو جونز الصناعي وستاندرد أند بورز ٥٠٠ وناسداك، وارتفاع الطلب على الأصول الآمنة مثل الذهب والسندات الأمريكية منخفضة المخاطر لحماية رؤوس الأموال. كما أثرت الرسوم الأمريكية على السياسات النقدية بسبب مخاوف المستثمرين من تراجع معدلات النمو، وانخفاض أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدولار الأمريكي، في حين شهد الدولار الأمريكي أسوأ انخفاض منذ عام ١٩٧٣، مما دفع البنوك المركزية إلى التدخل لتخفيف السياسات النقدية وخفض أسعار الفائدة لدعم الاقتصاد والأسواق المالية.

أدت أيضًا الرسوم الجمركية الأمريكية إلى اضطرابات في سلاسل التوريد العالمية، حيث بدأت العديد من شركات الشحن في إعادة النظر في استراتيجيات سلاسل التوريد الخاصة بها نتيجة لقلة الطلب وبحث الدول عن أسواق بديلة، مما اضطر

البحث عن أسواق بديلة الخيار الخليجي الأمثل لتكوين شراكات جديدة ودخول أسواق واسعة تسمح باستيعاب المنتجات الخليجية بشكل دائم

كثيرًا من شركات الشحن العالمية إلى إلغاء جزء كبير من الشحنات المتجهة من الصين إلى الولايات المتحدة بسبب القلق من صراع تجاري بين أكبر اقتصادين في العالم. كما انعكست الرسوم على تكاليف الإنتاج وارتفاع أسعار المنتجات، مما أدى إلى رفع معدلات التضخم وانخفاض نسبي في مستوى المعيشة. تبلورت نتائج هذه الاضطرابات في إعادة تقييم معدلات النمو بناء على المعطيات الجديدة، حيث تنبأت منظمة التجارة العالمية بانخفاض حجم التجارة العالمية بنسب تتراوح بين ١٪ الى ٢٪ خلال العام الحالي، بينما خفض صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في ٢٥ أبريل ٢٠٢٥ م، تنبؤاته لنمو الاقتصاد العالمي من ٣,٣٪ الى ٢,٨٪ في عام ٢٠٢٥م.

تداعيات الرسوم الجمركية على منطقة الخليج العربي

فرضت الولايات المتحدة رسوم جمركية بنسبة ١٠٪ على كل الصادرات غير النفطية من دول الخليج العربي الى الأسواق الأمريكية، في حين رفعت نسبة هذه الرسوم إلى ٢٥٪ على المنتجات الحديد والألومنيوم. اختلف المحللون الاقتصاديون في تقدير تداعيات هذه الرسوم على الاقتصاديات الخليجية، حيث أكد صندوق النقد الدولي نمو اقتصاديات الخليج في ظل الرسوم الجديدة نتيجة صلابة الوضع المالي وتدفقات إيرادات النفط وسيولة نقدية تسمح لهذه الاقتصاديات بامتصاص آثار العريفات الجمركية الأمريكية.

ظهر هذا التفاؤل في توقعات صندوق النقد الدولي بأن يرتفع نمو الاقتصاد الإماراتي من ٣,٨٪ في ٢٠٢٤ م، إلى ٤٪ في ٢٠٢٥م، ثم إلى ٥٪ في ٢٠٢٦م، بينما يرتفع معدل نمو الاقتصاد الكويتي من سالب -٢,٨٪ في ٢٠٢٤م، إلى ١,٩٪ في ٢٠٢٥م، ثم ٣,١٪ في ٢٠٢٦م. توقع الصندوق أيضًا نمو الاقتصادين القطري والعماني بنسب ٢,٤٪ و٢,٣٪ على التوالي في ٢٠٢٥م، و٥,٦٪ و٣,٦٪ على التوالي في ٢٠٢٦م، بينما خفض صندوق النقد توقعاته للمملكة العربية السعودية من ٣,٣٪ إلى ٣٪ في ٢٠٢٥ م، ومن ٤,١٪ إلى ٣,٧٪ في ٢٠٢٦م. بالرغم من هذا التباين في توقعات النمو، أرجع الصندوق توقعاته إلى تدفق عائدات النفط الخليجي الذي يمثل ٣٥٪ من إجمالي صادرات النفط العالمية، وإيرادات الغاز الطبيعي الذي يمثل ١٤٪ من صادرات الغاز العالمي، وأن هذه الإيرادات تمثل رافداً أساسياً لميزانيات دول الخليج العربي.

ومع ذلك يري كاتب هذه المقال أن إيرادات النفط المنخفضة تدريجيًا لن تعوض مخاوف الاقتصاديات الخليجية من تداعيات الرسوم الجمركية أو حرب تجارية لأن هذه الاقتصاديات بدأت تعاني من نقص كبير في إيرادات النفط نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام من ٧٧ دولارًا للبرميل في بداية شهر أبريل الماضي إلى ٦٢ دولار للبرميل في ١٠ مايو الحالي. من المتوقع أن يزداد تأثير الرسوم الجمركية على دول الخليج بانخفاض أسعار النفط وايراداته في ظل إصرار الولايات المتحدة على تطبيق الرسوم، وتصاعد التوترات التجارية لعدم احتمالية التوصل إلى تفاهمات تجارية بين الولايات المتحدة والصين، بالإضافة إلى الاضطرابات الجيوسياسية بعد اندلاع شرارة الحرب بين الهند وباكستان.

لا شك أن الرسوم الجمركية الأمريكية تمثل تحديًا مباشرًا للعلاقات التجارية بين دول الخليج العربي والولايات المتحدة. فقد تأثرت بالفعل معظم الدول الخليجية من الرسوم المرتفعة على الحديد والألومنيوم التي تم تطبيقها في ١٢ مارس ٢٠٢٥م. الجدير بالذكر أن دول الخليج تنتج ٦,٤ مليون طن متري يعادل ١٠٪ من إجمالي الإنتاج العالمي من الألومنيوم البالغ ٦٤ مليون طن متري سنويًا، تصدر منه ٣,٨ مليون طن متري سنويًا. كما تنتج دول الخليج كميات كبيرة من الحديد بأنواعه المختلفة، حيث تستحوذ الإمارات على ما يزيد عن نصف إنتاج المنطقة ووصل إنتاج شركة الإمارات للحديد فقط ما يزيد عن ٣,٥ مليون طن سنويًا.

ويمكن قياس مدى الخسائر المادية لدول الخليج بسبب الرسوم مع بيانات صادراتها إلى الأسواق الأمريكية. فإذا أخذنا صادرات الألومنيوم كمثال، نجد تصدر الإمارات العربية المتحدة والبحرين القائمة لإنتاج الألومنيوم، حيث تنتج الإمارات أكثر من ٢,٧ مليون طن متري من الألومنيوم، وتأتي ثاني أكبر مصدر للألومنيوم، بعد كندا، بحوالي ٨٪ من الألومنيوم الخام وسبائك الألومنيوم إلى الولايات المتحدة. ونظرًا للانخفاض الكبير المتوقع بسبب الرسوم الجمركية قامت الشركات الأمريكية باستيراد ٦٨٥٦٠ طن من الألومنيوم في مارس ٢٠٢٥م، مقابل ١٦,١٢٤ طن فقط في مارس ٢٠٢٤م، لتخزين كميات كبيرة قبل تطبيق الرسوم، مما ينذر بانخفاض شديد في صادرات الأمارات في الأشهر القادمة.

من المتوقع أيضًا أن تشهد البحرين التي تعد رابع أكبر مصدر للألومنيوم للولايات المتحدة خسائر كبيرة نتيجة تصدير جزء كبير من إنتاجها الذي يبلغ أكثر من ١,٦٢ مليون طن متري من الألومنيوم إلى الأسواق الأمريكية. تجدر الإشارة هنا إلى أن منتجات الألومنيوم تمثل جزءًا كبيرًا من إجمالي صادرات

الرسوم تدفع عمان والبحرين لإعادة النظر في اتفاقيات التجارة الحرة مع أمريكا فبضائعهما لم تعد تتمتع بالميزة التفضيلية والدخول بدون تعريفيات

البحرين، حيث مثلت صادرات خلائط الألومنيوم الخام ٤٣٪، وأسلاك الألومنيوم غير المشغولة بسماكة تزيد عن ٧مم ١٣٪، والألواح المستطيلة من خلائط الألومنيوم ٩,٣٪ من إجمالي صادرات البحرين إلى الولايات المتحدة في عام ٢٠٢١م، هذه الأرقام تعبر عن حجم الخسائر التي سوف تتكبدها البحرين بسبب الرسوم الجمركية، خاصة وأن التجربة السابقة لفرض الولايات المتحدة رسومًا على منتجات الألومنيوم بنسبة ١٠٪ في ٢٠١٨م، أدت إلى خفض الصادرات بنسبة ٣١٪ في ٢٠١٨م، مقارنة بصادرات عام ٢٠١٧م. مقارنة بالإمارات والبحرين، سوف يكون تأثير الرسوم الجمركية أقل على المملكة العربية السعودية وقطر وسلطنة عمان لإنتاجهم الألومنيوم بكميات أقل، حيث بلغ إنتاجهم حوالي ٩٨٦ ألف طن متري، و٦٨٢ ألف طن متري، و٤٠١,٧ ألف طن متري، على التوالي.

بالإضافة إلى ذلك، تتذر حالة عدم اليقين في النظم التجاري الدولي وعدم الاستقرار في أسواق الطاقة نتيجة التعريفات الجمركية بانخفاض ملحوظ في الإنتاج الصناعي وضعف الطلب على المنتجات المعدنية، والكيماوية، والبتروكيماوية، التي تمثل نسب كبيرة من المنتجات الخليجية غير النفطية المصدرة إلى الولايات المتحدة. من المتوقع أيضًا أن يتعرض قطاع الصناعات التحويلية إلى قيود مباشرة قد تحد من إيراداته نتيجة اعتماد معظم الصناعات التحويلية على مدخلات إنتاج مستوردة، وبالتالي يخضع المنتج لرسوم جمركية قبل التصنيع وأثناء التصدير. إن تعرض المنتج لعدد كبير من الضرائب والرسوم الجمركية يزيد من تكلفة الإنتاج ويجعل المنتج الخليجي غير منافس في الأسواق العالمية. بالإضافة لذلك، تؤدي الرسوم الجمركية إلى زيادة أسعار السلع نتيجة ترحيل الرسوم للمستهلكين مما ينعكس في ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض في مستوى الرفاهية التي تعود عليها المواطن الخليجي. هناك أيضًا تأثيرات مالية ناتجة عن ارتفاع الرسوم مثل زيادة العجز التجاري وارتفاع فاتورة الاستيراد في دول الخليج نظرًا لاعتمادها على الأسواق العالمية في تلبية احتياجاتها من السلع الأساسية والاستهلاكية.

وأخيراً وليس آخراً، يمثل فرض الرسوم الجمركية على الصادرات الخليجية تحديًا كبيراً للعلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربي، على الرغم من ارتباطهما بعلاقات قوية في مجالات الطاقة، والبتروكيماويات، والتعاون الأمني، والعسكري، كما تعتبر دول الخليج أكبر مستورد للأسلحة والمعدات العسكرية الأمريكية، وبالتالي فإن المكاسب من الرسوم لا تتناسب مع حجم الخسائر الأمريكية في حالة حدوث أي تغيرات سياسة من الجانب الخليجي. يمكن أيضًا التنبؤ بأن تطبيق هذه الرسوم قد يدفع كلاً من سلطنة عمان والبحرين إلى إعادة النظر في اتفاقيات التجارة الحرة التي تربطهما بالولايات المتحدة، خاصة وأن بضائعهما لم تعد تتمتع بالميزة التفضيلية ودخول الأسواق الأمريكية بدون تعريفيات جمركية.

موقف القوى الكبرى من الرسوم والفرص المتاحة لدول الخليج العربي

يعبر الاتجاه السياسي الذي تتخذه الولايات المتحدة عن الأحادية في اتخاذ القرارات والتقليل من أهمية الحلفاء الاستراتيجيين مثل دول الخليج في السياسة الخارجية الأمريكية. إن التركيز على سياسة أمريكا أولاً انعكس ليس فقط في لهجة وتعليقات الرئيس الأمريكي على الأحداث الداخلية والخارجية، ولكن أيضًا على نهج السياسة الخارجية التي تعتمد على التنافسات الجيوسياسية على حساب الترابطات الاقتصادية.

لا شك أن هذه السياسة تهدف إلى التأكيد على زعامة الولايات المتحدة للنظام الدولي في ظل سياسات روسيا القومية التي تسعى إلى إعادة بناء نفوذها المفقود بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسياسات الصين القومية التي تثبت للعالم أنها قوة عظمى صاعدة لها مكانتها في النظام العالمي الجديد، وبناء على مدي حدة الصراع بين هذه القوى سوف يتم إعادة هيكلة النظام الدولي، مع احتمالية تكوين تحالفات جديدة تكون أكثر استجابة لاحتياجات الدول النامية والاقتصاديات الناشئة.

في هذا الإطار، وفي ظل عدم استعداد الولايات المتحدة لتوفير الضمانات الأمنية وفتح أسواقها أمام منتجات حلفائها الاستراتيجيين، بدأت كندا الحليف الأكبر للولايات المتحدة باتخاذ إجراءات صارمة لمواجهة ما سمته بالقومية الاقتصادية العدوانية في أمريكا بعد فرض رسوم بنسبة ٢٥٪، كما تسعى الكثير من الدول النامية إلى توطيد علاقاتها الاقتصادية مع الصين كبديل للسوق الأمريكي. لذا يجب على دول الخليج العربي البحث عن حلفاء جدد وأسواق تسمح باستيعاب منتجاتها بدون قيود جمركية أو تنازلات سياسية، مع ضرورة تطوير استراتيجية تحالفات جديدة تضمن لها مكانة مرموقة في النظام الدولي الجديد .

بالنسبة للدول الخليجية، يعد خيار التفاوض مع الولايات المتحدة أحد الخيارات المطروحة لتعديل أو لإلغاء الرسوم

الجمركية، كما تعد هذه فرصة لبلورة موقف موحد وعقد اتفاقية شراكة جديدة مع الولايات المتحدة تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي تراعي فيه المصالح الاقتصادية مع الولايات المتحدة، وفي حالة تعذر ذلك يمكن للبحرين وسلطنة عمان إعادة التفاوض على بنود اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية التي تم توقيعها في ٢٠٠٩م، يعتقد بعض الخليجيين أن الحصول على اتفاق عادل أمر صعب تحقيقه نظرًا لاتباع المفاوض الأمريكي الضغوط السياسية لتحقيق أهداف اقتصادية، وبالتالي البحث عن أسواق بديلة يمثل الخيار الأمثل لدول الخليج من أجل تكوين شراكات جديدة ودخول أسواق واسعة تسمح باستيعاب المنتجات الخليجية بشكل دائم على المديين القصير والبعيد.

على الصعيد الإقليمي، تستطيع دول الخليج العربي تعميق التكامل الاقتصادي الخليجي وتعزيز التعاون العربي من أجل بناء اقتصاد خليجي متنوع وقوي ويساعد على تعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتوسيع دائرة التنويع الاقتصادي ليشمل تنويع في الصناعات والمنتجات والأسواق، بالإضافة إلى الاستثمار في بناء قدرات بشرية وطنية تساعد على سد احتياجات سوق العمل الخليجي، على أن تقوم الحكومات الخليجية بتحويل مبالغ كبيرة من استثماراتها الخارجية لبناء قاعدة صناعية قوية وتطوير صناعات عالية التقنية مثل السيارات والصناعات الدوائية والشرائح الإلكترونية. إن تعزيز العمل العربي المشترك أصبح ضرورة حتمية من أجل فتح أفاق كبرى في مجالات الصناعة والتجارة والاستثمار، لذا يجب تعظيم الاستفادة من الأسواق العربية الواسعة التي تشمل ٤٩٣ مليون نسمة تقريبًا، لتحتل المنطقة العربية المركز الثالث بعد الهند والصين من حيث عدد السكان، وسوق واعد يتمتع بمميزات اقتصادية وسوقية متنوعة يمكنها استيعاب الاستثمارات الخليجية وتزويد منطقة الخليج باحتياجاتها السوقية المختلفة.

على الصعيد الدولي، يجب على دول الخليج تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع التكتلات الاقتصادية الكبرى، حيث يتمتع الاتحاد الأوروبي بقدرات إنتاجية وتسويقية تضاهي السوق الأمريكي، بينما تشهد كلاً من السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (كوميسا) تطورًا اقتصاديًا كبيرًا في السنوات القليلة الماضية، في حين تأتي القارة الآسيوية في مقدمة الاهتمامات الخليجية خاصة بعد صعود الصين لتحتل المركز الثاني (١٩,٥ تريليون دولار) في الاقتصاد العالمي، تليها اليابان في المركز الرابع (٤,٣ تريليون دولار)، ثم الهند في المركز الخامس (٤,٢ تريليون دولار)، مما يدل على تحول الثقل الاقتصادي تجاه الشرق. تتميز القارة الآسيوية بوجود عدة تكتلات اقتصادية ضخمة، أهمها مجموعة دول البريكس بسوق استهلاكي كبير يحتوي على ٣,٥ مليار نسمة، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة جنوب شرق آسيا (آسيان)، والجماعة الاقتصادية الأورو آسيوية، حيث تسعى هذه التكتلات إلى توسيع السوق المشتركة لاستيعاب المزيد من الإنتاج والاستثمارات وتعزيز التنافسية والكفاءة الاقتصادية في معظم القطاعات الاقتصادية ولا سيما القطاع الصناعي.

وفي النهاية، يؤكد هذا المقال على أن الرسوم الجمركية الأمريكية ليست مجرد إجراء تقني لتحسين الميزان التجاري الأمريكي، بل نقلة نوعية في السياسة الخارجية الأمريكية تهدف إلى إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي بشكل يضمن للولايات المتحدة الاستمرار في الهيمنة على النظام الدولي، دون إدراك حقيقي بأن موازين القوى الاقتصادية تميل تجاه الشرق. يؤكد المقال أيضًا على أن كلاً من العلاقات الاستراتيجية الخاصة في مجالي الأمن والطاقة واتفاقات التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وشركائها الخليجيين لم تحم هذه الدول من الرسوم الجمركية العالية ولا الضغوطات السياسية من أجل تأمين امتيازات إضافية لدعم الاقتصاد الأمريكي. كما يشير المقال إلى أن دول الخليج العربي لديها خيارات عديدة وأن تطبيق الرسوم الجمركية ربما يمثل فرصة لإعادة تقييم علاقاتها التجارية الحالية وفتح آفاق جديدة للاندماج في التكتلات الاقتصادية الكبرى من أجل خلق مكانة جديدة لدول الخليج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

* رئيس كرسي غرفة تجارة عمان الاقتصادي - جامعة السلطان قابوس - سلطنة عمان

الحرب التجارية الأمريكية: تاريخية القرار وتعدد جوانب الآثار

أهمية توازن الطلب على الإنتاج لتقييم أضرار صناعات أمريكا والصين والأثر الاقتصادي بين أكبر اقتصادين

لقد أثرت عدة عوامل جيوسياسية في جميع أنحاء العالم تأثيرًا كبيرًا على السياسات التجارية وآثارها، واكتسبت الأسئلة المحيطة باتفاقيات التجارة الدولية، والتعريفات الجمركية، والحواجز غير الجمركية، وحوافز الإنتاج، وإجراءات مكافحة الإغراق، اهتمامًا إعلاميًا وسياسيًا كبيرًا. في هذا السياق، أصبحت الحرب التجارية الأخيرة بين أمريكا والصين نقطة محورية في النقاشات الدولية. فقد أعلنت واشنطن فرض رسوم جمركية على الصين كهدف أول. ومنذ ذلك الحين، بدأت سلسلة من تطبيقات التعرفة الجمركية على مختلف المنتجات الصينية، مع المزيد من الإجراءات، التي ظلت تتقدم وتتراجع.

د. الصادق الفقيه

وردًا على ذلك، سارعت الصين بالإعلان عن تعريفات جمركية تستهدف المنتجات الزراعية الأمريكية، وبفرض رسوم على ما يقرب من ٥٠ مليار دولار من السلع الأمريكية، بينما تحاول تجنب حرب تجارية حقيقية من خلال الإشارة إلى اهتمام قوي بتقديم إصلاحات أخرى ودعم المفاوضات، ومحاولة البدء الفعلي لهذه المفاوضات مع إبقاء الوضع متوترًا، رغم ما يبديه الرئيس دونالد ترامب من بعض المرونة. ويمكن أن تتجمع مثل هذه الإجراءات التجارية في حرب اقتصادية عالمية، مع عواقب وخيمة، مثل تأثيرات الركود بسبب روابط الإنتاج المعطلة، وتآكل رفاهية المستهلك، وارتفاع الأسعار.

يحاول هذا المقال تقديم فحص للجوانب التاريخية المحيطة بهذه الحرب التجارية بين أمريكا والصين من خلال تحليل الدوافع الاقتصادية والسياسية وراء تكرار الصراع. كما يصف المقال كيف يغير كلا البلدين، من خلال نماذجهما السياسية الاقتصادية السلوكية، ليس فقط اعتباراتهما، ولكن فهم الأوضاع ذات المنفعة المتبادلة. علاوة على ذلك، حلل هذا المقال تخصيص الموارد، التي ينطوي عليها هذا الصراع والمقدمات الأساسية وآثارها اللاحقة. وفي النهاية، يُلخص الآثار الاقتصادية، والإشارة إلى إمكانية وضع نموذج ديناميكي، من خلال عددٍ من التعليقات المحتملة. فقد وفرت هذه الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين فرصة كبيرة للاقتصاديين لتحليل وتفسير الوضع ونموه مع الاستفادة اللازمة من خبراتهم.

السياق التاريخي

حتى لا نظن أن نُذُر هذه الحرب أطلت مع مجيء الرئيس ترامب، علينا إلقاء نظرة سريعة لسياق تاريخي ممتد للقيود الاقتصادية، إذ كان سن التعريفة الجمركية لعام ١٧٨٩م، بمثابة تحول محوري في العلاقة بين التجارة والحكومة في الجمهورية الأمريكية الجديدة. وعلى حد تعبير الرئيس الأسبق جيمس ماديسون، كان التشريع في حد ذاته "اعترافًا وطنيًا عظيمًا، بأن الخزانة العامة يجب أن يتم توفيرها في المقام الأول من قبل جيوب الناس". وعلى مدى القرن والربع التاليين، وافق الأمريكيون على ما يبدو أنهم سيلبون جزءًا من الإنفاق العام من خلال التعريفات الجمركية، التي تهدف في المقام الأول إلى زيادة الإيرادات. وفي الوقت نفسه، طوروا منظورًا أكثر غموضًا وتناقضًا بشأن التعريفات الجمركية، التي تهدف إلى حماية المصنعين المحليين. وفي عقود ما بعد الحرب الأهلية، مالت

أمريكا بشكل متزايد نحو الحمائية، ومع وصولها إلى مرحلة النضج كقوة اقتصادية، تم استخدام هذه التعريفات الوقائية ضد السلع الأجنبية تقريبًا للتفرد في السياسة التجارية.

ومع ذلك، استمر ظهور التحالفات الداعمة للتجارة الحرة، أو الليبرالية في تآكل الأسس المزدوجة للحمائية الأمريكية في أوائل القرن العشرين؛ أي الاهتمام الحزبي بالإيرادات المرتبطة بالتعريفات الجمركية والمصلحة الإقليمية في كل من أدوار الحماية والإيرادات، التي لعبتها التعريفات الجمركية الوقائية في أواخر القرن التاسع عشر. وبحلول أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين، كان هذا التآكل قد حشد تحالفًا يطالب بتخفيضات كبيرة في التعريفات الجمركية، وشكلت تخفيضات التعريفة الجمركية، التي تم التفاوض عليها خلال إدارة الرئيس جون كينيدي انتصارًا مهمًا في المعركة ضد الحمائية. ومع هذه التخفيضات، دخلت سياسة التعرفة الجمركية ما يوصف بالمرحلة الحديثة؛ وبعد الحرب العالمية الثانية، تم إنشاء شبكة جديدة من الاتفاقيات التجارية متعددة السنوات والمتعددة الأطراف، وأصبحت معروفة بالاختصار القات GATT.

وإذا نظرنا إلى السياسات التجارية قبل القرن العشرين، سنجد أن التاريخ يقدم عددًا لا يحصى من دراسات الحالة، التي تبحث القوى الدافعة وراء الدول، والتي تفرض رسومًا جمركية على الدول الأخرى. وواحدة من أولى حالات القانون التجاري، التي انعكست في التاريخ الحديث هي قانون الملاحة لعام ١٦٥١م، الذي فرضته المملكة المتحدة. ويهدف هذا القانون إلى تأسيس حكم بريطاني غير مباشر على مستعمراتها في الخارج وتقويض الجمهورية الهولندية، القوة البحرية الرائدة والمستعمرة في العالم، في ذلك الوقت.

ونص القانون على أنه يجب نقل البضائع من أوروبا والأمريكيتين، وهي إنجلترا ومستعمراتها المهمة، على طول السفن البريطانية. وفرضت هذه الطريقة تكاليف تداول أعلى بسبب المنافسة المحدودة. بالإضافة إلى ذلك، ساعد عمل المفكر الاقتصادي آدم سميث في إنشاء أساس لعقيدة التجارة الحرة حيث سلط الضوء على المزالق المحتملة للتدابير الحمائية والخطر، الذي يمكن أن تواجهه البلدان حيث يكون الهدف الوحيد هو الانعزالية.

الحرب التجارية تعيد واشنطن لتركيز اقتصادها على تحقيق التوازن بين الطلب والعرض العالميين على الخدمات والسلع القابلة للتداول

ومع ذلك، وضعت أمريكا تدريجيًا التعريفات الجمركية وغيرها من القوانين المتعلقة بالضرائب لزيادة الإيرادات للحكومة، وجرى التركيز بشكل خاص على تحسين الإنتاج المحلي. ولا يمكن أن يكون الرئيس الأول جورج واشنطن أكثر صوابًا عندما أكد على التجارة والإنتاج ليس فقط كمصدر ممتاز للإيرادات للحكومة، ولكن كأرض خصبة للنمو والتنمية والابتكار. وكانت التعريفات الجمركية منخفضة في البداية ومصممة في المقام الأول لزيادة الدخل القومي. على سبيل المثال، في عام ١٧٨٩م، تم تقديم أول قانون تعريفة جمركية في الولايات المتحدة، وقد أنشأت حدًا أدنى من معدل القيمة المخصص بنسبة ٤-٥٪ على الواردات، وخاصة القماش المستورد والجلود والمنتجات المعدنية. وأدى الكساد الأعظم غير المسبوق، الذي بدأ في عام ١٩٢٩م، إلى تدمير ثقة الأعمال بين المنتجين الأمريكيين، مما عزز الدعوات لتقييد التجارة للحد من المنافسة على الواردات. اعتقدت شركات صناعة السيارات والصناعات الأخرى أنها يمكن أن تفلت من قبضة تراجع الطلب على منتجاتها من خلال شن حرب تجارية ضد الشركات المصنعة الأجنبية، مما يؤدي إلى إغلاق السوق الأمريكية أمام السلع الأجنبية.

ومن الناحية المجازية، كانت سياسات "إفقار جارك" هذه، ضرورية للتعويض عن آثار انخفاض الطلب المحلي، كان لرفع التعريفات الجمركية على السلع والخدمات الأجنبية تأثير ضار يتمثل في تدهور التوقعات الاقتصادية للشركاء التجاريين في العالم المنخفضين. تصاعدت الضغوط السياسية من أجل زيادة التعريفات الجمركية مع موجة من الحملات المناهضة للاستيراد، التي حرضت عليها الشركات، والتي تسعى لحماية نفسها وتشجيع العودة إلى الازدهار. وفي جو من الضيق الاقتصادي اليائس، استسلم الكونجرس والرئيس هربرت هوفر لضغوط المنتجين، وفي عام ١٩٣٠، أصدروا تعريفة Smoot-Hawley، التي رفعت الرسوم الجمركية على العديد من المنتجات المستوردة جزئيًا للانتقام من البلدان، والتي فرضت الحمائية، ولكن أيضًا كرد فعل على الحكومات الأجنبية. وكان يعتقد أن هذه السلطات الأجنبية قد فرضت قيودًا على الواردات إلى الولايات المتحدة على الرغم من الجولات الأحادية السابقة من الامتيازات التجارية المتبادلة في وقت مبكر من الإدارة. ولم يشعر صناع السياسة الأمريكيون الحمائية بأي قلق بشأن الانتقام بتعريفات جمركية أعلى خاصة بهم ضد الدول الشريكة التجارية منذ فترة طويلة. وبدلاً من ذلك، كان أكثر ما يخشاه صانعو السياسة في الولايات والولاية الفيدرالية هو مخاطر إغراق الولايات المتحدة بسلع رخيصة الصنع في الخارج يمكن أن تقوض الطلب الهش في السوق المحلية.

الاتفاقيات التجارية الحديثة والصراعات

تطورت السياسة الخارجية والاقتصادية الأمريكية بعد الحرب العالمية في بيئة النظرية الاقتصادية، التي أقرها الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد، وخاصة مدرسة شيكاغو. وهي النظرية، التي تقول إن حماية التجارة لا تبرر إلا في حالات فشل السوق. على سبيل المثال في الصناعة المنتجة للسلع العامة، أو في الحالات المؤقتة ذات الكفاءة المنخفضة، في الأزمات مثلاً. ونتيجة هذا الإعداد هي أن قواعد عدم التدخل تنطبق على العلاقات الدولية بالمثل، التي تنطبق عليها على العلاقات الوطنية. وينبغي ألا تخضع التجارة الدولية للتنظيم أكثر من التجارة الداخلية. وإذا كانت هناك مشاكل تتعلق بالإنتاج المفرط والمنافسة، فيجب حلها بأدوات السياسة العامة على الصعيد العالمي، من خلال التفاوض في إطار المنظمات الدولية، وليس من خلال تنظيم التجارة.

كان المبدأ التوجيهي لنتائج مؤتمر بريتون وودز هو الرغبة في تجنب تكرار الآثار المدمرة، التي أحدثتها التعريفات الجمركية في الثلاثينيات. ولذلك، فإن الأساس الرسمي للنظام الاقتصادي الجديد مستمد من ثلاث معاهدات. وقد صاغ ممثلو جميع البلدان، التي دمرتها الحرب، المعاهدتان والميثاق، ويفهمهما الجميع على أنهما تعهدان بالتزام جماعي بإزالة الحواجز التجارية على أساس المعاملة بالمثل وبطريقة تفاوضية. وستوافق البلدان على عدم التمييز بين المنتجات الأجنبية والالتزام بمبدأ المعاملة الوطنية، كوسيلة لزيادة الفرص المتاحة لمنتجات الشركاء. وفي المقابل، لن تدخل المعاهدة حيز التنفيذ إلا عندما تتضرر صادرات بلد ما بسبب التبادلات غير العادلة مع شريك. ولن

بدأت النزاعات التجارية بين أمريكا والصين بجدية ٢٠١٦عندما تحدث ترامب عبر الهاتف مع رئيسة تايوان منذرًا بعهدٍ جديد من العلاقة مع الصين

يكون التبادل عادلًا ليس فقط في حالة تفريغ أقل من التكلفة، ولكن أيضًا لأسباب تتعلق بالدعم الوطني، أو في حالة وجود قيود على كميات الإنتاج.

نظرة عامة على الحرب التجارية الحالية

في يناير من عام ٢٠١٨م، أدت أخبار فرض الولايات المتحدة لتعريفة جمركية بنسبة ٣٠٪ على الألواح الشمسية المستوردة وتعريفة كبيرة على الغسالات إلى واحدة من أكثر الحروب التجارية شهرة في التاريخ الحديث. وكانت هذه مجرد الخطوة الأولى في حملة من شأنها أن تتطور لفرض تعريفات جمركية على منتجات بمليارات الدولارات، التي تستهدف السوق الصينية على وجه التحديد.

وما كان مختلفًا في هذه الحرب التجارية هو أنها لم تنشأ استجابة لممارسات مثل التلاعب بالعملة، بل سعت بدلًا من ذلك إلى إعادة الاقتصاد، الذي لم يشهد انكماش الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، أو البطالة على نطاق واسع إلى جذوره في رأسمالية السوق الحرة.

وأكد الرئيس دونالد ترامب أن سياسة الصين المتمثلة في دعم نمو قطاع التكنولوجيا على حساب الدول الأخرى تنتهك اتفاقيات التجارة العادلة. كوسيلة لمكافحة سرقة الملكية الفكرية وخلق بيئة أكثر تنافسية، فرض تعريفات جمركية على منتجات متنوعة مثل الألومنيوم والصلب إلى الغسالات والألواح الشمسية.

وردًا على ذلك، فرضت الصين رسومًا مضادة على مجموعة من المنتجات الأمريكية، مما يهدد منتجي فول الصويا ولحم الخنزير الأمريكيين. وفي وقت لاحق، مع استمرار المفاوضات بشأن اتفاقية تجارية جديدة دون تقدم يذكر، فرض ترامب رسومًا جمركية على منتجات إضافية بقيمة ٢٠٠ مليار دولار، مع وعد باتباع المزيد إذا لم تتعاون الصين. وتؤثر التعريفات الجمركية على الشركات الصينية، التي تعتمد على السوق الدولية للطلب، لكنها تعيق أيضًا الشركات الأمريكية، التي تعتمد على الموردين الصينيين للحصول على المكونات والسلع المصنعة الرخيصة. بعد الانخفاضات الأولية في أحجام التجارة، استجاب المستثمرون بتحويل أموالهم للتفاعل مع ما اعتبروه بيئة أعمال أكثر ملاءمة، وإعادة بناء ثرواتهم وتحفيز الاقتصاد من خلال زيادة الاستهلاك.

ونتيجة لذلك، استمر اقتصاد البلاد في النمو، مما دفع المحللين إلى التشكيك في صحة الادعاءات، التي قدمها الجانبان والتساؤل عن الدافع الحقيقي وراء التعريفات الجمركية. وفي الآونة الأخيرة، بدأ صانعو السياسات في الاعتراف بأن النشوة الأولية ربما كانت في غير محلها وأن الخسائر، التي تترتب على التعريفات قد تفوق أي فوائد قصيرة الأجل.

اللاعبون الرئيسون وأصحاب المصلحة

علينا أن نتذكر، ونحن نطالع تفاصيل هذه الحرب التجارية في هذا الملف الخاص من مجلة "آراء حول الخليج"، أن هذه الحرب التجارية الحالية تشمل في المقام الأول الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين. من جانب الولايات المتحدة، فإن أصحاب المصلحة الرئيسيين هم الإدارة، التي يمثل الجهاز التنفيذي فيها البيت البيض، والجهاز التشريعي، ويمثلها الكونغرس، حيث يتخذ الفرع التنفيذي جانبًا واحدًا ضد البنك المركزي الأمريكي، وتتبع معظم السياسات الاقتصادية الرئيسة من هذا الجانب.

ومن المصالح التجارية العامة، تميل الإدارة إلى النظر في آراء المستشارين عند اتخاذ قرارات سياسية مهمة فيما يتعلق ببلدان، أو فئات معينة من المنتجات، ويكون لوزير التجارة تأثير خاص على القضايا المتعلقة بالتجارة. وفي الكونجرس، عادة ما تتولى اللجنة المالية بمجلس الشيوخ ولجنة الطرق والوسائل في مجلس النواب مسؤولية إجراءات مشروع قانون التجارة، ويرعى أعضاء الحزب الأغلبية معظم مشاريع القوانين التجارية. وتتبع مصالح الكونجرس بشكل عام الدوائر الانتخابية والصناعات المحلية المتأثرة بالإجراءات التجارية المحددة. ولدى بنك الاحتياطي الفيدرالي مصلحة متضاربة مع الإدارة فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية.

الحاجة لنموذج كامل لتوازن الطلب على الإنتاج لتقييم الأضرار الجانبية على المدى القصير والأضرار الجانبية للصناعات الأمريكية والصين

ففي الاتحاد الأوروبي، تتحدث الصناعات المتضررة نيابة عن أصحاب المصلحة؛ مصنعي السيارات، ومصنعي الطائرات، وبعض موردي الصلب والألمنيوم، ومؤخرًا صناعة السلع الفاخرة. معظم هذه المخاوف تتعلق بالانتقام.

وعلى الصعيد الدولي، تتحدث المنظمات عن المصالح الاقتصادية العامة وتتخذ موقفًا موحدًا ضد الإجراءات التجارية. وفي الآونة الأخيرة، أصبح المستثمرون الثنائيون أكثر يقظة للاختلافات الاقتصادية حيث تقلص الشركات مبيعاتها وأصولها، كما أن للمحامين والمستشارين التجاريين مصلحة في تنفيذ السياسة التجارية، والتنبؤ بالنتائج، وتسهيل المفاوضات داخل البلد.

السياسات والتعريفات المفروضة

أطلقت الولايات المتحدة ثلاث جهود رئيسة للحد من التهديد الصيني؛ كان الجهد الأول والأكثر أهمية هو فرض التعريفات. وابتداء من يناير ٢٠١٨م، فرضت الولايات المتحدة رسومًا جمركية على الغسالات والألواح الشمسية المصنوعة في الخارج.

وفي حين قيل إن التعريفات عابرة، كان لها آثار هائلة على الصناعات المختارة. ورفعت التعريفات الجمركية في الغسالات أسعار الغسالات بأكثر من ٢٥٪ بسبب التأثير.

وأدت التعريفات الجمركية في الألواح الكهروضوئية إلى زيادة أسعار الألواح المصنوعة في الخارج بنسبة ٣٠٪ بحلول نهاية العام.

وتم وضع هذه التعريفات في مكان حيز التنفيذ في انتظار الانتهاء من تحقيق مكافحة الإغراق. وتوقع كل خبير اقتصادي أن الولايات المتحدة ستكون أسوأ حالاً. ومع ذلك، فإن التعريفات التعسفية الواضحة مؤقتًا كان القصد منها أن تكون إشارة إلى البلدان الأخرى على استعداد الولايات المتحدة للدفاع عن حماية ملكيتها الفكرية في إطار منظمة التجارة العالمية.

كما هددت الولايات المتحدة بفرض رسوم جمركية كبيرة على السيارات الألمانية والفرنسية المستوردة في انتظار الانتهاء من تحقيق الأمن القومي بشأن واردات السيارات. وكان هذا التهديد يهدف إلى إقناع الاتحاد الأوروبي بأن يكون على استعداد للتفاوض على صفقة تجارية جديدة مع الولايات المتحدة.

لقد تضمنت السياسات الاقتصادية الصينية الرئيسة، التي انتقدتها أمريكا التعريفات الجمركية وأسعار الصرف الثابتة، والتي تميز ضد الدول الأخرى، والإعانات، والنقل القسري للتكنولوجيا، والإعانات الصناعية، والقرصنة الإلكترونية للمعلومات الأجنبية الحساسة. وأدت هذه الشكاوى الأمريكية إلى سلسلة من التعريفات والتعريفات الصينية الانتقامية، التي زادت ضد مطالب الصين بمعالجة العجز التجاري السابق، الذي وجد أن الديمقراطيين والجمهوريين متساوون ضد الصينيين. وقد استهدفت التعريفات الجمركية الأمريكية المرحلتين الأولى والثانية ٢٠٠ مليار دولار من السلع الصينية بمعدل ١٠٪ لمدة عام تقريبًا، ثم ٢٥٪ بعد ذلك مع الاختلالات الهيكلية، أو النقل القسري للتكنولوجيا، أو المشاريع المشتركة والخدمات وعقوبات القرصنة الإلكترونية.

الجدول الزمني للأحداث

بدأت النزاعات التجارية بين أمريكا والصين بشكل جدي في ١٧ ديسمبر ٢٠١٦م، عندما تحدث دونالد ترامب، الرئيس المنتخب آنذاك، عبر الهاتف مع رئيسة تايوان تساي إنغ وين منذرًا بعهدٍ جديد من العلاقة مع الصين.

وردًا على ذلك، طالبه الرئيس شي جين بينغ أنه بحاجة إلى أن يسمع أكثر من المعتاد، وتبع ذلك عدد من المكالمات من شي جين. ولكن الخطوة الجادة تم تنفيذها بحلول ذلك الوقت في سياق سياسة التجارة والعملة والشراكة العامة خلال حملة ترامب. وبحلول مارس ٢٠١٧، كان موضوع "أمريكا أولاً" يتردد صداه، وأوضحت الإدارة الأمريكية الجديدة أنها تعارض الاتفاقيات التجارية، التي تتضمن القليل من الالتزامات لأطراف أخرى غير الولايات المتحدة.

وواصل شي جين إغواء الولايات المتحدة، أو إقناعها بالدخول في مفاوضات جوهرية. وفي ١١ مايو ٢٠١٧، أعلن وفد تجاري بقيادة وزير الخزانة ستيفن منوشين عن محادثات من شأنها أن تؤدي إلى اتفاقية مفتوحة بشأن التجارة وتنفيذها.

ولكن بعد فترة توقفت المفاوضات. ألقى ترامب باللوم على شي جين وتصفح موجة الحملة من أعماق برج ترامب وصولاً إلى خنادق تويتر. وفي ١٨ أغسطس ٢٠١٧، أعلن عن البدء الفوري في تجارة البلاد مع الصين. وفي ١٤ سبتمبر ٢٠١٧، أصبحت سياسة ترامب التجارية قابلة للتنفيذ وبدأت في الانحراف عن مبدأ الاستخراج الحتمي الأحادي الجانب بموجب القانون الأمريكي.

وبعد ذلك بوقت قصير، في ٣ أبريل ٢٠١٨م، ومرة أخرى في ٥ أبريل ٢٠١٨م، خطط ترامب لممارسة ضغط تصاعدي على اليوان إلى ٠,١٥ لكل دولار.

الخلاصة

في هذا المقال، قمنا باستعراض تاريخ الحرب الأمريكية في جميع الجوانب المتأثرة بهذه الحرب التجارية ضد الصين، وما يمكن أن يشكل الخسارة في إجمالي عوامل الإنتاج في الولايات المتحدة، مما يبين أن الصناعة الأمريكية ككل، على الرغم من عدم انتهاء صلاحية التحسينات التكنولوجية، فشلت في خلق أية قيمة إضافية على المستوى الكلي.

وقد ظهر ذلك جليًا بالنسبة لصناعات مثل الصناعات الخفيفة غير المحمية، أو حتى فقدت الطلب والحصة السوقية بسبب الحرب التجارية، فمن الطبيعي أن نتوقع خسائر أكبر في الإنتاجية. واستفادت أسواق أخرى، وخاصة في الزراعة والتعدين، من الحرب التجارية؛ إذ تمكنت هذه الصناعات من إعادة توازن إنتاجها نحو ما تحميه التعريفات.

ومع ذلك، بالنسبة للزراعة، فإن هذه الفوائد محدودة بشكل حاد من حيث الوقت. ويعيد الاقتصاد بشكل يائس تخصيص رأس المال نحو الأغذية الزراعية، ورفع الأسعار للمستهلكين والأجور الحقيقية، وتضاؤل الطلب.

وهناك حاجة إلى نموذج كامل لتوازن الطلب على الإنتاج، لتقييم الأضرار الجانبية على المدى القصير، والأضرار الجانبية للصناعات الأمريكية والصين، والأثر الاقتصادي طويل الأجل للحرب التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم.

ويمكن أن تؤدي امتيازات الإنتاج للولايات المتحدة، التي يتم تحقيقها من خلال الحروب التجارية، أو المفاوضات إلى تعديل كبير في سلاسل التوريد العالمية، وموقع الإنتاج، وعائدات التعريفات الجمركية، وتغييرات مؤقتة في زيادة الإنتاج الأمريكي والعالمي. ومع ذلك، فإن الخسائر الأكبر في القطاعات المتضررة؛ على سبيل المثال، مثل ما شوهد في الصناعات الخفيفة الأمريكية، أو الصناعات الثقيلة الصينية السابقة في الماضي القريب، تفجر القيود المفروضة على المؤقتة.

وغالباً ما يُنسى أن الإنتاج يشغله؛ أولاً القطاعات غير القابلة للتداول، وخاصة الخدمات. وتستخدم البلدان الصناعية كافة لأول مرة سكانها لخفض تكلفة الخدمات.

ويعد الانخفاض في الإنتاج الصناعي العالمي مرادفًا لزيادة الطلب العالمي على هذه الخدمات. وفي النهاية، تحدد استدامة ميزان المدفوعات مدة عدم التوازن، إذ سرعان ما تتطلب الحرب التجارية الأمريكية أن تعيد البلاد إلى فكرة تركيز اقتصادها، ليس على تقييد الإنتاج الصناعي العالمي، بل على تحقيق التوازن بين الطلب والعرض العالميين على الخدمات والسلع القابلة للتداول.

* الأمين العام لمنتدى الفكر العربي، الأردن، وأستاذ العلاقات الدولية والدبلوماسية، سكاريا، تركيا

تحديات التصنيع العربي:التكاليف وتناقص التنافسية وسلاسل الإمداد

٤ فرص للصناعة العربية: الاستثمار في التحول الرقمي والطاقة المتجددة والتكامل واتفاقيات التجارة

يلاحظ من القرارات التي اتخذها الرئيس الأمريكي ترامب مؤخرًا بشأن فرض تعريفات جمركية جديدة أن حوالي ٨٠ دولة ستواجه تعريفات جمركية أعلى تتراوح ما بين ١٠-٥٠٪، وبالرغم من ذلك، ونتيجة للضغوط التي مارستها الشركات الأمريكية، تم تقديم استثناءات مؤقتة لبعض السلع، مثل الإلكترونيات الاستهلاكية، وتأجيل تنفيذ بعض التعريفات لمدة ٩٠ يومًا. كما تم إلغاء ثم إعادة تفعيل إعفاءات جمركية على بعض الواردات الصينية التي تقل قيمتها عن ٨٠٠ دولار، مما أدى إلى ارتباك في سلاسل التوريد. يلاحظ كذلك أنه بعد مفاوضات مع كندا والمكسيك، تم تأجيل تنفيذ بعض التعريفات لمدة ٣٠ يومًا.

د. فوزية أحمد عبد الحميد

١- الآثار المتوقعة نتيجة التعريفات الجمركية الجديدة

ترتب على قرارات ترامب مجموعة من الآثار الاقتصادية طالت هذه التداعيات الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي بشكل عام. ومن هذه الآثار

١-٢ الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الأمريكي

- انكماش اقتصادي: شهد الاقتصاد الأمريكي انكماشًا بنسبة ٠,٣٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٥م، وهو أسوأ أداء منذ ثلاث سنوات، حيث تسببت التعريفات في ارتفاع تكاليف الواردات، ما أدى إلى انخفاض الاستهلاك وتراجع استثمارات الشركات.

- ارتفاع الأسعار (التضخم): نتيجة فرض الرسوم الجمركية على الواردات، خصوصًا المنتجات الإلكترونية والسلع الصناعية. ساهم هذا في زيادة التضخم، حيث ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة ١,٥٪ إضافية خلال الربع الأول من ٢٠٢٥م.

- ارتفاع التكاليف على الأسر: قدرت مؤسسة Tax Foundation أن التعريفات زادت التكاليف على الأسر الأمريكية بمعدل ١,٢٤٣ دولارًا عام٢٠٢٥م.

- تراجع ثقة المستثمرين والمستهلكين: أدت السياسات الجمركية إلى تراجع ثقة المستثمرين، حيث شهدت الأسواق المالية تقلبات حادة، وزادت حالة عدم اليقين في الأسواق، مما أدى إلى تراجع ثقة المستهلكين والشركات. كما علقت بعض الشركات الأمريكية خطط توسعها أو خفضت الإنتاج، خصوصًا في الصناعات المعتمدة على سلاسل التوريد الدولية.

- تأثر أسواق المال: شهدت البورصات الأمريكية تراجعًا لقلق المستثمرين من تبعات الحرب التجارية، وخصوصًا قطاع التكنولوجيا والصناعة حيث انخفضا بنسبة ٧٪ و١,٦٪ على الترتيب. وارتفعت عوائد السندات الحكومية الأمريكية نتيجة تحرك المستثمرين إلى الأصول الآمنة.

٢-٢ الآثار على الاقتصاد العالمي

- تباطؤ النمو الاقتصادي: توقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي (يناير ٢٠٢٥) نموًا عالميًا بنسبة ٣,٣٪ لكل من عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦م، مشيرًا إلى المخاوف بشأن

التوترات التجارية وعدم اليقين. وأوضح التقرير الصادر عن البنك الدولي أن تصاعد التوترات التجارية قد يعيق النشاط الاقتصادي بشكل كبير ويؤثر على الاستقرار العالمي.

- تباطؤ التجارة الدولية: زادت التوترات التجارية بين أمريكا وعدة دول، وعلى رأسها الصين، مما أدى لتقليص حجم التجارة العالمية. وتوقعت منظمة التجارة العالمية تباطؤًا في نمو التجارة بنسبة أقل من ١,٧٪ في ٢٠٢٥م، مقارنة بـ ٣,١٪ في ٢٠٢٤م.

- إعادة ترتيب سلاسل التوريد: دفعت التعريفات الشركات متعددة الجنسيات للبحث عن بدائل خارج الصين، مثل فيتنام والمكسيك، وهو ما تسبب في اضطرابات مؤقتة في الإنتاج وسلاسل التوريد العالمية.

- ردود انتقامية من شركاء تجاريين: فرضت الصين والاتحاد الأوروبي وكندا تعريفات مضادة على السلع الأمريكية، مما أضر بالصادرات الأمريكية، خصوصًا في الزراعة والطاقة والسيارات.

٢- الآثار المتوقعة على القطاع الصناعي نتيجة نظام التعريفات الجديد

في ظل تصاعد السياسات التجارية الحمائية خلال السنوات الأخيرة، تبرز التعريفات الجمركية الجديدة كأحد العوامل المؤثرة على القطاع الصناعي العالمي. فقد أدت هذه السياسات إلى إعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع تكاليف الإنتاج والتجارة، مما أثّر سلبًا على تنافسية بعض الصناعات، لاسيما في الدول النامية والصاعدة. كما حفزت بعض الدول على إعادة توطين صناعاتها محليًا أو البحث عن شركاء تجاريين جدد. وبذلك، أصبحت التعريفات الجديدة عاملاً حاسمًا في قرارات الاستثمار الصناعي والتجارة الدولية، ما يُلقي بظلاله على فرص النمو والتكامل الصناعي في مختلف دول العالم.

٢-١ الآثار على قطاع الصناعة على المستوى العالمي

يوضح الجدول التالي أهم الدول والصناعات التي ستتأثر نتيجة للتعريفات الجمركية الجديدة في العالم، وذلك على النحو التالي

يعكس هذا الجدول تصاعد تأثير السياسات الحمائية والتعريفات الجمركية الجديدة على القطاع الصناعي في عدد

تجـاوز التحديـات العربيـة: تنويـع أسـواق التصديـر ورفـع القيمـة المضافـة للمنتجـات الصناعيـة لتبريـر قدرتهـا على اختـراق الأسـواق

الدولة	معدل التعرفة الجمركية الجديد	القطاع المتضرر
الصين	٥٤٪	• أشباه الموصلات: تستخدم في السلع كثيفة التكنولوجيا كالإلكترونيات. • الإلكترونيات الاستهلاكية: ارتفعت تكاليف الإنتاج لشركات Apple, Dell, HP. • الملابس والأحذية الرياضية: حيث تضررت الشركات العاملة في هذا المجال نتيجة اعتمادهم على التصنيع في الصين مثل شركة Adidas, Nike.
فيتنام	٤٦٪	• صناعة الأقمشة والملابس: سوف تتأثر صادراتها للولايات المتحدة بشكل كبير وسوف تتضرر شركات مثل Adidas, Nike نتيجة لذلك.
بنجلاديش	٣٧٪	• صناعة الأقمشة والملابس: حيث تعد ثاني أكبر مصدر للأقمشة في العالم وسوف تتأثر صناعة المنسوجات بشكل كبير نتيجة لذلك.
الهند	٢٦٪	• صناعة الحديد والصلب: له تأثير كبير على صادرات الهند للولايات المتحدة. • صناعة مكونات السيارات: حيث تشمل التعريفات الجمركية الجديدة صادرات أجزاء السيارات.
كندا	٢٥٪	• صناعة السيارات: العديد من شركات السيارات الأمريكية كانت تقوم بالتصنيع في كندا وسوف يتضرر المصنعون والموزعون نتيجة لذلك. • صناعة الحديد والصلب: بسبب التعريفات إرتفعت التكاليف على المنتجين والمستوردين الكنديين.
الإتحاد الأوروبي	٢٠٪	• صناعة السيارات: شملت التعريفات الجديدة السيارات ومكوناتها المصدرة إلى الولايات المتحدة. • سلع الرفاهية: حيث فُرضت رسوم جمركية مرتفعة
سويسرا	٣١٪	• صادرات المواد الخام من الأملاح والمعادن • صناعة السيارات
جنوب إفريقيا	٣٠٪	صناعة السيارات: العديد من شركات السيارات الأمريكية كانت تقوم بالتصنيع في كندا وسوف يتضرر المصنعون والموزعون نتيجة لذلك.
إسرائيل	١٧٪	• صناعة التكنولوجيا • معدات الدفاع

هيكل تصنيع الدول العربية غير متنوع فتهيمن الصناعات الاستخراجية على اقتصادات دول الخليج وتسيطر الصناعات التحويلية على بقية الدول

من الدول، سواء كانت صناعية كبرى مثل الصين والهند أو دول نامية تعتمد على الصادرات الصناعية مثل فيتنام وبنغلاديش. كما يتضح أن القطاعات المتضررة هي تلك التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بسلاسل الإمداد العالمية مثل الإلكترونيات، المنسوجات، والصناعات التحويلية.

ويعد قطاع الإلكترونيات من أكثر القطاعات تضرراً، يلي ذلك قطاع صناعة السيارات، ثم الملابس والمنسوجات، ومن المتوقع أن يتراوح حجم الضرر ما بين ١٥ ٪ إلى ٢٥٪. و وفقًا لتقارير من منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، قد تؤدي هذه السياسات إلى انخفاض التجارة العالمية بنسبة ١٪ إلى ٣٪ سنويًا. وتباطؤ النمو الصناعي العالمي بنحو ٠,٥ إلى ١٪ في بعض الدول، وإعادة توجيه سلاسل التوريد.

٢-٣ الآثار على قطاع الصناعة على مستوى المنطقة العربية

لتحليل الأثر على قطاع الصناعة على مستوى المنطقة العربية سوف يتم تناول مجموعة من النقاط التي تمكننا في النهاية من تحديد نقاط القوة والضعف لقطاع الصناعة، وبناءً على ذلك سوف نعرض هيكل التعريفة في القطاع الصناعي قبل وبعد قرارات ترامب وتحديد أهم القطاعات المتضررة، ووضع الميزان التجاري بين الدول العربية والولايات المتحدة، ثم هيكل القطاع الصناعي في الدول العربية لمعرفة مدى تنوع هذا القطاع وقدرته التنافسية لمواجهة الازمات وهو ما سنوضحه فيما يلي

- **مقارنة التعريفات الجمركية القديمة والجديدة**

يعرض الجدول التالي التعريفات الجمركية قبل وبعد قرارات ترامب وتوضيح أكثر القطاعات تأثراً في الدول العربية.

جدول (٢): مقارن بين التعريفات الجمركية الجديدة والقديمة في الدول العربية

الدولة	التعريفات الجمركية السابقة	التعريفات الجمركية الجديدة	الملاحظات
مصر	٠٪ – ٢٠٪ حسب نوع السلعة	١٠٪	مصر من أكثر الدول العربية تأثراً بالتعريفات الجديدة، خاصة في قطاع المنسوجات والملابس.
السعودية	٥٪	١٠٪	رغم إعفاء صادرات النفط، إلا أن القطاعات الأخرى مثل الإلكترونيات والمعدات قد تتأثر.
الإمارات	٥٪	١٠٪	تأثر قطاع الألمنيوم والمنتجات المعدنية.
قطر	٥٪	١٠٪	تأثر محدود بسبب تنوع الاقتصاد.
الكويت	٥٪	١٠٪	تأثر محدود بسبب تنوع الاقتصاد.
البحرين	٥٪	١٠٪	تأثر محدود بسبب تنوع الاقتصاد.

أغلب الدول العربية تعاني من عجز في الميزان التجاري مع أمريكا وأغلب السلع المستوردة تتمثل في الآلات والمعدات الصناعية والأدوية والسيارات

الدولة	التعريفات الجمركية السابقة	التعريفات الجمركية الجديدة	الملاحظات
عمان	٥٪	١٠٪	تأثر محدود بسبب تنوع الاقتصاد.
الأردن	٠٪ – ٢٠٪ حسب نوع السلعة	٢٠٪	تأثر كبير في قطاع الألبسة والمنتجات الزراعية.
تونس	٠٪ – ٢٠٪ حسب نوع السلعة	٢٨٪	تأثر كبير في قطاع المنسوجات والملابس.
الجزائر	٠٪ – ٢٠٪ حسب نوع السلعة	٣٠٪	تأثر كبير في قطاع الصناعات التحويلية.
ليبيا	٠٪ – ٢٠٪ حسب نوع السلعة	٣١٪	تأثر كبير في قطاع النفط والغاز.
سوريا	٠٪ – ٢٠٪ حسب نوع السلعة	٤١٪	تأثر كبير بسبب العقوبات الاقتصادية.

تعكس المقارنة بين التعريفات الجمركية الجديدة والقديمة التي فرضتها أمريكا على الدول العربية تحولاً واضحًا في السياسات التجارية الأمريكية تجاه المنطقة.

فبينما كانت التعريفات السابقة تميل إلى الانخفاض التدريجي في إطار اتفاقيات التجارة الثنائية والتسهيلات التفضيلية، شهدت المرحلة الجديدة من السياسات التجارية المتشددة في ٢٠٢٤م، اتجاهًا تصاعديًا في الرسوم المفروضة. وقد طال هذا الارتفاع قطاعات مثل الأسمدة، الكيماويات، الألومنيوم، النسيج، مما أثّر على القدرة التنافسية لصادرات الدول العربية.

ويُظهر هذا الوضع أن الدول العربية أمام تحدٍ مضاعف: من جهة، ضرورة تنويع أسواق التصدير والبحث عن شركاء تجاريين جدد؛ ومن جهة أخرى، العمل على رفع القيمة المضافة للمنتجات الصناعية لتبرير قدرتها على اختراق الأسواق حتى مع ارتفاع الرسوم الجمركية.

ويُعد هذا التوجه فرصة للدول العربية لإعادة هيكلة سياساتها الصناعية والتجارية، وتحفيز التكامل الإقليمي.

- **ميزان التجارة بين الدول العربية وأمريكا**

اتجهت أمريكا لفرض ضرائب جديدة على الشركاء التجاريين خاصة التي تعاني من عجز تجارى معهم، لذلك نعرض لوضع الدول العربية من حيث ميزانها التجاري وبخاصة الصادرات الصناعية لمعرفة وضعها التجاري مع الولايات المتحدة، وهو ما نعرضه في الجدول التالي.

جدول (٣): ميزان التجارة بين الدول العربية والولايات المتحدة في عام ٢٠٢٤

الدولة	الفائض/العجز التجاري	أهم صادرات الدول العربية إلى أمريكا	أهم واردات الدول العربية من أمريكا
السعودية	عجز قدره ٠,٥٥ مليار دولار (شهريًا (متوسط ٢٠٢٤	النفط الخام، الكيماويات، المنتجات البترولية	معدات صناعية، سيارات، وأدوية.
الإمارات	فائض قدره ١,٤٣ مليار دولار (شهريًا (متوسط ٢٠٢٤	الذهب، الألماس، النفط، الألومنيوم، المنتجات البترولية	تعتبر الإمارات مركزًا تجاريًا هامًا في المنطقة، وتستورد وتصدر بشكل كبير.
قطر	فائض قدره ٠,١٨ مليار دولار (شهريًا (متوسط ٢٠٢٤	الغاز الطبيعي المسال، النفط الخام	معدات صناعية، سيارات، وأدوية.
الكويت	فائض قدره ٠,٧٦ مليار دولار (شهريًا (متوسط ٢٠٢٤	النفط الخام، المنتجات البترولية، الكيماويات	معدات صناعية، سيارات، وأدوية.
البحرين	عجز قدره ٠,٠٤ مليار دولار (شهريًا (متوسط ٢٠٢٤	النفط الخام، الألومنيوم، الكيماويات	معدات صناعية، سيارات، وأدوية.
عمان	عجز قدره ٠,٠٦ مليار دولار (شهريًا (متوسط ٢٠٢٤	النفط الخام، الكيماويات، المنتجات البترولية	معدات صناعية، سيارات، وأدوية.
مصر	عجز قدره ٠,٦ مليار دولار (شهريًا (متوسط ٢٠٢٤	الغاز الطبيعي، الملابس الجاهزة، المنتجات الزراعية	معدات صناعية، سيارات، أدوية، ومواد غذائية.
الأردن	عجز قدره ٠,١٢ مليار دولار (شهريًا (متوسط ٢٠٢٤	الفوسفات، الأدوية، المنسوجات	مواد غذائية، أدوية، وآلات.
تونس	عجز قدره ٠,٠٣ مليار دولار (شهريًا (متوسط ٢٠٢٤	الزيتون، المنسوجات، المواد الكيميائية	معدات صناعية، أدوية، وآلات.
الجزائر	عجز قدره ٠,٢ مليار دولار (شهريًا (متوسط ٢٠٢٤	الغاز الطبيعي، النفط الخام	معدات صناعية، سيارات، أدوية.
لبنان	عجز قدره ٠,٠٤ مليار دولار (شهريًا (متوسط ٢٠٢٤	الأدوية، المجوهرات، المنتجات الغذائية	معدات صناعية، سيارات، وأدوية.
سوريا	عجز قدره ٠,١٢ مليار دولار (شهريًا (متوسط ٢٠٢٤	النفط الخام، المنتجات الزراعية	معدات صناعية، أدوية، ومواد غذائية.

يتضح من الجدول السابق أن أغلب الدول العربية تعاني من عجز في الميزان التجاري مع الولايات المتحدة، كما أن أغلب السلع المستوردة تتمثل في الآلات والمعدات الصناعية، والأدوية، والسيارات.

بينما يمثل النفط والمواد الخام والسلع الزراعية أهم الصادرات العربية لأمريكا. ولفهم موقف القطاع الصناعي بشكل أعمق نعرض فيما يلي تحليل لهيكل القطاع الصناعي في الدول العربية لمعرفة مدى قدرته على التنافسية ومواجهة الصدمات، ومن ثم أثر التعريفات الجمركية الجديدة على هذا القطاع.

- **هيكل القطاع الصناعي في الدول العربية**

نعرض فيما يلي لهيكل القطاع الصناعي في الدول العربية لتحديد مدى قدرته على التنافسية ومواجهة الأزمات ويوضح الجدول التالي هذا الهيكل.

جدول (٤): هيكل القطاع الصناعي في الدول العربية

الدولة	هيكل القطاع الصناعي	المساهمة في سلاسل الإمداد	مدى التأثر نتيجة التعرفة الجمركية الجديدة
مصر	الصناعات التحويلية (النسيج، الأطعمة والمشروبات، الكيميائيات)	مساهمة كبيرة في صناعات النسيج والأغذية من خلال تصدير المواد الخام والمنتجات النهائية.	تعتمد على مواد أولية مستوردة، مما يجعلها أكثر تأثراً بالتعريفات الجديدة.
السعودية	النفط، الغاز، المنتجات البترولية، الصناعات الثقيلة، الكيماويات	المساهمة الرئيسية هي النفط والغاز والبتروكيماويات في سلاسل الإمداد العالمية، خاصة في صناعات الطاقة.	تأثرت سلاسل الإمداد بالصناعات البتروكيماوية بسبب تحولات التعريفات الجديدة على المواد الخام.
الإمارات	النفط، الغاز، الألومنيوم، الصناعات الإلكترونية، الطيران	الألومنيوم والكيماويات، إلى جانب دور كبير في الطيران والخدمات اللوجستية.	تأثرت سلاسل الإمداد في صناعات الألومنيوم والإلكترونيات بسبب التعريفات الجديدة.
قطر	الغاز الطبيعي، الصناعات البتروكيماوية، الألومنيوم، الأدوية	المساهمة الأكبر في الغاز الطبيعي والبتروكيماويات في سلاسل الإمداد العالمية.	استيراد المواد الخام مثل المعادن الثقيلة للألومنيوم قد يواجه زيادة في التكاليف.
الكويت	النفط، الغاز، البتروكيماويات، صناعة الأغذية	جزء كبير من المساهمة في الطاقة والبتروكيماويات، مع حضور محدود في صناعة الأغذية.	تأثرت صناعات مثل البلاستيك والبتروكيماويات بسبب الرسوم على المواد الخام.
البحرين	النفط، الألومنيوم، صناعة الأغذية، الصناعات الكيميائية	الألومنيوم والصناعات الكيميائية، مع مساهمة كبيرة في التجارة والقطاع المالي.	الرسوم الجمركية تؤثر على صناعة الألومنيوم حيث أن البحرين من كبار المنتجين.
عمان	النفط، الغاز، الصناعات التحويلية (الأسمنت، المعادن)، الأغذية	النفط والغاز، مع مساهمة في الصناعات التحويلية مثل الأسمنت والمعادن.	تأثرت سلاسل الإمداد الصناعية في الأسمنت والمعادن بسبب تغييرات التعريفات.
الأردن	الصناعات التحويلية (المنسوجات، الأدوية، المنتجات الزراعية)	المنسوجات والأدوية جزء من سلاسل الإمداد التي تعتمد على الاستيراد.	تأثرت صناعة المنسوجات بشكل كبير بسبب التعريفات الجديدة.
تونس	المنسوجات، الأدوية، الصناعات الغذائية، المعادن	المنسوجات والأدوية هي أكبر المساهمات في سلاسل الإمداد، مع نمو في الصناعات الغذائية.	تأثر بشكل كبير على صناعة المنسوجات، مما يضر بصادرات تونس.
الجزائر	النفط، الغاز، الصناعات (التحويلية (الأسمدة، المعادن	النفط والغاز، مع نمو في الأسمدة والمعادن في سلاسل الإمداد العالمية.	الصناعات التحويلية قد تشهد تحديات مع ارتفاع التعريفات على المواد الأولية.
ليبيا	النفط، الغاز، المعادن، الألمنيوم	النفط والغاز، مع نمو صناعات المعادن والألمنيوم في سلاسل الإمداد.	تأثرت صناعة المعادن والألمنيوم بسبب التعريفات الجديدة على المواد الخام.
سوريا	الصناعات الغذائية، الأدوية، المواد الكيميائية	مساهمة محدودة في سلاسل الإمداد، خاصة في المواد الغذائية والأدوية.	العقوبات الاقتصادية وتغيير التعريفات تؤثر بشكل كبير على الصناعات التحويلية الصغيرة.

يلاحظ أن هيكل التصنيع في الدول العربية غير متنوع، حيث تهيمن الصناعات الاستخراجية (كالنفط والغاز الطبيعي) على اقتصادات دول الخليج. بينما تسيطر الصناعات التحويلية كالمنسوجات والصناعات الغذائية في دول مثل مصر، السعودية، الإمارات، والمغرب، والأردن، وتونس.

٣- أهم التحديات والفرص التي تواجه قطاع الصناعة في الدول العربية

وبعد عرض هيكل التعريفة الجديدة والميزان التجاري وهيكل التصنيع في الدول العربية سوف يتم عرض تحليل بيئي لنقاط القوة والضعف والفرص والتحديات التي تواجهه الدول العربية في ظل التعريفات الجمركية الجديدة وخاصة في قطاع الصناعة.

نقاط القوة في الدول العربية:

وهب الله الدول العربية العديد من نقاط القوة المتمثلة في الموقع الجغرافي المتميز وقربها من أسواق أوروبا وآسيا وإفريقيا، وموقعها على أهم ممرات التجارة العالمية (مثل قناة السويس)، ووفرة الموارد الطبيعية من النفط والغاز الطبيعي والمعادن والفوسفات. يضاف لنقاط القوة وجود سوق استهلاكي ذو حجم متنامٍ في دول مثل مصر والجزائر والسعودية. مع تحسن مناخ الاستثمار في دول مثل الإمارات والسعودية والمغرب من خلال تشريعات جاذبة، والاهتمام بالبنية التحتية الصناعية والرقمية.

نقاط الضعف للدول العربية:

تعاني الدول العربية من بعض نقاط الضعف منها: اعتماد اقتصادات دول الخليج بشكل كبير على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات والصادرات. وضعف التكامل الصناعي وقلة التنويع في المنتجات المصنعة، العجز التجاري نتيجة ضعف القاعدة الإنتاجية. بالإضافة إلى الاعتماد الكبير على استيراد السلع المصنعة والتكنولوجيا، ومشاركة محدودة في سلاسل الإمداد العالمية، خاصة في الصناعات عالية التقنية.

التحديات:

يعاني قطاع التصنيع العربي من عدد من التحديات التي تعيق قدرته التنافسية على المستوى الإقليمي والعالمي، مثل ضعف سلاسل القيمة المضافة، قلة الإنفاق على البحث والتطوير، محدودية التنويع الصناعي، والاعتماد الكبير على التكنولوجيا المستوردة. وسوف يترتب على تطبيق التعريفات الجمركية الجديدة تحديات إضافية، مثل:

- زيادة تكاليف الإنتاج: نتيجة زيادة تكاليف المواد الخام المستوردة، خاصة في مصر وتونس حيث تعتمد الصناعة بشكل كبير على الاستيراد. مما يؤدي إلى رفع أسعار المنتجات النهائية، خاصةً المنتجات ذات القيمة المضافة مثل الملابس والأجهزة الإلكترونية.

تناقص القدرة التنافسية: في بعض الصناعات مثل الألومنيوم والبلاستيك قد تؤدي إلى فقدان القدرة التنافسية أمام الأسواق الكبرى مثل الصين وأوروبا. كما قد يواجه القطاع الصناعي في دول مثل ليبيا وسوريا ضعفًا بسبب الحروب أو العقوبات مما يعيق زيادة الإنتاج المحلي. كما قد تتعرض بعض الصادرات لمنافسة أكبر من دول أخرى كالمنتجات الزراعية والمنسوجات في الأردن وتونس بسبب التعريفات المرتفعة على الصادرات.

- التحديات في سلاسل الإمداد العالمية: تعتمد بعض الدول على استيراد مكونات تكنولوجية ومعدات من دول مثل أوروبا والصين، ومع فرض التعريفات الجمركية على هذه السلع، قد يواجه القطاع الصناعي تحديات كبيرة في تأمين هذه المكونات.

الفرصة المستقبلية:

رغم التحديات، فإن الدول العربية تمتلك مقومات واعدة للنهضة الصناعية، خاصة الاستثمار في التحول الرقمي، الطاقة المتجددة، إلى جانب تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، وتفعيل اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية والدولية. ومن أهم الفرص

- الاستفادة من تنوع الصناعات: يمكن لدول مثل الإمارات والسعودية توسيع نطاق صادراتها (مثل البتروكيماويات والألومنيوم). وأيضاً تعزيز القطاع اللوجستي في دول مثل مصر والمغرب والإمارات، التي تعد نقاط حيوية في سلاسل الإمداد العالمية، مما يتيح لها جذب المزيد من الاستثمارات في النقل والتخزين.

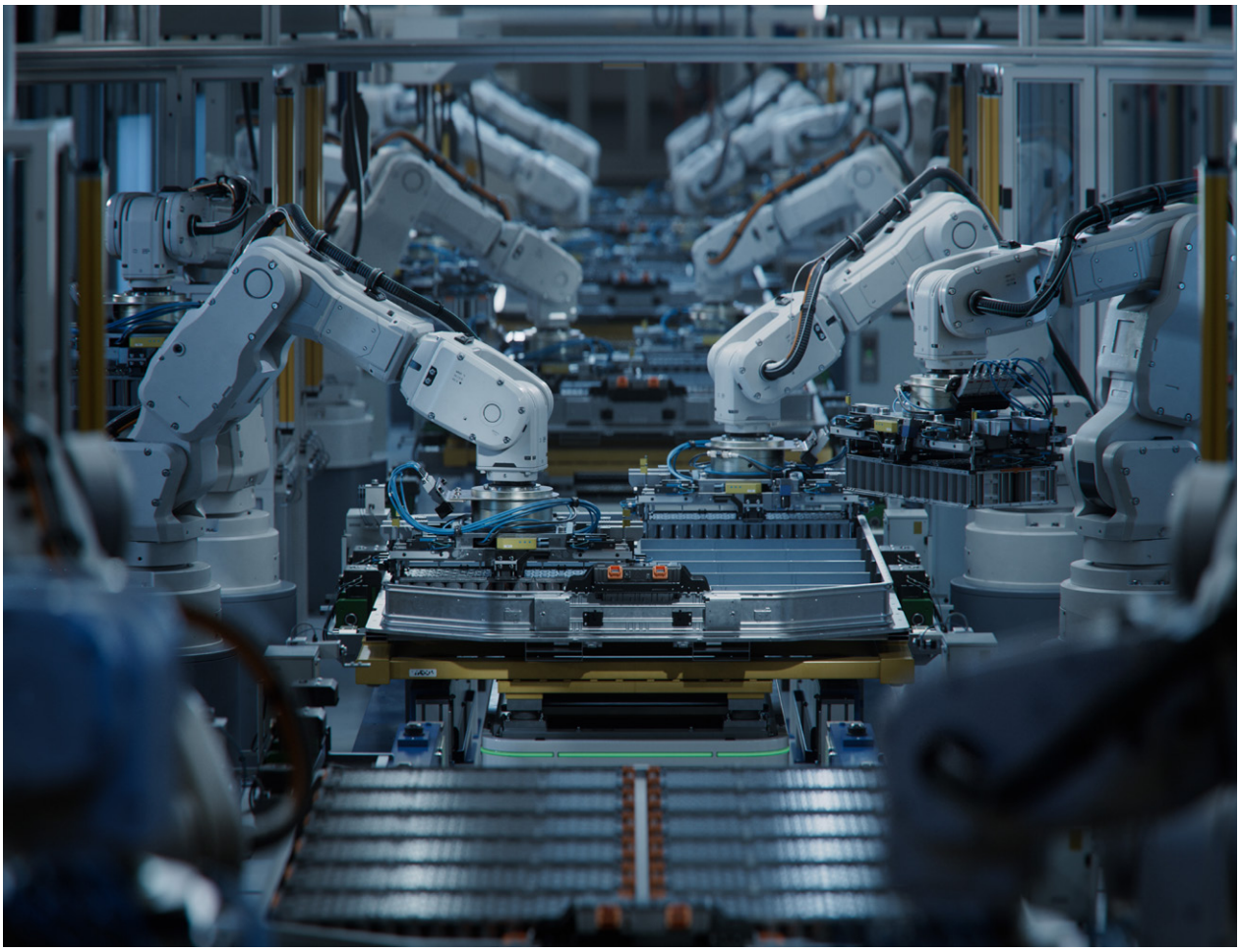

قطاع الإلكترونيات من أكثر القطاعات تضررًا ويليه صناعة السيارات ثم الملابس والمنسوجات ويتراوح حجم الضرر ما بين ١٥ إلى ٢٥٪

• زيادة التعاون الإقليمي: يمكن أن تعزز الدول الخليجية من التعاون البيني في إطار مجلس التعاون الخليجي لتطوير سلاسل الإمداد المشتركة، وبالتالي تقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية. كما يمكن التركيز على الصناعات التحويلية مثل المنسوجات والمنتجات الغذائية في دول مثل مصر والأردن، وهي قطاعات شهدت نموًا في الفترة الأخيرة. ويمكن توجيه الاستثمارات الخليجية لهذه الدول بدلاً من فيتنام وبنجلاديش.

• تحسين الصادرات غير النفطية: يمكن الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار الصناعي والطاقة المتجددة، مما يعزز التنافسية في أسواق عالمية أخرى، في دول مثل الإمارات والسعودية وقطر.

• الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة: يمكن للدول الخليجية ومصر وتونس أن تعزز استراتيجيات التصدير إلى أسواق خارجية مثل الاتحاد الأوروبي وآسيا من خلال استفادتها من اتفاقيات التجارة الحرة.

* أستاذ مساعد الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة وجامعة الجلالة

كشفت أزمة الجمارك حاجة الأردن لنهج اقتصادي يعزز قدرته على امتصاص الصدمات

١٥ ألف موظف بقطاع الملابس مهددون بالبطالة لاستهداف ٦٣٪ من الصادرات الأردنية لأمريكا

منذ ولايته الرئاسية الأولى استخدم ترامب الحرب التجارية كاستراتيجية سياسية بدأها عام ٢٠١٨م، بفرض ضرائب على الصين أدت إلى إضعاف الاقتصاد العالمي، ومع انتخابه مجددًا عام ٢٠٢٤م، ابتدأ ترامب ولايته الجديدة بفرض رسوم جمركية بنسبة ٢٥٪ على جميع المنتجات الواردة من كندا بما فيها النفط والغاز اللذين بلغت نسبة الرسوم الجمركية عليهما ١٠٪، كما فرض رسومًا إضافية على الصين بلغت نسبتها ١٠٪، ورسوماً بمقدار ٢٥٪ على جميع الصادرات المكسيكية إلى بلاده، ومع مرور الأسابيع أخذت الرسوم تتراكم والردود تتوالى. إذاً، هي حرب اقتصادية لم تسلم من غائلتها معظم الدول، أسلحتها الرسوم الجمركية "الفلكية" والردود الاقتصادية عليها. وفي حين يرى كثير من المحللين الأمر على أنه عملية "لَيِّ ذراع" أمريكية ستكون لها تبعاتها "الثقيلة" على اقتصاد أمريكا بداية ثم على اقتصادات بقية الدول.

د. ليلى الصواف

تحولت الحرب التجارية الشاملة التي بدأها الرئيس الأمريكي إلى مبارزة عندما أعلن يوم ٩ أبريل عن فرض رسوم جمركية إضافية بنسبة ٢٥٪ على الصين، في الوقت الذي منح فيه إعفاءً لنحو ستين شريكًا تجاريًا آخرين، من الرسوم العقابية لمدة ٩٠ يومًا. وبحسب الرئيس الأمريكي فإن "الحملة الجمركية" التي يشنها تهدف إلى نقل الأنشطة الصناعية إلى الولايات المتحدة.

تبعات القرار الأمريكي على الولايات المتحدة

بحسب رغبة الرئيس الأمريكي وإدارته المعلنة تهدف هذه الرسوم إلى إرساء شكل من أشكال "المعاملة بالمثل" التجارية بهدف خفض العجز التجاري الثنائي، إلا إن فكرة خفض العجز في الميزان التجاري نفسها تكشف عن سوء فهم لأسس التجارة الدولية، إذ ليس من الضروري ولا المرغوب فيه تحقيق التوازن التجاري مع كل شريك على حدة.

من منظور اقتصادي، تطال آثار الرسوم الجمركية الجميع، وفي حين أنه يُراد منها معاقبة المصدرين الأجانب، فإن الخاسرين الرئيسيين هم المستهلكون والمنتجون المحليون، إذ ينعكس جزء كبير من الزيادات في الرسوم على الأسعار مما يؤدي في المرتبة الأولى إلى معاقبة المستهلكين والشركات التي تعتمد على الموردين الأجانب. أما النقطة الثانية فمن خلال الحد من الضغوط التنافسية التي تمارسها الواردات، فإن هذه الإجراءات ستمنح الاحتكارات المحلية قوة سوقية متزايدة، وسيصبح بإمكان هذه الأخيرة أن ترفع أسعارها بعد ذلك بشكل أكبر. أضف إلى ذلك، ستؤجج الرسوم الجمركية الانتقام الأجنبي، ولن تعاني شركات صناعة السيارات الأمريكية من ارتفاع تكلفة المدخلات التي تم شراؤها من كندا في السابق فحسب؛ بل سيتعين عليها دفع رسوم جمركية قدرها ٢٥٪ عندما تصدر منتجاتها إلى هناك.

أخيراً، فإن الرسوم الجمركية الأمريكية، التي يتم تحديدها وفقاً للدول والمنتجات، سوف تؤدي إلى إثراء جيش من المستشارين وشركات التدقيق، الذين سيقع على عاتقهم أن يشرحوا لبقية العالم كيفية خفض هذه الرسوم من خلال نقل البضائع عبر دول ثالثة ذات ضرائب أقل أو من خلال تحويل هوامش الربح.

على مدى خمسين عاماً، ظلت الولايات المتحدة تسجل عجزاً تجارياً هيكلياً، ويعكس هذا الخلل واقعاً اقتصادياً أعمق: فالبلاد تستهلك أكثر مما تنتج، مما يضطرها إلى الاقتراض من الأسواق الدولية والتنازل عن جزء من أصولها للدائنين الأجانب. ولكن كيف يجعل هذا الاختيار الأمريكي للإنفاق الولايات المتحدة "فاضلة" وأوروبا "غير عادلة" وفقاً لترامب؟

ارتدادات الرسوم على الاقتصاد والخزينة الأمريكيين

بعد أسبوع من الفوضى في سوق الأوراق المالية، أُهمِلت سوق الديون الأمريكية أيضاً، مما تسبب في ارتفاع عائدات سندات الخزينة. ومنذ يوم الاثنين، كانت مبيعات سندات الخزينة التي أصدرتها الحكومة الأمريكية هائلة، مما يعكس فقدان الثقة المفاجئ في الولايات المتحدة، كما بدأت أسعار الفائدة في الارتفاع بشكل كبير. فوصل العائد على السندات الأمريكية لأجل (عشر سنوات) إلى ٤,٤٩٪ مساء الجمعة ١١ أبريل، مما أثار دهشة الجميع. وهذا يتناقض بشكل صارخ مع بداية الشهر، عندما وصل معدل الفائدة لعشر سنوات إلى أدنى مستوى له منذ أكتوبر، أي ٣,٨٨٪. وبعد أن ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي بفضل وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، خسر الدولار أكثر من ٨٪ من قيمته منذ تنصيب الرئيس الأمريكي. بالمقابل وصل سعر اليورو في نفس اليوم، الجمعة، إلى ١,١٣ دولار، وهو أدنى مستوى له في ثلاث سنوات. وفي رد فعل على ذلك، أعلن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يوم الجمعة إنه "مستعد تماماً" للتحرك من أجل استقرار الأسواق المالية إذا لزم الأمر.

وفي مواجهة هذا الارتفاع غير المنظم في عائدات سندات الخزانة الأمريكية والانحدار العام في الأسواق العالمية، يتجه العديد من المستثمرين هذه الأيام إلى رهان آمن تاريخياً: الذهب، فارتفع المعدن النفيس إلى مستوى قياسي جديد يوم الجمعة، حيث وصل إلى أكثر من ٣,٢٤ دولار للأونصة.

في الواقع أحدث تطبيق الرسوم الجمركية الضخمة يومي ٣ و٤ أبريل تقلبات خطيرة في أسواق الأسهم في جميع أنحاء العالم

أهمية تعزيز التعاون الأردني مع دول الجوار وتيسير الإجراءات على المعابر الحدودية خصوصًا مع سوريا حلقة الوصل مع الأسواق التركية

خلال الأسبوع الأول، مما أثار مخاوف المستثمرين والمساهمين في جميع أنحاء العالم، وحتى وإن انتهى الأسبوع بهدوء طفيف، مع تعليق الرسوم الإضافية وإعلان دونالد ترامب عن "التفاؤل" بشأن اتفاق تجاري محتمل مع الصين، فإن عالم الأعمال بقي متوتراً وغير مستقر أكثر من أي وقت مضى.

العملاق الصيني

منذ ولايته الأولى، كان دونالد ترامب مهووساً بالعجز المزمن في الميزان التجاري الأمريكي، فاستهدف بشكل خاص القائمة السوداء التي تضم خمس عشرة دولة، أطلق عليها اسم "الخمس عشرة القذرة"، التي تتجاوز صادراتها إلى الولايات المتحدة وارداتها بكثير. يأتي في رأس القائمة: الصين، مع اختلال في الميزان التجاري بقيمة ٣٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٤م، (باستثناء الخدمات)، والتي فُرِضت ضريبة إضافية بنسبة ٢٠٪ على جميع سلعها المصدرة إلى الولايات المتحدة منذ ٤ مارس ٢٠٢٥م. تليها مباشرة، أوروبا المكونة من ٢٧ دولة، والتي اتهمها ترامب مرة أخرى في نهاية فبراير بأنها وُجِدت "لإزعاج الولايات المتحدة"، والتي تُظهر فائضًا تجاريًا بقيمة ٢٤٧ مليار دولار (باستثناء الخدمات)؛ تأتي بعدها على التوالي: المكسيك، فيتنام، تايوان، كندا، اليابان، كوريا الجنوبية، الهند، تايلاند، سويسرا، ماليزيا، إندونيسيا، كمبوديا، جنوب إفريقيا.

إذاً، أصبحت الصين المستهدف الأول في هذه الحرب الاقتصادية التي لن تسلم من تبعاتها القوتان الاقتصاديتان العظميان اللتان ترتبطان ببعضهما ارتباطاً كبيراً. ومن المؤكد أن الصين، لا تنوي الاستسلام بل تعمل على رد الصاع صاعين، وتسعى إلى تحصين نفسها.

اعتبر وزير الخزانة الأمريكي سكوت بيسنت الصين "المصدر الرئيسي للمشاكل التجارية التي تواجهها أمريكا، وبالتالي بقية العالم"، وهي الشريك الوحيد الذي لا يزال مستهدفاً برسوم جمركية ضخمة. وفي مواجهة هذا الخطر الكبير الذي يهدد اقتصادها، الذي يعتمد إلى حد كبير على الصادرات، دعت الصين عبر المتحدث باسم وزارة التجارة الصينية، إلى التوصل إلى تسوية إلا أنها عادت وجددت تعنتها.

في العموم تأخذ الصين وقتها ولا تحب التسرع، وتستطيع أن تستفيد من اعتماد الولايات المتحدة على المنتجات الاستراتيجية الصينية، وخاصةً تلك التي تقع في أعلى سلسلة القيمة: المعادن النادرة والمعادن. وتُعدّ هذه ميزة استراتيجية، لا سيما وأن الصين تمتلك طاقة تكرير تبلغ حوالي ١٠٠٪، وهو نشاط شديد التلويث لا يرغب به أحد. أضف إلى ذلك بطاريات الليثيوم، والمكونات المستخدمة في إنتاج الآلات الدقيقة، والروبوتات، والسلع الاستهلاكية، وغيرها...

تحالفات محتملة

رغم كونها المستهدف الرئيسي، تحرص الصين على عدم الظهور بمظهر المعزول في الحرب التي يشنها دونالد ترامب عليها، لذلك بدأت بالتحذير من التأثير الخطير لفرض رسوم جمركية غير منضبطة على جميع الشركاء التجاريين، الأمر الذي يهدد استقرار النظام الاقتصادي العالمي. كما أطلقت أيضاً إجراءات تسوية النزاعات في منظمة التجارة العالمية يوم ٩ أبريل، للتنديد بممارسات إدارة ترامب. وتستعد الصين، وإن كان ذلك بحذر، لإعادة توجيه تجارتها، كما أعلنت استئناف المناقشات بشأن منطقة تجارة "حرة ومفتوحة وعادلة" مع اليابان وكوريا الجنوبية.

إذاً، تبحث الصين عن حلفاء حتى لا تتحرك بمفردها، هكذا أعلن العملاق الآسيوي استئناف المناقشات مع بروكسل. وإذا كانت أستراليا قد رفضت يد الدبلوماسية الصينية الممدودة، ورفضت إقامة "قضية مشتركة" مع الصين، فإن الأمر يجب أن يكون مختلفاً بالنسبة للاقتصادات الآسيوية الأخرى، التي تعتمد بشكل كبير على الصين، والتي هي بمثابة الحديقة الخلفية لها، وتستفيد من رأس المال الصيني على نطاق واسع.

أمريكا شريك استراتيجي للأردن وتستحوذ على الحصة الكبرى من الصادرات الأردنية (٢٥,٧٪) بقيمة بلغت ٢,٢١ مليار دينار عام ٢٠٢٤

كما أسلفنا، ليست هذه المرة الأولى التي تخوض فيها بكين وواشنطن حرباً تجارية. ففي عام ٢٠١٨م، أثناء الولاية الأولى لترامب، فرض العملاقان الاقتصاديان رسوماً جمركية ضخمة على جانبي المحيط الهادئ، ولكن وفقاً لباحثي صندوق النقد الدولي، فإن العجز التجاري الأمريكي، والذي يغذّيه إلى حد كبير الاستهلاك القوي من جانب الأسر الأمريكية، الأغنى في العالم، ليس على وشك الاختفاء إذ لا يكفي الإنتاج المحلي الأمريكي لتلبية طلب المستهلكين، الذين يتجهون بشكل متزايد إلى السلع المستوردة. ويأمل ترامب أن تشجع رسومه الشركات على نقل إنتاجها إلى أراضي بلاده، لكن عودة المصانع الضخمة إلى أمريكا ليست مؤكدة. على سبيل المثال، ذكرت مجلة Fortune أن إعادة عُشر سلسلة توريد شركة Apple، والتي يتم تصنيع ٨٠٪ من أجهزتها في الصين سوف يكلف ٣٠ مليار دولار، ويستغرق ثلاث سنوات على الأقل. إذاً، تستمر الحرب التجارية بين القوتين الاقتصاديتين الرائدتين، ولا يبدو أن ترامب أو نظيره بينج مستعدان للاستسلام أو التراجع. أما بالنسبة للشركات والمستهلكين على جانبي الهادي، فمن المرجح أن ترتفع أسعار المنتجات المتضررة. ويمكن أن تكون العواقب وخيمة على الاقتصادين المترابطين بشكل وثيق.

أوروبا

تأتي أوروبا ثانياً على قائمة الـ "١٥ القذرة"، ورغم أنه يبدو عازماً على تطبيق الرسوم الجمركية الجديدة، إلا أن دونالد ترامب لم يغلق الباب أمام المفاوضات فقد قال في حديث لقناة "إن بي سي نيوز" الأمريكية، أنه مستعد لتقديم تنازلات "إذا كان الناس مستعدين لإعطائنا شيئاً ذا قيمة كبيرة" في المقابل، إلا أن الجميع في حالة من الترقب، لأن لا أحد يعرف حقاً ما الذي يمكن توقعه.

وبعيداً عن قائمة السلع التي قد تخضع للضريبة التي تحمل في طياتها مخاطر إحداث تأثير الدومينو على الاقتصاد العالمي، جاء الرد الكندي بفرض رسوم جمركية بنسبة ٢٥٪ على الفولاذ والألمنيوم، وكذلك على العديد من المنتجات الأمريكية المصنعة والزراعية. من جانبها، أعلنت أوروبا عن "خطة محكمة" للرد على هذا الهجوم الجمركي الأميركي.

إفريقيا

في الواقع فإن إفريقيا محمية بسبب ضعف تجارتها مع أمريكا. لكن القارة، التي طورت علاقاتها بقوة مع الصين، تخشى التأثيرات غير المباشرة للحرب التجارية، كما أن الرسوم الجمركية الجديدة "سترسل موجات صدمة أخرى" عبر الاقتصادات الإفريقية، بحسب أكينوومي أديسينا، رئيس البنك الإفريقي للتنمية، الذي يحذر من انخفاض التجارة وارتفاع تكاليف خدمة الديون، إذ سيرتفع التضخم مع ارتفاع تكاليف السلع المستوردة في حين تنخفض قيمة العملات مقابل الدولار الأمريكي بسبب ارتفاع تكلفة خدمة الدين نسبة إلى الإيرادات الحكومية، مع زيادة الإيرادات المتوقعة، وستنخفض معدلات النمو في دول العالم. وبحسب أديسينا مع تطلع أوروبا وآسيا إلى شركاء تجاريين آخرين، بما في ذلك الصين، فإنهما ستشتريان سلعاً أقل من إفريقيا بسبب الصدمات العالمية التي ستستهدف بشكل خاص بلدان جنوب وجنوب شرق إفريقيا، فضلاً عن بعض بلدان المغرب العربي، بمعدلات تتراوح بين ١٠٪ و٥٠٪، وهي معدلات مماثلة تماماً لتلك المفروضة على بقية أنحاء العالم.

وبعيداً عن التجارة، سيتعين على البلدان الإفريقية الاستغناء عن الجزء الأكبر من الدعم الذي تقدمه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، إذ تتعلق عملية التفكيك الأمريكية الحالية بنحو ٨٣٪ من البرامج مثل: مشروع ممر لوبيتو الضخم الذي أصبح مهدداً حالياً، وهو شبكة سكك حديدية بطول ١٣٠٠ كيلومتر تربط بين ثلاث دول: زامبيا والكونغو الديمقراطية وأنغولا، كان من المقرر أن تشغِّل خمسين قطاراً يومياً، تستخدم لتصدير المعادن

قطاع المنسوجات والملابس الأكثر تضرراً من الرسوم الجمركية إذ شكلت ٦٣٪ من الصادرات الأردنية لأمريكا عام ٢٠٢٤

العالم العربي

شكّلت سياسة "أمريكا أولاً" التي أطلقها ترامب منعطفاً محورياً في العلاقات الاقتصادية بين المنطقة العربية وأمريكا، إذ تطيح التعرفة الجمركية الجديدة بالمعاملة التفضيلية الممنوحة سابقاً للبحرين والأردن وعُمان والمغرب بموجب اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية، في تحوّل محوري عن الشراكات التجارية الراسخة طال حتى الواردات من المناطق الصناعية المؤهلة أو الكويز في مصر والأردن التي لم تُستثنى من التعريفات الجديدة. وبحسب دراسة للإسكوا فإن الصادرات العربية إلى أمريكا قد انخفضت من ٩١ بيليون دولار عام ٢٠١٣ م، إلى ٤٨ بيليون عام ٢٠٢٤م، بسبب تقليص واشنطن مستوراتها من النفط ومنتجات البترول. إذاً ستؤثر التعرفة الجديدة على الصادرات العربية غير النفطية، في حين ستبقى الأخيرة معفاة من الرسوم.

الأردن

الأردن هو أحد الدول العربية التي تتمتع بوصول تفضيلي إلى الأسواق الأمريكية، وبحسب الورقة الصادرة عن منتدى الاستراتيجيات الأردني "تعد الولايات المتحدة شريكاً استراتيجياً مهماً للأردن لأنها تستحوذ على الحصة الكبرى من حجم الصادرات الوطنية (٢٥,٧٪) بقيمة بلغت ٢,٢١ مليار دينار عام ٢٠٢٤م، وذلك مقابل مستوردات بنحو ١,٣٣ مليار دينار خلال العام نفسه" الأمر الذي يرشحه، بحسب الإسكوا، لأن يكون الأكثر تأثراً وبشكل مباشر بالتعرفة الأمريكية الجديدة. وبحسب منتدى الاستراتيجيات "شهد حجم التبادل التجاري بين الأردن وأمريكا ارتفاعاً مستمراً خلال العقدين الماضيين، وبمعدل نمو سنوي ١٠,٤٪، وتحديداً بعد دخول اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين حيز النفاذ عام ٢٠٠١م."

إذاً، نتيجة حزمة الرسوم الجديدة ارتفعت الرسوم الجمركية الأمريكية على الصادرات الأردنية إلى ٢٠٪ بعد أن كانت معفاة بموجب اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، وقد أثار هذا الارتفاع قلق مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية، كما شكل تحولاً في السياسة التجارية الأمريكية تجاه الأردن أثار المخاوف على مصير اتفاقية التجارة الحرة، التي أكملت مرحلتها الانتقالية عام ٢٠١٠م، وأصبحت السلع المتبادلة بين البلدين خاضعة لمبدأ "الوصول المعفى من الرسوم الجمركية".

من نافلة القول إن اتفاقية التجارة الحرة أنعشت الاقتصاد الأردني، وعززت صمود العديد من القطاعات في وجه التحديات الاقتصادية، ولعل قطاع المنسوجات والملابس الأكثر تضرراً من هذه الرسوم الجمركية في حال جرى تطبيقها بصرامة، إذ شكلت صادرات الألبسة قرابة ٦٣٪ من الصادرات الأردنية إلى أسواق الولايات المتحدة في عام ٢٠٢٤م، وبالتالي فإن عدداً هاماً من الوظائف في هذا القطاع (١٠,٠٠٠-١٥,٠٠٠ وظيفة) قد يُفقد مما سيؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة، خصوصاً بين النساء اللواتي يشكلن نسبة كبيرة من اليد العاملة في هذا المجال؛ أيضاً تندرج الحلي والمجوهرات وأجهزة التكييف وأخيراً الأسمدة ضمن قائمة الصادرات الأردنية.

في الواقع يطرح الأمر جملة من التحديات أولها التأثير السلبي لهذه الرسوم على تنافسية الصادرات الأردنية في الأسواق الأمريكية، حتى وإن كان مدى هذا التأثير معتمداً على الحصة السوقية لهذه الصادرات، وعلى أثر التغير في سعر السلعة على حجم الطلب، وتنافسية المنتجات الأردنية في الأسواق الأمريكية.

على الصعيد الوطني الأردني، تواجه الحكومة الأردنية تحديات التفكير بأسواق جديدة، وتنويع الأسواق وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار، والبحث عن فرص توسع إقليمية ودولية. وبالعودة إلى ورقة منتدى الاستراتيجيات، يواجه الاقتصاد الأردني أحد احتمالين: تراجع الصادرات الأردنية إلى الأسواق الأمريكية، الذي سيجر تراجعاً في المستوردات الأردنية

١٥ ألف وظيفة قد يُفقدها سوق العمل الأردني خصوصًا بين النساء اللواتي يشكلن نسبة كبيرة من اليد العاملة في صناعة الملابس

الداخلة في صناعة هذه المواد من أقمشة وخيوط أو غيرها من مدخلات الإنتاج الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري وتوزع تأثيره على مختلف القطاعات. وفي هذه الحال ستكون الاستثمارات الأجنبية القائمة في الأردن مهددة، بالإضافة إلى الارتدادات السلبية على جذب الاستثمارات، وخطر انتقال بعض الاستثمارات الأجنبية القائمة حالياً إلى أسواق منافسة تتمتع بتعرفة جمركية تفضيلية في دول الجوار والإقليم، وأخيراً تداعيات القرار على العمالة المحلية كما أسلفنا، وعلى الجهود التنموية في المناطق النائية.

شيء من التفاؤل

لعل من محاسن أزمة الرسوم الجمركية أنها طالت الجميع تقريباً، وأن الأسواق المنافسة للأسواق الأردنية قد خضعت هي الأخرى لزيادات في النسب الجمركية أعلى من الأردن أحياناً مما قد يترتب عليه تخفيف تنافسيتها مع الصادرات الأردنية، إلا أنه يجب التنبه إلى ضرورة التوسع في الأسواق الأمريكية لمنافسة صادرات الدول التي خضعت لرسوم أقل.

أيضاً، أفسحت الأزمة المجال لدراسة إمكانيات التصدير الأردنية المتاحة والتي لم تُستغل بعد، وفئات السلع التي يمكن أن تدخل ضمن نطاق هذه الفرص التصديرية، مع ما يقتضيه ذلك من تنويع الصادرات، وتنشيط الترويج والتسويق مع تعزيز القدرات اللوجستية وإعادة توجيه بعض الإنتاج المخصص للتصدير إلى الأسواق الأمريكية نحو السوق المحلية وتلبية الطلب المحلي، وتفعيل اتفاقيات التجارة القائمة مع دول أخرى، وعقد اتفاقيات جديدة لتلافي الآثار السلبية للقرار الأمريكي.

رغم الإعلان مؤخراً عن عودة الدعم الأمريكي للأردن ولاسيما الدعم العسكري والدعم المباشر للخزينة، واستئناف مدفوعات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمشروع تحلية المياه ونقلها بين العقبة وعمان والذي يعتبر بمثابة مفتاح الاكتفاء الذاتي للمملكة من المياه، إلا أن المساعدات المخصصة لبرامج التنمية لاتزال مجمدة باعتبارها ليست أولوية ملحّة. وإذا كان ترامب قد لوّح قبلاً بإيقاف المساعدات للأردن إذا لم توافق المملكة على استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين بموجب اقتراح تحويل غزة إلى ريفييرا الشرق الأوسط، إلا أن كبار مساعدي البيت الأبيض يعتبرون استقرار المملكة أمراً بالغ الأهمية للأمن القومي الأمريكي.

إذاً، كشفت أزمة الرسوم الجمركية أردنياً عن الحاجة إلى تبني نهج اقتصادي وتجاري مرن وشامل، يعزز منعة الاقتصاد الأردني وقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية، وتعزيز الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، وتطوير قاعدة إنتاجية تعتمد على الصناعات الرأسمالية والتكنولوجية والهندسية؛ وتعزيز التنسيق والتعاون والتبادل مع دول الجوار والإقليم، وتيسير الإجراءات على المعابر الحدودية خصوصاً مع سوريا التي تشكل صلة الوصل مع الأسواق التركية وتسهيل حركة مرور الصادرات من خلالها عبر إزالة المعوقات اللوجستية والإدارية، وتشجيع التجارة البينية العربية. كذلك وجَّه الأردن اهتمامه نحو تحسين وتطوير البنى التحتية للنقل والموانئ عبر إطلاق مشاريع مثل إحياء الخط الحديدي الحجازي، وتطوير منصة رقمية للتصدير.

الخلاصة

رغم الإعفاءات التي تصدر كل فترة سواء على المنتجات الإلكترونية، أو الطاقة والسلع الدوائية والمعادن النادرة، فإن تأثير "سيناريو التوقف" أو فترة السماح، على المنطقة العربية ضئيل نسبيًا، مع ما ينجم عنه من مكاسب أو خسائر ضئيلة بحسب البلد المعني، كما أن التطبيق المنسق لزيادات التعرفة الجمركية على بقية العالم يقلل كثيراً من التكاليف المرتبطة بتأثيرات تحويل مسار التجارة بين الشركاء التجاريين الرئيسيين لأمريكا، وخاصةً الاتحاد الأوروبي ودول شرق آسيا، ومن المتوقع

أن يكون الطلب العالمي على منتجات الطاقة أكثر محدودية، أو يشهد انخفاضاً طفيفاً، ولكن من غير المرجح أن يؤثر ذلك على عائدات الدول المصدرة للنفط على المدى القصير.

من هنا يجب على الدول، وخصوصاً العربية، الاستعداد للتأثيرات المتباينة وإدراك الآثار المتنوعة، والمتناقضة أحيانًا، لرفع التعريفات الجمركية الأمريكية، فقد يستفيد بعضها من تحسين القدرة التنافسية للأسعار، بينما يمكن أن يواجه البعض الآخر خسائر تصديرية مباشرة أو ضغوطاً مالية نتيجة انخفاض أسعار الطاقة المرتبط بضعف الطلب في الصين والهند.

يستدعي هذا تعميق وتسريع التكامل الإقليمي لتعزيز المرونة كاستجابة لتصاعد الحمائية العالمية، ضمن أطر عمل مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي، واتفاقية أغادير، التي من شأنها جميعاً تعزيز القدرة التفاوضية الجماعية والتجارة البينية لامتصاص الصدمات الخارجية.

بالإضافة إلى تنويع شراكات التجارة والاستثمار وإعادة تقييم الاستراتيجيات التجارية، وتنويع أسواقها، والتفاوض جماعيًا لحماية مصالحها الاقتصادية الإقليمية، وتعزيز قدرتها على الصمود في وجه صدمات التعريفات الجمركية الأحادية الجانب، وتغيّر الطلب العالمي.

أما على الصعيد الخارجي فلا مناص من الحوار البنّاء مع الولايات المتحدة، والدخول في مفاوضات استراتيجية، والتنسيق مع الجهات الفاعلة العالمية الأخرى التي تسعى إلى إعادة التفاوض على شروط التعريفات الجمركية، مع العمل لتجنب التشوهات التجارية طويلة الأجل، وهي خطوات لا بد منها للحفاظ على الوصول إلى الأسواق، والحصول على معاملة تفضيلية حيثما أمكن، مع السعي للاستفادة من الاستثناءات القانونية أو الأطر الخاصة، مثل المناطق الصناعية المؤهلة.

من جهة أخرى، يمكن للدول التي لا تربطها اتفاقيات تجارة حرة مع الولايات المتحدة الاستفادة من وجود أطراف ثالثة للتفاوض على إعفاءات تفضيلية، بينما قد يحتاج الأردن والمغرب إلى إعادة تقييم شروط اتفاقيات التجارة الحرة الخاصة بهما لتجنب تآكل الأفضليات.

في الواقع، تؤدي التوترات الجيوسياسية إلى إعادة تشكيل سلاسل التوريد ذات القيمة العالمية مما يتيح الفرصة للاقتصادات العربية كي تُمثِّل بدائل جذابة في ممرات التجارة الناشئة من خلال الاستثمار في الخدمات اللوجستية، والتوافق التنظيمي، وتنقل العمالة، للاندماج في تحالفات تجارية جديدة، وهنا تبرز ضرورة تعزيز الاحتياطيات المالية واستراتيجيات التمويل المرنة لمعالجة نقاط الضعف في مواجهة الصدمات التجارية في بيئة عالمية تتزايد فيها حالة عدم اليقين، كما يتوجب على الاقتصادات العربية تطوير أطر موثوقة للمرونة المالية لإعادة التنظيم الجيوسياسي ومعالجة نقاط الضعف التي قد تظهر في مواجهة أنماط التجارة المتطورة، وتعبئة الاستثمار الخاص المحلي، وتسريع تنويع الصادرات، وتعميق التكامل في سلاسل القيمة الإقليمية؛ إذ تُعد هذه الجهود ضرورية لبناء المرونة المالية، ودعم الأفراد والاقتصادات.

* باحثة ومترجمة ـ المملكة الأردنية الهاشمية

اتفاقيات التجارة أداة خليجية للتوازن الاستراتيجي ومواجهة الحروب التجارية

دول الخليج مطالبة بتغليب البراغماتية الراديكالية لخارطة العلاقات الخليجية ـ الخليجية ومع العالم

تعطينا سرعة التوصل لاتفاق تجاري بين أكبر اقتصادين في العالم هما، الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الصيني لتجنب الانزلاق لحرب تجارية عالمية، تعطينا مجموعة نتائج حاسمة ،ويمكن لدول مجلس التعاون الخليجي البناء عليها، وتشكيل خارطة طريق واضحة لها في كيفية التعامل مع أعدائها وأصدقائها، فبعد يومين فقط من المحادثات بين بكين وواشنطن في جنيف، وبالذات يومي ١٠ و١١ مايو الماضي ، تم التوصل لاتفاق مؤقت يقضي بخفض الرسوم الجمركية الأمريكية على الواردات الصينية والبالغة ١٤٥ ٪ ، والرسوم الجمركية الصينية على الواردات الأمريكية و البالغة ١٢٥ ٪ إلى ٣٠ ٪ و١٠ ٪ على التوالي، فهل هذه كانت مفاجأة كبرى ؟

د. عبد الله باحجاج

كل من يقف على حجم الاعتماد الاقتصادي " الوجودي " المتبادل بين بكين وواشنطن سيخرج منها بذلك الخيار الوحيد، إذ من خلاله – أي الحجم – لا يمكن توقع الحرب التجارية، ولا العسكرية مستقبلاً إلا في حالة طغيان الجنون، فحجم المصالح بينهما يعد ضمانة عدم اندلاع أي حرب مقبلة، قد تحدث إرهاصات لها نتيجة صراع المصالح وتضاربها، لكنها، لن تذهب إلى أبعد من ذلك، وهنا نستدل بلغة الأرقام:

- يبلغ حجم اقتصاد أمريكا والصين ٥٠ تريليون دولار، أي ما يعادل ٤٥ ٪ من حجم الاقتصاد العالمي للعام ٢٠٢٣م.
- ٥٨٢ مليار دولار حجم التبادل التجاري بينهما.
- ٧٨٤ مليار دولار استثمارات الصين في الديون الأمريكية، وهي ثاني أكبر دائن لأمريكا بعد اليابان.
- ١٢٧ مليار دولار استثمارات الشركات الأمريكية في الصين ٢٠٢٣م، مقابل ٢٣ مليار دولار استثمارات لشركات صينية بأمريكا ٢٠٢٣م.

ولغة الأرقام الفلكية تجعلنا نستبعد الحربين التجارية والعسكرية الآن ومستقبلاً ، لأن كلاهما سيتضرر كثيرًا ، فصراعهما له حدود لا يمكن تجاوزها مهما ظهرت حدة التنافسية بينهما، خاصة الآن في حقبة الرئيس ترامب الذي يوظف السياسة لصالح الاقتصاد، ويحل المشاكل السياسية لضمانته – أي الاقتصاد – فليس عنده أعداء مصنفون بالديمومة، ولديه القدرة على تحويلهم إلى أصدقاء، ويمزج في الوقت نفسه بين هذا الاتجاه، واتجاه صناعة الأزمات السياسية والاقتصادية / التجارية وسرعة إطفائها، الاتفاق التجاري مع بكين، وقبله، الاتفاق التجاري مع بريطانيا، وضمانة سلامة السفن الأمريكية في البحر الأحمر نماذج استدلالية، وهي تبين جدية ترامب في التوصل للحل من جهة، وتكشف براغماتيته الراديكالية التي لم يفرق من خلالها بين حليف وعدو، فلم يشفع للندن علاقتها السياسية التاريخية مع واشنطن التي توصف " بالعلاقات الخاصة " وهذا سيكون شأن كل الدول، بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي، فعليها أن تلعبها مع ترامب بنفس المبدأ النفعي الراديكالي، لكن خلافًا عنه من حيث التطبيق الجماعي أي الخليجي ــ الخليجي وليس الفرداني.

والفقرة الأخيرة تحمل وعيًا سياسيًا نستهدفه لذاته، لأنه سيشكل الفارق الجوهري للوجود الجماعي الخليجي، ومنه ينبغي

أن تنطلـق في أحـداث صيـرورات إقليمية ودولية، وهـي متاحة لها الآن، علـى عكس لـو غلبت الفردانية، فلن تتمكـن كل حالة فردانية أن تحدث الفارق المسـتدام، لأن الدول السـت تشـكل وحـدة أمنية واقتصاديـة ذات اعتمـاد وجودي بحكم الجغرافيـا والتاريخ، كما لا يمكـن الرهانـات على القـوة الخشـنة لوحدها في تأمين مسـتقبل الوجـود الفردانـي، كما أن مفهـوم الأمن قد أصبـح متغيرًا في ظل تطـور التقنية والتكنولوجيـا ، ويمكن من خلالهـا تفكك المجتمعات دون إطلاق رصاصـة واحدة.

سنتناول هذا الملف الاستراتيجي وفق المحاور التالية:

- الرسوم الجمركية .. حالة طوارئ أمريكية مؤقتة.
- البراغماتية الراديكالية خيار الخليج في حقبة ترامب.
- تطبيقـات البراغماتيـة الراديكاليـة علـى الصعيديـن الخليجـي والخارجـي.
- الخيار الخليجي الثنائي / المتعدد كأسوأ الاحتمالات.

أولًا: الرسوم الجمركية .. حالة طوارئ أمريكية مؤقتة.

بـات واضحًا الآن، أن الحـرب التجارية التـي يفجرها الرئيس ترامـب منـذ اسـتلامه فترتـه الرئاسـية الثانيـة في ٢٠ مـن يناير ٢٠٢٥م، على حلفاء بلاده وأعدائها ليسـت إلا حالة طوارئ أمريكية مؤقتة بسـبب العجز التجـاري الأمريكي الضخم مـع الصين البالغ ١،٢ تريليـون دولار، وبسـبب عجـز الميزانيـة الفيدراليـة الأمريكية البالـغ ١،٨ تريليـون دولار، حيـث تهـدف الزيادة في الرسـوم على الـواردات السـلعية الأمريكيـة ١٧٥ دولـة في العالـم الحصول على إيـرادات تقلـص العجـز المالـي، وتخفيـض الـواردات وتحسـين الصـادرات عبـر فتح الأسـواق الخارجية.

، فهي وسـيلة لتحقيق تلكم الغايات، لذلك، فقد كانت الرسـوم متفاوتـة بين الـدول، تبدأ من ١٠ ٪ وتسـري على عـدد من الدول، مـن بينهـا دول مجلـس التعاون الخليجـي، وترتفع إلـى ٢٠ ٪ على الـواردات مـن الاتحـاد الأوروبي إلـى ٢٦٪ على الاتحـاد الأوروبي والهنـد، و٢٨٪ على تونـس، و٣٩ ٪ على العراق، حتى تبلغ ١٤٥ على الـصين قبـل تخفيضها الى ٨٠٪ عشـية محادثـات جنيف، ولو لم يسـارع ترامب تعليق التطبيق لمدة ٩٠ يومًا، والإسـراع في محادثات اسـتراتيجية مـع بكين، لتفاقم تقلبات سـوق السـندات وضغوطات كبـار رجـال الأعمـال الذيـن حـذروا مـن احتمـال تفريـغ رفـوف المتاجر قريبًا بسـبب سياسـة ترامـب الجمركية، مما سـارع بوزير الخزانة الأمريكي سـكوت بيسـنت إلـى التلويح بتهدئـة مرتقبة في الحـرب التجارية بعد أن أبـدت الصين اسـتعدادًا متعاظمًا لمعركة طويلـة، فالرسـوم الأمريكية المرتفعة على الـصين لها تأثير مزدوج

ضرورة استغلال المنظومة الخليجية حقبة ترامب لتحقيق أجنداتها الوحدوية والتكاملية وألا تفوت فرصة تاريخية في ظل النضوج الخليجي

على الصادرات الصينية والواردات الأمريكية.

والذي يستوقفنا في نتائج محادثات واشنطن وبكين أنها تؤسس لعلاقات تجارية بين البلدين ذات أجل طويل، وهذا يشير إلى أن بكين تحديدًا قد تمكنت بذكاء من نقل محادثاتها مع عدوها الاستراتيجي واشنطن من إكراهات حالة الطوارئ الأمريكية الخالصة إلى حالة تحقيق المكاسب الثنائية المستدامة، وذلك عبر إنشاء آلية تشاور لإجراء مزيدًا من المناقشات حول القضايا التجارية والاقتصادية، وبالتالي لا ينبغي النظر لفترة ترامب الرئاسية الثانية بأنها فترة حروب عسكرية وتجارية، وإنما فترة أطماع اقتصادية، أدواتها الابتزاز المكشوف مع التلويح بالقوتين الناعمة والخشنة، وستأخذ منحنى تصاعدي حتى تضمن تحقيق المكاسب، وستخف مع التحقيق التدريجي، ولنا في خطابات ترامب مع طهران نموذجًا للاستدلال به، فبعد التصريح بالقوة الخشنة ضدها، أصبح مع تقدم المفاوضات معه يغازلها مدحًا وثناءً وإعجابًا.

وهذا لا يعني كذلك أن التوترات بين بكين وواشنطن ستختفي، وإنما ستدور حول قضايا سياسية وأمنية وجيوسياسية، وستنجح فيها إدارة ترامب، لأن عندها كل شي بمقابل في ظل شعاره " أمريكا أولا " كما يقدم نفسه بأنه رجل السلام، بينما هو في الواقع رجل الصفقات الاقتصادية، والذي يهمنا هنا أن لا تغرق دول مجلس التعاون الخليجي في جدلية الحرب التجارية رغم تأثرها بها كغيرها بالرسوم الجمركية، وإنما صناعة الفعل ،فأمامها مجموعة فرص من الوزن التاريخي، فهي الآن مؤهلة لتحقيق كل أجنداتها الخليجية ــ الخليجية، وتؤسس علاقات إقليمية دائمة مع أصدقائها وأعدائها، وتذهب بمصالحها الاقتصادية عبر كل القارات .

ثانيًا: البراغماتية / الراديكالية خيار الخليج في حقبة ترامب

ينبغي اعتبار فترة الرئيس ترامب الثانية من ٢٠٢٥ - ٢٠٢٩ م، انطلاقة للصيرورات الخليجية الجماعية من منظورين هما:

- تغليب البراغماتية المقترنة بالراديكالية لكي تكون أساسًا في إعادة خارطة علاقاتها الخليجية ـ الخليجية داخل محيطها الجيوسياسي، وعلاقاتها مع العالم شرقه وغربه على السواء.

- تحطيم منظومة الأعداء والأصدقاء التقليدية، وفتح الأبواب للكل لحوارات اقتصادية والتوصل معها لشراكات تجارية حرة.

والمتأمل في حقبة ترامب سيرى أن الدول الست الخليجية الآن في موقع مثالي وغير مسبوق بعد الاتفاقيات التريليونية التي وقعتها مع ترامب أثناء زيارته للمنطقة الخليجية، وطبيعة التفاهمات السياسية بين الجانبين، فالظروف مهيأة لها الآن الانفتاح على كل الجغرافيات السياسية بفكر البراغماتية والراديكالية التي هي تتماهى مع الفكر الذي يخترق بها ترامب كل الدول سواء حليفة لبلاده أو معادية، لكنها، ينبغي الحذر من تبني مسار الفردانية الترامبية في تطبيقاته للبراغماتية الراديكالية، فترامب يطبق تلكم المنهجية بمفهوم " أمريكا أولاً " على حساب شركاء بلاده الغربيين وحتى إسرائيل، وهذا نراه في محادثاته مع إيران، ورأيناه في الاتفاق مع الحوثيين على وقف إطلاق النار لدواعي حماية السفن الأمريكية في البحر الأحمر ، وتركهم يقصفون إسرائيل حتى دون تنديد، وهذا رأيناه كذلك في تطوير العلاقات الأمريكية ــ التركية، وكذلك في وضع خطة انسحاب القوات الأمريكية من سوريا، وكذلك تحسين علاقة واشنطن مع موسكو على حساب حلفائه في أوروبا وأوكرانيا.

وينبغي الحذر من دخول بعض دول المجلس الخليجي في عتمة الغرور أو الاستقواء خاصة بعد الاتفاقيات المليونيرية مع أمريكا والتي تمنح كل دولة خليجية أوهام باستفرادها المستقبلي بميزان القوة الإقليمي على الأصعدة العسكرية والتقنية والتكنولوجية، فلم تكن القوة الخشنة في يوم من الأيام ضمانة استقرار وأمن أي دولة كبيرة أو صغيرة.

دول الخليجي مطالبة باللعب مع ترامب بنفس المبدأ النفعي الراديكالي مع التطبيق الجماعي الخليجي ــ الخليجي وليس الفردانـي

خيار تأسيس منطقة للتجارة الحرة بين طهران وشركائها الخليجيين

حاجة سياسية واقتصادية ضرورية لبناء الثقة لمستقبل جديد

كما أن الدول الست في مجموعها وحدة سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية وديموغرافية واحدة، لكنها متوزعة على ستة كيانات مستقلة، فكل المعطيات الدولية والإقليمية وآفاقها تحتم عليها الإسراع في تحقيق وحدتها السياسية والاقتصادية لا تكريس الفردانيات، كما تأهلها إلى إقامة جيوسياسية واقتصادية مع أعدائها وعابرة القارات، والإمكانيات كلها مشرعة لتأسيس حقبتها الجديدة لخمسين سنة مقبلة، والذي يقلقنا هنا من حالة الفردانية الطاغية، والشعور بميل العاملين الأمريكي والإسرائيلي تجاه البعض، وهما ليس من مميزاتهما الاستدامة، وسيظل قائمًا وفق حسابات متغيرة، لذلك، يكون شغلنا الشاغل الآن تطبيقات البراغماتية الراديكالية خليجيًا وإقليميًا وعالميًا.

التطبيقات على الصعيد الخليجي - الخليجي

إذا لم تستغل دول المنظومة الخليجية حقبة ترامب في تحقيق أجنداتها الوحدوية، والتكاملية فستكون بذلك تفوت على نفسها فرصة تاريخية في ظل إنضاج الأجندات خليجيًا الآن أكثر من أي وقت منذ قيام المجلس الخليجي في مايو ١٩٨١م، لذلك فالواقعية السياسية تحتم الآن عقد قمة خليجية لإعلان تطبيق كامل بنود الاتفاقية الاقتصادية الصادرة في نوفمبر ١٩٨١م، وبالذات تحقيق السوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي، والعملة الموحدة، ولنا تصور كيف ستصبح الدول الست قوة اقتصادية/ تجارية عالمية مؤثرة في كل المجالات في وقت بدأت التصدعات تظهر في بعض التحالفات الكبيرة، كالاتحاد الأوروبي بعد خروج بولندا مؤخرًا، ومجموعة بريكي بعد موقف الهند التي اختارت أن تميل كل الميل نحو ترامب عبر فرض رسوم جمركية على الصين بنسبة ١٢٪، مما يبدو مستقبل تكتل بريكس مستهدفًا من ترامب خاصة بعد وعود استثمارية أمريكية ضخمة للهند، كنقل استثمارات آبل من الصين للهند.

وقوتها الاقتصادية تكمن الآن في وجود أكثر من ٢،٤ تريليون دولار إجمالي الناتج المحلي للدول الست، و٣،٢٢٥ تريليون دولار حجم الصناديق السيادية، و١٣١ مليار دولار قيمة التجارة الخليجية البينية، بنمو٣,٣٪ عام ٢٠٢٣م، وبلغ حجم التجارة الخارجية السلعية ٥،١ تريليون دولار، وتصنف دول المجلس الخليجي على أنه ضمن أحد أقوى الاقتصاديات العالمية الآن، فكيف بوزنها بعد استكمال تطبيق الاتفاقية الاقتصادية؟ علمًا بأنها قد حققت حتى الآن نسبة كبيرة من عناصر الوحدة الاقتصادية، وهي - أي العناصر - تبدأ بتأسيس منطقة للتجارة الحرة، وتنتهي بالوحدة الاقتصادية، وما بينهما إقامة اتحاد جمركي وسوق خليجية، لذلك، فمسار وحدتها الاقتصادية وحتى طموح اتحادها تتوفر له كل النجاحات في تحقيقه خلال العام الحالي ٢٠٢٥م.

التطبيقات على الصعيد الخارجي

تحتم تطبيقات البراغماتية الراديكالية على الصعيد الخارجي تحديد الدول والتكتلات التي يكون لها الأولوية في إحداث الصيرورات الراديكالية السريعة معها لكسب المزيد من الأسواق والشراكات الاقتصادية بما يعزز المركز الخليجي عالميًا، فعلى الصعيد الإقليمي تظهر إيران وتركيا والهند ودول آسيا الوسطى، وعالميًا، ألمانيا واليابان وفرنسا والبرازيل وإيطاليا وكندا، وعلى صعيد التكتلات منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، والسوق المشتركة الجنوبية وهي تقع في أمريكا الجنوبية، وتتألف من خمس دول هي الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي وبوليفيا، وتعد هذه السوق خامس أكبر اقتصاد في العالم، والأولوية الخليجية يرجع بعضها لأسباب سياسية واقتصادية مشتركة وأخرى اقتصادية خالصة.

وهذه استهدافات البراغماتية الراديكالية الخليجية، وقد اخترناها إما كونها أسواق بديلة أو تعزيزية برؤية سياسية بعيدة المدى، وكذلك برؤية آنية كون أن هذه المرحلة ينبغي أن تفتح حوارات اقتصادية جديدة، فكل حالة جامدة سياسيًا قد تحولت فجأة إلى مرنة، وأصبحنا نرى الصيرورات التاريخية تتوالى

الإرادتان العمانية والسعودية منذ ٣ سنوات تلتقيان لإقامة شراكة

اقتصادية ذات منافع متبادلة ومستدامة للاستفادة من الحدود المشتركة

لا يمكن الرهان على القوة الخشنة وحدها لتأمين الوجود الفرداني ومفهوم الأمن أصبح متغيرًا فيمكن تفكك المجتمعات دون رصاصة

منذ طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، وحتى سقوط نظام بشار الأسد في الثامن من ديسمبر ٢٠٢٤م، لذلك، ينبغي على دول مجلس التعاون أن تتماهى مع السباق الزمني السريع للصيرورات.

وهذا لن يأتي إلا بتحرير التفكير عن إشكاليات الماضي في رسم علاقاتها الجديدة داخل محيطها الجيوسياسي أو فضاءاتها الواسعة والبعيدة المدى التي يمكن أن تصلها بسهولة عبر تموقعاتها الجغرافية على بحار ومحيطات وممرات مائية تصل الشرق بالغرب، فهي في حقبة زمنية كل من يقوده وعيه المرتفع إلى الإدراك بحقبة الصيرورات سيسارع فورًا إلى تحويل العدو إلى حليف، وإلى تمتين العلاقات مع الحلفاء وغير الحلفاء، مثلما يفعل ترامب الآن مع روسيا وإيران، وهذا أفضل تطبيقات للبراغماتية في آليتها الراديكالية.

ولو أخذنا إيران مثلاً ، فهناك الكثير من المسوغات التي تشرعن للخليج الاستعجال بفتح حوارات اقتصادية ذات صبغة سياسية مع إيران، أبرزها الاحتمالات المتعاظمة للتوصل إلى اتفاق بين طهران وواشنطن بشأن برنامجها النووي، ودخولهم في شراكة اقتصادية / نفعية طويلة الأجل، ويمكن لطهران أن تلعب بلغة المصالح ما تسييل لعاب ترامب الذي بدا منذ بداية المحادثات مع طهران أشد المعجبين بسلوك الإيرانيين فيها ، ويستغل لقاءاته الصحفية، بالإشادة بذكائهم وحسن تصرفاتهم على عكس فترته الرئاسية الأولى، وكذلك انحسار الجماعات المسلحة المرتبطة بإيران في لبنان وسوريا ، وحتى الحوثيين قد أصبحوا براغماتيين بعيدًا عن الصبغة الثورية التي كانت طاغية على سلوكهم وأفعالهم، وما توصلهم مع واشنطن / ترامب إلى اتفاق لوقف إطلاق النار المتبادل بوساطة عمانية إلا دليلاً على إمكانية أو استعدادهم لقبول الدخول في أي عملية سياسية مقبلة إذا انتهت أزمة غزة .

وهنا يستوجب على مجلس التعاون الخليجي المبادرة في خط مواز للمحادثات النووية بين طهران وواشنطن أن تفتح حوارًا مع إيران لإقامة منطقة تجارية حرة أولية كسابقة تقاس عليها مستقبل الجانبين ،وتبني من خلال الثقة المتبادلة، خاصة وأن المنطقة الحرة كانت فكرة إيرانية منذ عهد الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد – ٢٠٠٥م، ٢٠١٣م، – وتم الموافقة عليها خليجيًا عام ٢٠٠٨م، لكن، المحادثات توقفت بسبب العقوبات على البرنامج النووي الإيراني ، رغم أنه كان ينبغي الاستمرار فيها، وتجنب القضايا المتعلقة بالعقوبات – رأي منقول – والتركيز على التجارة غير الخاضعة للعقوبات كالمواد الغذائية والأدوية والتجارة الإنسانية .. وهذا التوجه لا يزال صالحًا لدواعي التماهي مع الصيرورات وفق أسوأ احتمالاتها على الصعيد الإيراني.

وهذه البراغماتية الراديكالية مع طهران تفعل مسيرة المصالحة السعودية ـ الإيرانية التي توسطت فيها الصين عام ٢٠٢٣م، واستئناف العلاقات الدبلوماسية عبر فتح سفاراتهما وممثليهما، كما أنها تتماهى مع توقعات طهران أن تتجاوز القيمة التجارية مع الإمارات ٣٠ مليار دولار ، وتطلعهما إلى تعزيز التعاون في ١٢ قطاعًا اقتصاديًا ، من هنا يظهر خيار تأسيس منطقة للتجارة الحرة بين طهران وشركائها الخليجيين حاجة سياسية واقتصادية ضرورية لبناء الثقة لمستقبل جديد في عالم يتأسس الآن على الصفقات التي هي أهم مداخل السلم والاستقرار الإقليمي والعالمي، لذلك، ففكرة اتفاقيات التجارة الحرة هي في الأساس تفكير سياسي بهدف تعزيز التعاون الإقليمي خاصة والدولي عامة، لذلك هو نهج ينبغي أن يكون خليجيًا خلال المرحلة الراهنة، وعلى مستويات متعددة الأطراف، كأن يكون بين دول مجلس التعاون الخليجي الست ككتلة واحدة وإيران وتركيا مثلاً، وهكذا يمكن القياس عليه.

وهنا تظهر لنا الاتفاقيات التجارية الحرة fTA سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف أهم أداة البراغماتية الراديكالية لتشكيل مناطق تجارة حرة بهدف تسهيل حركة السلع والخدمات أو تقليل أو إلغاء الرسوم الجمركية، وفتح الأسواق، مثل اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي ورابطة التجارة الحرة الأوروبية / افتا / واتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس الخليجي ونيوزلندا.

بكين تمكنت من نقل محادثاتها مع عدوها الستراتيجي واشنطن من إكراهات حالة الطوارئ الأمريكية إلى تحقيق مكاسب

رابعًا: الخيار الثنائي / الثلاثي كأسوأ الاحتمالات

لدينا هواجس طاغية على تفكيرنا من الفردانية الخليجية، وهنا نرى من الأهمية الذهاب بالأجندات الخليجية على المستويات الثنائية، أو شبه الجماعية حسب ما تتلاقى مصالح الدول معها، وهنا نقدم على سبيل المثال النموذج العماني السعودي فالحتميتان – الزمنية والسياسية – تقتضيان فورية تحطيم الآجال الزمنية للأجندات الخليجية على الأصعدة الثنائية أو مع من تتلاقي معهما، فالإرادتان السياسيتان العمانية والسعودية منذ آخر ثلاث سنوات تقريبًا تلتقيان على إقامة شراكة اقتصادية وتجارية ذات منافع متبادلة ومستدامة لاستغلال الحدود المشتركة بينهما، واستفادة من الموقع الجيوسياسي لمسقط المطل على بحار مفتوحة لكل قارات العالم.

وتطبيقًا لذلك، فقد تم إقامة منفذ بري مباشر يربط البلدين سيسهم في تسريع التبادل التجاري والاستثماري بينهما، وسيفتح المجال أمام حركة البضائع من المملكة مرورا بالطرق البرية في السلطنة ووصلاً إلى موانيها، مما ستسهل تصدير البضائع السعودية للعالم عن طريق بحر عمان وبحر العرب بعيدًا عن البحر الأحمر ، كما يمكن للبضائع العمانية كذلك الاستفادة من هذا التواصل البري للوصول إلى البحر الأحمر ، وهذا التحول نصنفه من نتاج الفكر البراغماتي/ الراديكالي، حيث يعمل البلدان على زيادة التبادل التجاري من خلال إيجاد الفرص الاستثمارية وتبادل الخبرات المشتركة من خلال دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في التجارة الإليكترونية ، وقد شكلت فريق عمل من الجانبين لتحديد الأولويات التي من شأنها دعم هذا التبادل، لذلك نتوقع عند استكمال تطبيق آخر الاتفاقيات بين البلدين أن تنعكس نتائجها على حركة التجارة بين البلدين، وأن تعمق بنية المصالح بين البلدين الجارين.

، وقد وقع البلدان ١٣ اتفاقية في مختلف القطاعات الاقتصادية خلال المنتدى السعودي العماني في أبريل في الرياض ٢٠٢٣م، ومن بين هذه الاتفاقيات إقامة منطقة اقتصادية في محافظة الظاهرة العمانية الواقعة على الحدود السعودية ستسهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وزيادة التبادلات التجارية، وإيجاد صناعات نوعية ، وتشجيع الشراكات الاقتصادية لتوفير السلع والمنتجات، وتقليل تكلفة الإنتاج والتصدير بين البلدين، وتبحثان تعزيز التعاون بين المناطق الاقتصادية الحرة التي ستظهر الحاجة إلى سكة قطار رابطة للمناطق والموانئ بين البلدين.

ويكشف عاملي الزمني والسياسة في تجلياتها الحديثة والمتعاظمة، الأهمية العاجلة لتحقيق مثل تلكم الأجندات لإحداث الفارق الإقليمي والدولي، وهذا ما نجده ملموسًا في الخطوات السياسية لكبار الفاعلين بين البلدين، ومن أبرزها، زيارة وزير الخارجية العماني مع نظيره السعودي في أواخر أبريل الماضي للمنفذ الحدودي في الربع الخالي ، وزيارتهما الجبل الأخضر بمحافظة الداخلية العمانية مما يشير ذلك إلى وجود إرادة سياسية تعجل بتنفيذية الأجندات، وكذلك توسيعها من الجغرافيا العمانية المنفتحة على ثلاثة مسطحات مائية هي بحر عمان وبحر العرب والمحيط الهندي مما يجعلها متلقى الشرق والمغرب التي تتدفق عبرها البضائع من صادرات وواردات مختلفة ومتنوعة إلى ملايين البشر، فالأولى بها صادرات وواردات البلدين، وبالذات السعودية التي يعد اقتصادها أكبر اقتصاد عربي، وتتطلع للعالمية، لذلك، فالتفكير بربط الموانئ والمناطق الاقتصادية والحرة بين البلدين بسكة حديد متعددة الأغراض مع الانفتاح مستقبلاً على اليمن المجاور حتمية البراغماتية في إطارها الراديكالي المعاصر .

* أكاديمي ومحلل سياسي ـ سلطنة عمان

صياغة الانتشار الامبراطوري الأمريكي وتوازنات مراكز القوة العالمية

الحرب التجارية تتعدى القوة الناعمة وتدحض الرواية الليبرالية وتفتح الباب لصراعات كبرى

تحت دافعية الانعزالية الحمائية المفرطة وضمن ذات السياق الذي أسّسه الإرث العقائدي لمبدأ جيمس مونرو "أمريكا للأمريكيين" ورسّخه لاحقًا مبدأ ثيودور روزفلت "أمريكا أولاً" عبر استراتيجية "العصا الغليظة"؛ قبل أن يتجاوزه فرانكلين روزفلت تحت وطأة الاندفاع الأمريكي نحو قيادة الغرب الليبيرالي وتبوأ مكانة "القوة العظمى" مناصفة مع الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية ثم انفرادًا بها بعد نهاية الحرب الباردة، وعلى ضوء مسارات التاريخ السياسي الأمريكي في القرنين الماضيين الذي شهد تقلبات جوهرية تراوحت ما بين "العزلة" و"الانفتاح" جاءت "الترامبية الجديدة" لتعيد إنتاج أحد أنماط العزلة الأمريكية التي لم تغب عن الإدراك الاستراتيجي الأمريكي منذ عصر المؤسسين

د. عبد الرزاق غراف

وإن كان ترامب قد استثنى بُعدَها الإقليمي اللاتيني حين اختزلها في بُعدِها المحلي على المستوى الفيدرالي الأمريكي الذي صاغه إبراهام لينكولين ستينات القرن التاسع عشر خلال مرحلة التأسيس الثاني للولايات المتحدة.

لتتشكل بذلك حالة متجدّدة لها أسبابها ودوافعها وظروفها الاستثنائية حتى وإن بدت في بعض أبعادها خيارًا منافيًا للوعي الاستراتيجي الذي يفرضه واقع الهيمنة الأمريكية ليس على توازنات الاقتصاد العالمي فحسب؛ بل على الفضاء الجيو سياسي الشامل لكل أركان النظام الدولي الراهن الذي تشكل أمريكا نواته التي تحوم في فلكها باقي الفواعل، بداية بهيمنة الدولار وصعوبة فك الارتباط العضوي بين الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي وليس نهاية بالانتشار العسكري الأمريكي العالمي ذات الطابع الامبراطوري وخارطة التحالفات المرتبطة به، حتى في ظل بعض ارهاصات تشكل مسارات جديدة التي مردّها لما وفره الصعود المرن للبديل الصيني من فرص وهامش للمناورة أمام من يمتلك إرادة التنصل النسبي من العباءة الأمريكية، إضافة لتصاعد تأثير التكتلات الإقليمية؛ وكذا وضع روسيا الراهن التي أبان الصراع في أوكرانيا عن افتقارها النسبي للرصيد الكافي من الأدوات المتوافقة مع رغبتها الجامحة في رفع نسق التنافس مع الغرب على النحو الذي يتيح لها اكتساب شيء من سمات ومقومات القطب المستقل.

"يوم التحرير" كما وصفه الرئيس الأمريكي جاء عقب إقرار الأخير زيادة في الرسوم الجمركية على قرابة ١٨٠ دولة ومنطقة تفاوتت نسبها ما بين ١٠٪ على غرار تلك التي مست بعض الدول العربية و٢٠٪ على الأوروبيين في حين بلغت ٣٤٪ على بعض المنافسين وفي مقدمتهم الصين قبل أن يضاعفها على مرتين لتبلغ حدًا جنونيًا قيمته ١٢٥٪؛ تحت وطأة رد الفعل الصيني السريع والمكافئ والذي بلغ معدل ٨٤٪ قبل أن يتقرر رفعه مرة أخرى إلى ١٢٥٪ ردًا على التصعيد الأمريكي، والهدف حسب ترامب وكبار مسؤولي إدارته هو دعم الاقتصاد المحلي وبخاصة ما تعلق بالقطاع الصناعي الأمريكي، وهذا ما عكسه نصيب قطاع الواردات الأمريكية من السيارات الذي من المتوقع أن تبلغ عائداته الضريبية بعد القرار زهاء ١٠٠ مليار دولار من مجمل ٧٠٠ مليار دولار التي تشكّل نظريًا إجمالي العائدات المالية التي سيتم تحصيلها من وراء هذه الرسوم، وهي قيمة تساوي في حال تحصيلها قرابة ٢,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي.

أزمة الرسوم التي ما هي إلا حلقة أخرى في سلسلة من قرارات ترامب التي أُريد منها أن تكون استثنائية كونها تكسر المسلمات التي ظلّت راسخة منذ الحرب العالمية الثانية؛ تركت صدمة متعددة الأبعاد على كافة المستويات في الداخل الأمريكي وخارجه، على النحو الذي أفرزت فيه هذه المعطيات جملة من التساؤلات والإشكالات المرتبطة أساسًا بصعوبة التنبؤ بعواقب هذه التطورات على المدى البعيد، ولعّل الإشكال الأشمل هو كيف ستعيد عاصفة ترامب الجمركية هندسة وصياغة الانتشار الامبراطوري الأمريكي وتوازنات مراكز القوة العالمية؛ في ظل جموح الإدارة الأمريكية الراهنة نحو الانعزال والانكماش على الذات بعيدًا عن حوافز ومبررات الانتشار التي صاغها فرانكلين روزفلت قبل زهاء ثمانية عقود، وما هي التداعيات بعيدة المدى لكسر ترامب لمحاور التحالف الأمريكي التقليدية وفي مقدمتها تلك العابرة للأطلسي؟

وحتى في ظل الافتراض القائم على أن الرئيس الأمريكي سيتراجع عمّا أقّره ولو نسبيًا؛ إلا أن ارتدادات ذلك ستدوم لفترة ليست باليسيرة، انطلاقًا من أن الكل بدون استثناء سيعيد حتمًا التفكير في مسارات أخرى قد تجنبه مستقبلاً تداعيات هزات فجائية أشبه بالتي حدثت، وهو أمر يخضع له الحليف والصديق قبل المنافس والعدو، فالرهان على الشراكة الاستراتيجية الموثوقة النتائج مع الولايات المتحدة تحت أي مظلة كانت سياسية أو اقتصادية أو دفاعية وأمنية سيخضع حتمًا لإعادة مراجعة جذرية؛ مراجعة ستفرز يقينًا لا شكًا إدراكًا استراتيجيًا جديدًا بمحددات جديدة قد تكون أكثر جموحًا نحو اشدّ نماذج الواقعية راديكالية بعيدًا عن صور الليبرالية الجوفاء المرتهنة للاعتماد المفرط على التعاون والتكامل المتبادل؛ والتي سادت عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية وإلى غاية عودة الانعزالية الأمريكية التي أفرزتها الترامبية الجديدة.

١ـ الاقتصاد العالمي وعاصفة ترامب الجمركية. أي تأثير؟

في ظل التطورات المتسارعة وصعوبة التنبؤ بنتائج التغيرات الحالية؛ يبقى الثابت من مسلمات وفق ما أشارت إليه تقارير رسمية إلا أن الرفع من الرسوم الجمركية في ظل اقتصاد عالمي يعاني من معدلات نمو ضعيفة ومثقل بالديون وما زال لم يتعاف بعد من تداعيات جائحة كورونا سيترك آثارًا وخيمة على مستقبل الاستثمارات والتدفقات التجارية وسلاسل الإمداد، وهو ما يفرض حتمية تطوير القواعد التجارية العالمية لمواجهة التحديات والعواقب السلبية على الاقتصاد العالمي؛ خاصة فيما تعلق بارتفاع التضخم وتقويض النمو الاقتصادي العالمي واستقرار العلاقات التجارية الدولية، وهي معطيات ستجد صداها لدى الحلفاء قبل المنافسين.

الصين "حلبة الصراع الأكبر": نغرق معًا أو ننجو معًا!

لا خلاف على أن الصين هي المعني الأول بالرسوم الجمركية التجارية تأثيرًا وتأثرًا، ومن جهة أخرى فإنه لا يوجد من يملك مقومات الصمود بل وصناعة الصدمة المعاكسة أكثر من الصين، والمبرّر الشامل لذلك هو أن النصيب الأوفر من الاستهلاك

عاصفة ترامب تعيد هندسة الانتشار الامبراطوري الأمريكي في ظل الجموح نحو الانعزال بعيدًا عن حوافز الانتشار

الأمريكي يصنّع في الصين ما عزّز من حيوية موقع الأخيرة في أكبر سوق استهلاكي في العالم (الولايات المتحدة)، توازياً مع الملاذ الأكثر نفعية والأقل تكلفة الذي وفّره مناخ الاستثمار في الصين للشركات الأمريكية، وهو أمر لا يعني السوق الأمريكية لوحدها بل يعني السوق العالمية؛ أين تعتبر الصين أكبر مصدّر في العالم بقيمة تتجاوز ٣,٥ تريليون دولار. ولكن وفي ظل حتمية رد الفعل الصيني يبرز إشكال آخر مفاده: كيف ستساهم عاصفة الرسوم في كسر قواعد "الصبر الاستراتيجي" المعتاد في حسابات الصين بعيدة المدى؟

بلغة الأرقام تعدّ الصين ثالث أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة بـ ١١٪ من إجمالي التجارة الأمريكية بعد كل من كندا ١٤٪ والمكسيك ١٦٪، وتشير البيانات الأمريكية إلى أن التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والصين الذي بلغ زهاء ٥٨٢,٤ مليار دولار سنة ٢٠٢٤م؛ شهد عجزًا بقيمة ٢٩٥,٤ مليار دولار لصالح الصين حيث بلغت الصادرات الأمريكية قرابة ١٤٣,٥ مليار دولار في حين بلغت وارداتها من الصين ٤٣٨,٩ مليار دولار، وانطلاقًا من هذا الوضع "غير العادل" حسب دونالد ترامب بنى الأخير حجته فيما أقدم عليه من قرارات؛ مراهنًا على خنق الاقتصاد الصيني وكبح نفوذه في السوق الاستهلاكية الأمريكية، غير أن الواضح أن ذلك لن يكون ضمن طريق مفروش بالورود، فالصين هي الأخرى لديها من مقومات الصمود ما يجعل من تكلفة تحقيق الإدارة الأمريكية لمبتغاها مكلفة جدًا بل قد تتجاوز المنتظر من مكاسب، وهو ما يعني ضمنيًا "انقلاب السحر على الساحر" في ضوء صعوبة إيجاد البديل الجاهز لانسحاب الصين من السوق الأمريكية؛ الذي يقي الولايات المتحدة من ارتدادات قرارات رئيسها عليها، وحتى إن افترضنا وجود البديل فإنه حتمًا لن يكون بذات المعايير والمحددات بالنظر للعروض التنافسية القوية التي عادة ما تتسم بها صادرات الصين ما يجعل من منافستها أمرًا بالغ الصعوبة.

ومن جهة أخرى فإن امتلاك الصين لبعض الأوراق الرابحة التي من المنتظر أن تبرزها ضمن استراتيجية الإجراءات المضادة الانتقامية على غرار ورقة المعادن النادرة التي تستحوذ الصين على الحصة الأكبر من إنتاجها العالمي بمعدلات تتجاوز أحيانًا ٨٠٪، وهو ما بدأت أولى إرهاصاته في الظهور بعد حزمة القيود التي فرضتها الصين على تصدير هذه المعادن، وإن كانت ورقة المعادن النادرة هي الأهم فإنها ليست الوحيدة ضمن ما قد تناور به الصين بشكل آني، فقد تم فتح العديد من التحقيقات المرتبطة بتهم الاحتكار ما أسفر عن إدراج بعض الشركات الأمريكية ضمن قائمة الكيانات غير الموثوقة وهذا كرد على استخدام إدارة دونالد ترامب لملف سرقة الملكية كوسيلة ضغط على الجانب الصيني.

والأهم من كل هذا أن المنطق الانعزالي الأمريكي الراهن سيجبر باقي دول العالم حتى لو افترضنا استثناءً أن الاتحاد الأوروبي سيصل لصيغة ما قد تعيد بث الروح من جديد في الشراكة العابرة للأطلسي؛ إلا أن ما يشكله مجموع سكان ضفتي الأطلسي البالغ زهاء (٨٠٠ مليون نسمة) لا يتعدى ١٠٪ من إجمالي سكان العالم (٠٤٪ للولايات المتحدة و٠٦٪ لأوروبا)، في حين تحمل باقي الأسواق فرصًا ضخمة للمزيد من التمدد الصيني وإن كانت هي فرص متبادلة بين الصين وباقي أسواق العالم الراغبة هي الأخرى بشدة في منتجات الصين الأقل تكلفة بكثير بغض النظر عن رهانات تمدد المشاريع الصينية الكبرى من قبيل مشروع الحزام والطريق ومظلة بريكس، أين يوفر هذا الوضع بدائل لتراجع مكاسب الصين من السوق الاستهلاكية الأمريكية، ما يعني ضمنيًا أن الانكماش الأمريكي المعرقل للتجارة الدولية سيؤسس لعصر جديد من الانفتاح الصيني واسع النطاق على العالم الذي هو مصلحة متبادلة بين الصين والعالم على حد سواء؛ رغبة في توفير نظام تجاري مفتوح بعيدًا عن الانعزالية والحمائية الأمريكية.

وإن كانت حالة الجنون الذي انتاب حرب الرسوم الجمركية الجارية بالنظر لما وصلت إليه مستويات التصعيد في إطار الفعل ورد الفعل والذي بلغ معدلات لم يكن أكثر المتشائمين أن يتصور حدوثها، ستجعل من الصعب جدًا الخروج بفائز من هذا الصراع الذي يبدو أنه أقرب لنموذج صراع عض الأصابع المنتصر فيه من يمتلك النفس طويل المدى على كتم ألمه، وإذا كانت الولايات المتحدة تمتلك السطوة اللازمة لفرض ما تراه مناسبًا إلا أن ذلك يشمل القدرة على صناعة الأزمة وليس التحكم المطلق في مخرجاتها، وهو أمر لطالما كان شائعًا طوال الأزمات الاقتصادية

قرارات ترامب تعيد التفكير في مسارات تجنبها تداعيات هزات فجائية ويتساوى في ذلك الحليف والصديق قبل المنافس والعدو

التي مرّ بها العالم عامة والغرب الليبرالي خاصة منذ بداية القرن العشرين؛ أين كانت جلّ الأزمات أمريكية المولد عالمية النتائج؛ منذ أزمة الكساد الكبير أواخر عشرينات القرن الماضي وإلى غاية الأزمة الراهنة.

الاتحاد الأوروبي بين "تحديات الصدمة ومقتضيات الاستفاقة الاستراتيجية"

الاتحاد الأوروبي الذي نال نصيبه هو الآخر من عاصفة ترامب الجمركية سواء فيما تعلق بالتداعيات الاقتصادية الناجمة عن مضاعفة الرسوم الجمركية لـ ٢٠٪ قبل تجميدها مؤقتًا لتسعين يومًا، أو ما تعلق بالتداعيات الجيو سياسية والجيو أمنية على القارة الأوروبية جرّاء إعادة إحياء الترامبية الجديدة للعقيدة الانعزالية الأمريكية، وهو وضع يجعل أوروبا أمام ثلاثة سيناريوهات

الأول هو الانحناء أمام العاصفة وتقبل الإرادة الأمريكية الراهنة والقبول بالمحددات الجديدة التي فرضها ترامب لاستمرار الشراكة العابرة للأطلسي بشكل مؤقت، وانتظار مرور أربع سنوات من عهدة دونالد ترامب والمراهنة على مجيء رئيس تقليدي لسدة البيت الأبيض يعيد ترتيب العلاقات العابرة للأطلسي وفق قواعدها التقليدية، وهو خيار يحمل كبير المخاطرة بالنظر أولاً لمدى نجاعة ذلك في كبح ترامب عن مسار تفكيك الشراكة العابرة للأطلسي، فضلاً عن مدى قدرة الرئيس القادم على إصلاح ما فككه ترامب أصلاً.

الثاني إبداء جزء من رد الفعل في محاولة لتقليل حجم الضغط الأمريكي ومحاولة استرضاء الولايات المتحدة عبر التفاوض، وهو أقرب المسارات حاليًا في ضوء إعلان ترامب تعليق الرسوم الجمركية لتسعين يومًا ليفسح المجال أمام تسويات مع الدول الصديقة كما وصفها.

الثالث إبداء مقاومة للإرادة الأمريكية والعمل على بناء مسار مستقل عنها، وهو ما يحمل في طياته تحديات ضخمة على الأمن الأوروبي بالنظر لصعوبة توفير متطلبات مشروع الاستقلالية وتكلفته بل بالنظر لمدى امتلاك أوروبا للأدوات اللازمة لتحقيق هذا المبتغى أصلاً.

كما تبرز تداعيات هذا المسار الأخير (مشروع الاستقلالية) على مستقبل الوحدة الأوروبية، فألمانيا أكبر اقتصاد في أوروبا وقاطرة الاتحاد الأوروبي المالية والاقتصادية؛ ورغم هول الصدمة إلا أنها أمام فرصة للتاريخ من أجل كسر ما كبلتها به اتفاقات الهزيمة خلال الحرب العالمية الثانية، ولا يوجد ما هو أكثر من هذه اللحظة التاريخية التي بدأت تنعكس على الإدراك الاستراتيجي الألماني بعد إعلان الحكومة الألمانية تخصيص ميزانيات ضخمة تناهز ٠١ تريليون دولار لتعزيز وتطوير البنية التحتية والاستثمارات الدفاعية خلال العشر سنوات القادمة حسب مصادر المفوضية الأوروبية، في خطوة حتمية من أجل مواكبة المنافسين من جهة ومواجهة تعقيدات الواقع الاستراتيجي الجديد الذي فرضته الترامبية الجديدة على أوروبا وقبلها الحرب الروسية على أوكرانيا التي كلّفت ألمانيا حسب مصادر ألمانية رسمية ٢٨٠ مليار دولار منها ٤٠ مليار دولار مساعدات لأوكرانيا، والهدف إعادة مكانة ألمانيا السياسية والعسكرية والاقتصادية، ما من شأنه أن يعيد تشكيل التوازنات ويخلق واقعًا استراتيجيًا جديدًا تمتد تداعياته حتى إلى مسار الوحدة الأوروبية في ظل الهوس التاريخي للجوار الأوروبي من تحرّر المارد الألماني.

٢- مستقبل البُنى العلائقية في حقل العلاقات الدولية!

كثيرة هي التداعيات الاستراتيجية الآنية والمستقبلية التي قد تفرزها سياسات دونالد ترامب والجنوح الراديكالي نحو الانعزالية والحمائية، وإن كانت الرسوم الجمركية قد عبّرت أولى إرهاصاتها فإن تطورها لاحقًا قد يمس كل المستويات سواء السياسية أو الأمنية والعسكرية اتجاه الحلفاء قبل المنافسين، فالعظمة الأمريكية التي بُنيت من أنقاض الحرب العالمية الثانية والحضور القوي لروزفلت في مؤتمرات طهران ويالطا وبوتسدام الذي أسّس لموقع القوة العظمى الأمريكية في النظام الدولي هي معطيات لم تعد من أولوية الرؤية الأمريكية الراهنة في ظل الانسحاب الأمريكي من تسيير مشاكل العالم ولعب دور الشرطي، وهو ما من شأنه أن يُنهي الكثير من المسلمات التي لم تعد قادرة على توفير دافعية الاستمرار في ظل التحولات الراهنة.

تداعيات الاستراتيجية الآنية والمستقبلية لسياسات ترامب والجنوح نحو الانعزالية والحمائية والرسوم الجمركية أولى إرهاصاتها

مستقبل الغرب كوحدة جيوسياسية واحدة وموحدة!

إن أولى مخرجات الإدراك الأمريكي الجديد هو ما سيقع على مستقبل الغرب كوحدة جيو سياسية متناسقة، فالواضح أن العلاقات العابرة للأطلسي والتي ترسّخت سياسيًا وعسكريًا عبر حلف الناتو واقتصاديًا عبر مشاريع "مارشال" ثم "أيزنهاور" أربعينات وخمسينات القرن الماضي؛ والتي حمت أوروبا من المد الشيوعي بعد الحرب العالمية الثانية وجموح ستالين نحو توسيع خارطة النفوذ السوفياتي الذي نال من جلّ شرق القارة الأوروبية، هي كلها محددات تبدو أمام بوادر الاندثار في ظل مسار الانعزال الأمريكي الراهن، ما من شأنه أن يعيد رسم معالم البنية العلائقية للنظام الدولي على ضوء ما قد يفرزه هذا الوضع من سيناريوهات في تراتبية مواقع القوة وتوازناتها. ومردّ ذلك أولًا لما سيوفره تراجع قوة الروابط العابرة للأطلسي من هامش لباقي القوى المنافسة من أجل توسيع دائرة نفوذها سواء ضمن مجالها الحيوي أو حتى خارجه، سواء كانت قوى إقليمية صاعدة أو حتى ما تعلق بالقوى الكبرى الساعية للاستثمار في حالة الانفصال الوظيفي بين ضفتي الأطلسي. وثانيًا لما يوفره تراجع قوة الغرب ككتلة جيو سياسية متناسقة من فرص لإعادة هندسة حدود وطبيعة التوافقات الدولية انطلاقًا من مناطق تقاطع المصالح التي يفرضها الواقع الجديد، حيث تبرز في هذا الإطار بعض المسارات المرتبطة على سبيل المثال لا الحصر بإمكانية حدوث تقارب صيني أوروبي للتقليل من تداعيات الحرب التجارية القائمة؛ كونهما أحد أهم الأطراف المعنية بعاصفة ترامب الجمركية ومنه فإن أي تقارب بينهما سيعوض نسبيًا حجم التكاليف المترتبة عن الجنوح الأمريكي نحو الانعزال، وبقدر ما يمس ذلك ملفات ذات أولوية على غرار تعزيز التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والصين؛ بقدر ما قد تشمل تداعياته ملفات جيو سياسية وجيو أمنية من قبيل الموقف الأوروبي من تايوان وغيرها.

وذات الأمر ينطبق على فرص التقارب الروسي / الأمريكي الذي ستدفع أوروبا تكاليفًا باهظة له، على كافة المستويات وبخاصة السياسية والأمنية والعسكرية، وإن كانت إرهاصات ذلك قد بدأت تتجلى ضمن مساعي تسوية الأزمة في أوكرانيا أين استبعدت أوروبا من المشاركة المباشرة في الحل، إلا أن أوكرانيا ما هي إلا البداية كون المسار الراهن قد يؤثر حتمًا في مستقبل موقع الاتحاد الأوروبي في النظام الدولي كافة تحت وطأة تعاظم تكلفة الانطواء تحت مظلة الحماية الأمريكية من جهة؛ وصعوبة توفير مقتضيات الاستقلالية عن هذه المظلة بشكل سريع من جهة أخرى، فضلًا عما يكتنف هذه الاستقلالية من تحديات على مستقبل مسار الوحدة الأوروبية في ضوء إمكانية العودة للهوس القومي الذي عانت منه أوروبا خلال الثلاثة قرون الماضية والذي ساهم بشكل مباشر في اندلاع حربين عالميتين فوق الأراضي الأوروبية ونالت منه أوروبا نصيب الأسد من الدمار.

موقع التكتلات الإقليمية والدولية: ما المسارات المنتظرة؟

كما تبرز في هذا السياق التكتلات الإقليمية التي حتمًا ستجد أمامها فرصًا متعاظمة من أجل مزاحمة القوى الكبرى، ومرّد ذلك أساسًا لتصاعد حوافز الإقليمية بالنظر لما أفرزته أزمة الرسوم الجمركية من مخاطر الارتباط بالقوى الكبرى، وهذا بغض النظر عن سيناريو تصاعد الأدوار الوظيفية لبعض القوى الصاعدة خاصة تلك المرتبطة بالإحجام الأمريكي عن الحضور المباشر في كل مناطق التنافس والصراع الدولي، ما سيعزز من تبادل وتكامل الأدوار مع بعض القوى الإقليمية على النحو الذي ينال فيه كل طرف حصته من المزايا.

وعلى ذات النحو تبرز إمكانية تراجع أدوار التكتلات الدولية الكبرى على غرار حلف الناتو لصالح نمط آخر من البنى العلائقية المرتكزة على التفاهمات الثنائية، وهو أمر وارد بقوة في ضوء ما حمله قرار دونالد ترامب بتجميد الرسوم الجمركية لمدة تسعين يومًا لفسح المجال أمام فرص التفاوض لتأخذ حظها، وهذا يكون ضمنيًا عبر إبرام اتفاقات ثنائية بين الولايات المتحدة وباقي دول العالم كل على حدى، ما يعطي انطباعًا أوليًا في أفضلية التعامل الثنائي عن نظيره المتعدد، وهو ما سيترك بكل تأكيد أثره على مستقبل صور البنى العلائقية في حقل العلاقات الدولية.

٥ـ الانتشار العسكري الأمريكي وتوازنات مراكز القوة العالمية "قراءة في مستقبل الأدوار":

عبر "الناتو" أو بدونه ظلّت الولايات المتحدة طوال ثمانية عقود ماضية تتبوأ مقام القوة العظمى صاحبة الانتشار العسكري الأكبر في كل العالم وربما في التاريخ، وبقدر ما عكس هذا التوسع الامبراطوري قوة وهيمنة الولايات المتحدة على مفاصل النظام الدولي والمزايا المكتسبة من ورائه بقدر ما تطلب ذلك تكاليف ضخمة على الولايات المتحدة، فعلى سبيل المثل في الوقت الذي تعتبر فيه الولايات المتحدة أكبر الممولين لحلف الناتو كانت أوروبا تنعم بمزايا هذا الوضع؛ مزايا تفوق أحيانًا التكاليف الناجمة عنها، وهذا ما أخذه دونالد ترامب كذريعة لخطابه المستمر بضرورة تحمل أوروبا للمزيد من الأعباء المالية تحت مظلة الناتو، والأمر لا يقتصر على الإنفاق فحسب بل في جدوى استمرار الانتشار العسكري الأمريكي الضخم في أوروبا ذاتها؛ والذي يبلغ في ألمانيا لوحدها زهاء ٥٠ ألف جندي.

وإذا كانت الولايات المتحدة تتحمل العبء الأكبر المتعلق بحماية أوروبا أو الجناح الشرقي للناتو فإن مساهمة الشركاء الأوروبيين في درء التحديات التي يفرضها صعود الصين على الهيمنة الأمريكية وسعي الولايات المتحدة لاحتواء الصين وعزل طموحها العسكري في التمدد في المحيطين الهندي والهادي تبدو أنها ضعيفة جدًا مقارنة مع الجهد الأمريكي في حماية أوروبا، وعليه فإن استمرار هذا الوضع غير المتوازن يبدو أنه أمر غير ممكن بالنسبة للإدارة الأمريكية الحالية، وهذا ما يقودنا لجملة من الافتراضات جرى ذكر بعضها سابقًا، من بينها إما رفع مظلة الحماية الأمريكية عن أوروبا، أو مضاعفة أوروبا لمسؤولياتها اتجاه حلف الناتو، فضلاً عن تصاعد الدور الوظيفي الإقليمي المكمّل للاستراتيجية الأمريكية والتي ستملأ الفراغ الناجم عن انكماش وإعادة هندسة وصياغة الانتشار الأمريكي العالمي.

ورغم أن هذه التغيرات قد لا تحمل في طياتها تداعيات مباشرة وآنية على الانتشار الامبراطوري الأمريكي الذي لطالما ركّز أساسًا على المزاوجة بين أدوات القوة الناعمة عبر الشركات الكبرى والمؤسسات الاقتصادية الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛ وبين أدوات القوة الخشنة عبر السيطرة على المضائق والممرات المائية الحيوية ومسارات خطوط التجارة الدولية عبر البحار والمحيطات فضلاً على مناطق كبرى الاحتياطات النفطية، إلا أن تداعياتها في المدى الطويل على مستقبل هذا الانتشار سيكون وخيمًا في ظل تراجع فعالية الدور الأمريكي في الأمن العالمي لصالح فواعل أخرى في مقدمتها الصين، التي لم تترك فراغًا لتقليص الدور الأمريكي الناعم على المستوى الدولي إلا وحاولت ملأه، بداية بمحاولة تعويض بعض المنظمات الدولية كمنظمة الصحة العالمية وغيرها عن رفع الدعم الأمريكي عنها؛ وصولاً لتقليص الصين لرسومها الجمركية عن عشرات الدول التي نالت نصيبها من الرسوم الجمركية، وإن كان الوضع الراهن يشمل التمدد الناعم فقط فالمانع أن يتحول في أجل قادم ليشمل نظيره الخشن؟ وهو أمر وارد حتى لو لم تظهر معالمه بعد.

خاتمة

نُذر الحرب التجارية العالمية التي قد تنحو إليها تطورات أزمة الرسوم الجمركية في ظل دافعية حالتي "الفعل" و "رد الفعل" الآخذة في التصاعد؛ قد يحمل في ثناياه تداعيات كبرى على مستقبل النظام الدولي تتعدى قواعد "العولمة" التي ترسّخت بعد نهاية الحرب الباردة إلى تلك التي صاغها نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، ما ينذر بمزيد من الفوضى التي عادة ما تصاحب حالات عدم اليقين التي يمر بها النظام الدولي في فترات التحول وإعادة تشكيل تراتبية مراكز القوة فيه؛ بغض النظر عن الحدود الزمانية والمكانية التي يتضمنها هذا التحول وأنماط الفوضى التي يفرزها فضلاً عن روافد الاستمرارية التي قد تتابها، وهو أمر لطالما شهده التاريخ خلال فترات صعود وسقوط الامبراطوريات التي وإن كان بعضها اتخذ مسارًا مرنًا إلا أن بعضها الآخر اتخذ مسارًا صداميًا عنيفًا؛ وهذا أكثر ما تحمله التطورات الراهنة من مخاوف تحتمل تحوّل الحرب التجارية الراهنة إلى حرب تتعدى أدوات القوة الناعمة، خاصة بعد أن أثبت الصراع في أوكرانيا أن عصر الصدامات العنيفة بين القوى الكبرى حتى لوكان بشكل غير مباشر مزال قائمًا؛ في دحض كامل للرواية الليبرالية التقليدية ومروجو العولمة في العقود الثلاث الأخيرة ممن أجزموا بأن عهد الصراعات الكبرى قد ولّى بدون رجعة.

* باحث أول بمركز الخليج للأبحاث

تأثير سياسات ترامب الجمركية على سلاسل التوريد وأسواق الطاقة

ارتفاع التكاليف وتباطؤ النمو تستدعي استراتيجيات تكيفية لمواجهة المشهد المتغير

تُمثل خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الجمركية تحولاً جوهريًا في سياسات التجارة الأمريكية بعد عقود طويلة من التحرر. فبخلاف التعريفات الأكثر حدة المُعلنة تجاه دول بعينها-مثل الواردات الصينية بنسبة تتراوح ما بين ١٠٤ إلى ١٤٥ ٪، ونظيرتها الأوروبية بنسبة ٢٠٪، و٢٥٪ على الصادرات الكندية والمكسيكية التي تقع خارج إطار الاتفاقية الموقعة بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا-طبقت إدارة ترامب زيادة عامة في الرسوم الجمركية بنسبة لا تقل عن ١٠٪ على كافة الواردات استنادًا على قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولية.
يشمل ذلك السلع الضرورية مثل واردات النفط الكندية، والغاز الطبيعي، والبوتاس.

د. أوميد شكري

ورغم الإعفاءات قصيرة الأجل التي مُنحت لبعض المنتجات التي تغطيها اتفاقية الولايات المتحدة، والمكسيك، وكندا، بجانب عدد قليل من الأجهزة الإلكترونية الصينية (مثل الهواتف الذكية)، إلا أنها لم تكن كافية للحد من اضطراب سلاسل الإمداد العالمية، وتضخم الأسعار، والمراجعات الهبوطية للتقديرات الاقتصادية.

أنماط التجارة العالمية وإعادة تنظيم سلاسل الإمداد

تشهد الفترة الحالية عمليات إعادة تنظيم لسلاسل الإمداد العالمية بالأخص تلك المرتبطة بكل من كندا، والمكسيك، والصين. مع تنامي توجه الشركات العاملة داخل أمريكا إلى التجار الآسيويين والأوروبيين لتوريد الإلكترونيات وقطع غيار السيارات، فيما يقوم المصدرون الصينيون بإعادة توجيه صادراتهم صوب الاتحاد الأوروبي، وفيتنام، والمكسيك. إلا أن ذلك لن يأتي دون مقابل نظرًا للتكلفة الباهظة التي تتطلبها إعادة تأسيس شبكات بديلة للتجارة، إلى جانب الوقت المُستنزف، والآثار المدمرة لهذا التغيير. ساهمت ردود الفعل الانتقامية من جانب بعض الدول في مفاقمة حالة عدم الاستقرار. وذلك بعد قرار كل من كندا والمكسيك فرض رسوم جمركية انتقامية على صادرات أمريكية بقيمة ١٠٧ مليارات دولار. سبقتهُما بكين، التي لم تتوان عن تطبيق رسوم جمركية بـ ٣٤ ٪ على منتجات أمريكية زراعية وبترولية. الاتحاد الأوروبي، من جانبه، يستعد لتطبيق رسوم جمركية على سلع أمريكية بقيمة ٢٦ مليار يورو. بالتالي، أضحت التجارة الدولية أكثر تشرذمًا مع تراجع التدفقات العابرة للحدود، تاركة الشركات متعددة الجنسيات أمام مصير مجهول.

تراجع التوقعات حول تقديرات النمو وحجم التبادل التجاري

انخفضت تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي لما دون مستويات ما قبل جائحة (كوفيد-١٩) بسبب التوترات التجارية المتصاعدة. من جانبها، خفضت منظمة التجارة العالمية توقعاتها لنمو حجم التجارة الدولية عام ٢٠٢٥ إلى ٠,٥ ٪ فقط بعد ما كانت تتوقع نموًا بنسبة ٢,٧٪، بينما تقوم المؤسسات المالية العالمية بتعديل توقعاتها، مثل "جي بي مورجان" التي خفضت تقديراتها لنمو إجمالي الناتج العالمي هذا العام إلى ١,٤٪ بدلاً من ٢,١٪ مستدلة بآثار الرسوم الجمركية. فيما تعد الاقتصادات الوطنية التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتجارة مع أمريكا الأكثر عرضة للمخاطر. فمن المرجح أن تتجاوز

نسبة انكماش الاقتصاد الكندي ٢٪، وأن يتراجع إجمالي ناتج المكسيك، بنسبة ما بين ١٠ إلى ١٦٪. وتشير التوقعات إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي الأمريكي ما بين ٠,٨ ٪ إلى ١ ٪ نتيجة ضعف الصادرات، وتراجع الاستثمارات، وتزايد النفقات الاستهلاكية.

مخاطر الكساد والركود

تعتبر الرسوم الجمركية الجديدة وكأنها ضرائب سرية تفرض على الأسر الأمريكية التي ستضاعف نفقاتها السنوية جراء هذه الرسوم بما يُقدر بـ ١٣٠٠ دولار لكل أسرة. وارتفاع أسعار المواد الغذائية بأكثر من ٣٪، وأسعار الملابس ١٧٪.

بالتالي، تدفع هذه الضغوط التضخمية الشركات لتأجيل استثماراتها الرأسمالية وتقليص المستهلكين خطط إنفاقهم. بحسب "جي بي مورجان"، ثمة احتمالية بنسبة ٦٠٪ أن يختبر الاقتصاد الأمريكي ركودا بنهاية ٢٠٢٥م، عالميًا، يُعيد الركود الجماعي المحتمل للأذهان تبعات قانون "سموت هاولي" عام ١٩٣٠، الذي أدى للكساد الكبير، من خلال التسبب في انهيار تدفقات التجارة واضطرار الدول الأخرى إلى فرض تعريفات انتقامية. تُشير التقديرات الحالية إلى أن صافي خسائر العمالة في الشركات المعتمدة على سلاسل التوريد والمُوجهة نحو التصدير سيفوق أية مكاسب محلية رغم مزاعم مؤيدي هذه الإجراءات بأنها ستُنعش التصنيع المحلي.

اضطرابات أسواق المال وتأثيرها على المستثمرين

استجابت أسواق المال بشكل سلبي للرسوم الجمركية، مُخلفة خسائر فادحة. حيث تراجعت القيمة السوقية العالمية بنحو ١٠ تريليونات دولار عقب الإعلان عن الرسوم، فيما اقترب مؤشر البورصة الأمريكية "ستاندرد آند بورز ٥٠٠"، من منطقة الهبوط ليعكس تراجعًا واسعًا في أداء سوق الأسهم. استجابةً للمخاطر الاقتصادية، ارتفعت العائدات على سندات الخزانة الأمريكية، لتُبرز مخاوف المستثمرين من تباطؤ النمو الاقتصادي، واستمرار

إعطاء الأولوية لتنويع سلاسل التوريد والتفاوض على اتفاقيات تجارية جديدة والاستثمار في الابتكار التكنولوجي لتخفيف المخاطر وضمان مرونة نظام الطاقة

التضخم، وتأهب الأسواق لركود اقتصادي محتمل ومزيد من السياسات النقدية المشددة.

في أثناء ذلك، شهدت أصول الملاذ الآمن مثل الذهب قفزة في الأسعار، متجاوزة مستوى ٣١٠٠ دولار للأوقية. بدعم إقبال المستثمرين الباحثين عن الاستقرار وسط موجة الاضطرابات التي تعصف بالأسواق. كما تعكس الزيادة المطردة لأسعار الذهب الضبابية المالية المُتنامية التي دفعت المستثمرين لاكتناز المعادن النفسية باعتبارها أصولا موثوقة تحتفظ بقيمتها وسط عاصفة الضغوط التضخمية. في الوقت ذاته، تشهد أسواق العملات اضطرابات متزايدة، مع تراجع قيمة البيزو المكسيكي والدولار الكندي بنسبة ٣٠٪ و٨٪ أمام الدولار الأمريكي. مما أدى لارتفاع التضخم داخل المكسيك وكندا ومُفاقمة التحديات الاقتصادية. أثر ذلك سلبًا على معنويات المستثمرين وتعطيل تمويل المشروعات من شركات قلصت خططها الاستراتيجية طويلة الأجل استجابة لحالة عدم اليقين.

اضطرابات أسواق الطاقة والنظرة المستقبلية للأسعار

لم تسلم أسواق الطاقة العالمية من شرور حرب التعريفات المتصاعدة والتوترات التجارية، مما أضفى مزيدًا من التعقيد على ديناميات التجارة الدولية وجهود تلبية الأهداف المناخية. تخضع صادرات الطاقة الكندية والمكسيكية حاليًا لرسوم جمركية تتراوح بين ١٠ ٪ و٢٥ ٪، وبالتالي تضاعفت نفقات تدفق الطاقة عبر الحدود.

تمثل هذه الزيادة تحديًا للشركات الأمريكية التي تعتمد على الواردات بما يؤول إلى زيادة أسعار الطاقة على المستهلكين. من بين الآثار السلبية أيضًا تراجع القدرة التنافسية لموارد الطاقة الأمريكية بالأسواق الآسيوية ا نتيجة فرض الصين رسومًا انتقامية على صادرات الغاز والفحم الأمريكية، بما ينذر بالحد من صادرات الطاقة الأمريكية. ما يؤدي لتقويض جهود تنويع أسواق الطاقة.

شهدت أسواق النفط موجة من التقلبات بسبب الرسوم. في البداية، تراجعت أسعار النفط بنحو ٧٪ لتصل إلى ٥٧ دولار للبرميل جراء المخاوف من الركود وضعف الطلب، ومن المحتمل مزيد من تراجع الأسعار بين ٥ إلى ١٠ ٪. مع ذلك، قد تؤدي اضطراب سلاسل الإمداد-مثل احتدام النزاع التجاري بين أمريكا والصين-إلى قفزة في الأسعار من ١٠٪ إلى ١٥٪. يعكس هذا التذبذب المخاوف بشأن عدم استقرار إمدادات الطاقة، لاسيما أن العديد من العوامل السياسية والاقتصادية التي تلعب دورًا في إعادة تشكيل مشهد الطاقة العالمي.

وتعاني أسواق الغاز بسبب الزيادات المحتملة في أسعار الغاز الأمريكي المسال بين ٥ ٪ إلى ١٠ ٪ تحت تأثير القيود اللوجستية. ورغم ضعف طلب دول آسيا، فإن موجة الارتفاعات الآنية في الأسعار المحلية تعكس الاختناقات المتزايدة داخل سلاسل الإمداد. ومن المتوقع أن تؤدي زيادة تكلفة استيراد النفط والتحديات اللوجستية إلى ارتفاع أسعار الوقود على المستهلك الأمريكي بنسبة بين ٥٪ و٨٪. كما أن إثقال ميزانيات الأسر الأمريكية يُغذي الضغوط التضخمية وتباطؤ الانتعاش الاقتصادي في أمريكا.

السيناريوهات المتوقعة والاستجابات المحتملة على المدى القصير (٢٠٢٥-٢٠٢٦)

ربما يتأثر الاقتصاد الأمريكي جراء التراجع المتوقع في بيئة التجارة العالمية بين ٢ ٪ إلى ٤ ٪ لاضطراب سلاسل الإمداد ، إلا أنه لاتزال هناك بعض التحديات القائمة مثل زيادة نفقات الطاقة (من ٣, ٠٪-١٪) بما يؤثر على أداء القطاعات الرئيسية. ومن المرجح أن تواصل أسعار النفط والغاز تذبذبها بسبب مشكلات سلاسل الإمداد، وتكاليف النقل، كما ستدفع القيود التجارية والتصديرية إلى قفزة في أسعار المستهلكين. ومن المتوقع أن تمتد هذه الضبابية إلى الاقتصاد الأوسع لتنال من الصناعات الحيوية مثل التصنيع، والبيع بالتجزئة، والسلع الاستهلاكية، حيث يشكل النقل أحد أكبر أوجه الصرف.

تراجعت القيمة السوقية العالمية ١٠ تريليونات دولار عقب إعلان الرسوم واقترب مؤشر البورصة الأمريكية من منطقة الهبوط لتراجع سوق الأسهم

المدى المتوسط (٢٠٢٧-٢٠٣٠)

قد يقود استمرار فرض التعريفات لتراجع الناتج الإجمالي العالمي لما بين ١ ٪ إلى ٢ ٪ على المدى المتوسط بسبب ضغط استمرار التوترات التجارية على آفاق التوسع الاقتصادي. وبينما قد تشهد مناطق، خاصة جنوب شرق آسيا، تحولاً صوب تنويع سلاسل الإمداد، فإنه سيأتي بتكلفة تشغيلية أعلى. ربما تسعى الشركات من جانبها للتحوط عبر تنويع جهاتها التوريدية، ولكن التعقيد المتزايد والتكلفة الباهظة المترتبة على ذلك ستحد من إمكانية توفير النفقات. من المتوقع أيضًا أن تشهد أسعار الغاز المسال، زيادة بنسبة بين ٥ ٪ إلى ١٠٪ مدفوعة بتضييق المعروض وتنامي الطلب في مناطق مثل أوروبا، حيث بدأ أداء أسواق الغاز يعكس بالفعل بوادر تقلبات. وربما تنعم أسواق النفط بالاستقرار على المدى المتوسط، لكنها ستظل عرضة لتبعات التغير في التحولات الجيوسياسية، وتغيُر معدل الطلب العالمي، قد تختبر أسعار النفط تذبذبًا كبيرًا وفقًا لهذه العوامل الخارجية.

التبعات بعيدة المدى:

من المحتمل أن تؤدي التبعات بعيدة المدى للرسوم الجمركية واضطرابات أسواق الطاقة إلى تحول جذري في مشهد الطاقة العالمي. مع اتجاه الدول لاتخاذ خطوات جذرية لتنويع مصادرها من الطاقة مع التركيز على المصادر المتجددة والطاقة النظيفة. إلا أن ارتفاع تكاليف تقنيات الطاقة المتجددة قد تبطئ التحول. فضلاً عن تعطل مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لارتفاع تكاليف استيراد مواد حيوية مثل الألواح الشمسية وطواحين الرياح. كما أن الرسوم المفروضة على عناصر الطاقة النظيفة مثل بطاريات الليثيوم تحد من تطوير البنية التحتية للسيارات الكهربائية وحلول التخزين وربما إطالة أمد الاعتماد على الوقود الأحفوري. هذا التعطيل المحتمل لمسيرة التحول في الطاقة لنظام أكثر استدامة يُنذر بتبعات بيئية وخيمة.

الاستجابات داخل الدول المنتجة

في ظل الضربات المتتالية التي تتلقاها الأسواق التقليدية كأمريكا والصين جراء النزاعات التجارية، قد يلجأ كبار منتجي النفط مثل السعودية، وكندا، والمكسيك، وروسيا للبحث عن أسواق جديدة لمنتجاتهم. وربما تبرُز الأسواق الناشئة والمناطق الأقل تأثرًا بالرسوم الجمركية-مثل بعض الأجزاء من إفريقيا وآسيا-المحيط الهادئ -كوجهة جاذبة. وعلى الرغم من أن تنويع أسواق الطاقة يتيح سبيلاً لتقليص التبعات الناجمة عن تراجع التجارة، إلا أنه لا يخلو من عقبات مثل حتمية ضخ استثمارات في اللوجستيات الجديدة وأنظمة البنية التحتية. فضلاً عن اضطرار بعض الدول المنتجة، تحت ضغط الآثار السلبية بعيدة المدى للتعريفات، لإعادة النظر في اعتمادها على الوقود الأحفوري والتفكير في الاستثمار بالطاقة المتجددة. بجانب ضرورة التوفيق بين سياساتها في مجال الطاقة والتوجه العالمي لإزالة الكربون. قد يترتب على ذلك ارتفاع النفقات التشغيلية لاسيما في المناطق التي تعاني من غياب البنية التحتية الملائمة أو القلاقل السياسية.

الاستجابات السياساتية داخل الدول المُستهلكة

ستواجه الدول الاستهلاكية مثل أمريكا وأوروبا، واليابان، عقبات واضحة أثناء تكيفها مع ديناميات الطاقة المتغيرة. على الصعيد الأمريكي، تُنذر ضغوط سياسة التعريفات بتقويض جهود تعزيز إنتاج الطاقة من أجل تقليص الاعتماد على الواردات الأجنبية. فضلاً عن التحديات التي تقف أمام مبادرات تكثيف الاستثمار في التقنيات المتجددة وحلول التخزين كجزء من استراتيجية طويلة الأجل لتحقيق الاكتفاء الذاتي وخفض الانبعاثات. ومن بينها: ارتفاع الأسعار الناتج عن زيادة الرسوم، وشح المعروض من مكونات اللوحات الشمسية، وطواحين الهواء، والبطاريات، ومن المرجح أن تصب دول أوروبا واليابان تركيزها على تنويع حقائب الطاقة لتعزيز القدرة على الصمود في وجه الاضطرابات. مع ذلك، قد تتعطل مسيرة تحولها في مجال

الطاقة نتيجة ارتفاع تكاليف استيراد تقنيات الطاقة النظيفة بما يهدد استمرار جهود إزالة الكربون.

الاستثمار الاستراتيجي في البنية التحتية والدبلوماسية متعددة الأطراف

انتهاج استراتيجية متوازنة وأكثر استدامة قد يستلزم استثمارات استراتيجية في البنية التحتية للطاقة محليًا ودوليًا للتغلب على الصدمات في الأسواق. وهو ما يقتضي من الحكومات رعاية مزيد من المبادرات المالية لمشروعات الطاقة المتجددة والبنية التحتية لدعم الصناعات الأكثر تضررًا من الزيادات الجمركية. سيكون اتباع الدبلوماسية متعددة الأطراف ضروريًا أيضًا لمعالجة النزاعات الجمركية والتقدم بالتعاون الدولي على صعيد مخاوف الطاقة بجانب زيادة الناتج المحلي. المشاركة الدبلوماسية قد تكون سبيلاً لتخفيف بعض الآثار المدمرة للرسوم الجمركية. ومن ثم الحفاظ على أسواق الطاقة مستقرة ومتاحة للدول المنتجة والمستهلكة. وتلعب الاتفاقيات الدولية لخفض الحواجز الجمركية وتنسيق القواعد المنظمة لتجارة الطاقة دورًا في دعم استقرار الأسواق وتجنيبها شبح التقلبات. كذلك الأمر لأهمية تعزيز التعاون الدولي حول التقنيات النظيفة لخفض الأسعار وتسريع التحول للاقتصاد منخفض الكربون.

قانون التوازن للاقتصاد الأمريكي

تواجه أمريكا صعوبة في التوفيق بين الاستفادة من مزايا قطاع تصنيع محلي أكثر قوة والحد من الآثار التضخمية الناتجة عن ارتفاع أسعار الطاقة والنقل. حيث تفرض هذه الزيادات في النفقات، المدفوعة باضطراب سلاسل الإمداد جراء الرسوم الجمركية، أعباء مالية إضافية على المستهلكين والشركات. بينما قد تجني قطاعات معينة -مثل التصنيع المحلي وأجزاء من صناعة الطاقة -بعض ثمار التعريفات الحمائية على المدى القصير، إلا أن تبعاتها التضخمية بشكل عام كفيلة بتقويض هذه المزايا. من ثم، يتطلب الأمر من أمريكا تبني سياسات استشرافية تضمن توافق أجندتها للطاقة مع الديناميات العالمية المتغيرة حفاظًا على صلابتها الاقتصادية. وهذا لا يعني فقط الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتفادي مخاطر الركود، بل الاستثمار للتَحول على المدى البعيد في الطاقة. وقد تتضمن أجندة الأولويات الاستراتيجية توسيع البنية التحتية للطاقة النظيفة، والتشجيع على الابتكار في تقنيات الطاقة، وتدعيم الشراكات الدولية. باتباع هذه الخطوات، يتسنى للاقتصاد الأكبر عالميًا أن يتبوأ مكانة أكثر قدرة على التكيف والمنافسة في ظل مشهد عالمي للطاقة والتجارة متنامي التعقيد.

استجابات أسواق النفط العالمية للتعريفات الأمريكية

لاتزال أسواق النفط العالمية تواجه موجة عاتية من الاضطرابات مدفوعة بديناميات التجارة المتغيرة وضبَابية المشهد الجيوسياسي. مثلاً سجلت العقود الآجلة لمزيج برنت في ١٥ إبريل ارتفاعًا بنسبة ٠,٤٢٪ إلى ٦٥,٢١ دولار للبرميل، بينما حقق السعر الفوري لخام غرب تكساس الوسيط مكاسب ٦١,٧٩ دولار للبرميل، إلا أن منظمة الدول المصدرة للنفط" أوبك" خفضت تقديراتها للطلب على النفط عام ٢٠٢٥، لعدم اليقين الناجم عن الرسوم الجمركية الأمريكية والتبعات الأوسع المترتبة عليها. من ناحية أخرى، يبدو أن الجانب الصيني يسعى للتموضع استراتيجيًا من خلال زيادة وارداته النفطية بنحو ٥ ٪ على أساس سنوي. والتي تأتي ضمن جهود استباقية لحماية أمن الطاقة تحسبًا لمزيد من العقوبات على الموردين مثل إيران. تسلط هذه التطورات الضوء على الارتباط الوثيق بين السياسات التجارية والمناورات الجيوسياسية واتجاهات أسواق الطاقة. حيث لا يزال التفاعل المستمر بين الرسوم الجمركية الجديدة، والعقوبات، وعمليات توريد الطاقة.

اضطرابات النقل وسلاسل الإمداد

خضع النظام العالمي للنقل والخدمات اللوجستية لتغيرات نتيجة الإجراءات الجمركية التي زعزعت استقرار سلاسل الإمداد. وبحسب جمعية النقل بالشاحنات الأمريكية، فإن زيادة الضرائب على الاستيراد يتبعها انخفاض أحجام الشحن وزيادة تكاليف شركات النقل، على صعيد الوقود، والعمالة، والصيانة. وبخلاف التراجع المستمر لأسعار الشحن، تُعيق هذه القيود المُضاعفة تعافي قطاع الخدمات اللوجستية وتُسرع من اتجاهات التضخم برفع أسعار المستهلكين وتأخير عمليات التسليم. بالتالي، تصبح قطاعات التسليم الفوري، مثل التصنيع، وتجارة التجزئة، والزراعة، فريسة للمخاطر في ظل ارتفاع تكاليف الشحن، مما يفاقم هشاشة سلسلة التوريد.

إعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمية

أدت النزاعات التجارية لإعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمية على نحو كبير. حيث تسعى الشركات الأمريكية حاليًا لتنويع جذري في استراتيجيات التوريد بالاستعانة بدول جنوب شرق آسيا، والهند، وأمريكا اللاتينية لشراء المكونات الأساسية مثل أشباه الموصلات وقطع غيار السيارات. غير أن ذلك سيؤدي لزيادة في النفقات وتنامي التعقيد اللوجيستي. لقد غدت التجارة الدولية أكثر تشرذمًا جراء تحويل المصدرين الصينيين مسار صادراتهم للأسواق غير الأمريكية. وكلما تزايد انقسام شبكات الإمداد العالمية وانعدمت كفاءتها، كلما ترسخ لدى المنتجين بمختلف أنحاء العالم الشعور بالتخبط وعدم اليقين بما يهدد مستقبل التكامل الاقتصادي على المدى الطويل.

اضطراب قطاع التصنيع والسلع الوسيطة

أثّرت هذه التغييرات على السلع الوسيطة، التي تعد مكونًا حيويًا للإنتاج المحلي والعالمي. حيث أن ارتفاع تكاليف المُدخلات وتعطل عمليات التسليم يضر بالقدرة الإنتاجية والتنافسية لصناعات الإلكترونيات، والسيارات. وفي مسعى لخفض الاعتماد على المصادر الخارجية، تدرس العديد من الشركات تكتيكات إعادة توطين الصناعات رغم الصعوبات التي يفرضها القيام بهذه الخطوة من نقص العمالة والنفقات الرأسمالية المرتفعة. وبالرغم من أن إعادة توطين الصناعات خطوة قد تدعم الصلابة الاقتصادية، إلا أنها تسببت بالفعل في مفاقمة اضطراب سلاسل الإمداد وتعطل الإنتاج بالنسبة للصناعات الصغيرة التي تفتقر للوسائل اللازمة من أجل إعادة تصميم شبكات التوريد.

ارتفاع التكاليف وتضخم الأسعار

يُعد التضخم نتيجة مباشرة للضغط على تكاليف المدخلات والنقل. وتُشكل الزيادات في أسعار قطاعات الأغذية، والإلكترونيات، والسيارات ضغوطًا على ميزانيات الأسر، وتُقلل من الإنفاق. وفي ظل التفاوت بين الأجور والتضخم، تتراجع القدرة الشرائية لذوي الدخل المنخفض والمتوسط. تعكف الشركات حاليًا على تعديل سياساتها التسعيرية، لمكافحة الزيادة في النفقات، مما يُفاقم الضغوط التضخمية المستمرة. وبالتالي، تتراجع ثقة المستهلك، مما ينذر بإبطاء التعافي من الاضطرابات التي سببتها جائحة كورونا، ويهدد زخم الاقتصاد ككل.

شبح الاضطرابات يطارد قطاع الطاقة النظيفة

يواجه قطاع الطاقة النظيفة انتكاسات بسبب السياسات التجارية الصارمة. في ظل الارتفاع الحاد لتكاليف مشروعات الطاقة المتجددة عقب قرار الحكومة الأمريكية بفرض رسوم جمركية بنسبة ٥٠٪ على الألواح الشمسية الصينية وأخرى أكثر حدة بنسبة ٢٧٤٪ على الوحدات الفيتنامية. ما أدى لتأجيل إقامة العديد من مشروعات الطاقة الشمسية واسعة النطاق أو إلغائها من الأساس بما تسبب في تعطيل جداول النشر وعرقلة التقدم نحو تحقيق أهداف الطاقة النظيفة. وفي الوقت الذي تكتسب قضايا المناخ أولوية، تتسبب هذه الموجة من الاضطرابات في تعطيل الخطط الفيدرالية لتحقيق أهداف الطاقة المتجددة في الوقت الذي يتصارع فيه المطورون مع ارتفاع التكاليف، وتقلص هوامش الربح، وعدم استقرار البيئة السياسية.

بخلاف الضغوط المالية، تُغذي هذه الإجراءات عدم اليقين على مشهد صناعة الطاقة المتجددة. حيث يواجه مطورو المشروعات حاليًا مشهدًا تنظيميًا ضبابيًا قد يؤول إلى انهيار الخطط والاستراتيجيات الاستثمارية نتيجة السياسات التجارية المتغيرة.

مواطن الضعف في سلاسل إمداد البطاريات

فاقمت الرسوم الجمركية المفروضة على بطاريات الليثيوم الضغوط الواقعة على قطاع الطاقة النظيفة الأمريكي الذي يعاني من هشاشة سلاسل الإمداد. ونظرًا لأن الصين غطت ٧٠ ٪ من إجمالي واردات أمريكا من البطاريات عام ٢٠٢٤م، أدت الحواجز التجارية المفروضة حاليًا لتقييد الوصول إلى المكونات الأساسية اللازمة لإنتاج السيارات الكهربائية وأنظمة تخزين الطاقة واسعة النطاق، بجانب إبطاء وتيرة اعتماد السيارات الكهربائية. تؤدي لرفع التكاليف، وتعطيل المشروعات، وتهديد أهداف إزالة الكربون لقطاعي النقل والطاقة إلى جانب الأثر الاقتصادي، فإن هذه التحديات تثير تساؤلات بشأن أمن الطاقة الأمريكي وقدرتها على الحفاظ على استقلالها الاستراتيجي داخل هذه الصناعة الحيوية. يسلط هذا الوضع الضوء على حاجة أمريكا لتنويع جهاتها التوريدية، والاستثمارات في التصنيع المحلي، واتباع سياسات تجارية وصناعية أكثر مرونة من أجل حماية مستقبل الطاقة النظيفة لديها.

قيود جيوسياسية أمام تقنيات الطاقة النظيفة

اكتسبت أزمة سلاسل توريد التكنولوجيا النظيفة بُعدا جيوسياسيا بسبب احتكار الصين شبه الكامل لعمليات تكرير المعادن الأرضية النفيسة، والتي تمثل ٨٧٪ من الإنتاج العالمي. ردًا على الرسوم الجمركية، لجأت بكين للحد من صادراتها من المعادن الحيوية المُستخدمة في المغناطيسات، والألواح الشمسية، والإلكترونيات المتقدمة. وهكذا، تسببت القيود التصديرية في تفاقم أزمة توافر المواد الخام اللازمة لإنتاج التكنولوجيا النظيفة ومن ثم زيادة التكاليف وتأخير جداول الإنتاج. وهكذا تسلط المنافسة الجيوسياسية على الموارد الحيوية الضوء على الضعف الاستراتيجي لسلسلة الطاقة المتجددة الأمريكية، وتُثير مخاوف ملحة بشأن جدوى السياسة الصناعية الحالية للبلاد على المدى الطويل.

اضطرابات في تجارة الوقود الأحفوري وقيود التكرير

تواجه صادرات الوقود الأحفوري الأمريكي تحديات جمة، حيث فرضت القيود على صادرات الغاز والنفط بقيمة تناهز ثلاثة عشر مليار دولار جراء التعريفات الانتقامية التي أقرتها الصين، مما يعوق وصولها إلى سوق هام يشهد نموًا متزايدًا. وعلى الصعيد المحلي، تشهد هوامش أرباح مصافي تكرير النفط الأمريكية انكماشًا ملحوظًا نتيجة للضرائب المفروضة على النفط الفنزويلي، الذي كان يعد مصدرًا مرنًا للإمدادات.

ويضاف أن الحد من الاستثمارات والابتكار في منشآت التكرير يُعقِد مهمة أمريكا في تحقيق توازن بين الاعتبارات الجيوسياسية الاستراتيجية وتعزيز أمنها الطاقي. وفي ظل التحولات في المتطلبات العالمية لمواد الطاقة، تنذر المعطيات المذكورة أعلاه بتهديد استدامة صناعة الوقود الأحفوري الأمريكية.

تعطيل الاستثمار في البنية التحتية للطاقة

يؤثر تعليق الاستثمار في البنية التحتية للطاقة سلبًا على ثقة المستثمرين في المشروعات كثيفة رأس المال، وذلك نتيجة للاضطرابات التجارية والتقلبات الجمركية. وقد أفضت القواعد المتغيرة، وتذبذب الأسعار، وارتفاع تكاليف الاقتراض، إلى إحجام المطورين عن إنشاء خطوط أنابيب، ومحطات للغاز الطبيعي المسال، ومبادرات لتطوير الشبكات. ومن المتوقع أن يسفر هذا التعطيل عن قيود مستقبلية في التوريد، مما يضعف من موثوقية النظام ويؤدي إلى ارتفاع كبير في نفقات الطاقة على المدى البعيد. إن استمرار حالة عدم اليقين، ولو بأدنى مستوياتها، كفيل بتعطيل الجداول الزمنية للمشروعات وتقويض الجدوى الاقتصادية في المناطق التي تعاني من بيروقراطية وعقبات تمويلية.

الآثار الاقتصادية بعيدة المدى وضبابية السياسات

يعوق التأثير التراكمي للاضطرابات التجارية مسار الاقتصادين الأمريكي والعالمي على نحو بالغ. وتحت تأثير الصدمة التي تلقتها سلاسل الإمداد إثر الإعلان عن الرسوم الجمركية، خفضت مؤسسة "جي بي مورجان" تقديراتها لنمو إجمالي الناتج المحلي الأمريكي بنسبة ٠,٣٪. في الوقت ذاته، تشهد تكاليف تمويل مبادرات الطاقة النظيفة ارتفاعًا نتيجة رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة على الدولار لمكافحة التضخم. على سبيل المثال، قد يؤدي رفع الفائدة بنسبة ٢ ٪ إلى زيادة قدرها ٢٠ ٪ في التكلفة العامة لمشروعات الطاقة النظيفة، مما يجعل تمويل هذا النوع من المشروعات أكثر صعوبة.

ومن المحتمل أن يتوقف التقدم المحرز في أمن الطاقة، وجهود إزالة الكربون، وتعزيز الصلابة الاقتصادية بفعل العبء المزدوج الناتج عن تشديد التدابير النقدية وعدم اليقين الغالب على السياسات. ربما تستمر هذه المعضلات الهيكلية خلال الأعوام الـ ١٠ المقبلة في غياب إطار مقنع وموحد للسياسات، مما يعقد جهود واشنطن لتحقيق أهدافها الاقتصادية والمناخية.

الختام

خلفت السياسات الجمركية الأمريكية لعام ٢٠٢٥م، أثرًا كبيرًا ممتدًا على مشهد الطاقة العالمي. ورغم أن الهدف المزعوم من تطبيقها كان دعم القطاعات المحلية، إلا أنها أشعلت فتيل طوفان من الاضطرابات الذي اجتاح أسواق الطاقة النظيفة والتقليدية على حد سواء. فضلًا عن تقويض الأهداف المناخية وأمن الطاقة على المدى البعيد. كما تعطلت مشروعات الطاقة المتجددة إثر ارتفاع تكاليف استيراد الألواح الشمسية، وبطاريات

الليثيوم، والمواد الخام الأساسية مثل المعادن النفسية. لم يتوقف الأمر عند حد تذبذب أسعار الطاقة، بل ترتب على ذلك تغييرات هيكلية أكثر جوهرية داخل منظومة التجارة الدولية والتحالفات الجيوسياسية.

فقد بدأت الاقتصادات الناشئة، بالأخص داخل آسيا والشرق الأوسط تكتسب زخمًا على صعيد أسواق الطاقة العالمية مدعومًا بتوجه العديد من الدول إلى تنويع مواردها استجابة لارتفاع تكاليف صادرات الطاقة الأمريكية.

يعد ذلك إيذانًا بعصر جديد في تاريخ دبلوماسية الطاقة، ربما يؤول إلى إضعاف نفوذ الدول الراسخة وتغيير الشركات الاستراتيجية.

على الصعيد الاقتصادي، تغذي الرسوم الجمركية الجديدة موجة التقلبات وتعطيل النمو العالمي، لاسيما على مستوى قطاع الطاقة. ويؤدي ذلك إلى تفاقم أزمة التضخم، والصعوبات الصناعية، وتراجع القوة الشرائية الاستهلاكية.

وفي ظل معاناة الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة من التكاليف التشغيلية المتزايدة، قد يتباطأ معدل نمو الاقتصاد الأمريكي بوتيرة تفوق التوقعات. فيما يواجه الوقود الأحفوري واستثمارات الطاقة المتجددة خطرًا داهمًا، خاصة في الدول ذات البنية التحتية غير المتطورة. تُنذر التعريفات أيضًا بعرقلة مسيرة الانتقال الطاقي على المدى البعيد.

فإن زيادة تكاليف تكنولوجيا الطاقة المتجددة ربما تنمي الاعتماد على مصادر الوقود الأحفوري على المدى القصير، وإعاقة التقدم نحو الأهداف المناخية وخفض الانبعاثات الكربونية. ولكنها قد تحفز في الوقت ذاته ظهور تقنيات جديدة وابتكارات في كفاءة الطاقة.

إن التداعيات الأوسع لسياسات ترامب الجمركية -والتي أدت إلى تقليص الدول لوارداتها من المنتجات الأمريكية، وتنويع مصادرها التجارية، واتخاذ إجراءات انتقامية -تمثل تهديدات جوهرية لاستقرار الاقتصاد العالمي.

وتعتبر التقديرات المتعلقة بالانخفاض المحتمل في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة تتراوح بين ١ و٢ ٪، والخسائر التي تكبدتها الأسواق المالية العالمية والتي بلغت ١٠ تريليونات دولار، دلالة على تفاقم المخاطر الماثلة. وعلى الرغم من المكاسب المحتملة لبعض الصناعات المحلية، فإن الرأي العام السائد يشير إلى ارتفاع التكاليف، وتباطؤ النمو، وتزايد تقلبات السوق، مما يستدعي من الشركات وصناع السياسات تبني استراتيجيات تكيفية لمواجهة هذا المشهد المتغير.

ومن أجل تخفيف المخاطر وضمان مرونة نظام الطاقة العالمي سريع التغير، يصبح من الضروري إعطاء الأولوية لتنويع سلاسل التوريد، والتفاوض على اتفاقيات تجارية جديدة، والاستثمار في الابتكار التكنولوجي.

* محلل متخصص في شؤون أمن الطاقة ـ وباحث وأستاذ زائر في العلوم السياسية ـ جامعة جورج ميسون

آفاق واعدة للتبادل التجاري الخليجي-الهندي مع مشروع الممر الاقتصادي

تشكيل استراتيجية اقتصادية خليجية ـ هندية غير تصادمية تحقق التوازن وتأمين المصالح

وصفها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في السابق بأنها "ملكة الرسوم الجمركية"، وكانت ضمن الدول الستين التي خصها بالذكر في خطابه بمناسبة "يوم التحرير" أوائل شهر أبريل، لذا، لم تسلم الهند من سهام الرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة. حيث قررت واشنطن فرض رسوم بنسبة ٢٥ ٪ على الصادرات الهندية، ردًا على الرسوم المفروضة على الواردات الأمريكية بنسبة ٥٢٪. وتظل هذه الرسوم مُجمدة حتى التاسع من يوليو، بينما لا تزال التعريفة الجمركية الشاملة بنسبة ١٠٪ سارية كما هو الحال مع معظم الدول. وكذلك الأمر بالنسبة للرسوم الجمركية المنفصلة على كافة واردات الصلب، والألمنيوم، والسيارات بنسبة ٢٥ ٪.

د. نارايانابا جانارداهان

ولكن رغم التهديد والوعيد، تعمل الهند الآن عن كثب مع الشريك الأمريكي لخفض الرسوم الجمركية والتفاوض على إتمام اتفاق تجاري. يحمل هذا النهج التوافقي بشرى سارة لدول مجلس التعاون الخليجي، بصفتها شريكًا تجاريًا رئيسيًا لكلا الجانبين. بالإضافة إلى ذلك، تشارك بعض دول المجلس، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، في مشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، الذي يحظى بدعم الولايات المتحدة، ومن المتوقع أن يفتح آفاقًا جديدة للتعاون ويحقق تقاربًا محتملاً بين مصالح جميع الأطراف المعنية.

تأتي هذه التطورات في الوقت الذي تعكف فيه الهند وبلدان المنطقة الخليجية على إعادة تشكيل استراتيجياتها الدبلوماسية الاقتصادية في مختلف الأقطار العالمية. حيث تهدف مواقفهم غير التصادمية والحرص على التوازن بين التسويات وتوخي الحذر إلى تأمين مصالحها الوطنية. بالنسبة للحكومة الهندية، فإن انتهاج هذه الاستراتيجية يجنبها أيضًا التعرض لانتقادات المنتجين المحليين الذين قد يخسرون درع الحماية ويصبحون عرضة للمخاطر. ويعد السيناريو الجيو-استراتيجي مع الصين أحد الديناميات المؤثرة أيضًا على الموقف الهندي، بما يشمل من معطيات اقتصادية، ودبلوماسية، وأمنية. وعلى الرغم من إبداء الجانب الصيني اهتمام بتوثيق روابطه الاقتصادية مع نيودلهي، إلا أنه لم يُضاهيه حرص مماثل من قبل الهند التي لا تزال أنظارها متجهة صوب واشنطن وشركائها الآخرين في الغرب. وقد وقعت الهند في مايو اتفاقاً تجاريًا مع المملكة المتحدة، وتجري الآن مفاوضات بشأن اتفاقيات مماثلة مع الاتحاد الأوروبي، ونيوزلندا، وغيرهم.

التعاون أم المواجهة

تأهبًا لإعلان إدارة ترامب عن الرسوم الجمركية الجديدة، خفضت نيودلهي من جانب واحد الرسوم الجمركية على منتجات أمريكية مثل دراجات هارلي ديفيدسون النارية وبعض المنتجات الكحولية.

وعرضت أيضًا إمكانية خفض الرسوم على نصف وارداتها من السلع الأمريكية بقيمة ٢٣ مليار دولار أمريكي. وكان حجم التجارة الثنائية بين الهند والولايات المتحدة قد بلغ ١٢٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٤م، ولكن العجز التجاري آخذ في الاتساع، حيث

تستورد الولايات المتحدة ما قيمته ٤٦ مليار دولار من السلع أكثر مما تصدره إلى الهند. وتتميز سلة الهند من الصادرات إلى الولايات المتحدة بالتنوع حيث تلعب قطاعات مثل:

الأدوية، والمنسوجات، والأحجار الكريمة، والمجوهرات، وتكنولوجيا المعلومات، وقطع الغيار دورًا حيويًا. بالتالي، فإن قرار ترامب برفع الرسوم على الصادرات الهندية يُنذر بتبعَات وخيمة على هذه الصناعات، ويحد من قدرة المنتجات الهندية على المنافسة داخل السوق الأمريكي. مع ذلك، ربما تستفيد بعض الصناعات الهندية مثل المنسوجات في ظل مواجهة الصين رسوم جمركية أعلى بنسبة ١٤٥ ٪.

اتخذت نيودلهي في السابق تدابير مضادة ردًا على الممارسات الأمريكية التجارية. تضمن ذلك القرار الصادر عام ٢٠١٩م، بزيادة الرسوم الجمركية على ٢٨ من المنتجات الأمريكية كرد انتقامي على إعلان واشنطن إلغاء معاملة الهند بنظام الأفضلية المعمم. وإذا ما لزم الأمر، قد تلجأ الهند لتطبيق زيادة ضريبية على المنتجات الأمريكية الزراعية، والمعدات الصناعية، والواردات التكنولوجية.

وربما تسعى أيضًا لاستكشاف اتفاقيات تجارية جديدة مع دول أخرى لتنويع أسواقها التصديرية وتقليص الاعتماد على الولايات المتحدة. ولكن الأمور تسير في اتجاه اعتماد نهج توافقي مثلما انعكس من خلال خفض الضرائب على السلع الفاخرة الأمريكية.

وربما يستخدم ذلك كأداة للمساومة في الصفقة التجارية الأكبر التي يتم التفاوض بشأنها. أقرت الهند أيضًا خفضًا ضريبيًا بنسبة ٦ ٪ على الإعلانات الرقمية في إبريل ٢٠٢٥م، مما دعم عمل شركات مثل "جوجل"، و"ميتا" و"أمازون". وفي ميزانيتها السنوية المُعلنة في فبراير، خفضت الهند أيضًا الضرائب الجمركية على السيارات الفاخرة، والخلايا الشمسية، والآلات.

إلى جانب الشق التجاري، تمتد الشراكة الاستراتيجية بين الهند والولايات المتحدة لتشمل مجالات مثل الدفاع، والتجارة الرقمية، وتطوير البنية التحتية. فلن ترغب أي من الدولتين في المخاطرة بالتورط في نزاع تجاري قد يؤثر على مجالات أخرى للتعاون، وبالأخص، الخطط الموضوعة بشأن تعاون أكبر في التجارة، والطاقة النظيفة، والدفاع.

وتُعد الهند من كبار المستوردين للعتاد العسكري الأمريكي بما في ذلك المروحيات المقاتلة وأنظمة الدفاع الصاروخية. وفي حال لم يتم احتواء التوترات التجارية على الوجه الأمثل، فإن تداعياتها ستنعكس سلبًا على المباحثات الدفاعية.

لقد تعهدت نيودلهي بزيادة وارداتها من مصادر الطاقة الأمريكية من ١٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٤م، إلى ٢٥ مليار دولار على المدى القريب، في حين أشارت واشنطن إلى دراستها إمكانية تزويد الهند بمقاتلات شبحية من طراز F-35.

ومع ذلك، وفي ظل سياسة الرسوم الجمركية المرتفعة والتوجهات الحمائية التي تتبناها واشنطن، تسعى الهند إلى تعزيز

علاقاتها مع شركاء تجاريين آخرين، مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، والاتحاد الأوروبي، وأمريكا اللاتينية.

من شأن هذا التوجه أن يسهم في تعزيز التكامل التجاري الإقليمي، وربما يقلل من اعتماد الهند الكبير على الولايات المتحدة كشريك تجاري، وهي استراتيجية مماثلة تتبناها دول مجلس التعاون الخليجي.

المهمة ٥٠٠

في سياق سعي كل من الهند والولايات المتحدة إلى تعزيز علاقاتهما التجارية مع دول أخرى، فإنهما توليان اهتمامًا خاصًا لتحقيق هدف طموح تحت مسمى "المهمة ٥٠٠"، والذي يرمي إلى رفع حجم التبادل التجاري الثنائي من مستواه الحالي البالغ ١٢٩ مليار دولار إلى ٥٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠م، وتشير التوقعات إلى إمكانية إنجاز المرحلة الأولى من اتفاقية التجارة الثنائية خلال عام ٢٠٢٥م، وهو ما يتزامن مع الزيارة المحتملة للرئيس ترامب إلى نيودلهي لحضور قمة تحالف "كواد" أو الحوار الأمني الرباعي.

تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز فرص الوصول المتبادل إلى الأسواق وتقليص القيود الجمركية وغير الجمركية. ومع ذلك، قد تجد الحكومة الهندية تحديات في تحقيق انفتاح قطاعها الزراعي، وذلك بالنظر إلى النفوذ الكبير الذي تتمتع به المناطق الريفية والمزارعون في السياسة الداخلية للبلاد، وهو ما تجلى بوضوح في موجة الاحتجاجات التي شهدتها البلاد عام ٢٠٢٠م.

في المقابل، وفي ظل توجهات الرئيس ترامب نحو فرض رسوم جمركية على دول مثل المكسيك وكندا والصين، قد يمثل ذلك فرصة لتعزيز الصادرات الهندية من المنتجات التقنية والإلكترونية والمجوهرات إلى السوق الأمريكية. وعلى صعيد آخر، فإن إعادة تقييم الهند لسياساتها التجارية من شأنه أن يسهم في دعم قدراتها التصنيعية المحلية وتعزيز مبادرة "صنع في الهند"، مع تحقيق التوازن بين الاكتفاء الذاتي والانفتاح التجاري عبر إبرام اتفاقيات ثنائية.

يضاف إلى ذلك ترامب إلى كل من المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة خلال شهر مايو الماضي، وما نتج عنها من اتفاقيات تفتح آفاقًا للتعاون الثلاثي بين هذه الدول والهند والولايات المتحدة.

أكبر الشركاء التجاريين للهند

١. الولايات المتحدة	١١٩,٧ مليار دولار
٢. الصين	١١٨,٤ مليار دولار
٣. الإمارات	٨٣,٧ مليار دولار
٤. روسيا	٦٥,٤ مليار
٥. المملكة العربية السعودية	٤٣,٠ مليار
٦. سنغافورة	٣٥,٦ مليار
٧. العراق	٣٣,٣ مليار
٨. إندونيسيا	٢٩,٤ مليار
٩. هونج كونج	٢٨,٧ مليار
١٠. كوريا الجنوبية	٢٧,٦ مليار

أكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة

١. المكسيك	٨٣٩,٩ مليار دولار
٢. كندا	٧٦٢,١ مليار دولار
٣. الصين	٥٨٢,٥ مليار دولار
٤. ألمانيا	٢٣٦,٠ مليار دولار
٥. اليابان	٢٢٧,٩ مليار دولار
٦. كوريا الجنوبية	١٩٧,١ مليار دولار
٧. تايوان	١٥٨,٦ مليار دولار
٨. فيتنام	١٤٩,٧ مليار دولار
٩. المملكة المتحدة	١٤٨,٠ مليار دولار
١٠. الهند	١٢٩,٢ مليار دولار

ملحوظة: معظم البيانات الهندية الحديثة صادرة عن العام الهندي المالي الممتد من إبريل ٢٠٢٣ إلى مارس ٢٠٢٤م، في حين أن البيانات الأمريكية صادرة عن سنة تقويمية كاملة ٢٠٢٤.
المصدر: مكتب التعداد الأمريكي -وزارة التجارة والصناعة الهندية

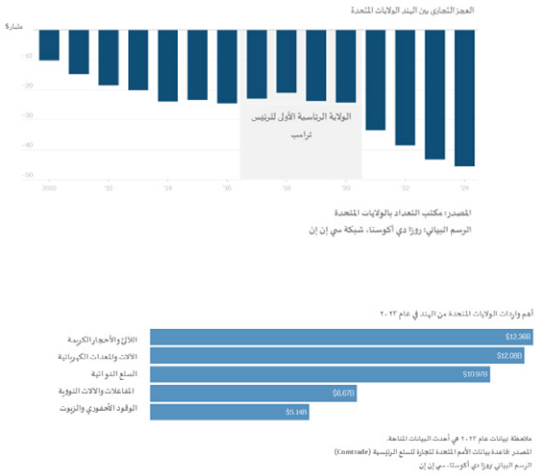

الترابط الإقليمي

في ضوء هذه المعطيات، يكتسب مجلس التعاون الخليجي، بوصفه مركزًا ماليًا عالميًا، أهمية في دعم تكامل أسواق رأس المال الهندية الصاعدة، وتيسير إدراج المزيد من الشركات الهندية في المنطقة الخليجية والعكس. وفي ظل تصاعد الحمائية التجارية وما تفرضه من تحديات محتملة على حركة التجارة الدولية، تمثل الروابط الاستراتيجية بين الهند ومنطقة الشرق الأوسط نموذجًا واعدًا للنمو. وتجدر الإشارة إلى أن حجم التبادل التجاري بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي قد بلغ ١٢٣ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٢٣-٢٠٢٤م)، مما يجعل المجلس الشريك التجاري الأكبر للهند متفوقًا على التكتلات الاقتصادية الأخرى، حيث يستحوذ التبادل التجاري المشترك على نحو ١٥,٨٪ من إجمالي تجارة الهند، مقارنة بنسبة ١١,٦٪ مع الاتحاد الأوروبي.

وفي خضم القلاقل التي أثارتها سياسة الرسوم الجمركية الجديدة والحرب التجارية، تنعم العلاقات الهندية-الخليجية بأساس صلب يقودها لمستقبل أفضل في ظل الشراكات الاستراتيجية الراسخة التي أقامتها نيودلهي في الرياض عام ٢٠١٠م، وأبو ظبي في عام ٢٠١٧م، وساهمت اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الهند ودولة الإمارات الموقعة عام ٢٠٢٢، في خفض الرسوم الجمركية وزيادة التدفقات التجارية. وبالتالي، زيادة حجم التجارة الثنائية السنوية بين الجانبين بواقع ١٥ ٪ خلال عام ٢٠٢٣-٢٠٢٤م، لتصل إلى ٨٣ .٦٤ مليار دولار. ومنذ أواخر ٢٠٢١م، وقعت الإمارات على ٢٦ اتفاقًا مماثلاً مع عدد من الدول التي تتبوأ مكانة استراتيجية مهمة، تم تنفيذ ٦ من بينهم ولا تزال البقية في انتظار التصديق عليها.

وخلال زيارة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي إلى المملكة العربية السعودية في شهر مارس، والتي تزامنت مع اندلاع الهجمات الإرهابية في إقليم كشمير، ترأس كل من رئيس الوزراء مودي وولي العهد الأمير محمد بن سلمان اجتماع مجلس الشراكة الاستراتيجية الهندية -السعودية، وشهد الاجتماع توقيع اتفاقية إطارية لإنشاء مصفاتين جديدتين في الهند. وقد وصف رئيس الوزراء مودي المملكة العربية السعودية بأنها "صديق موثوق وحليف استراتيجي"، مشيراً إلى "الإمكانات اللامحدودة" التي تنطوي عليها العلاقات الثنائية بين البلدين. وفي عام ٢٠٢٤م، وقعت الهند اتفاقية بقيمة ٧٨ مليار دولار لتمديد توريد شحنات الغاز الطبيعي القطري المسال حتى عام ٢٠٤٨م وذلك بعد انتهاء مدة الاتفاقية الحالية في عام ٢٠٢٨م.

إن منظومة مطارات دول الخليج العربية تولي عناية فائقة لخدمة الهند ومسافريها، كما تستثمر الصناديق السيادية الخليجية مبالغ طائلة في الشركات الهندية ومشاريع بنيتها التحتية. ومع اكتمال مشروع الممر الاقتصادي الطموح بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، الذي يحظى بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، من المتوقع أن يشهد المشهد التجاري العالمي تحولات جوهرية، لا سيما في مجالات الاستثمارات، والخدمات اللوجستية، والطاقة المتجددة، والبنية التحتية.

ويجمع هذا المشروع كلًا من الهند، والولايات المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا. ويشتمل على مسارين رئيسيين، الأول يربط الهند بمنطقة الخليج العربي شرقًا، والثاني يمتد من الخليج إلى أوروبا شمالاً عبر شبكة سكك حديدية متطورة. علاوة على ذلك، يتضمن المشروع مبادرات للربط الكهربائي وإنشاء خطوط أنابيب لنقل الهيدروجين النظيف. وتضاف إلى هذه الخطط، تصورات لتطوير مشروع مماثل للربط الرقمي، بهدف تعزيز التواصل الرقمي والتجارة الإلكترونية، وبالتالي دعم التنوع الاقتصادي الإقليمي وتعزيز الترابط الاستراتيجي بين هذه المناطق. وقد أشاد الرئيس ترامب، خلال لقائه برئيس الوزراء مودي في واشنطن في شهر فبراير، بهذا المشروع واصفًا إياه بأنه يضم "مجموعة قوية من شركاء واشنطن التجاريين".

وبالمثل، أكد رئيس الوزراء مودي، خلال اجتماعه بولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز في الرياض، على أن هذا المشروع يمثل "محفزًا رئيسيًا للتجارة والربط والنمو لجميع دول المنطقة.

فرصة الهند لتعزيز صادراتها من التقنية والإلكترونية والمجوهرات للسوق الأمريكية مع فرض رسوم جمركية على المكسيك وكندا والصين

ورغم خطواته المتلكئة نتيجة انعدام الاستقرار الإقليمي الناجم عن العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة، إلا أن مشروع الممر الاقتصادي يزخر بالإمكانات الهائلة التي ستكسبه زخمًا على المدين المتوسط والبعيد. وبالفعل، قطعت الهند والإمارات شوطًا كبيرًا في مواءمة الإجراءات الجمركية على مدار العامين الماضيين.

وفي ضوء المساعي الحثيثة التي تبذلها الحكومة الهندية لتنمية قدراتها الصناعية وتوسيع نطاق تجارتها مع دول الخليج، فمن المتوقع أن يكتسب المشروع مزيدًا من الزخم في المستقبل مدعومًا بالاتفاقيات التجارية التي يوقعهَا الجانبان-الهندي والخليجي -مع الدول والتكتلات الإقليمية الأخرى.

وقد تم توقيع اتفاقية تجارية بين جمهورية الهند والمملكة المتحدة في شهر مايو، وذلك عقب سنوات من المفاوضات التي اتسمت بالتقطع، حيث بلغ حجم التبادل التجاري الثنائي بين الدولتين ما يقارب ٥٧ مليار دولار عام ٢٠٢٤م، ومن المتوقع أن تسهم هذه الاتفاقية الجديدة في تعزيز حجم التبادل التجاري السنوي بقيمة تقدر بنحو ٣٤ مليار دولار أمريكي، اعتبارًا من عام ٢٠٤٠.

وعلى صعيد آخر، وبعد استئناف قنوات التفاوض في عام ٢٠٢١م، تسعى جمهورية الهند والاتحاد الأوروبي إلى إبرام اتفاقية للتجارة الحرة خلال عام ٢٠٢٥، إضافة إلى ذلك، أبرمت الهند عام ٢٠٢٤ م، اتفاقية اقتصادية تتجاوز قيمتها ١٠٠ مليار دولار أمريكي مع الدول الأربع الأعضاء في رابطة التجارة الحرة الأوروبية، وهي كل من سويسرا والنرويج وأيسلندا وليختنشتاين، علمًا بأن هذه الدول ليست أعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ومن جانبها، تمضي دول مجلس التعاون الخليجي قدمًا، سواء بشكل فردي أو جماعي، في التوقيع على اتفاقيات تجارية مع الدول والتكتلات الأخرى. وقد تجسد هذا التوجه بتوقيع المجلس خلال عام ٢٠٢٣م، على اتفاقيات للتجارة الحرة مع كل من جمهورية كوريا ونيوزيلندا وجمهورية باكستان الإسلامية، وذلك امتدادًا لاتفاقية مماثلة أُبرمت مع جمهورية سنغافورة في عام ٢٠٠٨م، وفي سياق متصل، من المترقب استئناف مفاوضات التجارة الحرة بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي، والتي شهدت تعليقًا دام قرابة ثلاثة عقود، ويُرجح أن تشهد هذه المفاوضات إحياءً في المستقبل القريب في ضوء التحولات الجيو-اقتصادية الراهنة. وعلى المنوال ذاته، يشهد مسار الشراكة بين دول مجلس التعاون الخليجي ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) تطورًا ملحوظًا، لا سيما عقب انعقاد قمتي الرياض وكوالالمبور في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٥م.

وإلى جانب القطاعات التقليدية للتعاون، والتي تشمل النفط والتجارة وملف العمالة الوافدة والاستثمارات، اتسع نطاق التعاون بين جمهورية الهند ودول مجلس التعاون الخليجي ليشمل مجال الأمن البحري. وتكتسب هذه الشراكة أهمية متزايدة في ظل العلاقة الوطيدة بين ازدهار التجارة وتصاعد التهديدات غير التقليدية الناجمة عن جهات فاعلة غير حكومية، وأنشطة القرصنة، والكوارث الطبيعية. وتولي الهند اهتمامًا خاصًا لإجراء مناورات عسكرية مشتركة مع عدد من الدول الخليجية، بما في ذلك دولة الإمارات منذ عام ٢٠١٨م، ودولة قطر منذ عام ٢٠١٩م، ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية منذ عام ٢٠٢١م.

وشهد عام ٢٠٢٤م، أيضًا تنفيذ مناورات مشتركة بين الجيش الهندي ونظيريه الإماراتي والسعودي. إن هذا الحراك المشهود من المفاوضات، والاتفاقيات المنظورة، والتعاون الجاري يعني أنه أيا كان المسار الذي تتجه إليه عملية إعادة تقييم الروابط مع الولايات المتحدة، فإن الهند ودول مجلس التعاون الخليجي غدت أكثر استعدادًا للاستفادة من الفرص القائمة والتغلب على التحديات الناشئة.

* مدير إدارة البحوث والتحليل-أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية-أبو ظبي

سيناريوهات مستقبلية والسياسة الحمائية في عالم معولم

العرب أمام حتمية إعادة هندسة التحالفات استعدادًا لعالمٍ متعدد وتقلص هيمنة الدولار

في عالم تزداد فيه حدة التنافس الجيوسياسي وتعقيدات النظام الاقتصادي العالمي، برزت السياسات الأمريكية خلال عهد الرئيس ترامب كعاملٍ محوري أعاد تشكيل التحالفات الدولية، وخلّف تداعياتٍ عميقة على الدول العربية باختلاف اقتصاداتها، ولم تكن قرارات فرض الرسوم الجمركية والعقوبات الاقتصادية مجرد إجراءات حمائية تقليدية، بل مثّلت تحولاً استراتيجيًا في أولويات واشنطن، انعكس على علاقاتها مع الحلفاء التقليديين في الخليج والعالم العربي، ودفع الدول إلى مراجعة سياساتها وبناء تحالفات بديلة.

حيث أعادت القرارات الجمركية الأخيرة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، التي شملت دولاً عربية وخليجية، النقاش حول جدوى السياسات الحمائية في ظل نظام اقتصادي عالمي متشابك

د. علاء أبو الوفا

إذ أن هذه القرارات ليست مجرد إجراءات تقنية، بل تعكس رؤية استراتيجية تهدف إلى إعادة رسم خريطة التحالفات الاقتصادية، مما يفرض على الدول العربية تحليلاً شاملاً لتداعياتها المباشرة وغير المباشرة، واستشرافاً لسيناريوهات محتملة في ظل تفاعلات متسارعة.

وأثارت هذه القرارات -وعلى رأسها إعادة فرض تعريفات جمركية بنسبة ٢٥٪ على الصلب والألمنيوم بموجب المادة ٢٣٢، وفرض أو توسيع عقوبات اقتصادية على إيران، وتخفيضات ضريبية داخلية كبيرة، بالإضافة إلى إصدار أوامر تنفيذية لتجاوز الكونجرس-تداعيات واسعة على الدول العربية بشكل عام ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، وعلى العلاقات مع الولايات المتحدة، وعلى مناخ الاستثمار.

ويناقش هذا المقال التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لتلك القرارات، ويستكشف سيناريوهات المستقبل في ظل نظام دولي يتجه نحو التعددية القطبية، حيث لم تعد الهيمنة الأمريكية مُطلقة، ولم يعد الاعتماد على التحالفات القديمة خيارًا آمنًا، وفيما يلي بيان ذلك من خلال جملة النقاط التالية:

أولاً: الأبعاد الاقتصادية: صدمات آنية وتحولات هيكلية

١-الأثر على دول مجلس التعاون الخليجي -دول الخليج: النفط والخسائر المحتملة

أ) التأثير على القطاع غير النفطي

أعادت إدارة ترامب فرض رسوم جمركية بنسبة ٢٥٪ على واردات الصلب والألمنيوم في ١٢ مارس ٢٠٢٥م، بموجب المادة ٢٣٢، ما رفع تكاليف المدخلات الإنتاجية في القطاعات غير النفطية الخليجية كالإنشاءات والسيارات والإلكترونيات.

وأفادت دراسة لمنظمة Fast Company Middle East بأن الاقتصادات الخليجية التي تعتمد على استيراد هذه المواد تحمّلت ضغوطاً تضخمية مع تراجع هوامش أرباح الشركات المحلية، خصوصاً في الإمارات والبحرين الذين يعتمدان بشكل كبير على الواردات الصناعية.

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول إن الرسوم الجمركية المتزايدة دفعت تكلفة الإنتاج للقطاع غير النفطي في الخليج لارتفاع أسعار المواد المستوردة، مما انعكس سلباً على مؤشرات الأسواق المالية الخليجية التي شهدت تراجعاً في عدة جلسات.

ب) التأثير على أسعار النفط والأسواق المالية

انعكس القلق من تباطؤ الطلب العالمي على النفط جراء الحروب التجارية على أسعار خام برنت التي تراجعت بنحو ١,٥٪ في جلسة واحدة، مما أثر على المؤشرات الخليجية حيث هبط مؤشر تاسي السعودي ٠,٢٪ ومؤشر أبو ظبي ٠,٢٪ أيضاً جراء انخفاض أرباح أرامكو والإقبال الضعيف على أسهم الطاقة.

ج) التفاوت بين دول المجلس

اختلفت صلاحية هذه القرارات باختلاف مستوى التنويع الاقتصادي فبينما اعتمدتا المملكة العربية السعودية والإمارات على صناديق سيادية لتعويض الخسائر، عانت دول أقل تنويعاً مثل البحرين وعمان من ضغوط أكبر على ميزان المدفوعات وارتفاع الدين المحلي.

٢-الأثر على الدول العربية غير النفطية: اختراق السوق الأمريكي يصبح حلماً

أ) العلاقات العربية-الأمريكية: شراكة أم صفقة؟

- الخليج: تحالف استراتيجي تحت المجهر حيث كشفت الأزمة عن هشاشة التحالف الاستراتيجي مع واشنطن، فقرار ترامب فرض رسومًا على منتجات سعودية (كالألمنيوم) رغم العلاقات العسكرية الوثيقة، مما يؤكد أن الأولوية الأمريكية هي "الصفقة التجارية" وليس التحالفات السياسية، وهذا يتطلب من دول الخليج إعادة تقييم سياستها، لا سيما مع تزايد النفوذ الصيني الذي يقدم نفسه كبديل عبر مبادرات مثل "الحزام والطريق".

- شمال إفريقيا: الفرص الضائعة فبينما تستفيد المغرب من اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة، تواجه دول مثل تونس والجزائر عوائق جمركية تعيق اندماجها في السلسلة العالمية، مما يوسع الفجوة الاقتصادية بين دول المنطقة نفسها، ويعمق عدم الاستقرار الاجتماعي.

الرسوم الجمركية زادت تكلفة الإنتاج للقطاع غير النفطي الخليجي لارتفاع أسعار المواد المستوردة مما انعكس سلبًا على الأسواق المالية

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول إن السياسة المتقلبة أدت إلى تذبذب في الثقة الاستراتيجية بين واشنطن والدول العربية، حيث باتت الحكومات العربية تشكك في التزامات الولايات المتحدة الأمنية والاقتصادية على المدى الطويل مع تشديد في بعض الأحيان على التعاون ضد إيران والاستثمار في الدفاع، في حين تراجعت المساعدات الأمريكية.

ب) المساعدات والتمويل

خفضت إدارة ترامب المساعدات الخارجية الموجهة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنحو ٢٠٪ في موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢٣م، (حوالي ٥,٦ مليار دولار)، مما كبّح بعض البرامج التنموية وأثار مخاوف من تزايد عدم الاستقرار الاجتماعي في الدول المتلقية.

ثانياً: الاستثمار في العالم العربي: مخاطر وفرص غير تقليدية

أ) تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

فيما يتعلق بالتأثير على الاستثمار يمكن القول إن الضبابية السياسية والجمركية أسهمت في تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة، مع بحث المستثمرين عن أسواق بديلة أكثر استقراراً، حيث رصد تقرير تراجعاً ملحوظاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الخليج بفعل ارتفاع المخاطر التجارية والجمركية وعدم اليقين السياسي.

ب) البحث عن بدائل

حيث أدّت هذه السياسات إلى تسريع اتجاه بعض الدول العربية المهمة-مثل مصر والسعودية والإمارات-نحو تكتل البريكس كبديل جزئي للنظام المالي الغربي، مما يؤثر على التوازن الجيوسياسي ومستقبل الأطر متعددة الأطراف.

كما اتجهت بعض الشركات الدولية نحو تعزيز استثماراتها في الأسواق الآسيوية-خاصة الهند وفيتنام-لتجنب الرسوم الأمريكية، مما أدّى إلى تنافسية أقل لدول الخليج على جذب رؤوس الأموال.

ج) التأثير على المشاريع الكبرى

تأخرت بعض المشاريع الضخمة في السعودية والإمارات (كنيوم ومدينة الإمارات للطاقة النظيفة) بسبب ارتفاع تكلفة المواد المستوردة، وهو ما دفع الحكومات إلى تقديم حوافز ضريبية لتعويض الخسائر.

ثالثاً: المواطن الأمريكي: رفاهية مُهددة بأيدي وطنية

أ) الخسائر الداخلية

على الصعيد الداخلي الأمريكي، تشير نماذج معهد بن وارتون إلى أن هذه الرسوم ستقلص الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٦٪ والأجور بنحو ٥٪ على المدى الطويل، مع خسارة متوسطة للأسرة الأمريكية نحو ٢٢ ألف دولار طوال العمر.

ب) ارتفاع أسعار السلع

نجم عن ارتفاع تكلفة الواردات من الصلب والألمنيوم الانتقال جزئياً إلى أسعار السلع المصنعة كالسيارات والأجهزة المنزلية، مما أضعف القدرة الشرائية للمستهلك الأمريكي وزاد ضغوط التضخم.

ج) العجز المالي والديون

خفضت التخفيضات الضريبية الواسعة (من ٢٨٪ إلى ٢١٪ ضريبياً على الشركات) من إيرادات الخزانة، مما يزيد العجز بمقدار ٤,٥ تريليون دولار على مدى عشر سنوات وفقاً لمجلس الميزانية الكونغرس ويحمّل الأجيال القادمة مزيداً من الدَّين العام.

اعتمدت السعودية والإمارات على الصناديق السيادية لتعويض الخسائر بينما عانت البحرين وعمان من ضغوط ميزان المدفوعات والدين المحلي

رابعاً: التحديات القانونية: نظام عالمي على المحك

أ-اختراق غير مسبوق لقواعد منظمة التجارة العالمية

من الناحية الدستورية، استند ترامب إلى أوامره الرئاسية لتوسيع صلاحياته التنفيذية وتجاوز الكونجرس، في خطوة أثارت جدلاً واسعاً حول مدى دستورية هذه الممارسات وتأثيرها على التوازن بين السلطات ومن المرجح، في ضوء المواقف السياسية الراهنة وتحالفات ما بعد الانتخابات التمهيدية، ألا يتراجع عن هذه القرارات في الأجل القريب، علماً بأنها تخدم جزءاً من المصالح الانتخابية والاقتصادية الأمريكية لكنها تزيد الضغوط على المستهلكين والمنتجين المحليين في الوقت ذاته.

كما استند ترامب إلى المادة ٢١ من اتفاقية الجات (GATT) المتعلقة بـ "الأمن القومي"، والتي تُستخدم عادةً في حالات الحرب أو التهديدات العسكرية، لكن تحويلها إلى ذريعة لحماية الصناعات المحلية يُضعف شرعية النظام التجاري الدولي، هنا تبرز إشكالية مفادها هو هل تستطيع المنظمة فرض عقوبات على الولايات المتحدة؟ الإجابة معقدة، لأن آلية تسوية المنازعات تعاني شللاً بسبب الاعتراضات الأمريكية على تعيين أعضاء جدد.

وبالتالي فإن التحفّظات الرئيسية تعترض على أن الرسوم تجاوزت صلاحيات المادة ٢٣٢ وأخلت بالتزامات الولايات المتحدة تجاه الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية (GATT) مما يفتح الباب أمام دعاوى قضائية من شركاء تجاريين أمام منظمة التجارة العالمية.

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول إنه من الناحية القانونية تواجه هذه الإجراءات تحديات في منظمة التجارة العالمية، حيث قد تنتهك التزامات الولايات المتحدة تجاه النزاعات التجارية والتكتلات الاقتصادية القائمة.

ب-تداعيات التفكك: صعود تكتلات موازية

قد تدفع الأزمة الدول العربية إلى الانضمام لتحالفات تجارية بديلة، حيث تناقض هذه القرارات في مضمونها الرسوم الاتفاقيات الثنائية والإقليمية التي أبرمتها الولايات المتحدة، مثل اتفاقية التجارة الحرة مع البحرين ودول الخليج، ما قد يتيح لهذه الدول المطالبة بتعويضات أو تعليق امتيازات متبادلة.

ج) التحديات الداخلية

تواجه القرارات دعاوى قضائية داخلية من جمعيات صناعية أمريكية ترى أن تجاوز الكونجرس تعني انتهاك مبدأ الفصل بين السلطات، خصوصاً بعد أوامر تنفيذية لتوسيع مراقبة الوكالات المستقلة.

ولا شك أن هذه التحديات سالفة الذكر والتي أثارتها قرارات ترامب الاقتصادية تقودنا للمضي قدمًا نحو النقطة التالية وهي دراسة ماهية المرجعية التي استند إليها ترامب في إصدار هذه القرارات وأثرها على الداخل الأمريكي.

خامساً: المرجعية التي استند إليها ترامب في إصدار هذه القرارات وأثرها على الداخل الأمريكي

أ) الأوامر التنفيذية وتوسيع الصلاحيات

استخدم ترامب أوامره التنفيذية لتخطي التأخيرات التشريعية، مستنداً إلى تفويضاته في المادة الثانية من الدستور

تقلبات السياسة الأمريكية هزت الثقة وشككت الحكومات العربية في التزامات أمريكا الأمنية والاقتصادية على المدى الطويل

أدّت سياسات واشنطن لتسريع توجه دول عربية نحو "بريكس" كبديل جزئي للنظام المالي الغربي ما يؤثر على التوازن الجيوسياسي

الأمريكية وصلاحياته في شؤون التجارة الدولية، مما أثار جدلاً حول مدى دستورية هذه التوسعات.

ب) انعكاس داخلي

أدى التوتر بين البيت الأبيض والكونجرس إلى انقسامات حزبية حادة، حيث اتهم الديمقراطيون ترامب بالتعدي على صلاحيات الرقابة البرلمانية، فيما رأى الجمهوريون أنها ضرورية لحماية الأمن القومي الاقتصادي.

وتقودنا هذه النقطة كسابقتها إلى النقطة التي تليها مباشرة لمعرفة ماهية احتمالية التراجع وما إن كانت تلك القرارات فعلياً تخدم المصلحة الأمريكية.

سادساً: احتمالية التراجع وما إن كانت تخدم المصلحة الأمريكية

أ) المواقف السياسية الراهنة

رغم ضغوط بعض الصناعات الأمريكية على خفض الرسوم، كرّر ترامب تهديده بفرض رسوم ١٠٠٪ على واردات دول تسعى لاستبدال الدولار الأمريكي مثل أعضاء البريكس، مما يشير إلى عزمه على الاستمرار في هذه السياسة.

ب) المصلحة الانتخابية مقابل الاقتصادية

حيث من المأمول أن تسهم هذه القرارات في تعزيز القاعدة الانتخابية الصناعية للبيت الأبيض لكنها على المدى الطويل تُضعف الاقتصاد الأمريكي من خلال ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض القدرة التنافسية.

سابعاً: السياق الجديد: قرارات ترامب الأخيرة وتصاعد التوتر مع تكتل البريكس

لا شك أن خطوة تفعيل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سياسات حمائية عبر فرض رسوم جمركية على واردات دول "البريكس، بما فيها الدول العربية الأعضاء رداً على سعي المجموعة لتقليل الاعتماد على الدولار وإنشاء نظام نقدي مواز جاءت في سياق توسع "البريكس"، مما رفع مساهمته في الناتج العالمي إلى ٣٥٪، وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي، وهو الأمر الذي يتعين فحصه بنظرة ثاقبة من خلال العرض التالي:

١-أثر قرارات ترامب على تكتل البريكس

أ) تعزيز التوجه نحو "إزالة الدولرة"

حيث دفعت التهديدات الأمريكية المتكررة دول البريكس إلى تسريع خططها لتعزيز استخدام العملات المحلية في التجارة البينية فعلى سبيل المثال وقعت السعودية اتفاقية مع الصين عام ٢٠٢٤م، لبيع النفط باليوان بنسبة ١٨٪ من إجمالي صادراتها النفطية، متجاوزةً اتفاقية ١٩٤٥م، التي ربطت النفط السعودي بالدولار، ويأتي ذلك تزامناً مع إعلان مصر والإمارات عن خطط لتمويل مشاريع البنية التحتية عبر بنك التنمية الجديد التابع للبريكس، باستخدام الجنيه المصري والدرهم الإماراتي.

ب) تحديات داخلية في البريكس:

لا تزال العقبات الهيكلية تعرقل تحقيق هدف العملة الموحدة، مثل:

- التباين الاقتصادي: اقتصاد الصين (١٧ تريليون دولار) مقابل اقتصاد جنوب إفريقيا (٤٠٦ مليارات دولار).

تتحدى إجراءات ترامب منظمة التجارة العالمية من الناحية القانونية حيث تنتهك التزامات واشنطن تجاه النزاعات التجارية والتكتلات الاقتصادية

دفعت التهديدات دول البريكس لتسريع خططها لتعزيز استخدام العملات المحلية في التجارة البينية لإزالة هيمنة الدولرة

- الخلافات السياسية: انقسام الأعضاء حول دعم روسيا في حرب أوكرانيا، وموقف الهند المتحفظ.

٢-تداعيات التصعيد على الدولار الأمريكي:

أ) تراجع الثقة في العملة الأمريكية:

انخفضت حصة الدولار في احتياطيات النقد الأجنبي العالمية من ٥٨٪ عام ٢٠٢٠م، إلى ٥٢٪ عام ٢٠٢٥م، وفقًا لصندوق النقد الدولي، مع اتجاه دول البريكس لزيادة احتياطيات الذهب بنسبة ٢٣٪، أضف إلى ذلك أن الإمارات أعلنت عن خفض احتياطاتها من السندات الأمريكية بنسبة ١٥٪ عام ٢٠٢٤م، لصالح الاستثمار في البنية التحتية الإفريقية عبر تحالفات البريكس.

ب) صعود البدائل النقدية

- اليوان الصيني: ارتفعت حصته في المدفوعات الدولية إلى ٦,٥٪ (٢٠٢٥)، مدعومًا بصفقات الطاقة مع السعودية وإيران.

- الروبل الروسي والروبية الهندية: أضحى يستخدم كلا العملتين في تسوية ١٢٪ من التجارة البينية للبريكس، مقارنة بـ ٣٪ عام ٢٠٢٠م.

٣-الدول العربية في قلب المعركة النقدية

أ-مصر: بين الفرص والمخاطر

- الفرص: انخفاض فاتورة الواردات بنسبة ٧٪ عبر التعامل باليوان في استيراد الآلات الصينية.
- التحديات: صعوبة إقناع المستثمرين الأجانب بالتعامل بالجنيه المصري بسبب تقلبات سعر الصرف.

ب-السعودية: إعادة رسم التحالفات

توازن الرياض بين:

- الحفاظ على التحالف الأمني مع واشنطن.
- تعزيز شراكاتها مع الصين عبر مشاريع "رؤية ٢٠٣٠"، مثل مدينة "نيوم" الممولة جزئيًا بقروض من بنك البريكس.

ج-الإمارات: المرونة المالية:

- نجحت في زيادة استخدام الدرهم في ٣٤٪ من تجارتها مع آسيا، مدعومة باحتياطيات مالية تصل إلى ١,٢ تريليون دولار.

٤-سيناريوهات مستقبل النظام النقدي العالمي:

١-السيناريو الأكثر ترجيحًا

تحول النظام إلى تعددية قطبية مع بقاء الدولار مهيمنًا بنسبة ٤٥٪، وصعود اليوان والروبية كعملات إقليمية.

٢-سيناريو الانهيار المفاجئ

تصاعد الحروب التجارية يؤدي إلى انهيار مفاجئ في قيمة الدولار، مع تحول ٣٠٪ من تجارة النفط العالمية إلى العملات البديلة.

٣-سيناريو التعايش

استمرار هيمنة الدولار في العقود الآجلة للنفط، مع نمو أنظمة دفع بديلة للبريكس في التجارة البينية.

وإجمالاً يمكن القول إن قرارات ترامب الأخيرة تشكل اختباراً حاسماً لقدرة البريكس على تحويل التحديات إلى

القرارات الاقتصادية لإدارة ترامب لم تُغيِّر مسار التعاون العربي-الأمريكي فقط بل فتحت أبوابًا لمرحلة جديدة من عدم اليقين الاستراتيجي

فرص، بالنسبة للدول العربية، حيث أن الانضمام إلى التكتل يمثل مخرجاً استراتيجياً من عبء التبعية للدولار، لكنه يتطلب إصلاحات هيكلية لتعزيز ثقة الأسواق بالعملات المحلية، وفي المقابل تواجه الولايات المتحدة خطراً وجودياً إذ أنه كلما زادت الضغوط على البريكس، تسارعت وتيرة انهيار النظام الذي ساعدت في بنائه منذ ١٩٤٥م.

ثامناً: السيناريوهات المستقبلية المحتملة إزاء قرارات ترامب الاقتصادية

السيناريو الأول: استمرار التصعيد

وفق هذا السيناريو قد يواصل ترامب فرض رسوم وتوسيع العقوبات، مما يؤدي إلى مزيد من الانقسامات التجارية وإعادة توجيه سلاسل الإمداد بعيداً عن الولايات المتحدة، مع تباطؤ عالمي متزايد.

السيناريو الثاني: التراجع الجزئي

يرى هذا السيناريو أن البيت الأبيض قد يضطر للتراجع جزئياً عن الرسوم تحت ضغط الشركات الأمريكية والكونجرس، مع الحفاظ على بعض الإجراءات العقابية للحفاظ على ورقة تفاوضية ضد الصين والاتحاد الأوروبي.

السيناريو الثالث: تحوّل نحو التعددية

ينطلق هذا السيناريو من افتراضية التجاوب الإيجابي مع الضغوط الدولية، إذ قد تعمد واشنطن إلى الانخراط مجدداً في إصلاحات منظمة التجارة العالمية والتعاون مع الحلفاء لإعادة بناء الثقة، بما يتيح عودة جزئية إلى اتفاقيات سابقة مع دول الخليج.

السيناريو الرابع: تعزيز المحاور البديلة

من المتوقع أن تفعل الدول العربية توازناتها بالتقارب مع الصين وروسيا ضمن مبادرات مثل "الحزام والطريق" و "البريكس"، مما يرسخ تعددية مراكز القوة الاقتصادية ويقلل من هيمنة السياسات الأمريكية على اقتصادات المنطقة.

ونخلُص من التحليل السابق إلى أن القرارات الاقتصادية لإدارة ترامب لم تُغيِّر فقط مسار التعاون العربي-الأمريكي، بل فتحت أبوابًا لمرحلة جديدة من عدم اليقين الاستراتيجي، فمن ناحية تأثرت اقتصادات الخليج من ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع الاستثمارات بسبب الرسوم الجمركية، بينما وجدت الدول العربية غير النفطية نفسها أمام عقبات جمركية تعيق اندماجها في الأسواق العالمية، ومن ناحية أخرى دفعت هذه السياسات الدول العربية إلى التسريع في تنويع تحالفاتها، عبر التعاون مع تكتلات ناشئة مثل "البريكس" ومبادرات الصين الاقتصادية، كرد فعلٍ على تقلُّب الالتزامات الأمريكية.

وعليه يمكن القول إن السيناريوهات المستقبلية – سواء استمرار التصعيد أو التحوُّل نحو التعددية – تُؤكد حقيقةً واحدة مفادها أن العالم العربي أمام مفترق طرق يحتِّم عليه تعزيز مرونته الاقتصادية، وإعادة هندسة تحالفاته بعيداً عن الاعتماد الأحادي، استعداداً لعالمٍ تتعدد فيه مراكز القوة، وتتقلص فيه هيمنة الدولار والسياسات الغربية.

* مسؤول ملف الاستثمار بجامعة الدول العربية

التعريفات الأمريكية وتداعياتها: سيناريوهات الأزمة وبدائل النجاة للاقتصادات العربية

٣ سيناريوهات تواجه الدول العربية و٦ منها تواجه تأثيرًا كبيرًا و٥ تتعرض لتأثيرات محدودة

في خضم التحولات الكبرى التي يشهدها الاقتصاد العالمي، عادت السياسات الحمائية إلى الواجهة بقوة مع بدء الولاية الثانية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي كرّس جزءًا كبيرًا من خطابه السياسي والاقتصادي لإعادة تشكيل موازين التجارة الدولية. وقد بلغت هذه التوجهات ذروتها فيما بات يُعرف إعلاميًا بـ "يوم التحرير" في الثاني من أبريل ٢٠٢٥م، حيث أصدر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قرارًا، في مرسوم تنفيذي غير مسبوق، بفرض تعريفة جمركية عالمية بنسبة ١٠٪ على جميع الواردات إلى الولايات المتحدة، إلى جانب تعريفات تصل إلى ٥٠٪ على واردات من دول محددة تعاني معها أمريكا من عجز تجاري كبير، في خطوة تعكس تحولًا جذريًا في السياسة التجارية الأمريكية نحو مزيد من الحمائية والانغلاق.

أ.د توات عثمان

وقد تم تحديد تاريخ ٥ أبريل لبدء تطبيق هذه الرسوم على كافة الدول، بينما يبدأ تطبيقها على الدول المستهدفة بشكل مباشر في ٩ أبريل، متجاهلًا بذلك عددًا من اتفاقيات التجارة الحرة، باستثناء اتفاقية الولايات المتحدة – المكسيك – كندا (USMCA) التي بقيت محصنة نسبيًا، حيث ستحافظ السلع المتوافقة معها على معدل تعريفة صفرية، بينما ستخضع السلع غير المتوافقة لتعرفة جمركية بنسبة ٢٥٪.

هذا القرار، الذي تم تبريره بـ "حالة طوارئ اقتصادية وطنية"، استند إلى قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولية لعام ١٩٧٧ (IEEPA)، والذي يمنح الرئيس الأمريكي صلاحيات واسعة للتدخل في السياسة التجارية حين يعتقد أن الأمن القومي مهدد. وبموجب هذا التوجه، تُركت مدة سريان الرسوم مفتوحة، إلى حين إعلان الرئيس بأن "التهديد للأمن القومي الأمريكي" قد زال.

ورغم اللهجة التصعيدية التي ترافقت مع الإعلان، قامت إدارة ترامب بتعديل جزئي للموقف بعد أيام قليلة، حيث قررت تجميد الزيادات في الرسوم الجمركية الخاصة بالدول المحددة لمدة ٩٠ يومًا، باستثناء الصين، التي رُفعت الرسوم على وارداتها إلى ١٤٥٪، في تصعيد حاد قد يُعيد للأذهان أجواء الحرب التجارية الكبرى بين القوتين الاقتصاديتين. وعلى إثر هذه الخطوة، علّق الاتحاد الأوروبي أيضًا إجراءاته الانتقامية في محاولة لإفساح المجال أمام مفاوضات محتملة.

وتشير هذه التحولات إلى إعادة إنتاج جديدة للنزعة الحمائية في النظام التجاري الدولي، مع أصداء تعيدنا إلى قانون "سموت–هاولي" لعام ١٩٣٠م، الذي يُنظر إليه على نطاق واسع كأحد العوامل المساهمة في إشعال فتيل الكساد الكبير عبر إثارة سلسلة من الإجراءات الانتقامية حول العالم. واليوم، ومع إعادة تدوير الأدوات الحمائية في ظرف عالمي أكثر ترابطًا وتعقيدًا، تزداد المخاوف من أن تؤدي هذه السياسات إلى تفاقم الركود التجاري، وتعميق التوترات الجيوسياسية، وزيادة تقلبات الأسواق العالمية.

تعزيز التعاون الاقتصادي العربي–العربي بتسهيل التبادل التجاري وتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي الخليجي واتفاقية أغادير

شكل رقم (١): التطور التاريخي لمعدل التعريفات الجمركية الأمريكية إلى غاية ٩ أبريل ٢٠٢٥

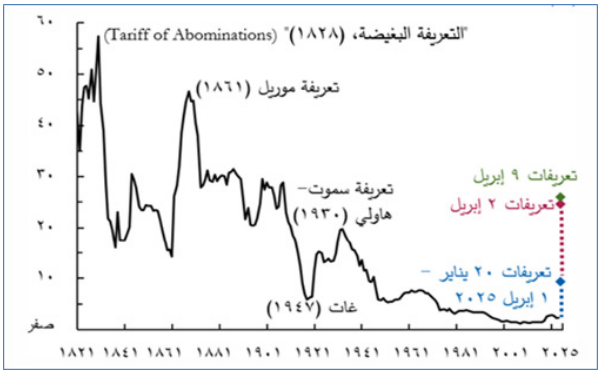

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل ٢٠٢٥.

وفي هذا السياق، تبرز الدول العربية، كأطراف متأثرة غير مباشرة بهذه السياسات، بحكم ترابطها مع الاقتصاد العالمي عبر بوابات التجارة، والطاقة، وسلاسل التوريد.

وتُثير هذه المستجدات أسئلة جوهرية حول مستقبل هذه الدول في ظل نظام تجاري عالمي آخذ في التشظي، وعن مدى قدرتها على الصمود أو حتى الاستفادة من التحولات الجارية، إن أحسنت إدارة الأزمة ووجهتها نحو إعادة بناء شراكات اقتصادية أكثر تنوعًا وتكاملاً إقليميًا ودوليًا.

حرب التعريفات الجديدة ومسارات التجارة الدولية: نحو كساد عالمي

مع إعلان التعريفات الجمركية الأمريكية الجديدة في ٢ أبريل، عاد شبح الحرب التجارية ليخيم مجددًا على الاقتصاد العالمي، وسط مؤشرات متزايدة على اختلالات حادة في تدفقات التجارة الدولية وارتفاع مخاطر الكساد العالمي. فبحسب أحدث توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في أبريل ٢٠٢٥م، فإن تأثير هذه الرسوم بدأ يظهر سريعًا في المؤشرات الكلية. حيث يتوقع الصندوق تباطؤ النمو العالمي، الذي كان متوقعًا أن يبلغ ٣,٣٪ لعامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦م، وتم تعديله هبوطيًا ليصل إلى ٢,٨٪ في ٢٠٢٥ و٣,٠٪ في ٢٠٢٦م، أي بانخفاض إجمالي قدره ٠,٨ نقطة مئوية، وهو ما يجعله أدنى بكثير من المتوسط التاريخي للنمو (٣,٧٪ بين ٢٠٠٠ و٢٠١٩م).

ومن المتوقع أن يكون الاقتصاد الأمريكي أبرز المتأثرين بهذا التباطؤ، حيث من المتوقع أن يتراجع النمو في الولايات المتحدة إلى ١,٨٪ في ٢٠٢٥م، وهو انخفاض حاد بنسبة ٠,٩ نقطة مئوية مقارنة بتوقعات صندوق النقد في يناير. ويعزى هذا التراجع إلى تصاعد التوترات التجارية، وانخفاض الزخم الاستهلاكي، وتزايد الشكوك السياسية. أما في منطقة اليورو، فقد تم تخفيض النمو إلى ٠,٨٪ فقط، وسط تراجع في الثقة الاستثمارية وركود في سلاسل التوريد.

في المقابل، ستتأثر الاقتصادات الناشئة والنامية بدرجات متفاوتة. فبينما يُتوقع أن ينخفض النمو فيها إلى ٣,٧٪ في ٢٠٢٥م، و٣,٩٪ في ٢٠٢٦م، فإن الدول الأكثر تضررًا ستكون تلك المنخرطة مباشرة في النزاع التجاري مع الولايات المتحدة، وعلى رأسها الصين، التي بدأت بالفعل في مواجهة ضغوط على صادراتها وسعر عملتها.

ورغم التباطؤ في النمو، فإن التوقعات تُظهر أن التضخم سيبقى مرتفعًا، نتيجة انتقال تكاليف الرسوم الجمركية إلى المستهلك النهائي. فوفقًا لصندوق النقد، سيبلغ التضخم العالمي ٤,٣٪ في ٢٠٢٥م، و٣,٦٪ في ٢٠٢٦م، مع ارتفاع ملحوظ في الاقتصادات المتقدمة، مقابل انخفاض طفيف في بعض الاقتصادات النامية.

أمام الدول العربية خيار الانفتاح على التكتلات الاقتصادية الصاعدة مثل البريكس والآسيان كونها محور رئيسي في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي

شكل رقم (٢): أحدث توقعات النمو والتضخم في العالم وأهم الاقتصادات

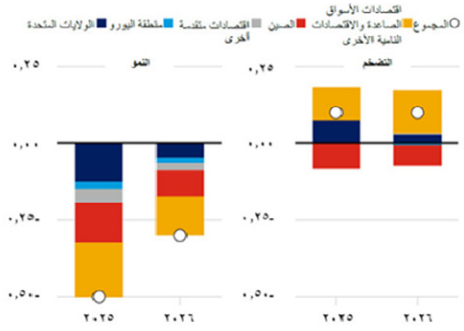

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل ٢٠٢٥.

والأخطر من ذلك، أن صندوق النقد يشير إلى سيناريو بديل أكثر تشاؤمًا، يتمثل في رفع إضافي للرسوم الجمركية بمقدار ١٠ نقاط مئوية على كافة الواردات غير السلعية، من وإلى الولايات المتحدة. في هذا السيناريو، سيؤدي الإجراء إلى انخفاض الناتج العالمي بنسبة ٠,٣٪ خلال ٣ سنوات، مع ارتفاع التضخم العالمي بـ ٠,٤ نقطة مئوية سنويًا، وتراجع حجم التجارة العالمية بنسبة تقترب من ٢٪.

وقد يتفاقم هذا السيناريو في حال تزايد عدم اليقين السياسي أو حدوث اضطراب واسع في الأسواق المالية، مما يؤدي إلى أزمة ثقة عالمية تُضعف إنفاق الأسر والشركات، وتهدد بزعزعة استقرار النظام النقدي العالمي.

كما ارتفعت التحذيرات من مؤسسات دولية بشأن مستقبل التجارة العالمية، في ظل ما وصفته منظمة التجارة العالمية بأنه "انعكاس سلبي في مسار التجارة الدولية" قد يقود إلى كساد تجاري عالمي. وبحسب التقرير الأخير الصادر عن المنظمة، فإن الرسوم الأمريكية ستؤدي إلى تراجع التجارة العالمية للسلع بنسبة ٠,٢٪ في عام ٢٠٢٥م، بعدما كانت التقديرات السابقة تشير إلى نمو إيجابي بنسبة ٢,٧٪، ما يعكس انهيارًا مفاجئًا في آفاق النمو التجاري العالمي.

ويمكن وصف العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة بأنها دخلت مرحلة "فكّ ارتباط" (Decoupling) حقيقي، حيث يُتوقع أن يؤدي هذا الوضع إلى انخفاض التبادل التجاري بين القوتين بنسبة تتراوح بين ٨١٪ و٩١٪، وفي حال عدم استثناء قطاعات مثل الهواتف الذكية. ويعتبر هذا المسار "مقلقًا للغاية" لما له من آثار اقتصادية وجيوسياسية بعيدة المدى.

وتشير بيانات المنظمة إلى أن الرسوم الجمركية الأمريكية، لا سيما في قطاعات استراتيجية كصناعة السيارات والصلب ستزيد من حالة الغموض بشأن مستقبل النظام التجاري العالمي، ما دفع العديد من الدول إلى إعادة النظر في سياساتها التجارية، واتباع خطوات مماثلة للرد على واشنطن، الأمر الذي ينذر بمزيد من التدهور.

شكل رقم (٣): مسار نمو التجارة العالمية في ظل توقعات ارتدادات الرسوم الجمركية الأمريكية

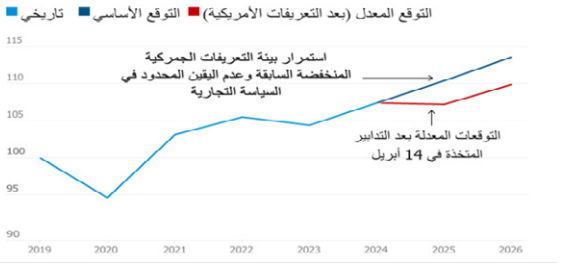

المصدر: منظمة التجارة العالمية، أبريل ٢٠٢٥.

كما تشير توقعات منظمة التجارة العالمية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي سيتراجع من ٢,٨٪ إلى ٢,٢٪ في عام ٢٠٢٥م، في حال استمر الوضع على ما هو عليه. وفي السيناريو الأسوأ، حيث تتزايد سياسات الحماية التجارية عالميًا وتترافق مع تصاعد الشكوك، من المحتمل أن ينخفض النمو العالمي إلى ١,٧٪ فقط، وهو ما يعادل مستوى "ما قبل الكساد".

ونتيجة لهذه التوترات، من المتوقع أن تقوم الصين بإعادة توجيه صادراتها نحو أسواق خارج أمريكا الشمالية، حيث تشير التوقعات إلى زيادة صادراتها بنسبة تتراوح بين ٤٪ و٩٪ إلى مناطق أخرى في عام ٢٠٢٥م.

وقد تغيّر "إعادة التموضع" هذه خريطة التجارة العالمية، ولكنها قد تستغرق وقتًا طويلاً لخلق بدائل مستدامة للأسواق الأمريكية.

ويحذّر تقرير المنظمة من أن " اللايقين في السياسة التجارية" أصبح عاملاً مساهماً بحد ذاته في تباطؤ النمو، حيث يؤدي إلى تراجع ثقة الأعمال، وضعف الاستثمار، وتأجيل قرارات التوسع التجاري. وبحسب التقرير: "تُعد درجة قدرة الشركات على التكيف مع حالة الغموض، العامل الحاسم في تحويل زخم النمو الاقتصادي في ٢٠٢٤م، إلى نمو مستدام في السنوات المقبلة".

شكل رقم (٤): كيف يؤثر عدم اليقين في السياسة التجارية على التجارة والنمو العالمي في عام ٢٠٢٥ في ظل أربعة سيناريوهات (بالنقاط المئوية)

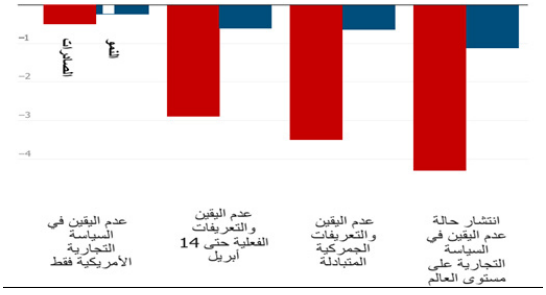

المصدر: منظمة التجارة العالمية، أبريل ٢٠٢٥.

المنطقة العربية في قلب العاصفة: بين التحديات والفرص

في خضم تصاعد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة وشركائها، تدخل المنطقة العربية في دائرة التأثير غير المباشر ولكن العميق، باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من النظام الاقتصادي العالمي، ومرتبطة به من خلال علاقات تجارية واستثمارية متشابكة، سواء عبر تصدير المواد الأولية، أو استيراد السلع الاستهلاكية والتجهيزية.

وخضعت الدول العربية كغيرها لتعريفات ترامب الجمركية، التي أعلن عنها في الثاني من أبريل. وقد يؤثر ذلك عليها بشكل مختلف. حيث أن بعض الدول العربية، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات، خضعت للحد الأدنى من هذه التعريفات (١٠٪)، وهذه الدول ليست من بين الدول التي تعاني الولايات المتحدة من عجز تجاري كبير معها. في حين دولاً أخرى ستتأثر بشكل أكثر حدة، من بينها الأردن (٢٠٪)، الجزائر (٣٠٪)، العراق (٣٩٪)، سوريا (٤١٪)، ليبيا (٣١٪) وتونس (٢٨٪). هذا التفاوت في الرسوم لا يعكس حجم العلاقات التجارية الفعلية مع الولايات المتحدة.

الجدول رقم (١): عجز/فائض الميزان التجاري الأمريكي مع بعض الدول العربية سنة ٢٠٢٤ (بالمليار دولار)

وبتتبع العلاقات التجارية العربية على مدى العقدين الماضيين، تشير البيانات إلى تراجع كبير في الصادرات العربية إلى السوق الأمريكية، حيث انخفضت من ٩١ مليار دولار في ٢٠١٣م، (تمثل ٦٪ من إجمالي صادرات الدول العربية) إلى ٤٨ مليار دولار في ٢٠٢٤م، (تمثل ٣,٥٪ فقط). ويُعزى هذا التراجع بالأساس إلى انخفاض واردات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات البترولية، في ظل اكتفائها الذاتي. ومع ذلك، حافظت

الدولة	العراق	الجزائر	الأردن	تونس	لبنان	البحرين	السعودية	عمان	الكويت	قطر	المغرب	مصر	الإمارات
العجز/ الفائض	٥,٧-	١,٤-	١,٣-	٠,٦-	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٦	٠,٧	١,٩	٣,٩	٣,٥	١٩,٥

المصدر: مكتب الإحصاء الأمريكي.

تُمثل الأزمة فرصة للاقتصادات العربية لإعادة ترتيب الأولويات وبناء اقتصادات أكثر مرونة واستقلالًا والحل في تعزيز التعاون البيني وسلاسل إنتاج وتوريد

الولايات المتحدة على فائض تجاري دائم مع المنطقة منذ عام ٢٠١٥م، بلغ حوالي ٢٠ مليار دولار في ٢٠٢٤م، ما يعني أن المنطقة العربية تستورد من الولايات المتحدة أكثر مما تصدّر إليها، وهو ما يُضعف من وجاهة فرض رسوم عقابية ضدها.

وبينما شهدت الصادرات غير النفطية العربية إلى الولايات المتحدة نموًا من ١٤ مليار دولار في ٢٠١٣م، إلى ٢٢ مليارًا في ٢٠٢٤م، إلا أن الإجراءات الجديدة تهدد بوقف هذا التقدم، بل وقد تتسبب في إعادة رسم الخريطة التجارية الإقليمية، وتدفع نحو تنويع الشراكات الاقتصادية بعيدًا عن السوق الأمريكية. حيث أن هذه الرسوم ضربة مباشرة للصادرات غير النفطية من الدول العربية، حيث تم استثناء قطاعات محددة مثل الطاقة، النحاس، الأدوية، وأشباه الموصلات، في حين أصبحت صادرات هامة أخرى كالمنسوجات، الأسمدة، الكيماويات، الألومنيوم والإلكترونيات خاضعة للتعريفات الجديدة، مما يلغي فعليًا الامتيازات التفضيلية التي كانت ممنوحة في إطار اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية مع كل من البحرين، الأردن، المغرب وسلطنة عمان. والأسوأ من ذلك أن المناطق الصناعية المؤهلة (QIZs) في مصر والأردن لم تُعفَ من الرسوم، رغم ما كانت تتمتع به من معاملة خاصة منذ عقود.

الشكل رقم (٥): تطور التبادل التجاري وهيكل الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة بين ٢٠١٢ -٢٠٢٤

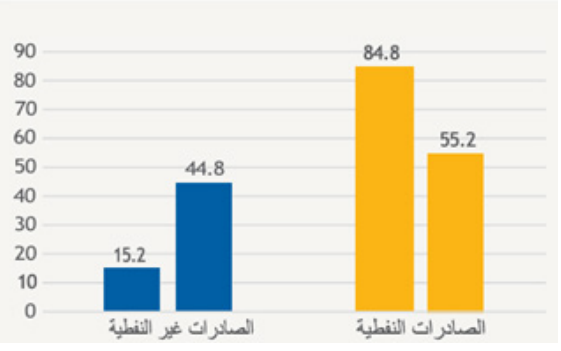

المصدر: اعتمادًا على بيانات الإسكوا، أبريل ٢٠٢٥.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدول العربية لا تعتمد بشكل كبير على السوق الأمريكية، باستثناء الأردن، التي استفادت تاريخيًا من الوصول التفضيلي للسوق الأمريكية، خاصة في القطاعات التي تُدرج مكوّنات إسرائيلية. أما مصر والمغرب، فقد واجهتا صعوبات في تحقيق استفادة مماثلة، رغم توقيع اتفاقيات مماثلة.

وتشير التوقعات إلى أن تصعيد الرسوم الجمركية الأمريكية سيؤثر على الدول العربية عبر ثلاث قنوات رئيسية: أولها، الخسائر المباشرة في التجارة نتيجة انخفاض النفاذ إلى السوق الأمريكية وتراجع الطلب من شركاء رئيسيين كالاتحاد الأوروبي والصين؛ وثانيها، الآثار الاقتصادية الكلية غير المباشرة الناجمة عن تباطؤ النمو العالمي، ما قد يؤدي إلى تراجع أسعار النفط، ويضعف الصادرات والاستثمار؛ وثالثها، التحولات طويلة الأجل في سلاسل القيمة العالمية (GVCs)، حيث تعيد الشركات الدولية تنظيم خطوط الإمداد وفقًا للاعتبارات الجيوسياسية الجديدة.

وتبعًا لمستوى انكشاف الدول العربية على السوق الأمريكية، تتفاوت حدة التأثير. فستواجه ست دول عربية تأثيرًا كبيرًا، وهي: البحرين، مصر، الأردن، لبنان، المغرب وتونس، حيث تُشكّل صادراتها إلى الولايات المتحدة أكثر من ٥٪ من إجمالي صادراتها، مع تسجيل الأردن النسبة الأعلى (٢٥٪)، ما يجعلها الأكثر تضررًا.

يتطلب الوضع الراهن تعزيز الاحتياطيات المالية العربية واستحداث آليات تمويل مرنة لمواجهة تقلبات التجارة العالمية

أما خمس دول أخرى، من بينها الجزائر، عُمان، قطر، السعودية، والإمارات، فستتعرض لتأثيرات محدودة، لا تتجاوز فيها الصادرات المتأثرة نسبة ٥٪. ومع ذلك، يُتوقع أن تتأثر سوق إعادة التصدير في الإمارات التي تبلغ نحو ١٠ مليارات دولار بسبب الرسوم المفروضة على الدول المصدّرة الأصلية، ما يزيد من عمق الأثر غير المباشر.

ويمكن رسم ثلاثة سيناريوهات ممكنة أمام هذه الدول في ضوء التطورات الجارية:

١. السيناريو السلبي: تفاقم حالة الركود العالمي، واستمرار ارتفاع تكاليف الواردات، ما يؤدي إلى تراجع في معدلات النمو، وزيادة البطالة، وارتفاع التضخم، خاصة في ظل ضعف القدرة الإنتاجية الداخلية لمعظم هذه الاقتصادات. في هذا السياق، قد تتراجع الاحتياطات النقدية وتتزايد الضغوط على العملة المحلية، مما يهدد بالعودة إلى برامج تقشف قاسية.

٢. السيناريو الحذر: تبني سياسات دفاعية لتقليل الانكشاف، كفرض قيود على بعض الواردات، أو تعزيز دعم المنتجات الوطنية. هذا النهج قد يخفف من الأثر المباشر، لكنه لن يُحدث تحوّلاً هيكليًا، وسيظل رهين الظروف الخارجية.

٣. السيناريو الإيجابي التحويلي: استثمار الأزمة كفرصة لتغيير النمط الاقتصادي، من خلال تنويع الشركاء التجاريين (كالانفتاح على الصين، والدول الناشئة، ودول البريكس)، ودعم الصناعات المحلية، وتحقيق تكامل إقليمي عربي لتعزيز سلاسل التوريد، وتوسيع السوق الداخلية.

مسارات بديلة: من التعاون العربي إلى الانفتاح على التكتلات الصاعدة

الأزمة الحالية، رغم خطورتها، تفتح الباب أمام إمكانيات واعدة إذا ما أُحسن استغلالها. فإعادة ترتيب التجارة العالمية قد تمنح الدول العربية فرصة لتصبح بديلاً صناعيًا لبعض الشركات التي تنقل إنتاجها من الصين، أو لتلعب دورًا لوجستيًا في شبكات التوريد بين أوروبا وآسيا وإفريقيا.

كما تجد الدول العربية نفسها مدفوعة بالبحث عن مسارات بديلة تضمن قدراً أكبر من الاستقلالية، وتقلل من الانكشاف المفرط على الأسواق التقليدية المتأثرة بالصراعات التجارية، خاصة بين الولايات المتحدة والصين. حيث بات من الضروري التفكير في تحولات استراتيجية تعيد تشكيل العلاقات الاقتصادية العربية وفق منطق أكثر تنوعًا وتكاملاً.

أول هذه المسارات، وأكثرها إلحاحًا، يتمثل في تعزيز التعاون الاقتصادي العربي – العربي عبر تسهيل التبادل التجاري، وتحسين البنية التحتية الإقليمية، وتنسيق السياسات الاقتصادية، كتفعيل أطر مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والاتحاد الجمركي الخليجي، واتفاقية أغادير. مما يسمح بخلق كتلة اقتصادية متكاملة قادرة على الصمود، ومنافسة نسبيًا في النظام التجاري الجديد.

فرغم توفر قاعدة بشرية وموقع جغرافي استثنائي، لا تزال معدلات التبادل التجاري بين الدول العربية محدودة ولا تتجاوز ١٠٪ من إجمالي تجارتها الخارجية. هذا يعني أن هناك فرصة كبيرة لإعادة هيكلة السوق العربية ككتلة اقتصادية داخلية، عبر إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتحسين شبكات النقل، وتوحيد المواصفات والمعايير، بما يعزز من فرص التصنيع المشترك والاكتفاء الذاتي في بعض القطاعات الحيوية كالأدوية، الأغذية، والطاقة المتجددة. كما أن تعزيز التعاون العربي–العربي هذا يتطلب إرادة سياسية ومرونة استراتيجية في التعامل مع الشركاء الدوليين، بعيدًا عن منطق التبعية الاقتصادية.

وفي موازاة ذلك، يبرز خيار الانفتاح على التكتلات الاقتصادية الصاعدة مثل البريكس (BRICS) ودول الآسيان (ASEAN)، التي تمثل اليوم محورًا رئيسيًا في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي. ويمكن للدول العربية أن تدخل في شراكات متوازنة مع هذه القوى، لا سيما الصين والهند وإندونيسيا والبرازيل، من خلال اتفاقيات استثمارية، أو الانخراط في آليات تمويل بديلة مثل بنك التنمية التابع للبريكس، بما يتيح تنويع مصادر التمويل والاستثمار، وتخفيف التبعية للدولار الأمريكي والمؤسسات الغربية التقليدية.

اقتناص الاقتصادات العربية فرص الاندماج في الممرات التجارية الجديدة بالاستثمار في البنية التحتية اللوجستية وتعزيز مرونة سوق العمل

ومن الخيارات الواعدة كذلك، إعادة تفعيل التعاون الأورو-متوسطي، الذي ظل يعاني من الجمود السياسي، رغم الإمكانات الاقتصادية الهائلة. فدول شمال إفريقيا تُعد بوابة طبيعية للأسواق الأوروبية، ويُمكن تطوير شراكات إنتاج مشترك في مجالات كالهيدروجين الأخضر، الصناعات الرقمية، والتعليم العالي، في إطار متوازن يحترم خصوصية الطرفين.

وأخيرًا، يفرض الواقع الجديد ضرورة إعادة التفكير في هيمنة الدولار على النظام المالي العربي، خاصة مع التقلبات النقدية الحادة والتضخم المستورد. ويمكن التوجه نحو تنويع سلال العملات في التجارة والاستثمار، وتشجيع التسويات الثنائية أو الإقليمية بالعملات المحلية أو البديلة، على غرار ما تسعى إليه بعض دول البريكس. كما يُمكن بناء سلاسل إمداد إقليمية مرنة، تعزز الأمن الغذائي والصناعي العربي، وتقلل من التعرض للصدمات الدولية.

في المجمل، لا تقتصر الاستجابة العربية للأزمة التجارية العالمية على الدفاع، بل يُمكن أن تتحول إلى فرصة استراتيجية لإعادة تموقع اقتصادي عالمي، شرط وجود إرادة سياسية، وخطط تكاملية واقعية، وآليات تمويلية متجددة تدعم هذا التحول البنيوي.

بين التكيّف والتحوّل

تكشف الحرب التجارية العالمية، التي فُتحت جبهتها مجددًا عبر الرسوم الجمركية الأمريكية الأخيرة، عن هشاشة النظام التجاري الدولي، وتُبرز المخاطر التي تواجهها الاقتصادات النامية، وعلى رأسها المنطقة العربية. فالانكشاف الاقتصادي، وارتفاع الاعتماد على الواردات، وتباطؤ سلاسل الإمداد، جميعها عوامل تُفاقم من أثر الأزمات الخارجية، وتضع الدول العربية أمام مفترق طرق بين التكيّف السلبي والتحوّل الاستراتيجي.

في المقابل، تُمثل الأزمة فرصة نادرة للاقتصادات العربية لإعادة ترتيب الأولويات وبناء اقتصادات أكثر مرونة واستقلالاً. ويكمن الحل في تعزيز التعاون العربي-العربي، وبناء سلاسل إنتاج وتوريد إقليمية، والانفتاح المدروس على التكتلات الصاعدة مثل البريكس والآسيان، دون إهمال البعد الأورو-متوسطي. كما يُعد تنويع الشركاء الماليين وتقليل الاعتماد على الدولار أحد مفاتيح تقليل المخاطر المستقبلية.

وعلى صعيد آخر، من المهم الانخراط بفعالية في حوار استراتيجي مع الولايات المتحدة، سواء ثنائيًا أو ضمن أطر متعددة الأطراف، لضمان الحفاظ على فرص النفاذ إلى السوق الأمريكية، والسعي للحصول على استثناءات تفضيلية ضمن اتفاقيات التجارة الحرة الحالية أو عبر قنوات تفاوضية بديلة. وينبغي لدول مثل الأردن والمغرب إعادة تقييم شروط اتفاقياتها الثنائية لتجنب تآكل التفضيلات التجارية.

وبالنظر إلى إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية، يجب أن تسعى الاقتصادات العربية لاقتناص فرص الاندماج في الممرات التجارية الجديدة، من خلال الاستثمار في البنية التحتية اللوجستية، وملاءمة الأطر التنظيمية، وتعزيز مرونة سوق العمل.

وأخيرًا، يتطلب الوضع الراهن تعزيز الاحتياطيات المالية واستحداث آليات تمويل مرنة لمواجهة تقلبات التجارة العالمية. ويشمل ذلك، جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعبئة التمويل المحلي، وتسريع تنويع الصادرات، وزيادة القيمة المضافة للمنتجات، مع الاندماج الأعمق في سلاسل القيمة الإقليمية.

* أستاذ الاقتصاد، جامعة الجزائر 3

السياسات التجارية الحمائية للولايات المتحدة والنظام الاقتصادي العالمي

مسار التجارة العالمية لن تحدده دولة أو علاقة تجارية بين دولتين بل استجابة المجتمع الدولي

يتناول المقال أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، ودوافع ترامب من السياسات الحمائية، وجدوى الاعتماد عليها للتخلص من العجز التجاري المزمن، ومدى تأثير النزاع التجاري على التجارة العالمية، وكيفية تسوية النزاعات في منظمة التجارة العالمية، وأثر السياسات الحمائية على حركة التجارة العالمية، تأثير السياسات الحمائية الجديدة على تجارة مصر الخارجية مع الولايات المتحدة.

أ.د. محمد البنا

موقف نظام التجارة متعدد الأطراف من السياسات الحمائية

تقوم العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس يتفق عليها أعضاء المجتمع الدولي، تحقق مصالح الجميع، وإن تباينت المكاسب الفردية، وتصدر بها نظمًا وتقام على أساسها مؤسسات دولية، ومواثيق، يلزم بها الأعضاء أنفسهم، طواعية. وهكذا تم تأسيس النظام الاقتصادي العالمي في اعقاب الحرب العالمية الثانية، فيما عرف بنظام بريتون وودز، نسبة للمدينة الأمريكية بولاية نيوهامشر في الشمال الشرقي للولايات المتحدة عام ١٩٤٤م.

ورغم مشاركة عدد٤٤ دولة من أنحاء العالم – بما فيها بعض دول أوروبا الشرقية في ذلك الوقت، لكنه عكس فلسفة النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، البلد المنتصر الوحيد الذي لم تلحق به خسائر لا عسكرية ولا مدنية. ودانت له قيادة العالم الغربي بعد أفول الامبراطوريات القديمة بقيادة بريطانيا وفرنسا.

ولتوكيد شرعية النظام الاقتصادي الدولي تم إنشاء ثلاث مؤسسات دولية، واحدة لإعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية في أوروبا الغربية، ومساعدة دول العالم الثالث (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)، والمؤسسة الثانية للإشراف على النظام النقدي وتنظيم تحركات سعر الصرف الأجنبي وتوفير السيولة الدولية لضمان حرية التبادل التجاري وانتقال رؤوس الأموال، وعرف بصندوق النقد الدولي، والثالثة لم يتمكن المجتمعون من التوافق على كل الأسس التي تضمن حرية التجارة الدولية، فتم الاستعاضة عنها مرحليًا بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة و تعرف اختصارًا بالجات (GATT) ١٩٤٧م.

لم تخف الولايات المتحدة والغرب الأيدلوجية الكامنة وراء النظام الاقتصادي الدولي ومهام مؤسسات بريتون وودز الثلاثة، منذ إنشائها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أواخر الأربعينات من القرن الماضي واكتمال العقد الثلاثي عام ١٩٩٥م، بإنشاء منظمة التجارة العالمية، وربط عضويتها بإقرار مبادئها القائمة على الحرية الاقتصادية بمعناها الواسع لتشمل حرية الأفراد في العمل والإنتاج، وحرية القطاع الخاص، وتحرير المعاملات والأسواق

داخل الدول وبين الدول، وحرية انتقال السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، والسماح للشركات الغربية العملاقة بالعمل والاستثمار والتوطن والتصدير والاستيراد بحرية عبر الحدود، حتى صارت تسمى شركات متعددة الجنسيات وعابرة للقوميات، تخدم مصالح الغرب في المقام الأول وتساهم في تنمية الدول النامية والناشئة مؤخرًا.

وتم إفراد مكانة خاصة للدولار الأمريكي، عن استحقاق، في تسوية المعاملات الدولية، حتى بعد الخروج عن قاعدة الصرف بالذهب عام ١٩٧١م، كما تم تتويج النمط الغربي في إدارة اقتصادات الدول النامية فيما عرف بتوافق واشنطن أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات من القرن الماضي، وجاءت مبادئها لتؤكد فلسفة النظام الرأسمالي اليميني، وتنحي أي دور للحكومات في النشاط الاقتصادي، وتفسح المجال لحرية القطاع الخاص وحرية انتقال رؤوس الأموال، وأوعزت للمنظمات الدولية وعلى وجه الخصوص صندوق النقد الدولي بتبني هذه المبادئ ونشرها بل وجعلها برنامج إصلاح وأسلوب عمل للحكومات في الدول النامية التي تلجأ للصندوق لطلب مساعدتها وفق حصتها في الصندوق!

أما مبادئ منظمة التجارة العالمية التي تقوم على نظام تجاري متعدد الأطراف، وتأخذ موقفًا مبدئيًا ضد النزعات الحمائية في التجارة الدولية، فترتكز على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وتعميم أي معاملة تفضيلية، تمنحها دولة لدولة أخرى، في التبادل التجاري؛ حتى يتم تحرير التجارة العالمية، ويتم التخلص من السياسات الحمائية، ولم يستثنى من ذلك إلا الدول النامية في حالة حماية صناعاتها الناشئة، من أي تهديدات نتيجة ضعف قدراتها التنافسية.

تدبير النقد الأجنبي لتمويل الواردات مشكلة غير مثارة في أمريكا باعتبار الدولار عملة التسويات العالمية وطباعته لا تكلف سوى سعر طباعة ورقة

وحاليًا يتم إجراء أكثر من أربعة أخماس ٨٠٪ التجارة الدولية للبضائع وفق هذه الأسس على الرغم من انتشار الاتفاقيات التجارية التفضيلية وغيرها من التدابير التجارية الثنائية، حيث يكفل عدم التمييز في التجارة العالمية تعزيز الاستقرار والإنصاف في البيئة التجارية العالمية، وقد حافظ هذا المبدأ على مركزيته على الرغم من صعود الاتفاقيات التجارية التفضيلية (PTAs) منذ التسعينيات الذي أثار بعض المخاوف بشأن الأهمية المستمرة لمبدأ الدولة الأكثر رعاية (منظمة التجارة العالمية).

من هنا كانت النزعة الحمائية وإثارة النزاعات التجارية من الدولة الأم (الولايات المتحدة) لنظام التجارة العالمي متعدد الأطراف مثار دهشة، لتناقضه مع مبادئ حرية التجارة التي تخدم مصالح الولايات المتحدة في المقام الأول، كما أنها تعمق جراح منظمة التجارة العالمية نفسها، والتي تعاني أصلاً من نقاط ضعف خطيرة (أهمها هيمنة الدولار على المعاملات الدولية)؛ والتي جعلت دول الشرق بزعامة الصين وحلفائها من دول البريكس يبحثون عن نظام أكثر عدلاً للتجارة العالمية، والخروج من عباءة الدولار الأمريكي كعملة مسيطرة في التسويات الدولية، والمعاملات التجارية، وفي تسعير المنتجات العالمية، والبحث عن نظم للتسويات الدولية بعيدًا عن الدولار، وإقامة مؤسسات مالية بديلة عن مؤسسات بريتون وودز.

دوافع ترامب من السياسات الحمائية

اتسع العجز التجاري الأمريكي ليصل إلى ١٤٠,٥ مليار دولار في مارس ٢٠٢٥م، محققًا رقمًا قياسيًا جديدًا، كنتيجة مباشرة لزيادة الواردات بنسبة ٤,٤٪ لتصل إلى مستوى قياسي بلغ ٤١٩ مليار دولار، رغم كل التوقعات بإعلانات جديدة عن التعريفات الجمركية التي بدأت في أبريل، تنفيذ الوعود الانتخابية التي استهدفت إنعاش الصناعات التقليدية المتضررة من سياسة الانفتاح التجاري مثل التعدين والصلب، وحيث ينظر إلى تعزيز الإنتاج المحلي كقضية مركزية، تحاول الإدارة الأمريكية اعتبارها ضمن جوانب الأمن القومي، وذريعة تبرر سياساتها أمام منظمة التجارة العالمية، وشركائها التجاريين، بدعوى تلبية احتياجات الولايات المعتمدة على الصناعات التحويلية مثل بنسلفانيا وأوهايو، والتي شهدت زيادة طفيفة في الوظائف خلال فترة رئاسته السابقة.

العلاقات التجارية للولايات المتحدة

السنة	$عجز الحساب الجاري مليار	GDP ٪ معدل الادخار	العجز التجاري مع الصين $مليار	٪ عجز الحساب الجاري GDP
٢٠١٩	٤١٤,٧٥	١٩,٠	٣٤٣	٢,١٠
٢٠٢٠	٦٠١,٢	١٨,٥	٣٠٨	٢,٨
٢٠٢١	٨٦٨,٠	١٧,٧	٣٥٣	٣,٧
٢٠٢٢	١٠١٠,٠	١٨,٣	٣٨٢	٣,٩
٢٠٢٣	٩٠٥,٤	١٨,٧	٢٧٩	٣,٣
٢٠٢٤			٢٧٠	٣,٩

قاعدة بيانات البنك الدولي

نجاح تحسين الميزان التجاري الكلي يحتاج زيادة الادخار الوطني أو تقليل الاستثمار وهو أمر ليس من السهل إدراكه في الاقتصاد الأمريكي

من ناحية أخرى، لا يزال العجز التجاري السلعي الأمريكي مع الصين كبيرًا، رغم انخفاضه في السنوات الخمس الأخيرة، بالغاً قرابة ٢٧٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٤م، وفقاً لبيانات مكتب الإحصاء الأمريكي، ويعتقد ترامب أن التعريفات الجمركية المرتفعة يمكن أن تقلل هذا العجز لحد كبير، لكنه يواجه تحدياً في تحقيق ذلك دون الإضرار بالمستهلكين والشركات التي تعتمد أنشطتها على الواردات.

من ناحية أخرى لا تخلو تلك الممارسات من كونها وسائل ضغط في مفاوضات الولايات المتحدة مع الصين وما تدعيه الحكومة الأمريكية من ممارسات تجارية غير عادلة مثل خرق حقوق الملكية الفكرية والتلاعب بالعملة المحلية (اليوان الصيني)، وربط العجز التجاري بتفاقم تيارات الهجرة غير الشرعية القادمة من المكسيك؛ ومن ثم تستخدم التعريفات كوسيلة ضغط من أجل إجبار الصين والمكسيك على لتعاون مع الإدارة الأمريكية في هذه القضايا، فضلاً عن دفع الدول الشريكة الأخرى لتقديم تنازلات وضمان شروط تجارية أكثر ملاءمة للاقتصاد الأمريكي أسوة بما حدث عند تعديل اتفاقية النافتا، حيث تم فرض شروط جديدة على المكسيك وكندا؛ وتوقيع اتفاقية التجارة الحرة الجديدة USMCA عام ٢٠٢٠م، مما يشير إلى أن الإدارة الأمريكية تنتهج تكتيكًا يعتمد على توظيف السياسات الجمركية كوسيلة ضغط لتحقيق أهداف سياسية وتجارية أوسع.

هل السياسات الحمائية ستقلص من عجز الميزان التجاري الأمريكي؟

تستند سياسات ترامب الحمائية على عدد من الدوافع الاقتصادية بشكل أساسي، أهمها مواجهة العجز التجاري الذي تجاوز التريليون دولار عام ٢٠٢٢، وعام ٢٠٢٤م، حيث يشكل الخلل التجاري الكبير مع دول مثل الصين والمكسيك والاتحاد الأوروبي أكبر القضايا الذي تسعى الإدارة الأمريكية لمعالجتها، على أساس أن فرض تعريفات جمركية مرتفعة على الواردات القادمة من هذه الدول وغيرها سيقلص العجز التجاري ويعزز مكانة الاقتصاد الأمريكي، ويوفر حوافز للشركات وتنشيط القطاعات الصناعية وتوفير مزيد من فرص العمل.

لكن أسس النظرية الاقتصادية والتجارب التطبيقية، تؤكد أن العجز التجاري لا يتم إصلاحه بسياسات حمائية للمنتجات الوطنية؛ إلا في اقتصادات نامية وصغيرة وصناعات ناشئة، وبشرط ألا يقابلها سياسات حمائية مضادة من الشركاء التجاريين، أما في بلد متقدم مثل الولايات المتحدة فلن تتمتع بمثل هذه المعاملة الخاصة، وبالتالي فإن علاج العجز التجاري يقتضي البحث في محددات كل من الصادرات والواردات وعلاقتهما بفجوة الموارد المحلية.

فعلى مستوى الواردات الأمريكية يأتي مستوى الدخل الفردي والطلب المحلي في صدارة محددات الواردات، حيث يبلغ متوسط دخل الفرد مستوى مرتفعا (٦٦ ألف دولار عام ٢٠٢٤) إضافة إلى أنه من المعروف أن الاقتصاد الأمريكي اقتصاد مسرف؛ حيث انخفض معدل الادخار الشخصي في الولايات المتحدة إلى ٣,٩٠ ٪ في مارس من ٤,١٠٪ في فبراير ٢٠٢٥م، وقد بلغ متوسط الادخار الشخصي في الولايات المتحدة ٨,٤٢ ٪ خلال الفترة ١٩٥٩ – ٢٠٢٤م، وعلى المستوى المحلي يبلغ الإنفاق الاستهلاكي النهائي (خاص وعام) مستويات لا تتكرر بالمقارنة بالدول المتقدمة الأخرى، ويتجاوز ٨٢ ٪ من الدخل المحلي، وبالتالي تتدنى المدخرات المحلية إلى ١٨,٧ ٪ من الدخل المحلي، بالمقارنة مع شركائها التجاريين الرئيسيين، الصين وكندا والاتحاد الأوربي والمكسيك عام ٢٠٢٣ (٤٤,٤٪، ٦,٦٪، ٢٣,٢٦٪، ١٨,٦٪) من الناتج المحلي على التوالي؛ وبالتالي فالتحكم في الواردات مرهون بزيادة المدخرات الأمريكية في مقابل الاستثمار في المقام الأول.(قاعدة بيانات البنك الدولي).

وكما تخبرنا متطابقة فجوة الموارد المحلية (الادخار ناقصًا الاستثمار) والفجوة الخارجية (الصادرات ناقص الواردات) فإن

أسس النظرية الاقتصادية والتجارب تؤكد أن العجز التجاري لا يتم إصلاحه بسياسات حمائية للمنتجات الوطنية إلا في اقتصادات صغيرة وصناعات ناشئة

عجز الادخار عن تمويل الاستثمارات لابد أن يقابل بنفس المستوى من عجز الواردات عن تغطية الصادرات؛ وبالتالي فالمشكلة تكمن بداخل الاقتصاد الأمريكي، وليست بالخارج؛ المشكلة تكمن في ارتفاع مستويات الإنفاق الاستهلاكي لدى المستهلك الأمريكي، وتسرب جزء من هذا الطلب للخارج في شكل مستوردات بالمقارنة مع بلد مثل الصين تتعدى نسبة المدخرات الوطنية ٤٠٪ من الدخل المحلي؛ وتكمن كذلك في ارتفاع أسعار المنتجات الأمريكية، نتيجة ارتفاع مستويات الأجور في الولايات المتحدة مقارنة ببلدان أخرى مثل الصين والمكسيك كشركاء رئيسيين.

من ناحية أخرى فإن تدبير النقد الأجنبي لتمويل الواردات مشكلة غير مثارة في الاقتصاد الأمريكي، باعتبار الدولار الأمريكي عملة التسويات العالمية، وطباعة المزيد منه لا يكلف أكثر من سعر طباعة ورقة البنكنوت مهما كانت القيمة الإسمية التي تحملها، عكس باقي دول العالم التي عليها أن تدبر عملات أجنبية في معظم الأحوال عدا الاتحاد الأوروبي واليابان والصين والاتحاد الأوروبي باعتبار عملاتها قابلة للتحويل.

هناك بعد آخر لهذا التوجه الحمائي غير المبرر، يكمن في الأسباب التي تحكم صنع السياسات التجارية والمالية، والتي تتمثل في الفكر الاقتصادي الذي يؤمن به متخذو القرارات؛ ففي حال الفكر اليميني المحافظ الذي يؤمن به الحزب الجمهوري الحاكم، فإنها تنحاز بداهة لرواد الأعمال ورجال الصناعة، حيث أن فرض الجمارك، يوفر حماية للصناعات الوطنية، ويرفع أسعار المنتجات المستوردة والمحلية بالداخل، وتزيد من مستويات أرباح رجال الأعمال على حساب المستهلكين الوطنيين، وهي فئة لا تأتي على رأس اهتمامات الفكر المحافظ عمومًا.

خلاصة القول أن النجاح في تحسين الميزان التجاري الكلي، يحتاج إلى زيادة الادخار الوطني أو تقليل الاستثمار، وهو أمر ليس من السهل إدراكه في اقتصاد حر، كالاقتصاد الأمريكي حيث يتطلب الأمر أن تؤجل الأسر الاستهلاك الحاضر، وبالتالي تزيد الادخار، لكن على الجانب الآخر قد تقلل الرسوم الجمركية معدل الاستثمار عن طريق زيادة تكلفة السلع الرأسمالية، أو نتيجة حالة من عدم اليقين في السياسة، مما يؤدي إلى قيام الشركات بتأجيل الاستثمار، وفي هذه الحالة سيكون الأمر مربكًا وقد يفضي إلى اتجاهات انكماشية في الاقتصاد الأمريكي ويحتاج مزيدًا من الوقت، وكما تشير التجارب العملية فإن الرسوم الجمركية لها تأثير محدود على تسوية العجز التجاري.

تأثير النزاع التجاري على التجارة العالمية

بداية تمثل الرسوم الجمركية ضريبة على المنتجات المستوردة. وتؤدي إلى فجوة بين السعر العالمي والسعر المحلي. ومن ثم تحقق هدفين متزامنين، هدف حمائي للمنتجات المحلية، وهدف توفير حصيلة -كإيرادات جمركية، والتي يمكن للحكومة استخدامها لتمويل نفقاتها.

حيث يدلنا الرصيد المعرفي الكبير وما نفهمه من علم الاقتصاد أن الرسوم الجمركية ليست مجرد أداة لزيادة الإيرادات أو حماية الصناعات المحلية – بل هي أداة سياسية ذات عواقب واسعة النطاق قد لا تكون مقصودة، وغالبًا ما تحجب جاذبيتها في المدى القصير التأثير الأطول أجلاً على التضخم والقدرة التنافسية والتعاون الدولي في الأجل الطويل؛ و مع عودة الرسوم الجمركية إلى جدول أعمال السياسة التجارية العالمية، تواجه التجارة العالمية انتكاسة وسط ارتفاع الرسوم الجمركية المتبادلة على المستوى العالمي في مقابل توجه الولايات المتحدة الأخير.

وفي حال دولة ذات ثقل اقتصادي مثل الولايات المتحدة ستؤثر الرسوم الجمركية أيضًا على السعر العالمي للمنتجات الخاضعة للجمارك، حيث سيقل الطلب العالمي، وبالتالي تنخفض الأسعار العالمية مما يعني أنه يتم دفع جزء من الرسوم الجمركية فعليًا من قبل المنتجين الأجانب لصالح المحليين.

علاج العجز التجاري في أمريكا يقتضي البحث في محددات كل من الصادرات والواردات وعلاقتهما بفجوة الموارد المحلية

من ناحية أخرى تتجاهل الحمائية ردود أفعال الأطراف الخارجية، وقد تؤدي النتيجة النهائية إلى حرب تجارية تجعل كلا الجانبين أسوأ حالاً، وتعيد الاقتصاد العالمي إلى ما قبل بريتون وودز، وقد تكون إيذانًا بتحولات في النظام الاقتصادي العالمي من نظام متعدد الأطراف إلى نظم إقليمية From Multilateral to Regionalism، بدأت إرهاصاتها منذ فترة طويلة قبل أن يسكب عليها ترامب المزيد من الزيت.

وبالتالي ستغذي هذه النزاعات الاتجاه نحو المزيد من السياسات التجارية الإقليمية التعاونية، بعيدًا عما سعت إليه مبادئ منظمة التجارة العالمية المتمثلة في المعاملة بالمثل وعدم التمييز؛ للهروب من منطق الرسوم الجمركية الضارة والمتبادلة، والتي تضر بالمستهلكين بالداخل الأمريكي والشركات التي تتعامل في الواردات، فضلاً عن تأثيراتها المحتملة التي تتجاوز حدود الداخل الأمريكي لتصل إلى الاقتصاد العالمي وسلاسل التوريد الدولية، وعليه فمن المحتمل أن يؤدي تصاعد الحمائية التجارية إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، وزيادة حدة التوترات الجيوسياسية بين الولايات المتحدة والقوى الاقتصادية الكبرى.

كيف يتم تسوية النزاعات في منظمة التجارة العالمية

بدأت الصين نزاعًا في منظمة التجارة العالمية بشأن "الرسوم الجمركية المتبادلة" الأمريكية، وطلبت إجراء مشاورات في المنظمة مع الولايات المتحدة بشأن التدابير الأمريكية التي تفرض، رسومًا جمركية إضافية بنسبة ١٠٪ على الواردات من جميع شركائها التجاريين اعتبارًا من ٥ أبريل الحالي، ورسومًا جمركية إضافية بنسبة ٣٤٪ على الواردات من الصين، والتي من المقرر لها أن تدخل حيز التنفيذ في ٩ أبريل، وقد تم تعميم الطلب على أعضاء منظمة التجارة العالمية في ٨ أبريل.

وتزعم الصين أن هذه الإجراءات تتعارض مع التزامات الولايات المتحدة بموجب أحكام مختلفة من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) لعام ١٩٩٤م، واتفاقية تقييم الجمارك، واتفاقية الدعم والتدابير التعويضية؛ وبناء على قواعد المنظمة تتيح المشاورات للأطراف فرصة لمناقشة المسألة وإيجاد حل توافقي دون اللجوء إلى التقاضي. وبعد ٦٠ يومًا، إذا لم تسفر المشاورات إلى تسوية النزاع، يجوز للصين طلب الفصل فيه من خلال لجنة خاصة.

قالت المديرة العامة أوكونجو إيويالا إلى أنه رغم ما تسببه التوترات التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم من حالة عدم اليقين التي تكتنف التجارة العالمية لكنها في نفس الوقت تؤكد أهمية منظمة التجارة العالمية باعتبارها ركيزة أساسية للتنبؤ بالاقتصاد العالمي، ومنصة للحوار والتعاون في مجال التجارة؛ وأشارت أيضًا إلى أن المخاوف المفهومة والمشروعة بشأن منظمة التجارة العالمية والنظام التجاري متعدد الأطراف، والتي أعرب عنها العديد من الأعضاء مؤخرًا، ينبغي اعتبارها فرصة "لتحسين النظام".

أثر السياسات الحمائية على حركة التجارة العالمية

من الطبيعي أن يؤدي فرض رسوم جمركية إضافية على السلع المستوردة من الصين والمكسيك وكندا وغيرها من دول العالم إلى زيادة تكلفة هذه السلع بالسوق الداخلي الأمريكي فالشركات التي تستورد هذه المنتجات ستكون مضطرة إلى تمرير تلك الزيادات في التكاليف إلى المستهلكين. وقدَّر معهد "بيترسون" أن التعريفات الجمركية المقترحة من قبل ترامب قد تكلف الأسرة الأمريكية المتوسطة نحو ٢٦٠٠ دولار سنوياً؛ مما يُثقل كاهل الأسر ذات الدخل المحدود بشكل خاص، وهذا يشكل تحدياً كبيراً لإدارة السياسة النقدية، في ظل الدورة الجديدة المحتملة للتضخم.

كما ستؤدي السياسات الجمركية إلى ردود فعل سلبية من قبل الشركاء التجاريين، تشمل فرض تعريفات انتقامية على المنتجات الأمريكية. مثل هذه الإجراءات ستؤدي إلى تقليل مبيعات المصدرين الأمريكيين؛ مما يُفاقم الأثر السلبي على الاقتصاد، كما

حدث في ٢٠١٨م، عندما تصاعدت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين؛ حيث ردت الصين بفرض تعريفات انتقامية على مجموعة من المنتجات الأمريكية تصل إلى ٢٥٪.

ومن المؤكد تضرر صادرات المنتجات الأمريكية إلى السوق الصينية بسبب الحمائية التجارية المتبادلة بين البلدين، حيث شهدت الصادرات الأمريكية الزراعية تراجعًا ملحوظًا؛ مما أضر بالمزارعين الأمريكيين بشكل خاص، كما تعرضت شركات أمريكية أخرى للخسائر نتيجة انخفاض مبيعات منتجاتها في السوق الصينية؛ بسبب الزيادة في الأسعار الناتجة عن الرسوم الجمركية، إضافة إلى ما يترتب على تلك الأضرار من تأثير على مستوى الإنتاج والتشغيل، كما كان الحال خلال السنوات الأولى من تطبيق السياسات الجمركية ٢٠١٨م، والتي أسفرت عن خسارة ٢٤٥ ألف وظيفة في الولايات المتحدة، كما أظهر تحليل الفيدرالي الأمريكي أن التعريفات الجمركية تؤدي إلى انخفاض التوظيف الصناعي

بنسبة ١,٤٪ بسبب تأثيرات سلبية من زيادة تكاليف المدخلات والتعريفات الانتقامية.

ورغم أن تجارة الخدمات لا تخضع بشكل مباشر للرسوم الجمركية، إلا أنه من المرجح أن يؤدي الانخفاض في تجارة السلع إلى تقليل الطلب على الخدمات اللوجستية والنقل كما قد يؤدي حالة عدم اليقين إلى تثبيط الإنفاق على السفر وإبطاء الخدمات المتعلقة بالاستثمار، ونتيجة لذلك، من المتوقع أن ينمو حجم التجارة العالمية في الخدمات بنسبة ٤,٠ ٪ في عام ٢٠٢٥ و٤,١٪ عام ٢٠٢٦ م-أي أقل بكثير من التوقعات الأساسية البالغة ٥,١ ٪ و٤,٨ ٪. (منظمة التجارة العالمية).

كما سينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية عن التوقعات الأساسية بنسبة ٢,٢ ٪ عام ٢٠٢٥م، وسوف يتباطأ النمو في أمريكا الشمالية بمقدار ١,٦ نقطة مئوية، تليها آسيا (بانخفاض قدره ٠,٤ نقطة مئوية) وأمريكا الجنوبية والوسطى ومنطقة البحر الكاريبي (بانخفاض قدره ٠,٢ نقطة مئوية). (توقعات صندوق النقد الدولي).

كذلك من المحتمل أن تتحول الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين إلى صراع جيوسياسي أوسع نطاقًا، يعمق من انقسام النظام التجاري والاقتصادي العالمي ودفعه إلى تكتلات متنافسة، مما يضعف من التعاون الاقتصادي الدولي، الذي اكتسب زخمًا بعد انتهاء الحرب الباردة، وانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية نوفمبر ٢٠٠١ م، ومن المتوقع أن تؤدي القيود التجارية الجديدة إلى تقليص حركة التجارة الدولية وارتفاع التضخم العالمي وتقويض نمو الاقتصاد العالمي بمعدل ٠,٤ نقطة مئوية-إن لم يزد عن هذا الحد-في عام ٢٠٢٥م.

الأهمية النسبية لتجارة مصر مع US عام ٢٠٢٤

	مليارUS تجارة مصر مع دولار	تجارة مصر مع العالم مليار دولار	من الإجمالي ٪	US من التجارة مع ٪
الصادرات	٢,٢	٤٤,٦	٥	
الواردات	٧,٦	٩٤,٧	٨	
أهم الواردات (الوقود)	٣,٣			٥٣,١
أهم الصادرات (الملابس الجاهزة)	١,٢			٤٣,٧

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء-مصر

تأثير السياسات الحمائية الجديدة على تجارة مصر الخارجية مع الولايات المتحدة

مما لا شك فيه أن السياسات الحمائية الجدية لابد وأن تحدث إعادة توجيه للتجارة الخارجية للولايات المتحدة مع بقية دول العالم، حيث من المتوقع أن ترتفع صادرات البضائع الصينية بنسبة تتراوح بين ٤ و ٩٪ عبر جميع المناطق خارج أمريكا الشمالية، و أن تنخفض واردات الولايات المتحدة من الصين بشكل حاد في قطاعات مثل المنسوجات والملابس والمعدات الكهربائية، مما يخلق فرصًا تصديرية جديدة للموردين الآخرين القادرين على سد الفجوة، وقد يفتح هذا الباب أمام تشجيع صناعات النسيج المصرية التي تأتي في صدارة صادرات مصر للولايات المتحدة بنصيب بلغ ٤٣,٧٪ من جملة صادرات مصر للولايات المتحدة عام ٢٠٢٤م، كما قد يشجع الوضع زيادة اعتماد مصر على المستوردات من الولايات المتحدة خاصة من الوقود الذي أصبح يشكل ٥٣,١٪ من جملة مستوردات مصر من الولايات المتحدة نفس العام .

عمومًا فإن الولايات المتحدة ليست شريكًا رئيسًا في تجارة مصر الخارجية، حيث لا تزيد حصتها عن ٥٪ من حيث الصادرات المصرية، وتبلغ نسبة واردات مصر من الولايات المتحدة ٥٪ من جملة الواردات في حين تأتي كلا من مجموعة الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون الإسلامي والدول العربية والدول الإفريقية في صدارة التجمعات التي تتعامل معها مصر تجاريًا .

كذلك تحمل التعريفات الجمركية التي يقترحها ترامب على دول العالم العديد من التداعيات الدولية المحتملة، ومنها اضطراب سلاسل توريد العالمية وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، وقد تضطر الشركات الأمريكية لإعادة النظر في سلاسل التوريد الخاصة بها، وقد تضطر إلى البحث عن مواقع جديدة للإنتاج خارج السوق الأمريكي، وهو ما يمثل فرصة مواتية لزيادة مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية الذي يعد من أدنى المعدلات بين أقرانها مثل تركيا وماليزيا، نظرًا لمكونات الصادرات خاصة السلع الأولية والمنتجات الأقل تطورًا التي تشكل أكثر من نصف الصادرات المصرية، ومن ثم الاهتمام بمنتجات متقدمة مثل الآلات والإلكترونيات والنقل، ويمكن أن تسعى مصر لزيادة حصتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات الأمريكية وتقلل من القروض الخارجية، بما يخفف الضغوط على سعر صرف الأجنبي ويدعم خططها التنموية.

النشرة السنوية للعلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة-إبريل ٢٠٢٥

الخلاصة

سيمثل الانكفاء للداخل مع العودة للسياسات الحمائية من قبل الولايات المتحدة، نقطة تحول في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية، وقد يسرع بالخروج عن عباءة النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف بقيادة منظمة التجارة العالمية، ومن ورائها الولايات المتحدة، والتحول إلى نزعة إقليمية، تدعمها تكتلات تجارية إقليمية تنتشر في كافة أنحاء العالم. لقد كان الاستثناء الوحيد الذي تقدمه منظمة التجارة العالمية من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية قاصرًا على بعض الدول النامية غير القادرة على المنافسة عالميًا وتسعى لإقامة صناعات وطنية ناشئة، ولم يصل الحد إلى ما تدعيه الإدارة الأمريكية من أنها تتعرض لتهديدات تضر بالأمن القومي في مواجهة حرية التجارة لمجرد أن بعض الصناعات الأمريكية غير قادرة على منافسة الشركاء التجاريين!

وقد لا يقف الأمر عند مراجعة قواعد التجارة العالمية ومراجعة نظام التجارة متعدد الأطراف، بل قد تمتد لمراجعة الأسس النظرية Theoretical Principles للاقتصاد السياسي، الذي قدم تفسيرات منطقية وسببية، لحرية التجارة الدولية، وأقام نظريات متطورة لتفسير التخصص وتقسيم العمل الدولي، على أساس حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وفتح المجال أمام فوائض رؤوس الأموال لدى الشركات الكبرى للعمل في الخارج، مكتسبة صفة الشركات متعدية القوميات.

وفي ظل حقيقة أن ٨٧ ٪ من التجارة العالمية في البضائع تتم خارج الولايات المتحدة – وأن التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة والصين تمثل حوالي ٣ ٪ فقط؛ ستظل السياسات التجارية المفتوحة ضرورية – ليس فقط للتجارة نفسها، ولكن أيضًا لاستقرار النظام الاقتصادي العالمي، وسيظل المستقبل مرهونا بأهمية العلاقات التجارية بين دول العالم الأخرى، برغم هذه التطورات التي تمثل تحديًا، إلا أنه من الجدير بالذكر أن مسار التجارة العالمية لن تحدده أي دولة بمفردها أو علاقة تجارية بين دولتين، بل سيتوقف الأمر على كيفية استجابة المجتمع الدولي الأوسع.(قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية).

* أستاذ الاقتصاد ـ جامعة المنوفية ـ مصر

تأثير قرارات ترامب على أمريكا والعالم وانعكاسها على منطقة الخليج

التداعيات على الاقتصاد الأمريكي: الضبابية والتضخم وانخفاض التجارة وارتفاع معدلات الفائدة

للاقتصاد الأمريكي دور مهم ومؤثر في الاقتصاد العالمي لا يمكن إغفاله. هذه الأهمية تأتي من جوانب عديدة منها؛ حجمه الذي يمثل ربع الناتج المحلي العالمي، وامتلاكه القدرات الكبيرة على الإبداع والابتكار وتطوير وسائل الإنتاج والاستهلاك والمعاملات المالية، بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه الدولار بوصفه العملة الأكثر تداولاً في التعاملات التجارية العالمية. هذه المكانة لم تأت من باب الصدفة بل هي نتيجة طبيعية للنظام العالمي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية والذي أفرز أنظمة سياسية وأمنية واقتصادية، الغاية منها ترسيخ الهيمنة الأمريكية. لذلك دخل العالم في دوامة بعد إعلان الرئيس الأمريكي ترامب زيادة التعرفة الجمركية على البضائع المستوردة لتحقيق مزيج من الأهداف السياسية والاقتصادية.

د. غانم علوان الجميلي

نحاول في هذه المقالة دراسة آثار هذه السياسات من خلال العودة إلى الوراء لفهم العوامل التي أدت الى صعود الاقتصاد الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية وأهم التحديات التي يواجهها الآن، ومحاولة الرئيس الأمريكي ترامب مواجهة تلك المشكلات من خلال فرض تعرفة جمركية على الواردات، ومدى فاعلية هذه السياسات وأثرها المتوقع على الاقتصاد الأمريكي والعالمي واقتصاديات المنطقة.

السياسة في خدمة الاقتصاد

نشأ الاقتصاد الأمريكي، على الأقل بصورته التي نعرفها اليوم، من رحم السياسات العالمية التي قامت بعد الحرب العالمية الثانية، وأفرزت نظاماً عالمياً يعكس الهيمنة السياسية والأمنية وبالتالي الاقتصادية الأمريكية. فأمريكا التي كان يقودها الرئيس روزفلت أثناء الحرب العالمية الثانية قامت بوضع أنظمة ومؤسسات وأعراف ومنظمات عالمية تعكس تصوراتها ومخاوفها وتطلعاتها، وبالتالي تخدم مصالحها العامة وفي مقدمتها الاقتصادية.

قام النظام الاقتصادي العالمي على مؤسسات مالية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظومة اقتصادية عالمية تعتمد الدولار، الذي ترتبط قيمته بالذهب، في المعاملات الدولية، وهي المنظومة التي أقرت ضمن ما يعرف بنظام "بريتون وودز" لعام ١٩٤٤م. كانت نتيجة هذه الترتيبات دخول الاقتصاد الأمريكي في مرحلة ازدهار غير مسبوقة شهدت نمو الناتج المحلي الأمريكي من ٢٢٨ مليار دولار عام ١٩٤٥ إلى ١٧٠٠ مليار عام ١٩٧٥م، ليصبح الاقتصاد الأول والأهم عالمياً. كما هو موضح أدناه.

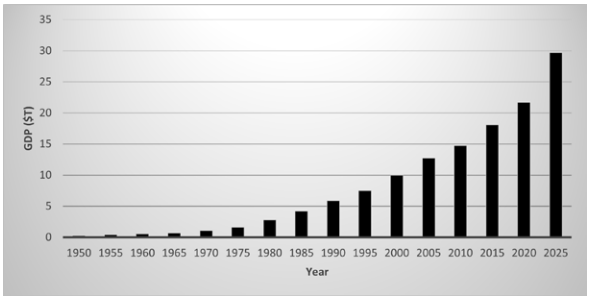

رسم بياني يوضح نمو الناتج المحلي الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية

الأزمة الاقتصادية الأمريكية

تخلت الولايات المتحدة عن نظام بريتون وودز في أوائل السبعينات من القرن الماضي عندما قرر الرئيس نيكسون تعويم الدولار وفصله عن غطاء الذهب وترك قيمته لتحددها عوامل العرض والطلب.

هذه الخطوة مع وجود بيئة سياسية تحرم زيادة الضرائب ويسودها جشع الشركات الكبيرة والأغنياء المتنفذين سياسياً، أدخلت الاقتصاد الأمريكي أو بالتحديد، الموازنة الحكومية في دائرة الفوضى، متمثلة بالإنفاق غير المنضبط بأية قيود الأمر الذي أدى إلى ارتفاع العجز في الموازنة إلى ١,٨٣ ترليون دولار في عام ٢٠٢٤م، وهو وإن كان أقل بكثير عن المستويات القياسية أثناء أزمة الكوفيد-١٩ إلا أنه رقم خيالي يفوق الناتج المحلي لمعظم دول العالم والأدهى من ذلك أنه يمثل ٣٧٪ من الموازنة العامة أي أن الحكومة تستدين أكثر من ثلث موازنتها العامة.

نظرة إلى الرسم البياني توضح طبيعة المشكلة المتمثلة بالمستويات التاريخية للعجز في الموازنة السنوية الأمريكية.

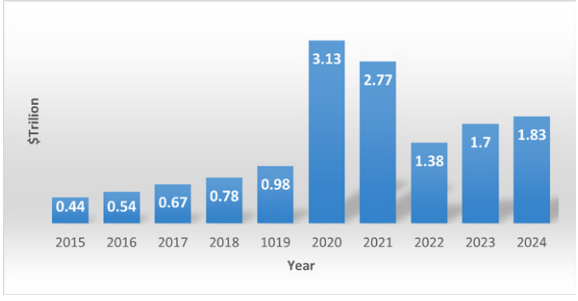

رسم بياني يوضح أرقام العجز في الموازنة السنوية الأمريكية للأعوام العشر الماضية (وزارة الخزانة الأمريكية)

تعود الزيادة غير المسبوقة في أرقام العجز في الموازنة إلى عاملين كبيرين هما

١. قانون تخفيض الضرائب الذي وقعه ترامب في دورته الأولى عام ٢٠١٧م، وتسبب في هبوط الواردات بمقدار ١,٩ ترليون دولار على مدى العشر سنوات بين ٢٠١٨ و٢٠٢٧م، حسب تقديرات مكتب المالية التابع للكونغرس. وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الزيادة الكبيرة في الاقتراض الذي سوف تقوم به الحكومة لتغطية العجز في الموازنة الناتج عن تخفيض الضرائب وما يتبع ذلك من زيادة في الفوائد المدفوعة على الدين فإن تقديرات المكتب لنقص الواردات يرتفع إلى ٢,٣ ترليون دولار.

دول العالم مطالبة بالتأقلم مع النمط الجديد من التفكير وإيجاد المبادرات الآنية التي تتماشى مع ذلك على المدى القصير

٢. قرار إدارة بايدن زيادة الإنفاق الحكومي بشكل غير مسبوق لمواجهة أزمة الكوفيد-١٩ وآثارها الاقتصادية هذه القرارات أدت إلى إضافة ٤,٨ ترليون دولار إلى العجز في الفترة بين ٢٠٢١ الى ٢٠٣١م.

السياسة الاقتصادية لإدارة ترامب

كانت حالة الاقتصاد وخصوصاً معدلات التضخم وارتفاع الأسعار هي الشعار الأهم الذي رفعه ترامب في حملته الانتخابية التي نجح من خلالها للعودة إلى البيت الأبيض. لكنه في واقع الحال وبدلاً من معالجة التضخم بصورة مباشرة قام بخطوات لتخفيض العجز في الميزان التجاري بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين وذلك من خلال المحاور التالية

الأول خفض الإنفاق وهذه ليست بالسهولة التي قد يتصورها البعض لأن المواد التي تمثل البنود الأساسية في الموازنة العامة وهي الضمان الاجتماعي (٢١٪) التأمين الصحي (١٥٪) الدفاع (١٣٪)، الصحة (١٣٪) الفائدة على الدين (١٣٪) تشكل ٧٥٪ من الموازنة وليس بإمكان أحد المساس بهذه الفقرات. هذه الحقائق دفعت بالرئيس ترامب إلى تعيين إيلون ماسك في وزارة جديدة استحدثها لزيادة الكفاءة في أداء الحكومة لكنها في الحقيقة تسعى إلى خفض الإنفاق الحكومي في مجالات عديدة مثل إلغاء المساعدات الخارجية وتقليص عدد الموظفين الحكوميين وإلغاء بعض دوائر الدولة مثل الوكالة الأمريكية للدعم الدولي (USAID) التي تم إلغاء ٨٣٪ من برامجها وتسريح معظم العاملين فيها الذين يبلغ عددهم أكثر من ١٠ آلاف موظف حيث تحولت إلى دائرة تابعة لوزارة الخارجية يديرها ١٥ موظفًا فقط وكذلك السعي لإلغاء بعض الوزارات مثل وزارة التربية التي يعتقد المحافظون أن عملها من اختصاص الحكومات المحلية حصرياً ووزارة الطاقة التي يعتقدون أن توفير موارد الطاقة يعود إلى القطاع الخاص.

المحور الثاني يقوم على رفع مستوى الدخل الحكومي من خلال فرض الرسوم على الواردات وبالفعل فقد أعلن الرئيس ترامب في ٢ أبريل الماضي، وهو اليوم الذي أطلق عليه "يوم التحرير"، فرض رسوم جمركية شاملة بنسبة ١٠٪ على جميع السلع المستوردة إلى الولايات المتحدة، بالإضافة إلى رسوم أعلى على ٥٧ شريكًا تجارياً لترتفع الرسوم الجمركية إلى أعلى مستوياتها خلال ١٠٠ عام.

المحور الثالث الذي تفكر به الحكومة هو تشجيع الصادرات من خلال تقليد السياسة المالية للصين القائمة على تخفيض قيمة عملتها الوطنية كوسيلة لتشجيع الصادرات لأن الاعتقاد السائد لدى الإدارة بأن الصادرات الأمريكية تعاني من ضعف قدرتها التنافسية بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار. العقبة التي تقف أمام هذه الرغبات هي الفيدرالي الأمريكي الذي يتحكم بالسياسة النقدية وهو مؤسسة مستقلة عن القرار الحكومي ولذلك لا يخفي ترامب انزعاجه من رئيس المؤسسة جيروم باول.

العلاقة بين التعرفة الجمركية والكساد الكبير

ترجع بعض المصادر الكساد الكبير الذي حل بالولايات المتحدة في الفترة بين ١٩٢٩م، إلى ١٩٣٩م، إلى قرار فرض التعرفة الجمركية من قبل الرئيس هوفر عام ١٩٣٠م، الذي وقع القانون المعروف باسم سموت-هاولي الذي كانت الغاية منه حماية اليد العاملة الأمريكية من آثار الكساد الذي بدأت بالظهور على الاقتصاد العالمي آنذاك حيث تم فرض التعرفة على أكثر من ٢٠ ألف بضاعة مستوردة. الاقتصاد الأمريكي كان على أوج قوته حينها بسبب الارتفاع الكبير في الإنتاجية الذي حصل مع إدخال المكننة والكهرباء وتطوير صناعة السيارات، حيث وصلت نسبة البطالة إلى ٣٪ فقط. لكن بوادر الكساد العالمي أرعبت الساسة الذين لجؤوا إلى سياسة الحماية الاقتصادية من خلال فرض التعرفة على الواردات. جاءت النتائج على عكس التوقعات حيث انخفض الناتج المحلي بنسبة ٣٠٪ عام ١٩٣٣م، وارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة وصلت إلى ٢٥٪.

ليس من الإنصاف نسبة التدهور في الأوضاع الاقتصادية إلى التعرفة الجمركية، لأن الواردات كانت تشكل ٤٪ من الناتج المحلي الأمريكي آنذاك وهي تمثل الآن حوالي ١٤٪ لكن يمكننا القول بأنها زادت الأوضاع الاقتصادية السيئة سوءاً وهي بالتأكيد فشلت في تحقيق الغاية المرجوة منها وهي أيضاً تعتبر دليلاً على أن النوايا الحسنة ليست كافية لإنجاح المبادرات إذا لم تؤيدها الدراسات المعمقة للآثار القريبة البعيدة ويدعمها التنفيذ الدقيق.

الآثار المتوقعة لسياسة ترامب على الاقتصاد الأمريكي

هناك العديد من التقارير التي قامت بدراسة آثار فرض الرسوم الجمركية على الاقتصاد الأمريكي وتوصلت إلى نتائج من أهمها

١. ضبابية الأوضاع الاقتصادية: المؤسسات الاقتصادية بإمكانها أن تتعامل مع أوقات الرخاء والشدة ولكل منها أدواتها ووسائلها لكنها لا تستطيع التعامل مع الضبابية وعدم وضوح الرؤية. السياسات التي أعلن عنها الرئيس ترامب والطريقة التي عرضها بها وهي أنها وسيلة الغاية منها الضغط على الشركاء للوصول إلى تفاهمات حول العلاقات الثنائية من شأنها أن تدخل الاقتصاد الأمريكي في مرحلة من الضبابية وعدم الوضوح حول المدى المفترض لمثل هذه السياسات وآثارها القريبة والبعيدة. وقد وردت الإشارة إلى هذه الحالة في قرار البنك المركزي الأمريكي في اجتماعه الأخير في شهر مايو الذي قرر فيه تثبيت سعر الفائدة عند مستوى ٤,٢٥-٤,٥٠٪. حيث أشار إلى "ازدياد الضبابية بشأن التوقعات الاقتصادية".

٢. ارتفاع معدلات التضخم: التعرفة الجمركية هي ضريبة تفرض على المصدرين الذين يقومون بإضافتها كلها أو معظمها إلى المستوردين الذين سوف يضيفونها إلى أسعار السلع التي يدفعها المستهلك ولذلك فهي بالنتيجة سوف تؤدي إلى ارتفاع الأسعار لهذه الأسباب فإن معظم التوقعات تشير إلى ارتفاع في معدلات التضخم، فعلى سبيل المثال فإن تقرير جامعة ميشيغان الذي صدر في شهر مارس الماضي، توقع أن يصل معدل التضخم للعام القادم إلى ٤,٨٪، كذلك فإن تقرير لجنة الأسواق في الاحتياطي الأمريكي رفعت من توقعاتها لمعدلات التضخم الأساسي، الذي لا يشمل الطاقة والغذاء، من ٢,٥٪ إلى ٢,٨٪ بعد فرض التعرفة الجمركة. وقد أشار إلى هذه المخاطر في اجتماعه الأخير الذي قرر فيه المحافظة على سعر الفائدة عند مستوياتها الحالية، وعزى ذلك القرار " إلى تزايد مخاطر ارتفاع التضخم والبطالة مما زاد من غموض التوقعات الاقتصادية في ظل مواجهة البنك تأثير سياسات الرسوم الجمركية التي تنتهجها إدارة الرئيس دونالد ترامب".

٣. انخفاض الواردات: تشير الدراسات إلى أن فرض التعرفة الجمركية سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ومن ثم يتسبب في انخفاض كبير في الواردات إلى الولايات المتحدة والتي قدرتها بعض المصادر بمبلغ ٨٠٠ مليار دولار أو ما يعادل ٢٣٪ من الواردات.

٤. انخفاض الصادرات الأمريكية: أحد الأهداف التي سعت لها الإدارة من وراء فرض التعرفة الجمركية هي زياد الصادرات من خلال رفع القدرة التنافسية للبضائع الأمريكية ولأن هذه مرتبطة بسعر الدولار لذلك سعت الإدارة إلى العمل على خفض قيمة الدولار. لكن حسابات الحقل غير حسابات البيدر كما يقول المثل لأن سياسات ترامب ربما تترتب عليها نتائج عكسية ومن أمثلة ذلك أن الدول الأخرى سوف تعامل البضائع الأمريكية بالمثل وتفرض عليها رسوماً جديدة مما يقلل من قدرتها التنافسية.

٥. ارتفاع معدلات الفائدة: يتوقع البنك الفيدرالي الأمريكي أن تؤدي عملية فرض التعرفة الجمركية إلى ارتفاع معدلات التضخم، أو بدقة أكثر تدني نسب انخفاض التضخم عن التوقعات السابقة وبالتالي فإنه سوف يتريث أكثر في تخفيض نسبة الفائدة التي قام برفعها لمعالجة التضخم الذي حصل بعد أزمة الكوفيد-١٩ فعلى سبيل المثال، فإن الاحتياطي كان يتوقع أن يكون معدل الفائدة ٣,٤٪ لعام ٢٠٢٥ و٢,٩٪ لعام ٢٠٢٦م، لكنه قام بتعديل النسب بعد فرض التعرفة الجمركية إلى ٣,٩٪ و ٣,٤٪ للعامين على التوالي أي بزيادة ٠,٥٪ لكل من العامين، وهي نسبة لا يستهان بها. إن سعر الفائدة عامل مهم في الاقتصاد الأمريكي لأن ارتفاع الفائدة يقلل من القدرة الشرائية للمواطن خصوصاً في أهم قطاعات الاقتصاد وهي العقارات والنقل وكذلك يقلل من الاستثمار في التقنيات الحديثة بالنسبة للشركات وتؤدي بالنتيجة إلى تقليل الاهتمام بأسواق الأسهم.

نظرة المواطن الأمريكي للرسوم الجمركية

جاءت إدارة ترامب إلى البيت الأبيض بوعود صريحة حول العمل على معالجة التضخم وخفض أسعار البضائع التي كان المواطن يعاني منها في مرحلة ما بعد الكوفيد-١٩. لذلك سوف يكون هذا المعيار هو الأول في تقييم أداء الرئيس ترامب في فترته الثانية. لمعرفة موقف الرأي العام من قرارات ترامب نعود إلى استطلاع أجراه مركز غالوب في شهر أبريل الماضي وأشارت نتائجه إلى أن أغلبية المواطنين (٧٠٪) يعتقدون بأن الرسوم الجمركية سوف تكلف الولايات المتحدة مبالغ أكثر من التي سوف توفرها على المدى القريب وأن ٦٢٪ يعتقدون بنفس الأثر على المدى البعيد. كما وأن الأغلبية العظمى (٨٩٪) يعتقدون بأن الرسوم سوف تؤدي إلى زياد الأسعار. إن نظرة المواطنين معيار مهم في الاقتصاد الأمريكي خصوصاً بالنسبة للبنك المركزي لأن نظرة المواطن تحدد سلوكه الاقتصادي وتنعكس مباشرة على الفعاليات الاقتصادية.

هذه النتائج إذا ما دامت على حالها إلى موعد الانتخابات النيابية أواخر العام القادم فإن من شأنها أن تؤدي إلى خسائر سياسية كبيرة للحزب الجمهوري الذي يمتلك أغلبية ضئيلة في

مجلسي النواب والشيوخ لأن المواطن الأمريكي يصوت بالدرجة الأولى حسب وضعه المالي. ولذلك فالمطلوب من الرئيس الذي يفكر جدياً بالترشح لولاية ثالثة (على الرغم من وجود العائق الدستوري الذي يمنع الترشح لولاية ثالثة إلا أن المحكمة العليا قد تفسر تلك المادة على أنها ولايات متتالية) أن يعمل بجد على تغيير الأوضاع الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة للمواطن قبل أي يفكر بالعائق الدستوري.

آثار السياسات على العالم والمنطقة

تفكير الإدارة الأمريكية حول فرض التعرفة الجمركية يمتاز بالبساطة لأنها مبنية على نتائج الخطوة الواحدة لكن التعاملات الاقتصادية لا يمكن معالجتها بهذه الطريقة من التفكير لأنها معقدة وتتطلب حساب خطوات عديدة إلى الأمام ومعرفة الآثار المباشرة وغير المباشرة التي قد تؤدي إلى نتائج عكسية ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك في المجال العالمي والإقليمي ما يلي

١. الأثر السلبي على نمو الاقتصاد العالمي: تعتبر حركة التجارة بمثابة العمود الفقري للاقتصاد العالمي حيث تشكل اليوم حسب أرقام البنك الدولي ما يقارب من ٦٣٪ من الناتج المحلي العالمي. لذلك فإن حصول أي مؤثر سلبي على حركة التجارة العالمية سوف يترك آثاراً سلبية على الاقتصاد العالمي وتؤدي إلى تباطئه بشكل كبير.

يشرح التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي الذي صدر في أبريل الماضي هذه الأوضاع ويشير فيه إلى استقرار نمو الاقتصاد العالمي بعد سلسلة من الصدمات غير المسبوقة في الأعوام الماضية، وإن كان النمو في عام ٢٠٢٤م، دون المستوى المأمول، وكان من المتوقع أن يواصل المسار ذاته حسبما جاء في عدد يناير ٢٠٢٥م ، ولكن المشهد قد تغير لأن الولايات المتحدة أعلنت عن مجموعة جديدة من التدابير الجمركية بتاريخ ٢ إبريل شملت جميع بلدان العالم تقريبًا وبلوغ المعدلات الفعلية للتعريفات الجمركية مستويات لم يشهدها العالم منذ قرن من الزمان ويهدد بلجوء الدول الأخرى إلى الرد على ذلك بالمثل ويشكل هذا الأمر في حد ذاته صدمة سلبية كبيرة للنمو وفي ظل عدم إمكانية التنبؤ بتطورات هذه التدابير.

٢. انخفاض الطلب على الطاقة: تباطؤ الاقتصاد العالمي سوف يؤدي إلى ضعف الطلب على النفط والغاز الأمر الذي قد يدفع بالدول المصدرة إلى إعادة النظر بمستويات الإنتاج، وبالفعل فقد عكست منظمة أوبك توقعاتها حول الطلب على الطاقة من الزيادة ورفع مستويات الإنتاج وعززت التغيير في الموقف إلى فرض الرئيس ترامب للتعرفة الجمركية. المتغيرات في قطاع الطاقة لها أثر مباشر على الاقتصاد الأمريكي ليس فقط من خلال الأسعار بل من خلال الطلب على الدولار بصفته العملة الأساسية في تعاملات أسواق الطاقة العالمية.

٣. زيادة الاهتمام بالأسواق الثانوية: فرض الولايات المتحدة للتعرفة الجمركية سوف يدفع بالمنتجين الكبار مثل الصين إلى منافسة المنتجين الصغار على الأسواق الثانوية لأنها البديل عن السوق الأمريكي الكبير لذلك ما إن فرض الرئيس ترامب التعرفة الجمركية حتى بدأت المصانع في الهند مثلاً تتململ بسبب عدم قدرتها على منافسة المنتجات الصينية التي بدأت تنظر إلى الأسواق الهندية على أنها جزء من البديل للسوق الأمريكي. لذلك نتوقع أن تزداد منافسة المنتجات الصينية للصناعات الخليجية وخصوصاً الغزل والنسيج والصناعات الإليكترونية والأجهزة المنزلية والحديد والصلب والألمنيوم في الأسواق العالمية والمحلية.

خلاصة القول بأن السياسة التي يتبعها الرئيس ترامب تشير بوضوح إلى فتح صفحة جديدة في جميع الجوانب ومن ذلك تخلي الولايات المتحدة عن التزاماتها الدولية السابقة وتخليها عن العمل المشترك سواء كان في المجالات السياسية والأمنية أو الاقتصادية في مقابل السعي إلى ترسيخ العمل من خلال العلاقات الثنائية والاهتمام بالرمزيات مثل تسمية خليج المكسيك بالخليج الأمريكي وإطلاق اسم "الخليج العربي". كذلك تسير السياسة الأمريكية اليوم على طريقة التعامل المباشر كما تصفها المقولة الشائعة " شيلني وأشيلك" مع أن الشكوك حول معنى "أشيلك" لذلك على دول العالم التأقلم مع هذا النمط من التفكير وإيجاد المبادرات الآنية التي تتماشى مع ذلك على المدى القصير. هذه السياسات تحمل في طياتها مخاطر كبيرة لأنها في معظمها لم تجرب من قبل ولا يمكن التنبؤ بآثارها البعيدة على الأوضاع في أمريكا أو العالم أو الإقليم لكنها في نفس الوقت قد تجلب معها فرصاً لمن يحسن استغلالها والتأقلم معها.

* سفير العراق الأسبق لدى اليابان والمملكة العربية السعودية

ترامب يريد هدم النظام الدولي الذي خلفته الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة

هدف قرارات ترامب نسف القواعد القائمة والتفاوض مع كل شريك على حدة

لن يسدد العرب فواتيره.. نظام عالمي جديد تصنعه الجباية ، عبد المنعم مصطفى يبدي التيار الذي حمل دونالد ترامب -مرتين-الى البيت الأبيض، تفهماً لمقولة أن العالم بصدد تغيير عميق في علاقات القوى، وفي المبادئ الحاكمة لتلك العلاقات، وبأن التغيير الذي يجري الآن، لا يقع بمحض الصدفة، وإنما استدعته تحولات استوجبتها دواعي التغيير، وسرعته، واتجاهه، وأن ثمة قوة تصنعه، وتحركه، وتوجهه، وتقوده. يستخف ترامب بالعالم، فيما يطرح أفكاره بشأن التغيير الجسيم، الذي يسوقه إلى الدنيا، أو يسوق الدنيا إليه، فيتحدث فجأة مثلاً عن أن كندا جميلة وأن الكنديين يتمنون الانضمام للولايات المتحدة، ثم ينتظر أي رد فعل من كندا، على دعوته المستخفة بكل شيء، ليؤكد مجدداً اهتمامه-رغم رفض كندي رسمي معلن-بأن تصبح كندا الولاية الأمريكية الواحدة والخمسين!

عبد المنعم مصطفى

ثم يعاود ترامب نهجه المستخف، بالحديث عن ضم جرينلاند، مؤكداً أنها جميلة، وأن شعبها (تعداده تسعة وخمسون ألف نسمة) يحب أمريكا ويتمنى أن يصبح جزءًا من الولايات المتحدة !! هكذا يذهب ترامب باستخفاف إلى تحولات عميقة، يعتقد أن طرحها على هذا النحو يسمح بتحقيقها في وقت غير بعيد. منهجياً، فإن نوع التغيير الذي يسوقه ترامب إلى أمريكا والعالم، هو تغيير عميق يطال مبادئ عامة استقرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قبل ثمانين عاماً، وقام بناء عليها نظام دولي متعدد الأطراف، يحمل الحد الأدنى من التوافق على العيش المشترك بكل متطلباته، ودواعيه، هذا النظام الدولي متعدد الأطراف، هو ذاته الذي شرع ترامب في هدمه، دون تشاور مع أحد لا في أمريكا، ولا في العالم، ولعل نظرة عابرة على قرارات اتخذها ترامب خلال فترة رئاسته الأولى والأسابيع الأولى من فترة رئاسته الثانية، تكشف مقدار ما أجرته الولايات المتحدة من تغييرات جوهرية تمس صلب علاقتها بالنظام الدولي متعدد الأطراف الذي ساهمت الولايات المتحدة نفسها في إرساء قواعده على مدى ثمانين عاماً منذ عودة ترامب إلى البيت الأبيض في يناير ٢٠٢٥م، تبنت إدارته نهجًا صارماً تجاه مختلف المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، ففي الأيام الأولى لإدارته، وقّع ترامب أمرًا تنفيذيًا قضى بتجميد كافة برامج المساعدات الخارجية، باستثناء المساعدات الغذائية الطارئة والمعونة العسكرية لإسرائيل ومصر. ما أثار اضطرابًا واسعًا في أنشطة عدد من أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، من بينها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وبرنامج الغذاء العالمي (WFP)، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، مما أدى إلى توقف برامج صحية وتعليمية في أكثر من عشرين دولة، لا سيما في إفريقيا جنوب الصحراء.

وفي خطوة لاحقة، أعلن ترامب انسحاب بلاده-مجددًا- من منظمة الصحة العالمية (WHO)، متهماً المنظمة بالانحياز للصين والفشل في التعامل بشفافية مع أزمة كوفيد-١٩. معتبراً أن "المنظمة أصبحت أداة سياسية للدول الاستبدادية". وامتدت ذات السياسات إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)، التي تخدم أكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني. من خلال سحب الاعتراف الأمريكي

التغيير الحالي ليس بالصدفة بل استدعته تحولات استجابة لدواعي التغيير وسرعته واتجاهه وقوة تصنعه وتحركه وتوجهه

بالولاية القانونية للأونروا، في خطوة وصفها معهد "بروكينجز" بأنها "محاولة لتصفية حق العودة عبر تقويض الداعم الأممي الأساسي له". كما انسحبت الولايات المتحدة مجددًا من صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، بحجة أن أنشطته تتعارض مع "القيم الأمريكية" بسبب دعمه لبرامج الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والإجهاض في بعض الدول. سياسة ترامب الانعزالية قادته أيضًا الى إعادة الانسحاب من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. معتبراً أن الانخراط في مؤسسات كهذه لا يخدم المصالح القومية الأمريكية.

وقد وصف ريتشارد هاس، الرئيس الفخري لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، هذا الانسحاب بأنه "تخلٍ طوعي عن نفوذ أخلاقي واستراتيجي".

وفي الإطار نفسه، انسحبت الولايات المتحدة مجددًا من اتفاقية باريس للمناخ، بحجة أن الالتزامات البيئية تُضر بالصناعة الأمريكية. وفي ذات السياق، أعادت إدارة ترامب النظر في عضوية الولايات المتحدة بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (UNESCO)، معتبرة أن المنظمة "فقدت حيادها" وتُستخدم "منصة لتشويه الحلفاء". وقد حذّر عدد من الباحثين في معهد "كارنيجي" من أن هذا التوجه يُضعف قدرة الولايات المتحدة على التأثير في المعايير العالمية للذكاء الاصطناعي، والتعليم، وحماية التراث، وهي مجالات تمثل جوهر التنافس الجيوسياسي المستقبلي. وفي إطار هذا الميل الانعزالي كشفت إدارة ترامب عن خطة لتقليص المساهمة الأمريكية في الميزانية التشغيلية العامة للأمم المتحدة، التي كانت تبلغ ٢٢٪، لتصل تدريجيًا إلى ما دون ١٥ ٪ بحلول عام ٢٠٢٦م، انسحابات ترامب من عالم شاركت الولايات المتحدة في صياغة أسس

سحب الاعتراف الأمريكي بالولاية القانونية للأونروا خطوة لتصفية حق العودة للاجئين الفلسطينيين بتقويض الداعم الأممي الأساسي

وقواعد العلاقة بين أطرافه، تبلغ الآن إحدى ذراها، عندما تتناول بمعاول الهدم، أسس ومبادئ العلاقات التجارية الدولية، التي استغرق إرساء قواعدها ما يزيد على ثمانية و أربعين عاماً (١٩٤٧-١٩٩٥م) قادت خلالها الولايات المتحدة العالم لتنظيم العلاقات التجارية الدولية بدءاً من الجات (الاتفاقية الدولية للتعرفة والتجارة)، وحتى تأسيس منظمة التجارة العالمية في عام١٩٩٥م، قرارات ترامب بشأن فرض الرسوم الجمركية على شركاء أمريكا التجاريين لا تلقي بالاً لمعاهدات دولية متعددة الأطراف، كان هدفها وما يزال، تيسير سبل التجارة الدولية، وتحقيق قدر من التوازن في العلاقات التجارية الدولية.

هدف هذه القرارات هو نسف القواعد القائمة، والتفاوض مع كل شريك تجاري على حده، أما الكيفية التي تجري بموجبها عملية التغيير، فتبدأ بخضة نفسية يطلقها ترامب بنفسه معلنا فرض رسوم جمركية من جانب واحد مع دولة بعينها بنسبة مرتفعة بقدر ملحوظ سرعان ما يتراجع بعدها معلنا عن خفض نسبة الرسوم، وهو ما جرى بوضوح مع الصين، إذ رفع ترامب الرسوم الجمركية على الواردات الصينية بنسبة١٤٥٪،ثم عاد ليخفضها عند مستوى ١٢٥٪، محذراً ومتوعداً، لكنه عاد رغم الوعيد ليعلن عن خفض اخير تصبح معه نسبة الرسوم الجمركية المفروضة على الصين ٨٠٪ فقط!! مصحوبة باشتراط أن تزيد الصين من وارداتها من الولايات المتحدة بشكل ملموس. بينما يقول خبراء امريكيون ان النسبة المحفزة للصينيين على إبرام اتفاق لا ينبغي ان تزيد على خمسين بالمائة.

بريطانيا الحليف التقليدي للولايات المتحدة، أدركت مقدار الحرج الذي وقعت فيه واشنطن مع شركائها التجاريين، الذين يبدون تردداً وعزوفاً عن خوض مفاوضات منفردة مع الولايات المتحدة، فسارع رئيس الحكومة البريطانية ستارمر الى الدخول في مفاوضات تجارية مع الولايات المتحدة، سرعان ما توجت بالتوقيع في واشنطن على اتفاق تجاري أمام وسائل الاعلام وقنوات التلفزة، بينما كان الرئيس الامريكي يؤكد للصحافيين أن مفاوضات تجرى بين الولايات المتحدة وبين مائتي شريك تجاري آخرين.

عبر مراجعة الرسوم الجمركية، يريد ترامب استكمال عملية هدم النظام الدولي الذي خلفته الحرب العالمية الثانية وسنوات الحرب الباردة. كانت الحرب الباردة قد خلفت نظاماً دولياً ثنائي القطب (الولايات المتحدة ومعها دول غرب أوروبا وحلف الناتو) و(الاتحاد السوفييتي ومعه كتلة حلف وارسو)، كما يريد هدم عالم ما بعد الحرب الباردة بكل توابعها وانعكاساتها على النظام الدولي الذي باتت الولايات المتحدة قطبه الوحيد الذي يتحمل وحده مسؤوليات كل أعباء طور الانتقال (حروب افغانستان والشرق الأوسط وتوابع سباق التسلّح في الشرق الأقصى).

لا يريد ترامب فحسب مضاعفة مكاسب أمريكا جراء انفرادها وحدها دون غيرها بزعامة نظام دولي جديد، وإنما أيضًا يريد تقليص فرص الصين في انتزاع مقعد الشراكة في زعامة نظام دولي ثنائي القطب، أو متعدد الأقطاب. لا يحظى الشرق الأوسط والعالم العربي بمعاملة استثنائية، فيما يخص الرسوم الجمركية التي يراجعها ترامب، فالرجل قد احتكم إلى بعض المرجعيات، التي تتيح حداً أدنى من إمكانية اقتسام الأعباء، إذ فرض رسوماً بنسبة عشرة بالمائة على واردات الدول التي لا تحقق فائضاً تجارياً مع الولايات المتحدة، أما من يحقق فائضاً في الميزان التجاري مع الولايات المتحدة، فيتعين عليه تسديد رسوم جمركية تقدر نسبتها بحسب نسبة هذا الفائض، مضافًا إليها نسبة العشرة في المائة المشار إليها.

وكان تقرير صادر عن المجلس الإقليمي للغرف الأمريكية بشمال إفريقيا والشرق الأوسط قد أوضح أن حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة و سبع عشرة دولة عربية بلغ قرابة ١٢٢ مليار دولار طبقاً لتقديرات عام ٢٠٢٢م، وأضاف التقرير أن

سياسة ترامب الانعزالية قادته للانسحاب من مجلس حقوق الإنسان معتبرًا الانخراط في مؤسسات كهذه لا يخدم المصالح القومية الأمريكية

حجم الصادرات العربية للولايات المتحدة قدرت بحوالي ٦٤مليار دولار، بينما بلغ حجم الواردات الأمريكية إلى الدول العربية حوالي٥٨ مليار دولار موضحًا أن واردات الإمارات من أمريكا بلغت ٢٠,٨٥ مليار دولار وصادراتها بلغت ٦,٩١ مليار دولار، كما بلغت صادرات السعودية ٢٣,٤٦ مليار دولار وارداتها بلغت ١١,٥٧ مليار دولار، فيما بلغت صادرات مصر لأمريكا نحو ٢,٨١ مليار دولار وارداتها بلغت ٦,٥٥ مليار دولار . وكشف التقرير أن صادرات قطر بلغت ٢,٩٢ مليار دولار والواردات بلغت ٣,٦٥ مليار دولار ، وبلغت صادرات المغرب ١,٧ مليار دولار والواردات ٣,٥١ مليار دولار ، كما أن صادرات الكويت بلغت ٢,٠٥ مليار دولار وارداتها بلغت ٣,٤ مليار دولار .

وبحسب التقرير بلغت صادرات الأردن لأمريكا نحو ٣,٠٥ مليار دولار والواردات بلغت ١,٥٤ مليار دولار ، فيما بلغت صادرات عمان ٣,٥١ مليار دولار ، والواردات بلغت ١,٤٩ مليار دولار . وأشار التقرير إن صادرات الجزائر بلغت ١,٨٩ مليار دولار والواردات بلغت ١,٢ مليار دولار، كما بلغت صادرات العراق نحو ١٠,٠٦ مليار دولار وارداته بلغت ٩٥٠ مليون دولار يروج ترامب لخططه بشأن مراجعة الرسوم الجمركية، باعتبارها خططاً لاستعادة ثروات أمريكية يراها ترامب منهوبة، لكن تلك الخطط ذاتها تتجاوز حدودها المالية لتلامس حدوداً سياسية أو حتى استراتيجية، فقبيل إعلان ترامب، رجحت مجلة "واشنطن إكزامينر" إمكانية أن يوسع الرئيس دونالد ترامب نطاق استراتيجيته التفاوضية بشأن الرسوم الجمركية لتشمل الدول العربية، إذا استمرت في رفض مطالبه بإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين قبل بدء "جهود تطهير غزة".

ونقلت المجلة عن مستشار ترامب السابق للأمن القومي، مايك والتز، في فبراير الماضي، قوله: "أعتقد أن الرئيس ترامب يَعُد الرسوم الجمركية أداةً أساسيةً لسياستنا الخارجية". ضآلة حصة أغلب الدول العربية في التجارة مع الولايات المتحدة، حدت كثيراً من مخاطر الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب، إذ استأثرت أغلب الدول العربية بنسبة رسوم منخفضة إذا ما قورنت بالصين وفيتنام وأوروبا، هذه الرسوم المنخفضة(١٠٪) في أغلب الدول العربية -عدا بعض دول النفط-هيأت الفرصة لأغلب الدول العربية لاستقبال المزيد من مصانع الصين(٨٠٪) وفيتنام(٤٥٪) التي تتطلع إلى دخول الأسواق الأمريكية مستفيدة من الرسوم المنخفضة (١٠٪) التي يتعين على الدول العربية المصدرة أن تسددها للجمارك الأمريكية.

رسوم ترامب الجمركية إذن يمكن أن تكون نقطة تحول، في خرائط الفقر والثروة والقوة والضعف، ويمكنها في نهاية المطاف، أن تقود تحولات كبرى، من خلال آلية الهدم وإعادة البناء، والتفكيك وإعادة التركيب، وفي نهاية المطاف، يمكن لعملية كتلك، إعادة هيكلة النظام الدولي برمته، لا ليكون على شاكلة من فرضوا الرسوم، وإنما على شاكلة من دفعوها صاغرين.

* كاتب صحفي متخصص في الشؤون العربية والدولية

كشفت حرب أوكرانيا انقلابًا في قاعدة الناخبين الأمريكيين وبين أنصار الحزب الجمهوري

أوروبا تعمل بجدية لتعويض نقص الدعم الأمريكي لأوكرانيا ولن تسمح لبوتين بالانتصار

غيّر شهر فبراير ٢٠٢٥م، مسار الولايات المتحدة تجاه أوكرانيا، وبدد آمال كييف بدعم أمريكي سخي ليصبح بمثابة لحظة فارقة للعلاقات بين أوكرانيا والولايات المتحدة. وبدلاً من إنطلاقة جديدة للعلاقات، تلقت كييف سلسلة من اللكمات الباردة من التصريحات تلتها المواقف المتناقضة التي أدلت بها إدارة ترامب حتى وصل الحال إلى اجتماع كارثي في المكتب البيضاوي حين تغيرت لهجة واشنطن التي بدأت تتحدث بشكل عكسي عن انتصار أوكرانيا وبشكل متزايد عن التسويات السياسية مع موسكو. فهل كييف مستعدة للعب وفقًا للقواعد الجديدة وما هي العواقب التي قد يخلفها هذا التغيير في المسار؟ وكيف سينعكس ذلك على أمن القارة الأوروبية وعلى السياسة الخارجية الأمريكية؟

د. محمد فرج الله

شهر فبراير ٢٠٢٥م، دخل التاريخ باعتباره اللحظة التي تجلت فيها مواقف ترامب وفريقه لتتخذ معالم أكثر وضوحًا مما أصاب كييف وصانعي السياسة في أوكرانيا وأوروبا عموما بالصدمة.

تأثير حرب أوكرانيا على الولايات المتحدة

مع فوز ترامب ظهرت اتجاهات مثيرة للقلق تثير التساؤلات حول مستقبل الديمقراطية الليبرالية تحت ذريعة "التفويض بالتغيير الجذري".

وأصبحت حرب أوكرانيا بمثابة اختبار حقيقي جيوسياسي لمدى حيوية الولايات المتحدة ليس في صراعها مع روسيا فحسب، وإنما مع الصين أيضًا، ففي أروقة مراكز البحث ذات الآراء والتصورات المهمة لدى البيت الأبيض في رسم السياسة الخارجية، تبرز الحرب الروسية الأوكرانية كإحدى الأزمات التي تهدد تماسك الجمهوريين، كما أنها عمقت الخلاف بين الديمقراطيين والجمهوريين أصلاً.

فقد كشفت حرب أوكرانيا عن تباين المواقف داخل أروقة الحزب الجمهوري المنتصر في الانتخابات الأخيرة، بل وانقلاب في قاعدة الناخبين، حيث يرى المؤيدون لدعم أوكرانيا بأن روسيا تمثل التهديد الجيوسياسي الأكثر إلحاحًا على المصالح الأمريكية، بينما يرى الداعمون لشخص دونالد ترامب من الجمهوريين ضرورة عدم الاصطفاف مع حكومة كييف ضد هجمات روسيا، ولا يخفون إعجابهم بالرئيس فلاديمير بوتين بدلاً من إدانته.

والواقع أن التعقيدات الخاصة بدعم أوكرانيا تتضح بشكل أكثر جلاء داخل الحزب الجمهوري، وهو ما عبرت عنه قيادية جمهورية بقولها "ليس كل مؤيدي ترامب مناهضين لأوكرانيا، ولكن كل مناهضي أوكرانيا يؤيدون ترامب".

الاقتصاد هو الأساس

الناخب الأمريكي لا يهتم كثيرًا بما إذا كانت أوكرانيا ستتقلص أراضيها لحساب روسيا أم ستستعيد ما تم احتلاله

أوروبا لم تكتف بتزويد أوكرانيا بالأسلحة من المخزونات الموجودة لديها بل طلبت الجزء الأكبر من الأسلحة لأوكرانيا مباشرة من المجمعات الصناعية

وذلك باستثناء تأثير عاطفي محدود، ولكن الأهم في استمرارية أو توقف الدعم لأوكرانيا هو التأثير الذي سيتركه انكسار كييف على استقرار أوروبا الشريك الأعظم والتاريخي لأمريكا .

فعلى الرغم من كل الضجة حول التجارة الأمريكية مع الصين، الا أنها تتضاءل أمام حجم التبادلات مع أوروبا، فعلى سبيل المثال في عام ٢٠٢٢م، وصل حجم التجارة في السلع والخدمات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لأكثر من ١,٣ تريليون دولار، أي أكثر من ضعف التجارة مع الصين البالغة ٦٤٣ مليار دولار. وفي عام ٢٠٢٤م، بلغ ٩٩٠ مليار دولار مع الاتحاد الأوروبي مقابل ٥٨٣ مليار دولار مع الصين.

فمن هذا المنظور، يمكننا القيام بقراءة أخرى للحرب التجارية مع الصين، وهي أن الصراع بين واشنطن وبكين في جوهره هو صراع على الشريك الأوروبي، مما يعكس أهمية السوق الأوروبية لدى الاقتصاد الأمريكي. فإن تراجع الولايات المتحدة عن دعم أوكرانيا سيضع روسيا على أعتاب أوروبا الوسطى، وحينها سيتعين على القارة الأوروبية زيادة الإنفاق العسكري بشكل هائل، بما يزيد من كاهل الضرائب على مواطنيها، بالإضافة إلى خصم تلك المخصصات من حساب الاستثمار في البنية التحتية.

وبناء على ذلك، فإن الولايات المتحدة في صراعها الإستراتيجي ستكون ملزمة بإرسال المزيد من القوات إلى أوروبا "الفقيرة" والتي ستصبح أقل قدرة على شراء السلع الأمريكية، كما سيتراجع استثمارها في أمريكا، وستقدم عائدًا

أوروبا قادرة على تعويض المساعدات الأمريكية لأوكرانيا إذا تحرك صناع السياسات بشكل حاسم وهذا ما نشهده حاليًا في العواصم الأوروبية

أقل على استثمارات الشركات الأمريكية. وهنا يبرز أهمية الملف الأوكراني في هذا الصراع وتأثيره على مستقبل الاقتصاد الأمريكي والتعاون الأوروبي مستقبلاً.

هيكسيث وفانس في أوروبا .. الصدمة الأولى

ظهرت الإشارات الواضحة حول رؤية الإدارة الجديدة لدور أوروبا في السياسة الخارجية الأمريكية والتوصل لحل في الحرب بين أوكرانيا وروسيا خلال زيارتي وزير الدفاع الأمريكي بيت هيكسيث ونائب الرئيس جي دي فانس إلى أوروبا في مؤتمر ميونيخ للامن.

حيث أدلى هيكسيث بعدد من التصريحات الصادمة:

- إن عودة أوكرانيا إلى حدودها التي كانت قائمة في عام ٢٠١٤م، هو هدف غير واقعي.
- إن عضوية أوكرانيا في حلف شمال الأطلسي ليست واقعية ولن تكون نتيجة للتسوية.
- ينبغي للدول الأوروبية أن تقدم ضمانات أمنية لأوكرانيا من خلال نشر قواتها، ولكن من دون الحماية التي توفرها المادة الخامسة لمنظمة حلف شمال الأطلسي الناتو.

ويمكن تفسير هذه التصريحات على أنها إشارة إلى الكرملين باستعداده للتسوية، لكنها تنازلاً أحادي الجانب دون أي خطوات إيجابية من الجانب الروسي.

ومن وجهة نظر أوكرانيا، فإن اضفاء صبغة "غير الواقعية" على طموحها بإستعادة أراضيها يخلق شعوراً زائفاً لمساعي تحقيق السلام. في حين يظل العائق الرئيسي لتحقيق السلام، ليس رغبة أوكرانيا في استعادة أراضيها، بل في عدم رغبة بوتين في إنهاء الحرب.

كما أن هناك أيضًا فرق كبير بين الحفاظ على الحق في الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي الناتو (حتى لو كان هذا صعباً على المدى القصير) من جهة، والتخلي عن هذا المسار كليا تحت الضغط من طرف آخر. والخيار الأخير هو بالضبط ما يسعى إليه الكرملين لتحقيق انتصارًا استراتيجيًا على حلف الناتو.

كما أثار نائب الرئيس الأمريكي جيه. دي. فانس موجة من الصدمة في مؤتمر ميونيخ للأمن عندما أعلن أن التهديدات الرئيسية التي تواجه أوروبا لا تأتي من روسيا أو الصين، بل من الداخل.

حيث جائت هذه التصريحات عشية انتخابات البوندستاغ في ألمانيا، حين دعم إيلون ماسك بشكل نشط حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني.

وكان تصريح دي فانس بمثابة ضربة للوحدة عبر الأطلسي، وهو أمر بالغ الأهمية لمواجهة روسيا ودعم أوكرانيا.

محادثات الرياض وتصويت الأمم المتحدة: صدمة ثانية

أجرى ترامب في ١٣ فبراير ٢٠٢٥م، محادثة هاتفية لمدة ٩٠ دقيقة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، مما يعد ضربة فعلية للعزلة التي فرضتها دول التكتل الغربي سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة وحتى آسيا على بوتين، والتي كانت سارية المفعول منذ ٢٤ فبراير ٢٠٢٢م، ولم يعلم الحلفاء الأوروبيون أو أوكرانيا بالمحادثة إلا بعد وقوعها، على الرغم من أن مثل هذه الاتصالات عادة ما يتم تنسيقها مع الشركاء.

وفي ١٨ فبراير عقدت في الرياض محادثات رفيعة المستوى بين ممثلي الولايات المتحدة وروسيا. وأعلن رسميًا عن تشكيل مجموعة من الخبراء لمناقشة شروط التسوية. وفي الوقت نفسه، ظلت مواقف روسيا وأوكرانيا بشأن الأراضي المحتلة وحلف شمال الأطلسي والجيش الأوكراني غير متوافقة، مما أكد مجددًا على أن التوصل إلى حل وسط أمر مستحيل تقريبا.

يخشى الخبراء الأمريكيون من فرض ترامب سلام "غير عادل" على أوكرانيا

ما يثير الشكوك حول مصداقية علاقات التحالفات الدولية مع أمريكا

كما رفضت الولايات المتحدة وصف روسيا بالمعتدية في بياناتها الرسمية بمجموعة السبع الكبار والجمعية العامة للأمم المتحدة. وفشلت مجموعة الدول السبع في اعتماد بيان مشترك لإحياء ذكرى الغزو الشامل، وفي الأمم المتحدة صوتت الولايات المتحدة ضد القرار الأوكراني لأول مرة، واقترحت خيارًا مُرضٍ لروسيا رغم تعارضه مع القانون الدولي.

ويُنظر إلى هذه الخطوات باعتبارها تحولا دراماتيكيا في موقف واشنطن من دعم أوكرانيا إلى العمل كوسيط بين كييف وموسكو.

باطن الأرض الأوكرانية مقابل الدعم

في حين كان مسؤولو إدارة ترامب يزورون أوروبا ويتواصلون مع الروس، كانت قصة درامية أخرى تتكشف في الولايات المتحدة: المفاوضات بشأن الوصول إلى الموارد الطبيعية الأوكرانية وعلى وجه الخصوص المعادن النادرة.

ففي ٣ فبراير ٢٠٢٥م، أعلن ترامب عن اهتمام الولايات المتحدة بصفقة المعادن النادرة مقابل المزيد من المساعدات العسكرية لأوكرانيا. وفي السابع من فبراير أعرب زيلينسكي عن انفتاحه على الفكرة، لكنه أكد على ضرورة حماية الموارد ووجوب تماشي الاتفاقية مع الدستور الأوكراني، وبالتالي هناك حاجة إلى ضمانات أمنية. وكان الأمر يتعلق أيضًا بشراكة ذات منفعة متبادلة، وليس فقط بنقل الموارد الأوكرانية إلى الولايات المتحدة.

ظهرت فكرة التنمية المشتركة للموارد الجوفية في سبتمبر ٢٠٢٤م، في "خطة النصر" الأوكرانية والتي قدمها زيلينسكي نفسه، ولكنها نصت أيضًا على ضمانات أمنية.

ولكن ترامب أوضح أنه يعتبر الاتفاق بمثابة تعويض عن "المساعدات الأمريكية لأوكرانيا" في الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤م، مشيرًا إلى مبلغ ٥٠٠ مليار دولار، مع العلم ان الأرقام الفعلية تختلف بشكل كبير والتي لا تتجاوز ١٠٦ مليار دولارإجمالي المساعدات الأمريكية المباشرة لأوكرانيا.

٧٠ مليار دولار ذهبت لتمويل المجمع الصناعي العسكري الأمريكي، أي أنها لم تخرج من أراضي الولايات المتحدة.

ولم يتم تخصيص سوى ٣٣,٣ مليار دولار للمساعدات الاقتصادية الكلية لأوكرانيا، و٢,٨ مليار دولار للمشاريع الإنسانية.وأصبحت الخلافات حول تفسير المساعدات أساسًا لمزيد من الصراع.

وفي ١٢ فبراير، وصل وزير الخزانة الأمريكي سكوت بيسنت إلى كييف حاملاً مسودة اتفاق، متوقعاً أن يتم التوقيع عليها على الفور. في حين رفضت أوكرانيا الإملاءات الأمريكية دون قيد أو شرط مما أثار غضب ترامب وفريقه. حيث كانت لدى كييف تحفظات مبررة بشأن حجم الاتفاق وعدم وجود ضمانات أمنية حقيقية وتعارضها مع الدستور وطريقة ادراة الصندوق الاستثماري لادارة المعادن وغيرها من التفاصيل الكثيرة التي تعتبر مجحفة بحق أوكرانيا.

وعلى مدى شهر، جرت مفاوضات صعبة وسط خطاب صارم من البيت الأبيض. ونتيجة لذلك، اتفقت الأطراف على توقيع مذكرة نوايا والنظر في إنشاء "صندوق استثمار للتعافي". وتم تأجيل الاتفاق النهائي على التفاصيل، وكان من المقرر توقيع الاتفاق خلال زيارة زيلينسكي إلى واشنطن في ٢٨ فبراير/شباط.

ولكن ما حدث العكس تمامًا حيث انفجر الصراع بين الرجلين وشاهد العالم شجار أمام عدسات الكاميرات صدم العالم بأسره.

فقد أرادت كييف من هذه الزيارة والتوقيع تحقيق التوازن بين الاتصالات الأمريكية -الروسية في الرياض، حيث لم تكن أوكرانيا حاضرة.

فوز ترامب طرح تساؤلات حول مستقبل الديمقراطية وتحولت حرب أوكرانيا لاختبار لمدى حيوية أمريكا في صراعها مع روسيا والصين

في حين نصح المبعوث الأمريكي الخاص كيث كيلوغ بعدم القيام بها وفق تسريبات أثناء زيارته إلى كييف، وطلب أيضًا بعدم عقد مؤتمر صحفي مشترك، خوفًا من أن تؤدي الدعاية إلى تسليط الضوء على الخلافات بين الولايات المتحدة وأوكرانيا وخلق خلفية سلبية للمفاوضات.

ولكن في نهاية المطاف بعد ثبات أوكرانيا على مواقفها تم التوصل إلى صيغة مرضية لاتفاق المعادن تتماشى مع الدستور الأوكراني والسيادة الأوكرانية من جهة ومع رغبة إدارة ترامب بالتوصل للاتفاق من جهة أخرى، وتم تقاسم حصص إدارة هذا الصندوق بشكل متساو بين الطرفين ولكن الاتفاق يظل رهينة الحرب والسلام والاستقرار في أوكرانيا.

خطر في خطاب ترامب...

خلال شباط ٢٠٢٥م، أدلى دونالد ترامب وفريقه بعدد من التصريحات بشأن أسباب الحرب الروسية / الأوكرانية. حيث أصبحت تتوافق بشكل متزايد مع وجهات النظر الروسية بشأن أسباب الحرب والخروج منها، مما يعتبر خدمة تاريخية لموسكو. لكن المشكلة الرئيسية أعمق من ذلك بكثير، إذ أن مصالح الأطراف متباينة بشكل جذري.

كما أن فشل المفاوضات المباشرة بين التي كانت متوقعة بين الرئيسين بوتين وزيلينسكي في تركيا بتاريخ ١٥ ,٠٥ ,٢٠٢٥، بتغيب بوتين نفسه وإرساله وفدًا منخفض التمثيل إضافة إلى محاولة فرض روسيا لشروط تعجيزية مقابل وقف إطلاق النار. أثبت عدم صحة كل الروايات أعلاه وعدم رغبة روسيا بالسلام أو بالتفاوض على أسس منطقية.

إذ تسعى إدارة ترامب إلى إنهاء القتال في أسرع وقت ممكن من أجل تقديمه باعتباره إنجازًا دبلوماسيا كبيرًا للولايات المتحدة فواشنطن مستعدة للتضحية بمصالح أوكرانيا -سيادتها وأمنها وسلامة أراضيها -من أجل التوصل إلى اتفاق يمكن تسويقه على أنه انتصار للدبلوماسية الأميركية. في حين لا ترفض أوكرانيا تكرار أخطاء الماضي، عندما حاولت الولايات المتحدة تحسين العلاقات مع روسيا على حساب المصالح الأوكرانية. ولذلك، لا يتنازل زيلينسكي عن قضايا السيادة والأمن، وهو ما يثير غضب ترامب وفريقه. وبذلك أصبحت أحداث ٢٨ فبراير بمثابة التأكيد المتوقع على أن مواقف أوكرانيا والولايات المتحدة لا تتطابق.

سيناريوهات الدعم الأمريكي

يبقى مستقبل الحرب الأوكرانية داخل أروقة السياسة الأمريكية يدور بين ٣ سيناريوهات:

السيناريو الأول وهو المحتمل، يتمثل في استمرار الدعم لكييف على خطى بايدن أو على ما أقرت من حزم عسكرية في عهد بايدن، ومضاعفتها بحزم جديدة من ترامب كعقاب لبوتين على إفشاله لمساعي إدارة ترامب في التوصل لوقف إطلاق النار، وحينها سيتحول شعار ترامب الشهير "أميركا أولاً" إلى "أمريكا وأوروبا أولاً".

السيناريو الثاني وهو الأكثر ترجيحًا، ويتمثل في "الدعم الفاتر"، وإعادة تقييم مخصصات المساعدات بهدف احتواء الصراع في إطار استمرار خطوط المواجهة الحالية.

ورغم أن الأمريكيين عمومًا لا يرغبون في تمويل حرب إلى أجل غير مسمى، إلا أن النزيف المستمر لعدو جيوسياسي يشكل خيارًا مرغوبًا للمصالح الستراتيجية الأميركية، وهو الهدف الذي يمكن أن يتفق عليه طرفا الانقسام الجمهوري.

السيناريو الثالث وهو الأقل احتمالاً، ويتجلى في خروج الولايات المتحدة من الصراع الروسي / الأوكراني. ورغم أن هذا الاحتمال مستبعد بحكم الكثير من الوقائع، فإن شرائح كثيرة من الشعب الأمريكي قد تضغط على الساسة المناهضين لأوكرانيا حتى تعليق المساعدات بشكل مستمر، وهو ما سيؤدي إلى سلسلة من العواقب أكثرها خطورة الإرهاق الاقتصادي.

الصراع بين واشنطن وبكين في جوهره صراع على الشريك الأوروبي ما يعكس أهمية السوق الأوروبية للاقتصاد الأمريكي

وبالرجوع لتاريخ مشاركة الولايات المتحدة في النزاعات العسكرية وتنافسها مع الروس، سنجد أنه حتى في خضم تطبيق الولايات المتحدة سياسة الرئيس "ويدرو ويلسون" في بداية القرن الـ٢٠، والتي حملت اسم "مبدأ العزلة"، اضطرت بعد عامين من الحرب العالمية الأولى التي كانت أوروبية بامتياز إلى التدخل لحسمها، كما أن الأمر ذاته حدث في الحرب العالمية الثانية فلولا التدخل الأمريكي المباشر في الحرب العالمية الثانية الى جانب الحلفاء ضد دول المحور لما حُسمت الحرب لصالح الحلفاء في ذلك الوقت وبتلك الطريقة، وبعد أكثر من ٥٠ عامًا من انتهاء الحرب العالمية الثانية، عاودت أميركا التدخل لحسم الحرب في يوغوسلافيا عام ١٩٩٩.

وهذه حقيقة أكدها الرئيس الأمريكي السابق جو بايدن في آخر تصريح له، حين قال بأن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي حيال الحروب والصراعات في أوروبا.

وتبقى جميع الاحتمالات المتعلقة بأوكرانيا مرهونة بنقطة لا تريدها الإدارة الأميركية، وهي أن أي نتيجة في حرب أوكرانيا تمثل نصرًا لروسيا ستكون كارثية على الأمن في أوروبا، وستفرض ضغوطا هائلة على اقتصاد أميركا ودفاعها وسمعتها أيضًا.

نهج ترامب يرعب جميع الحلفاء

مثّلت عودة ترامب للبيت الأبيض تراجع كبير لدعم الولايات المتحدة لأوكرانيا، أكبر وأهم حليف لها. ودفع اندلاع الحرب قبل ٣ سنوات إلى بروز معضلة علاقة واشنطن بحلف شمال الأطلسي (الناتو) لا سيما أن لترامب سجلاً حافلاً وعلنيًا من العداء والتناقض والاستهتار بإرث الحلف العسكري الأكبر والأكثر قوة في العالم.

اذ يخشى كثير من الخبراء الأمريكيين من اتجاه ترامب لفرض سلام "غير عادل" على كييف، مما يعدُّ خذلانًا لحليف أوروبي مهم، الامر الذي يدعم الشكوك حول مصداقية علاقات التحالف الدولية مع الولايات المتحدة.

فعلى مدار أكثر من عامين ونصف العام، اتبعت إدارة الرئيس السابق جو بايدن استراتيجية رباعية لمواجهة الحرب الروسية على أوكرانيا.

إذ ركزت هذه الإستراتيجية على دعم أوكرانيا بالمال والتسليح والاستخبارات والاقتصاد. وكذلك فرض واشنطن العديد من العقوبات المالية والاقتصادية والتجارية والبنكية على روسيا.

كما أوضحت إدارة بايدن أنها لن تتورط في مواجهة مباشرة مع روسيا، إلا إنها أكدت الدفاع عن كل شبر من أراضي حلف الناتو، وشكل ذلك رادعًا لروسيا عن تمديد غزوها لدول أخرى.

ولكن مجيء ترامب وتصريحاته الصادمة بانه سيترك الدول التي "لا تدفع" فريسة لروسيا شكّل نقطة تحول في العقلية الأوروبية وكذلك وضع البند الخامس نفسه تحت الشكوك.

أوروبا قادرة على تعويض المساعدات الأميركية لأوكرانيا

في فبراير ٢٠٢٥م، انتقلت أوكرانيا بسرعة من الخطة "أ" إلى الخطة "ب". وهذا برز في محاولات الحوار والبحث عن حلول وسط مع الطرف الامريكي من جانب، والانعطاف الحاد وتطوير استراتيجية بديلة تعتمد على أوروبا كحليف اساسي من جانب آخر.

وهذا ما انعكس في قمة حلف الراغبين في لندن في مطلع مارس الماضي ثم قمة فايمر بلاس في مايو، حيث اصطفت أكبر أربع دول أوروبية (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، وبولندا) الى جانب أوكرانيا عسكرياً وسياسيًا ودبلوماسيًا مما عكس تراجع الدور الأمريكي وأن أوكرانيا ليست ورقة يمكن التلاعب بها بسهولة حتى من قبل ترامب نفسه.

وتشير أبحاث معهد IfW إلى أن أوروبا قد تحل محل المساعدات المالية والعسكرية الأمريكية لأوكرانيا، حتى إن لم يكن ذلك في جميع النواحي.

فالأسلحة الرئيسية للقوات المسلحة الأوكرانية يتم إنتاجها في أوروبا. إذ يمكن للدول الأوروبية تعويض المساعدات الأمريكية لأوكرانيا في العديد من المجالات. وبإنفاق إضافي.

نعم من الصعب الآن استبدال الأسلحة والذخائر والمساعدات العسكرية الأمريكية الأخرى. لكن أوروبا قادرة على القيام بذلك حاليًا جزئيًا وعلى المنظور القريب كليا.

اذ تشير البيانات إلى أن أوروبا سوف تكون قادرة على تعويض المساعدات الأمريكية إلى حد كبير، ولكن إذا تحرك صناع السياسات بشكل حاسم وهذا ما نشهده حاليًا في العواصم الأوروبية.

ففي حقيقة الأمر تنفق الحكومات الأوروبية حاليًا في المتوسط ٠,١٪ فقط من ناتجها المحلي الإجمالي سنويًا على المساعدات لأوكرانيا.

ولتعويض الانسحاب الامريكي المحتمل من برامج المساعدات، ينبغي أن ترتفع مساهمة جميع دول الاتحاد الأوروبي ومؤسساته إلى ٠,٢١٪. وهذا يعني زيادة حجم المساعدات من ٤٤ مليار يورو سنويًا حاليًا إلى ٨٢ مليار يورو.

لذا بدأ الاتحاد الأوروبي تحفيز هذا التوجه، على سبيل المثال من خلال منح الأولوية للوصول إلى صناديق الدفاع الجديدة التابعة للاتحاد الأوروبي.

إذا اتبعت أوروبا بأكملها مثال الدنمارك وأنفقت أكثر من ٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا على المساعدات لكييف، للوصول إلى تعويض كبير للمساعدات الأميركية.

وبحسب البيانات فإن الاعتماد الأكبر على الأسلحة الأميركية حاليًا يكمن في أنظمة إطلاق الصواريخ مثل HIMARS، والذخائر المدفعية، وأنظمة الدفاع الجوي بعيدة المدى مثل باتريوت. وفي مجالات أخرى، أما المدفعية أو الدبابات القتالية الرئيسية، فإن معظم أنظمة الأسلحة الموردة لأوكرانيا هي بالفعل من صنع أوروبي.

أوروبا لم تكتف منذ فترة طويلة بتزويد أوكرانيا بالأسلحة من المخزونات الموجودة لديها، بل طلبت أيضًا الجزء الأكبر من الأسلحة لأوكرانيا مباشرة من المجمعات الصناعية.

ولكن ينبغي تسريع هذه العملية بشكل كبير من خلال الالتزامات الثابتة بالشراء، وخاصة فيما يتعلق بإنتاج ذخيرة المدفعية.

ولكي تجدد أوروبا مخزوناتها من الأنظمة والذخائر الأمريكية الصنع، فإنها قد تتجه إلى شرائها من السوق الدولية أو شراء أنظمة مماثلة من، على سبيل المثال، كوريا الجنوبية وإسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك، تستطيع الحكومات الأوروبية أن تطلب الأسلحة من الشركات المصنعة مباشرة في أوكرانيا، على سبيل المثال الطائرات بدون طيار.

ويبدو أن آخر صفقات كشف عنها حديثًا، وهي: ١,٣٥ مليون قذيفة أوروبية لأوكرانيا خلال العام ٢٠٢٥م، وتزويد بريطانيا لكييف بمنظومات دفاعات جوية وكذلك تزويد إيطاليا لكييف بناقلات جند جديدة وصفقة بريطانيا بصواريخ لمنظومات بارتريوت وغير ذلك من الصفقات تؤكد حقيقة مفادها

أن أوروبا تعمل بشكل حقيقي وجاد على تعويض النقص في الدعم الأمريكي وأنها لن تترك أوكرانيا بمفردها ولن تسمح لبوتين بالانتصار في هذه الحرب.

* رئيس تحرير وكالة أنباء أوكرانيا بالعربية ـ أستاذ جامعي وخبير بالشأن الأوكراني

سلطوية صندوق الاقتراع: كيف ينظر الداخل الأمريكي لترامب في ولايته الثانية؟

يرفض ٥٩٪ من الأمريكيين الرسوم الجمركية ويرفض ٥٥٪ تخفيضات الوزارات والوكالات

يبدو أن الولاية الثانية للرئيس ترامب من أكثر الفترات التى تشهد تصاعد الخلافات وربما النزاعات بين الداخل الأمريكى. ويبدو أن هناك غضب بين الجمهور الأمريكى وبعض دوائر النخب الأمريكية من قرارته الأخيرة التى يصفها البعض بالجنونية والصادمة.

ورغم أن ترامب لا يزال يحظى بتقدير من أقوى مؤيديه فإن العديد من إجراءاته السياسية الرئيسية يُنظر إليها من قبل الجمهور بشكل سلبي أكثر منه إيجابي. حيث يرفض ٥٩٪ من الأمريكيين زيادات الرسوم الجمركية. كما يرفض ٥٥٪ التخفيضات التى تقوم بها إدارة ترامب على الوزارات والوكالات الحكومية.

د. مروة صبحي منتصر

يتعرض استخدام ترامب للسلطة التنفيذية لانتقادات أيضًا. إذ يرى ٥١٪ من البالغين الأمريكيين أنه يفرط فى وضع سياسات عبر أوامر تنفيذية. بينما ترى نسبة أقل بكثير أنه ينفذ القدر المناسب تقريبًا (٢٧٪) أو القليل جدًا (٥٪) عبر أوامر تنفيذية.

يستعرض المقال آراء الرأى العام الأمريكى والنخب الأمريكية حول تأييد أو معارضة ترامب فى العديد من قراراته، ويقسم المقال هذه الآراء وفقًا لقضايا متنوعة مثل: إجراءات الهجرة، نهج الحكم، التخفيضات فى الحكومة الفيدرالية، آراء حول قدرة ترامب على التعامل مع القضايا الرئيسية، ثقة الأمريكيين فى تصريحات ترامب، التعريفات الجمركية وتخفيضات الإنفاق الحكومى، المخاوف الاقتصادية، وآراء الكونجرس.

سلطوية أمريكية: "نحو نهج شامل للمجتمع"

في خضمّ الاضطرابات التي شهدتها الأيام الأولى لولاية الرئيس الأمريكي ترامب الثانية، ثمة فجوة بين التغطية الإخبارية للانقلاب الجذري الذي أحدثته إدارته في المجتمع الأمريكي، وبين تغطية أهداف سياسته الخارجية. تُصوَّر الهجمات الداخلية على الجامعات ومكاتب المحاماة ووسائل الإعلام والمحاكم على أنها نوبات غضب انتقامية، بينما تُعزى الهجمات على الحلفاء في الخارج إلى شغف ترامب بالرسوم الجمركية ونهجه القائم على المعاملات تجاه الضمانات الأمنية الأمريكية المقدمة للحلفاء الأوروبيين وشرق آسيا.

ومع ذلك، من الخطأ اعتبار هاتين الحملتين القمعيتين الكبيرتين، إحداهما محلية والأخرى خارجية، تعبيرين منفصلين عن سياسات ترامب الانتقامية. يرتبط الاستبداد المتزايد لإدارة ترامب محليًا بأهداف سياسته الخارجية، ويوحدها رغبته في ترويض المجتمع الأمريكي حتى يمكن تسخيره بشكل أفضل لمكافحة ما وصفه دليل استراتيجي مبكر أصدره وزير الدفاع بيت هيجسيث، وفقًا للتقارير، بـ "التحدي الوحيد الذي يواجه الجيش الأمريكي في تحديد وتيرة التقدم" الصين: تُضيّق إدارة ترامب الخناق بشكل أساسي على المؤسسات المحلية التي ترى أنها غير مخلصة بما يكفي وتميل إلى نهج أكثر تصالحية في العلاقات مع بكين.

ظهـور تهديـدات القـوى الضعيفـة وعجـز أمريـكا على المواجهـة أو الاحتـواء أدى لـزرع الشـكوك وعـدم الثقـة في القيـادة الإقليميـة لأمريـكا

لا ينبغـي النظـر إلى الهدوء النسـبي في الخطـاب والإجراءات العدوانيـة تجـاه الصين منذ تولـي ترامب منصبه علـى أنه محاولة للتقليـل مـن أهميـة التحـدي الصينـي للإدارة الجديـدة. بل على العكـس، فـإن الموقـف العدوانـي الـذي اتخذتـه إدارة ترامب تجاه أوروبـا وحلفـاء آخرين، مثـل كندا، هو جزء من نهـج متتابع لا يزال يُركّـز علـى التهديـد الصينـي في السياسـة الخارجيـة الأمريكية. في هـذا السـياق، فـإن الجهود المبذولـة لإكراه الحلفـاء وتهديدهم لزيـادة الإنفـاق الدفاعي، وتسـليم غرينلانـد، وإيجاد حل سـريع، وإن كان غيـر مُـرضٍ، لإنهـاء حرب أوكرانيا، ليسـت سـوى وسـيلة لتسـهيل تحـول واشـنطن الاسـتراتيجي نحـو آسـيا. قـد لا تكون الـصين السـبب العلنـي لهـذه التغييـرات في السياسـات، لكنهـا التحـدي الأساسـي الـذي يُحـرّك السياسـة الخارجيـة الأمريكية الآن.

ووسـط هـذه الضجة، ضاعـت حقيقة أن نهج ترامب الشـامل للمجتمـع في مواجهة التهديد الصيني يشـبه بشـكل متزايد القيود التـي تفرضها الصين نفسـها على الحريـات الديمقراطية.

في خطـاب ألقـاه في فبرايـر ٢٠٢٠ م، لتبريـر مبـادرة الصين، اسـتخدم مديـر مكتـب التحقيقـات الفيدرالي آنذاك، كريسـتوفر راي، العبـارة المرعبـة "نهـج شـامل للمجتمـع" في دعوتـه إلى بذل جهـد مكثـف وشـامل لتخليـص الولايات المتحـدة مـن التهديدات الخفيـة مـن الصين. من وجهـة نظر راي، كان التحـدي الذي تمثله الصين شـاملاً للغاية، مما اسـتلزم من الحكومة الأمريكية تسـخير قـوة كل قطاع مـن قطاعات المجتمـع الأمريكي، من الشـركات إلى الجامعـات، لمواجهته.

تُعـدّ هذه الدعـوة إلى اتباع نهج شـامل للمجتمع دلـيلاً مبكراً مهمـاً علـى كيفية ارتباط الاسـتبداد المحلي المتزايـد لإدارة ترامب بأهـداف سياسـته الخارجية. بـدوره، يُقدّم مشـروع ٢٠٢٥م، دليلاً على الجهات المحلية المسـؤولة المفترضة عن السـماح بظهور هيمنة الـصين. وتشـمل هـذه الجهـات الجامعات والشـركات وشـركات

إكراه الحلفاء لزيادة الإنفاق الدفاعي وتسليم غرينلاند والحل السريع لإنهاء حرب أوكرانيا وسائل لتحول واشنطن نحو آسيا

التكنولوجيا الكبرى، بالإضافة إلى الحزب الديمقراطي وناخبيه الذين يُزعم أنهم "مستيقظون".

على الرغم من رغبة راي في توحيد المجتمع الأمريكي ضد الصين، إلا أن اتباع نهج شامل للمجتمع لم يتحقق خلال إدارة ترامب الأولى. وتعرضت مبادرة الصين لانتقادات لاذعة لاستهدافها الأمريكيين الصينيين، وكذلك العلماء والباحثين الصينيين المقيمين في الولايات المتحدة، مع تجاهلها للانتهاكات المحتملة في أماكن أخرى. وفي عام ٢٠٢١م، أغلقت إدارة الرئيس السابق جو بايدن البرنامج، على الرغم من أن التحقيقات في سوء السلوك البحثي لم تنته.

كيف ينظر الأمريكيون إلى الأشهر الأولى من رئاسة ترامب

وعندما طُلب منهم وصف ما يعجبهم أكثر -وما يعجبهم أقل- في تصرفات الإدارة حتى الآن، ظهرت موضوعات مماثلة في كلا السؤالين، وإن بدرجات مختلفة.

What do Americans like most – and least – about the Trump administration's actions so far?

*What do you **like most/like least** about the actions the Trump administration has taken so far? (%) **[open-end]***

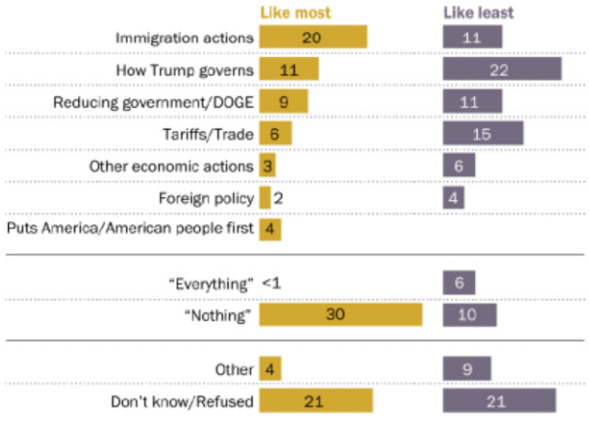

النتائج الرئيسية

أصبحت النظرة الاقتصادية العامة أكثر سلبية. فبينما لم تتغير التقييمات الاقتصادية العامة الحالية منذ فبراير الماضي، أصبح الأمريكيون أكثر ميلاً للقول إن الاقتصاد سيكون أسوأ بعد عام من الآن (٤٥٪ حالياً، مقابل ٣٧٪ آنذاك).

تراجعت الثقة في تعامل ترامب مع الاقتصاد -وهي قوة نسبية لطالما كانت محل ثقة. اليوم، يُعرب ٤٥٪ عن ثقتهم في قدرة ترامب على اتخاذ قرارات اقتصادية سديدة، وهو أدنى تصنيف له على هذا المقياس في استطلاعات مركز بيو للأبحاث التي تعود إلى عام ٢٠١٩م.

يرى نصف الأمريكيين أن سياسات ترامب تُضعف مكانة الولايات المتحدة عالميًا، مقارنةً بسياسات بايدن. في المقابل، يرى حوالي أربعة من كل عشرة (٣٨٪) أن سياسات ترامب تُعزز مكانة الولايات المتحدة دوليًا. وتكاد الآراء حول تأثير سياسات ترامب على الاقتصاد تتطابق.

Americans' economic outlook worsens

% who say economic conditions in this country will be ____ a year from now

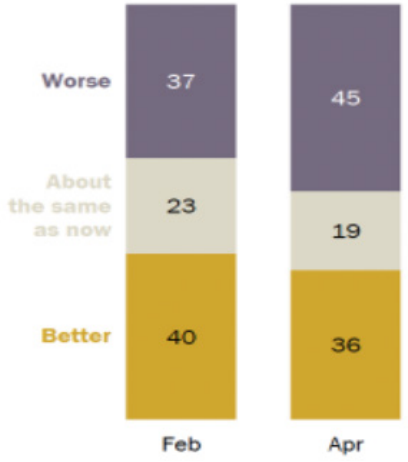

تقييمات الأمريكيين حول الثقة بترامب

بعد مرور ما يقرب من مئة يوم على ولايته الثانية في البيت الأبيض، تراجعت نسبة تأييد أداء ترامب لدى مجموعة من الفئات الديموغرافية والحزبية. ولا يحظى ترامب حاليًا بثقة غالبية الأمريكيين في تعامله مع أي قضية رئيسية، في حين أن تقييمه للاقتصاد في أدنى مستوياته مقارنة باستطلاعات الرأي التي أجريت عام ٢٠١٩م.

يقول عدد أكبر من الأمريكيين إن سياسات إدارة ترامب، مقارنةً بإدارة بايدن، أضعفت الاقتصاد الأمريكي (٤٩٪) بدلاً من أن تقويه (٣٧٪). ويقول ١٣٪ آخرون إنه لا يوجد فرق يُذكر. ويقول عدد أكبر أيضًا إن سياسات ترامب تضع الولايات المتحدة في موقف أضعف على الصعيد الدولي (٤٩٪) بدلاً من موقف أقوى (٣٩٪).

انخفضت نسبة تأييد ترامب سبع نقاط مئوية منذ فبراير الماضي. واليوم، تبلغ نسبة التأييد ٤٠٪ من الأمريكيين، مقارنةً بـ ٤٧٪ قبل شهرين.

لقد انخفض تصنيف الرئيس بين معظم الفئات الفرعية، لكن الانخفاض كان أكثر وضوحًا قليلاً بين مؤيديه الأقل حماسًا في انتخابات الخريف الماضي -وكذلك بين غير الناخبين في عام ٢٠٢٤م.

- فجوات حزبية واسعة في الثقة

ولا تزال هناك فجوات حزبية واسعة في الثقة في قدرة ترامب على التعامل مع مجموعة متنوعة من القضايا.

بين الجمهوريين:

- أعربت أغلبية كبيرة من الجمهوريين عن ثقتهم إلى حد ما في قدرة ترامب على التعامل مع كل القضايا، بما في ذلك الهجرة والتجارة والسياسة الاقتصادية والسياسة الخارجية.
- إنهم واثقون بشكل خاص من قدرته على اتخاذ قرارات جيدة بشأن الهجرة (٨٤٪)
- إنهم أقل ثقة بشكل كبير في قدرته على تقريب البلاد من بعضها البعض ٥٨٪.

بين الديمقراطيين

- يفتقر الديمقراطيون عمومًا إلى الثقة بترامب. إذ أعرب حوالي واحد من كل عشرة عن ثقتهم به في كل قضية سُئلوا عنها.

الثقة في ترامب بشأن الاقتصاد

لطالما كان الاقتصاد مجال قوة نسبية لترامب. خلال حملتيه الرئاسيتين لعامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٤م، أعرب الأمريكيون عن ثقة أكبر في قدرة ترامب على إدارة الاقتصاد مقارنةً ببايدن أو هاريس.

في الصيف الماضي، صرّح ٥٤٪ من البالغين بأنهم واثقون جدًا أو نوعًا ما من قدرة ترامب على اتخاذ قرارات اقتصادية سديدة. وارتفعت هذه النسبة إلى ٥٩٪ في استطلاع مركز بيو للأبحاث الذي أُجري بعد الانتخابات في نوفمبر. واليوم، يثق ٤٥٪ بقدرته على إدارة الاقتصاد، بانخفاض قدره ١٤ نقطة مئوية عن مستواه قبل بضعة أشهر، وأقل من مستواه خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠م، خلال ولايته الأولى.

وجهات نظر حول كيفية حكم إدارة ترامب

بعد سلسلة الأوامر التنفيذية القياسية التي أصدرها ترامب في بداية ولايته الثانية، فإن العديد من تصرفات إدارته متوقفة في المحكمة الفيدرالية بينما يدرس القضاة ما إذا كانت قانونية أم لا. مع غموض مصير بعض هذه الإجراءات، يرى ٥١٪ من الأمريكيين أن ترامب يبالغ في تنفيذ أوامره التنفيذية، بينما يعتقد ٥٪ أنه لا ينفذ إلا القليل. ويرى حوالي ربع الأمريكيين (٢٧٪) أن ترامب ينفذ القدر المطلوب، بينما أبدى ١٦٪ عدم يقينهم.

يرى الديمقراطيون بأغلبية ساحقة أن ترامب يبالغ في تنفيذ أوامره التنفيذية (٨٠٪). وبينما يرى ٥١٪ من الجمهوريين أنه

ينفذ القدر المناسب تقريبًا، يرى حوالي اثنين من كل عشرة أنه يبالغ في تنفيذ أوامره (٢١٪) أو أنهم غير متأكدين (٢٠٪).

التوقعات بشأن رد الإدارة على المحاكم الفيدرالية

إذا قضت محكمة فيدرالية بعدم قانونية إجراءٍ اتخذته إدارة ترامب، فإن ما يقرب من ثمانية من كل عشرة أمريكيين (٧٨٪) يرون أن على الإدارة ألا تمتثل لقرار المحكمة ووقف إجراءاتها. ويشمل ذلك أغلبية ساحقة من الديمقراطيين والمستقلين ذوي الميول الديمقراطية (٩١٪)، بالإضافة إلى معظم الجمهوريين والمؤيدين لهم (٦٥٪).

وعندما سُئلوا أكثر عما إذا كانت إدارة ترامب ستحتاج إلى اتباع حكم المحكمة العليا، قال عدد أقل بكثير إن الإدارة يمكنها تجاهل الأحكام الصادرة عن المحكمتين

- يقول ٩٪ فقط من الأمريكيين إن إدارة ترامب لن تحتاج إلى وقف إجراء حكمت محكمة فيدرالية ومحكمة عليا بأنه غير قانوني.
- ١٠٪ يقولون إن الإدارة لن تضطر إلى الالتزام بحكم المحكمة الفيدرالية الذي يمنع عملها ولكنها ستحتاج إلى التوقف إذا قضت المحكمة العليا بعدم قانونيتها.

وتقول نسب صغيرة نسبيًا في كلا الحزبين إن الإدارة ستكون حرة في مواصلة العمل الذي حكمت المحكمة العليا بأنه غير قانوني: إذ يقول ١٤٪ فقط من الجمهوريين و٤٪ من الديمقراطيين إنه إذا حكمت المحكمة العليا بأن عملاً من جانب الإدارة غير قانوني، فإنها لا تضطر إلى اتباع حكم المحكمة العليا.

آراء حول الإجراءات الرئيسية التي اتخذها ترامب

على مدى الأشهر القليلة الماضية، تحركت إدارة ترامب لتقليص حجم الحكومة الفيدرالية، وزيادة التعريفات الجمركية بشكل كبير على السلع المستوردة من معظم البلدان، وإنهاء سياسات التنوع والمساواة والإدماج (DEI) في الحكومة الفيدرالية.

- وينظر الجمهور إلى هذه الإجراءات الثلاثة بشكل سلبي أكثر من إيجابي.
- ومع ذلك، فإن أغلبية كبيرة من الجمهوريين يقولون إنهم يوافقون على كل منهما.

عندما طُلب من الأميركيين وصف ما يعجبهم أكثر وما يعجبهم أقل في إدارة ترامب الثانية حتى الآن، ذكروا مجموعة واسعة من الإجراءات.

تُعدّ إجراءات الهجرة أكثر ما يُعجب المُستطلعين في الإدارة (٢٠٪ ذكروا ذلك)، مع أن ١١٪ ذكروا إجراءات الهجرة على أنها الأقل استحسانًا. وتطوع ٣٠٪ آخرون بالإجابة "لا شيء" عند سؤالهم عن أكثر ما يُعجبهم. وبينما يُشير الأمريكيون غالبًا إلى أسلوب إدارة حكومة ترامب على أنه الأقل استحسانًا (٢٢٪)، فإن الرسوم الجمركية (١٥٪) والتخفيضات الحكومية (١١٪) تُذكر أيضًا بشكل متكرر.

تخفيضات في الإدارات والوكالات الفيدرالية

أعرب ٥٥٪ من الأميركيين عن رفضهم للتخفيضات التي أجرتها إدارة ترامب على الوزارات والوكالات الفيدرالية، في حين وافق عليها ٤٤٪.

يوافق الجمهوريون بأغلبية كبيرة على تخفيضات الإدارة. ويرفضها الديمقراطيون بأغلبية أكبر.

- ٧٨ ٪ من الجمهوريين والمستقلين ذوي الميول الجمهورية يوافقون على هذه التخفيضات.
- ٨٩ ٪ من الديمقراطيين والمؤيدين للديمقراطية يعارضون ذلك.

في حين أن وجهات النظر منقسمة إلى حد كبير على أسس حزبية، فإن ٢٢٪ من الجمهوريين لا يوافقون على التخفيضات الحكومية التي أقرتها الإدارة ــ وهو ضعف نسبة الديمقراطيين الذين يوافقون (١١٪).

الأيديولوجية

- من المرجح أن يوافق الجمهوريون المحافظون بشكل خاص على تخفيضات الإدارة في الإنفاق الحكومي (٨٧٪). ويشمل ذلك ٥٧٪ ممن يؤيدون بشدة.

- ويوافق الجمهوريون المعتدلون والليبراليون على التخفيضات بهامش أضيق - رغم أنها لا تزال تقترب من اثنين إلى واحد — ٦٤٪ يوافقون، و٣٥٪ يرفضون.

- بينما يعارض جميع الديمقراطيين الليبراليين تقريبًا (٩٦٪)، وغالبية كبيرة من الديمقراطيين المحافظين والمعتدلين (٨٣٪)، تخفيضات الإدارة. إلا أن الديمقراطيين الليبراليين يميلون إلى التعبير عن رفضهم الشديد ٨١٪.

آثار التخفيضات الحكومية الفيدرالية

آراء المشاركين حول طريقة إدارة ترامب في تخفيض ميزانية الإدارات والوكالات الفيدرالية سلبية أكثر منها إيجابية: حوالي ستة من كل عشرة (٥٩٪) يرون أن الإدارة كانت "مُهملة للغاية" في التخفيضات. بينما يرى عدد أقل إن نهجها كان مُناسبًا (٣٤٪) أو "حذرًا للغاية" ٥٪.

هل تؤدي التخفيضات إلى تحسين قدرة الحكومة على تلبية احتياجات الأميركيين أم إلى تراجعها؟

وردا على ذلك السؤال، يقول حوالي نصف المشاركين (٥١٪) إن التخفيضات ستُضعف قدرة الحكومة على تلبية احتياجات الأمريكيين. بينما يقول حوالي ثلثهم (٣٤٪) إنها ستُحسّن قدرة الحكومة على ذلك.

هل التخفيضات ستوفر المال أم ستكلف المال؟

ويقول حوالي نصفهم (٤٨٪) إن التخفيضات ستكلف الأمريكيين أموالاً على المدى الطويل. ويقول حوالي أربعة من كل عشرة (٤١٪) إنها ستوفر عليهم المال على المدى الطويل.

لدى الحزبيين توقعات مختلفة بشأن تأثير التخفيضات التي ستطرأ على الحكومة الفيدرالية

بين الديمقراطيين

ويقول حوالي تسعة من كل عشرة ديمقراطيين (٨٩٪) إن نهج الإدارة في خفض ميزانية الحكومة الفيدرالية كان غير مدروس.

يقول ثمانية من كل عشرة ديمقراطيين أو أكثر إن نهج إدارة ترامب سيجعل الحكومة أسوأ في تلبية احتياجات الناس (٨٣٪)، وسيجعل إدارة الحكومة أسوأ (٨٤٪)، وسيكلف الأميركيين المال على المدى الطويل ٨٠٪.

لا يقول أكثر من واحد من كل عشرة أشخاص إن هذه التخفيضات سوف تعمل على تحسين أداء الحكومة الفيدرالية أو توفير المال للأميركيين.

بين الجمهوريين

معظم الجمهوريين متفائلون بشأن تأثير التخفيضات. يقول ستة من كل عشرة أو أكثر إنها ستُحسّن أداء الحكومة الفيدرالية (٦٣٪) في تلبية احتياجات الشعب، وتُحسّن أداء الحكومة (٦٧٪)، وتُوفّر المال للأمريكيين على المدى الطويل (٧٥٪). بينما يرى اثنان من كل عشرة جمهوريين أو أقل أن التخفيضات ستكون لها آثار سلبية في هذه المجالات.

زيادة التعريفات الجمركية

يعارض ما يقرب من ستة من كل عشرة أمريكيين (٥٩٪) زيادات الرسوم الجمركية التي فرضتها إدارة ترامب على السلع المستوردة من معظم الدول التي تتعامل تجاريًا مع الولايات المتحدة، بما في ذلك ٤٣٪ يعارضونها بشدة. ويؤيد حوالي أربعة من كل عشرة (٣٩٪) هذه الزيادات، بما في ذلك ١٧٪ يؤيدونها بشدة.

الحزب السياسي

- أبدى الديمقراطيون رفضهم القاطع لزيادات الرسوم الجمركية: ٩٠٪ يرفضون، بما في ذلك ٧٤٪ يرفضونها بشدة.

- ٧٠ ٪ من الجمهوريين يوافقون، بما في ذلك ٣٤٪ يوافقون بشدة.

العرق والأصل العرقي

- ينقسم البالغون البيض بشكل وثيق بشأن إجراءات التعريفات الجمركية التي اتخذتها الإدارة، حيث يعارضها ٥٣٪ ويوافق عليها ٤٦٪.

- وعلى النقيض من ذلك، يعارض ٧٩٪ من البالغين السود زيادات التعريفات الجمركية، كما يفعل ٧٠٪ من البالغين الآسيويين و٦٦٪ من البالغين من أصل إسباني.

إنهاء سياسات التنوع والإنصاف والإدماج في الحكومة الفيدرالية

أظهرت نتائج استطلاعات الرأي أن أغلبية ضئيلة من الجمهور (٥٣٪) لا توافق على تصرفات إدارة ترامب لإنهاء سياسات التنوع والمساواة والإدماج (DEI) في الحكومة الفيدرالية، في حين أن ٤٤٪ يوافقون على هذه الإجراءات.

يوافق ما يقرب من ثمانية من كل عشرة جمهوريين (٧٨٪) على الجهود المبذولة لإنهاء ممارسات التنوع والإنصاف والشمول في الحكومة، في حين يعارضها ٨٦٪ من الديمقراطيين.

الأيديولوجية

- يُؤيد الجمهوريون المحافظون بشكل خاص إنهاءَ دورِ التنوع والإنصاف في الحكومة. بينما يُؤيد تسعةٌ من كل عشرة، بمن فيهم ٧٢٪ يُؤيدون بشدة.

- وبالمقارنة، فإن أغلبية أضيق من الجمهوريين المعتدلين والليبراليين (٦١٪) يوافقون على هذه الإجراءات؛ في حين يعارضها ٣٦٪.

- هناك استنكار واسع النطاق لإجراءات ترامب الرامية إلى إنهاء مبدأ التنوع والإنصاف والشمول في الحكومة بين الديمقراطيين الليبراليين (٩٤٪) والمحافظين والمعتدلين (٨٠٪). ومع ذلك، فإن هذه المشاعر قوية بشكل خاص بين الديمقراطيين الليبراليين.

التصنيفات والمخاوف الاقتصادية

بشكل عام، لا يزال الأمريكيون يُقيّمون الأوضاع الاقتصادية بشكل سلبي، ٪ ٢٣ فقط من الأمريكيين يصنفون الظروف الاقتصادية الوطنية على أنها ممتازة أو جيدة، في حين يقول ٤٢٪ إنها عادلة فقط ويصنف ٣٤٪ الاقتصاد على أنه ضعيف.

قال ٤٥٪ من الأمريكيين إنهم يتوقعون أن تصبح الظروف الاقتصادية أسوأ بعد عام من الآن، مقارنة بـ ٣٧٪ تم استطلاع آرائهم في فبراير الماضي.

آراء الكونغرس والأحزاب والمحاكم

تحسنت وجهات النظر حول الحزب الجمهوري والكونجرس بشكل متواضع في العام الماضي، في حين ظلت تقييمات الحزب الديمقراطي منخفضة تاريخيا.

لا تزال المحكمة العليا تحظى بتقدير أكبر من هذه المؤسسات الأخرى، إلا أن تقييماتها تقترب من أدنى مستوياتها التاريخية. وهناك تشكك واسع النطاق في مختلف الأطياف السياسية في نزاهة قضاة المحاكم الفيدرالية وحيادهم في الفصل في القضايا.

آراء الأطراف

اليوم، يعبر عدد أكبر من الأمريكيين عن وجهة نظر إيجابية تجاه الحزب الجمهوري (٤٣٪) مقارنة بالحزب الديمقراطي (٣٨٪) ــ وهو تحول عن السنوات الأخيرة.

ورغم أن أياً من الحزبين لا يحظى بتقييمات إيجابية من الأغلبية من الجمهور، فقد تحسنت آراء الجمهور حول الحزب الجمهوري في السنوات الأخيرة (٤٣٪ اليوم مقابل ٣٥٪ في ديسمبر ٢٠٢٣)، في حين ظلت تقييمات الحزب الديمقراطي ثابتة ٣٨٪ اليوم مقابل ٣٧٪ آنذاك.

اليوم، يحمل ٧٦٪ من الجمهوريين والمستقلين ذوي الميول الجمهورية نظرة إيجابية تجاه حزبهم. وبالمقارنة، يحمل ٦٤٪ من الديمقراطيين والمستقلين ذوي الميول الديمقراطية نظرة إيجابية تجاه الحزب الديمقراطي.

آراء عن الكونجرس

٣٤٪ من الأمريكيين لديهم رأي إيجابي عن الكونجرس -وهو أعلى قليلا من ٣٠٪ الذين قالوا هذا في عام ٢٠٢٤م.

مع سيطرة الحزب الجمهوري الآن على مجلس النواب ومجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، تحسنت وجهات نظر الجمهوريين تجاه الكونجرس (٤٧٪ لديهم رأي إيجابي اليوم، مقارنة بـ ٣٢٪ في الصيف الماضي.

في المقابل، فإن ٢٢٪ من الديمقراطيين لديهم وجهة نظر إيجابية تجاه الكونجرس، بانخفاض عن ٢٩٪ في العام الماضي.

خاتمة

كتب جو موريل، كبير الديمقراطيين في لجنة إدارة مجلس النواب، إلى ترامب منددًا بالأوامر التنفيذية باعتبارها "انتهاكًا غير مسبوق لسيادة القانون الأمريكي" والذي "يفتح الأبواب أمام الفساد السياسي والأموال التي لا تقدر بثمن في السياسة.

حتى بعض المحافظين الذين يؤيدون بعض إجراءات ترامب يشعرون بالفزع إزاء بند في الأمر التنفيذي ينص على أن المدعي العام تحت سيطرة الرئيس، هو الذي يقوم بالتفسير النهائي للقانون نيابة عن السلطة التنفيذية في كل شيء من إصدار اللوائح إلى المواقف بشأن التقاضي. وهو الأمر الذي ينعكس إلى حد كبير في عرض استطلاعات الرأى العام الأمريكى.

إذا صمدت الأوامر، فمن المحتمل أن تفتح الطريق أمام ترامب لخدمة مصالحه السياسية والتجارية من خلال تفضيل الممولين والحلفاء، مثل ماسك -على سبيل المثال، من خلال الحكم بأنهم غير ملزمين باللوائح المالية.

كما جرّد الأمر التنفيذي لترامب الوكالات من استقلاليتها بجعلها خاضعة مباشرةً لجزء من الرئاسة: مكتب الإدارة والميزانية يرأس مكتب الإدارة والميزانية راسل فوت، مؤسس مركز تجديد أمريكا ذي التوجه اليميني، وأحد أبرز واضعي خطة مشروع ٢٠٢٥م، للاستيلاء الاستبدادي على الحكومة.

ولكن المنتقدين حذروا أيضاً من أن التوجيه، مع التدابير الأخرى، يشكل تهديداً أكثر جوهرية للديمقراطية لأنه يعزز " نظرية السلطة التنفيذية الموحدة " التي يتبناها اليمين الجمهوري، والتي تتجاهل الضوابط والتوازنات التي ينص عليها الدستور لصالح ادعاء بأن سلطة الرئيس لها الأولوية.

مرة أخرى، تُثير تصرفات ترامب تساؤلات حول مدى صمود الأمر التنفيذي. ولا يثق أغلب النخبة في أن الركائز الأخرى لنظام الضوابط والتوازنات الأمريكي ستؤدي دورها في حماية الديمقراطية.

كما إن المحافظين في المحكمة العليا أظهروا بالفعل تعاطفهم مع نظرية السلطة التنفيذية الموحدة من خلال الحكم بأن الرئيس يتمتع بالحصانة عن الأفعال التي يقوم بها بصفته الرسمية.

وبالتالى، إنّ المانع الرئيسي ضدّ تجاوزات السلطة التنفيذية هو سلطة الكونغرس، ولكنه الآن قد قمع الجمهوريين في الكونغرس تمامًا. لديهم أدواتٌ كثيرةٌ يمكنهم استخدامها لوقف هذا، لكنهم في الوقت الحاليّ يخشون استخدامها تمامًا.

إن الضوابط الطبيعية ضد الأفعال الدكتاتورية قد تم قمعها بالفعل أو أنها في طور القمع. وهو ما يعني تحول الولايات المتحدة الأمريكية فى عهد ترامب إلى النظام السلطوي الذي ولد من صناديق الاقتراع.

* مدرس العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

متطلبات العلاقات العربية ـ العالمية

جمال أمين همام
jamal@araa.sa

يمر العالم بمرحلة تحول غير مسبوقة، وبالطبع انعكس ذلك على منطقة الشرق الأوسط التي تأثرت بشدة بهذا التحول الذي بدأ منذ اندلاع الحرب الروسية / الأوكرانية، ثم جاءت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وما طرأ على لبنان وسوريا، وأخيرًا دخلت هذه التحولات منعطفًا جديدًا وشديد الانحدار مع عودة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في يناير الماضي، وبدأ يصدر قرارات متسارعة، ويردد شعارات غير مسبوقة في العلاقات الدولية، ومعها بدأ العالم يحبس أنفاسه منذ اليوم الأول لدخول ترامب إلى المكتب البيضاوي حيث توالى إصدار قرارات بالجملة مع تصريحات غير معتادة يرى العالم أنها غير مدروسة، أو غير مقبولة، بل رآها البعض غير عقلانية، ومنها رغبته في ضم دولة بحجم كندا إلى الولايات المتحدة، والمطالبة بضم جزر جرينلاند في أقصى الشمال، وكذلك المطالبة بقناة بنما، وخليج المكسيك، ثم إعلان رغبته بضم قطاع غزة بعد تهجير سكانه ليكون مشروعًا سياحيًا، أو كما أطلق عليه ريفيرا الشرق، واتجه إلى محاولة نسج سياسة ودية مع روسيا العدو التقليدي السابق لأمريكا، ومن ثم تغيير تركيبة معادلة الحرب الأوكرانية بالتقرب إلى موسكو والابتعاد عن أوكرانيا بدون استشارة دول الاتحاد الأوروبي الشركاء في هذه الحرب ، الأمر الذي كان بمثابة انقلاب على الحلفاء الأوروبيين، ما أدى إلى فتور العلاقة الأمريكية مع القارة العجوز الحليف التقليدي لبلاده ،وهو ما اعتبرته أوروبا تغيير نهج السياسة الأمريكية الراسخة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

واللافت أن السياسة الأمريكية الجديدة ليست سياسة واحدة، وليست ثابتة، بل متغيرة وتفتقد للمؤسساتية، ومرتبطة بمزاج الرئيس ترامب أكثر منها مرتبطة بقواعد اللعبة الأمريكية المتعارف عليها، حيث تقود سياسة ترامب المصالح وليس الأيدولوجيا التي تحكم العالم منذ ٨٠ عامًا، والدليل محاولة تجاوز العلاقات مع دول أوروبا وتلويحه بتفكيك "الناتو" بالضغط على الأعضاء لزيادة حصصهم في تمويل الحلف، كل ذلك يؤكد أن المرحلة القادمة على الأقل في ولاية ترامب الثانية تختلف عما كانت قبلها، ومن أبرز معالم المرحلة الجديدة أن المصالح قاطرة العلاقات الأمريكية، وأن امتلاك أوراق الضغط هي الأداة الأهم في إدارة السياسة الدولية وفي الجلوس على طاولة المفاوضات، وهذا ما التقطته دول مجلس التعاون الخليجي، ونجحت بمقتضاه في التعامل مع إدارة ترامب، وتؤكد ثمار الجولة التي قام بها الرئيس الأمريكي للسعودية، وقطر ، والإمارات في الفترة من ١٣ إلى ١٦ مايو الماضي، أن الدول الثلاث حققت نتائج مهمة، وما تمخض عن زيارته للسعودية يؤكد أن المملكة حققت مكاسب مهمة من إدارة ملف العلاقات مع واشنطن، حيث أبرمت اتفاقيات متعددة ، مدنية وعسكرية للتعاون والاستثمار والتسليح مع واشنطن، بل نجحت في إبهار الرئيس الأمريكي الذي تغنى بما حققته السعودية من إنجازات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، كما أبدى استجابة للكثير من مطالب المملكة حول طبيعة التعاون الثنائي والتنسيق حيال القضايا الإقليمية ومنها سوريا وغزة، واستمع لمطالب المملكة ومنها ضرورة التقدم على مسار قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية ، قبل الحديث عن علاقات إقليمية أو أي ترتيبات أخرى.

والدروس المستفادة من الوضع الحالي في ظل السياسات الأمريكية والمتغيرات الدولية والإقليمية، هي أهمية التحرك العربي الجماعي وتنسيق السياسات والمواقف والتقريب بين المطالب الجماعية للتفاوض ككتلة عربية موحدة يكون لها تأثير قوي وصوت مسموع مقترن بأوراق تفاوضية مؤثرة تجد لها صدى لدى صانع القرار الأمريكي الذي لا يعرف سوى لغة المصالح، والاستفادة من قوة الدفع التي خلفتها زيارة الرئيس ترامب لثلاث دول خليجية، على أن يكون التنسيق بين مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية، وأن تقوم الدول العربية الفاعلة في النظام العربي الجماعي بدورها المنشود في التنسيق من أجل تفعيل الدور والقرار العربي وهنا يجب الاستفادة من نجاح السعودية بشكل كبير جدًا في التأثير على القرار الأمريكي والذي تجلى في إبرام عدد من الاتفاقيات بين الرياض وواشنطن، وفي الثناء الذي وجهه ترامب للقيادة السعودية على ما حققته من إنجازات.

ومن الضروري أن تتعامل الدول العربية بواقعية جديدة ومرونة غير ما كان في السابق تجاه العلاقات الدولية والإقليمية، مع قراءة جديدة للعقلية الأمريكية في عهد ترامب، والنظر برؤية مغايرة وغير تقليدية لطبيعة العلاقات الدولية على ضوء المتغيرات، وتركيبة المجتمع الدولي، وتغير مواقع صناعة القرار في المنطقة والعالم، والانفتاح الاقتصادي وإبرام الشراكات مع مختلف التكتلات الكبرى والاقتصادات الناشئة حتى يمكن مواكبة المتغيرات وتحقيق المصالح بما يخدم الشعوب ويحقق رفاهيتها، ويثبت الاستقرار والسلام الإقليمي، ويوفر مظلة أمنية قوية للمنطقة العربية.

*مدير التحرير

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

آراء
حول الخليج

للمزيد من المعلومات او للاشتراك : www.araa.sa